
KÖPRÜLÜ KÜT.
603
M. ASIM BY.



الالفاظ عبارة عن الصوت مع الكيف او نفس الصوت ١	للنحو شرف الاختلاف في الجهة والحسن والقبح ٢	وجه ذكر الصلوة والخطاب باعلم مجاز ٣	في الالتفات اربع مذاهب الفرق بين الصدق والحمد ودفع نكتة ٣	السؤال نوعان استفادة واستفسار وورود الاعتراض على ادلة البسملة ٤
مقام الحمد والشكر والنسب الاربعة ٥	بيان وضع الاسم اي المعنى اصل القصر ٦	عموم المجاز في الحمد الفرق بين الاختصاص والاستحقاق ٧	الاختلاف في الوضع المقدر كالمذكور والمعدوم ٨	اعلال لفظة الجلالة وعلاقة المصدر ٨
كون الصلوة مجازا ومعنى الصلوة ٨	اضافة الآل ثلثة الواو قائم مقام اما ٩	العطف ثلثة والاشارة بهذه واذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز والمشترك ١٠ ١١	تحقيق فضلا اي حرف تفسير ١٢	المصدر ثلثة ومعنى التنبيه والوجوب ثلثة التضمين ١٣
نفي الاسم وتحقيق لا سيما عدم الجمع بين اللفظين في الكناية ١٤	والفرق بين التضمين والكناية والمجاز الباب الاول في العامل ١٤	اللام للتعريف ظرفية الشيء لنفسه ودفعه اعلم خطاب للعالم او للجاهل ١٤	والفرق بين المجاز المفرد والمركب والتمثيلية والمركب من الداخل والخارج ١٥	الماهية قسمان الكلم والكلام الاشتقاق ثلثة ١٦
المعقولات اثنان والمعقولات عشرة ١٧	الوضع والاختلاف في وضع الالفاظ المفرد ١٨	التعريف والتفسير باي لغة وعرفا ١٨	اقتران الفعل اصطلاح عبارة القوم اسم العين واسم المعنى ١٩	دلالة الاسم على الحمل حقيقة والاختلاف في وضع المضارع ١٩
الاطراد والانعكاس والاصل في اختصاص دخول الجار على المقصور عليه ٢٠	قد تنخان العدد في الاختصاص واللازم ٢٠	تعريف الوجود والعدم والحال الواو جامع في الحكم او الذات او الصفة ٢١	الواو الواصلة بمعنى الواو الفاصلة دلالة الاسم على الزمان بالمادة والاستعمال ٢١	تحقيق التنوين في التبعية اختصاص الجر بالاسم ٢٢
وظيفة علم الادب ثلثة منع معارضة نقض ٢٣	خلاصة الدور المسند اليه خاص بالاسم ١٣	تحقيق معنى الحرف تمايز الفعل من الحرف ٢٤	ثم موضوعة للتراخي الزماني وفي الرتبي والذكري مجاز ٢٤	التحقيق في هو وهي ٢٥
الواسطة ثلثة ٢٦	بدفع الدور في تعريف العامل ٢٦	للاعراب معنيان ٢٦	مشابهة الاسم للفعل ثلثة شعر العتابي ٢٧	اللفظ اما حقيقة او مجاز تخصيص الجمع الى الثلثة او الواحد ٢٧

الواحد العموم قسمان والمسامحة قسمان ٢٨	دخول اللام على الاسم ثلثة اقسام ٢٨	ادخال كل في التعريف التقابل اربعة ٢٨	التقسيم قسمان القاعدة الكلية ٢٨	كثير من المحصي لا يقدم الحرف مقام الآخر ٢٨
الالصاق والاستعلاء والفرق بين من وعن ٢٩	العلة قسمان ذهني او ذهني وخارجي ٣٠	رب ثمانية لغات لدوام الموت مجاز ٣١	مذ منذ تعلق الجار لبد الفاء الجوابية على المذاهب ٣٢	معنى الايصال لحرف الجر كون الجار جزءا من العامل واخرى من المعمول ٣٢
الظرف قسمان مستقر ولغو ٣٢	الزمان وحذف الجار منه وعدمه من ليلة القدر ٣٣	الظرف لصلوة زيد اولا وثانيا لزيد ٣٣	للمفعول له ثلثة شروط ٣٤	الدليل اني لمي حذف الجار في ان وان ٣٤
تعلق الجارين بمعنى واحد لا يجوز ٣٤	تقديم منصوب حروف المشبهة على المرفوع ٣٤	لا لنفي الجنس الحقيقة والمجاز لكن تحقيق لعل ٣٥	وجه تقديم حروف المشبهة على المعمول ... المصدرية [illegible] ٣٦	الخبر ابلغ من الانشاء الاستيناف ثلثة ٣٦
حروف الايجاب وبناء حيث اضافة الجملة كلا الاضافة ٣٧	جاز التقدير ان جاز الامران كسر ان وفتح ان ٣٧	والفرق بين التعسف والتعصب وبين ان المخفف والناصب لا للجحد ٣٨	لا تقتضي عدم الوجدان عدم وجود الشيء [illegible] ٣٨	الامكان اضمار ان والفرق بين لم ولما [illegible] ٣٩
ولام ثلثة معان سبب الجزم بان ٤٠	القاعدة في القياسي	سلب الزمان في افعال المدح والذم الفرق بين اسم [illegible] والضمير ٤١	موضع الفعل واقترانه ٤١	الفعل المتعدي واللازم ٤١
واللازم في فاعل المدح والذم ٤١	والفرق بين اسم الاشارة والضمير ٤١	وهلم جرا تعداد ضرب المثال ٤٢	الفرق بين الفعل المتعدي والناقص ومعموليها ٤٢	اتحاد الضمير في افعال القلوب دون غيرها ٤٣

العلم قسمان ٤٥	الفرق بين التعليق والالغاء وبين ام المنقطعة والمتصلة ٤٥	الحواس خمسة عند المتكلمين الاخبار قبل الذكر ٤٥	الفرق بين الحبيب والخليل والمتعدي والناقص في النصب ٤٥	الاضمار على شريطة التفسير ٤٦
شرط اسم الفاعل اضافة الصفة ثمانية عشر ٤٧	اسم التفضيل عدم احتياج المصدر الى الفاعل ٤٨	وضع المصدر وحذف فاعله تعريف المصدر وعدم استتار الضمير فيه ٤٩	جواز جمع العوض والمعوض عنه ٥٠	الفرق بين التركيب الاضافي والوصفي وتشبيه الاضافة باللام ٥١
شرط دلالة الصفة على الحال دون الاستقبال دون المصدر ٥١	الاضافة ثلثة اوجه وعلى اربعة معان ٥١	الفرق بين الاضافة اللفظية والمعنوية وحجة الجماد للحي وعكسه ٥٢	لا ايصاف الموصوف الى الصفة ولا عكسه التمييز ٥٣	ارجاع الضمير الى المتاخر في سبعة ٥٤
تمييز العدد ومطابقة لمفرده على خلاف القياس ٥٤	جمع العلم وتثنيته باللام الا المنادى ٥٥	اذكر المعدود المذكر والمؤنث فالغلبة لهما ٥٥	اسماء الافعال ومعنى الفعل المعدول والمنقول ٥٦	اختصار اسم التفضيل ضم المنادى وفتح اسم لا ٥٦
تجريد المبتدأ وهو نوعان اسئلة واجوبة في المبتدأ والخبر ٥٦	اخذ القواعد من البهائم كون الظرف خبرا اربعة مذاهب ٥٧	عدم كون الزمان والمكان خبرا من اسم معنى	الباب الثاني في المعمول ٥٨	الفاظ الموضوعة على طريقين ٥٨
الاختلاف في بناء الامر واعرابه بين الكاف والفاء ٥٨	الفرق بين المنوي والمنسي والمحذوف ٥٩	كون الفعل مبتدأ وضمير الفصل ٥٩	الجملة قسمان كون الظرف فعلا واسما	كون التاء للتأنيث
كون الفعل مجردا عن الزمان للابتداء ٦٠	المضاف اليه الجملة ام جزئها ٦٠	سواء بمعنى المستوي تسمع بالمعيدي ضرب مثل ٦١	دخول الفاء وعدمه على الجزاء ثلثة ٦١	وجه تسمية الجملة جملة عطف البيان ليس ٦٢

ليس عطف البيان اوضح في جعل الله الكعبة بيت الحرام ٦٢	اصل الجمل الجملة الفعلية واصل المرفوعات الفاعل	الفرق بين الاسناد الى الفاعل والمبتدأ	في كل تعريف دورين ٦٣	ادخال كل ليس بكرية في الماهية الاعتبارية
عدم تقديم الفاعل على الفعل تفصل الضمير ٦٤	استتار الضمير وعدمه وبنائه	المؤنث	تعريف الجمع مطلقا واقسامه خمسة ودفع الدور واقل الجمع ٦٦	اطلاق اسم المبتدأ قدر مشترك توسط الاستفهام في الكلام ٦٦
عدم تعدد الفاعل والمبتداء ٦٧	تعلق الجارين بمعنى واحد	ترتيب المبتدآت واخبارها وترتيب ارجاع ضمائرها ٦٨	المراد من المسند به في تعريف الخبر	الارتباط بوجوه في الخبر واحد في الحال اثنين ٦٩
الاختلاف في لو	اعتبار الكتاب والباب والفصل	مساواة الفرع للاصل جائز لا مزية	المنصوبات والاعتراض على التعريفات ٦٩	المفعول المطلق رد الشارح والعصام ٧٠
ورود الاعتراض لا لكون قرينة ٧٠	تأديبا مفعول مطلق باعتبار ومفعول له باعتبار	لو كان المفعول عين الفعل او غيره يلزم الفساد	حذف عامل المصدر	تحقيق ايضا ٧١
عدم تقديم مضاف اليه ومعموله على المضاف	رجوع الضمير الى الفاعل وعاملها دخول الجنة الجنة	شروط المفعول له والاختلاف معه دون نحبه	مقام الاستدلال ومقام الخطابي ٧٢	الاختلاف في عامل معه خمسة مذاهب
حذف المصدر كالموصول	الترديد لابقة والحال سبقة ٧٣	جواز تقديم الحال دون الفاعل ٧٤	الكف بمعنى الجمع الفرق بين الحال والخبر ٧٥	تعريف التقريب والفرق بين ربط الجزاء والحال ٧٥

اجناس العالية عشرة ٧٦	المتنى وعامله ورد صدر الشريعة ٧٦	الالفظ مشترك ٧٧	او مفهوم واختيار البدل ونصبه وتقديره وحكمته	صحة استثناء الفرغ ٧٨
المباحث النفيسة ٧٩	دخول الافعال الناقصة ٧٩	اربعة اوجه فى مثل الم بعد ان وفاء ٨٠	الحروف المتشبهة	الاختلاف فى خبر ما ولا ٨١
المضاف مع الجار عامل	عدم اضافة الى الموصوف ولا عكسه	المحذوف قسمان الجهات الست ٨٢	كلم المجازات ٨٣	الاختلاف فى تقدم الجزاء على الشرط
شرط حذف الموصوف فى ان واذا فى الاستقبال	التوابع رد ابن الحاجب ٨٤	الصفة قسمان	عدم جواز الاستثناء الا بالتأويل الاهمام الى الصفة فوق الجزء والحال ٨٥	سبب اتحاد الصفة فى عشرة
المعارف خمسة كون الذى ع لفظيا فى المضمر	تفصيل تقسيم المضمر والفرق بينها واسم الاشارة ٨٦	الموصول قسمان اسم الاشارة للقريب والبعد	الفرق بين الموصول والموصوف ودفع الدور ٨٧	اذا اخبرت بالذى فله شروط والموصول فى الذى مختلف
العطف وتفصيله ٨٨	الواو لمطلق الجمع	وقوع الطلاق بواحدتين بالواو	والفرق بين ام المنقطعة والمتصل ٩٠	الحروف العاطفة ثلثة انواع ٩١
الفرق بين الشك والابهام والا[illegible] ٩١	والفرق بين [illegible] الحلى والكونى ٩١	حديث من قتل قتيلا دفع الدور فى الفعل ومقابله	اذا كان الشرط علة للجزاء لزم الدور ٩١	الاختلاف فى تأكيد المرفوع وفصله دون غيره ٩١

غيره عطف الشيئين على معمولى عاملين ٩٢	تأكيد الاتباعى ثلثة اقسام ٩٣	الفاظ تأكيد المعنوى ٩٣	تأكيد النفى والضمير دون غيرهما
البدل وتعريفه والفرق بين البدل والاضراب ٩٤	رد الشارح لقد حق من خاب حيث وصف البدل النكرة عطفا بيان ٩٥	الباب الثالث فى الاعراب ٩٥	الاعراب اللفظى والتقديرى والمحلى ٩٦
وجه تسمية الحركات	ورد الشارح	اعراب الجمع المكسر والمؤنث بالحركة ٩٧	جر جمع المؤنث وفتح غير المؤنث ولم يكس
اعراب اسماء الست	الحركة اصل وعلامات الاعراب	تعريف غير المنصرف وجه التسمية منصرفا وغيره ٩٨	توارد المعلولين مشابهة الاسم بالفعل ثلثة اقسام ٩٩
العدل قسمان كون التاء متحركا فى الاسم وساكنا فى الفعل	العلمية والتأنيث لغة وعرفا واصل حمراء ١٠٠	اسماء القبائل والبلدان شرط التركيب عدم الاضافة	فكيف فى شهر رمضان الاختلاف فى الالف والنون للعلة ١٠١
كل غير منصرف اذا اضيف او عرف صرف اولا	الاصل فى الاعراب اللفظى ١٠٢	الاختلاف فى المبنى والمعرب والاصوات رد الشارح ١٠٣	معنى سيبويه اشتقاق العدد بناء لم كون الجملة مبنيا ومعربا ١٠٤
توجه النفى الى القيد للجهات ثلثة	لدن ثمانية اوجه ١٠٥	المبنى الاختلاف فى حروف النداء	فى لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه



واعلم ان سعادة الانسانية لما كانت مربوطة بمعرفة الالفاظ وحقايق الاشياء واحوالها بقدر الطاقة واحوالها كثيرة جدا تصدوا الى ضبطها فاحروا احوال الذاتية على شيء واحد ودونوا على حدة وذلك الشيء موضوع العلم وعرفوا انما يبحث عن اعراضه الذاتية وتمايز العلوم بالموضوع وان بغيره من الغاية لكن سلكوا اخر القدم اوكلهم والاخلامانع بكل مسئلة علما على حدة ويجوز شيء واحد موضوع علوم والتمايز بالحيثية كاللفظ العربي موضوع الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض وموضوع العلم بديهي الثبوت ومسائله نظرية والا لدار وتسلسل وذلك لان كمال الانسان في قوة الادراك تشبيهه بالواجب تعالى والتشبه انما يعلم احوال الموجودات منه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النحو عاصما عن الخطأ في اللسان وخلصا به عقدة التعقيد في لسان البيان والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين الانام وعلى آله العاملين الاتقياء الكرام وبعد فيقول العبد المفتقر مصطفى بن داده عفي عنهما وعن سائر المؤمنين فقد طال ما جال في صدري ودار في خلدي ان اشرح لنتايج الافكار مستما بغاية الانظار ليذلل اصعابه ويكشف نقابه ويزيل ابكاره قد اودع فيه خزائن الافكار والاسرار بل هو بحر لجي يغشاه موج كالذلل حتى رأيت الناس من اولي الافهام الذين يتعاطون من غير توثيق وتسديد ويقتصرون على القيل والقال وعلى ذكر المقام والحال في تحرير مقاصده وتحرير لطائفه حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للمح خفية المقام وكان بيني وبينه صروف من الزمان حتى تلفظني ارض الى ارض وجرني من رفع الى خفض حتى ابتليت بالفتوى فخلصت ثم كنت مشغولا بالافادة والاستفادة لكن وجدت هناك قوما عطاش الاكباد ولا يحومون حول الكتاب ولم يكن له شرح فقلنا لهم ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء وما هو ببالغه فهل ادلكم على تجارة تنجيكم فقالوا هذا شيء عجاب ما سمعنا بهذا من ابائنا الاولين فأتنا بآية ان كنت من الصادقين فاريناهم فظلت له اعناقهم خاضعين فقالوا هيئ لنا من امرنا رشدا فعملت عمل من طب لمن حب لاسيما الولد المسمى بالاخلاص لانه كالعلة الغائية ولهذا عاني والمرجو من خلاص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا لي ما عنيت في هذا من الكد والعناء والحاجة التضرع ان ينفع المحصلين الذين للحق طالبون وغرضهم تحصيل الحق المبين ظاهرا وباطنا وهذا قليل الوجود في هذا الزمان ولقد غلب على الطباع العناد والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس ثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي واعتصامي الا بالله

بالله عليه توكلت واليه انيب الذي جعل فان قلت ذكر الجعل مستدرك لان لفظ الجلالة جامع لجميع الصفات قلت في ذكره اشارة الى استحقاقه تعالى ذاتا وصفة فان قلت ما وجه الاشارة قلت وجهه تعلق الحكم بما في حكمه بالمشتق يدل على علية المأخذ والتعليل لانشاء الحمد بالمضمون وانشاء انما يقصد من احد مفهومه فان قلت التعليل ليس بجائز لانه يستلزم ثبوت جميع المحامد لصفة واحدة لانه وليس كذلك قلت العلة قيد للاثبات لا للثبوت معناه اثبت جميع المحامد لله تعالى لجعل الالفاظ ومعنى الثاني جمع المحامد لاجل الجعل وهذا ليس بجائز والالفاظ قال المص اللفظ اما عبارة عن الصوت مع المكيف والكيفية او نفس الصوت والثاني لابن سينا والفرق بين الصوت واللفظ فالاول اعم من اللفظ لان اللفظ يقوم بالهواء بسبب تموج قلع او قرع والقوالب جمع قالب اسم لما يذوب فيه الجواهر المذابة ويجوز فيه كسر اللام والاشهر فتحه فان قلت الالفاظ قوالب المعاني والمعاني قوالب الالفاظ فيلزم الدور قلت ليس فيه دور لان جهة التوقف مغاير باعتبار المتكلم والمخاطب او الذهن والخارج وطريق ظرفيته ان الله تعالى القى المعاني في قلب جبرائيل عليه السلام ثم خلق الالفاظ في لسانه واخذ بالالفاظ فالحاصل ان الله تعالى القى المعاني قلوب العلماء واخذوا منها بالالفاظ وطريق ظرفية الالفاظ ان المخاطب يسمع الالفاظ ويدرك المعاني منها فان قلت المعاني والالفاظ اعراض ليس فيها معنى الاستقرار فلا يكون ظرفا قلت نعم عرضان لكن تشبه بالمحل والمكان في التمكن والاحاطة من قبيل ظرفية التمكن بالمكان اذا كان اللفظ ظرفا للمعنى او من ظرفية المكان للتمكن اذا كان المعنى ظرفا للفظ والمعاني سيجيء ان شاء الله تعالى فان قلت لم شرع بالالفاظ قلت ذكرها اشارة الى ان موضوع علم النحو اللفظ العربي وهو اولى من التقديم والمعاني فان قلت ما وجه الاولوية منهما قلت وجهها ان كتابه المخلوق تابع لكتاب الخالق وكتابه عبارة عن الالفاظ اذ فائدة اللفظ كثير لانه يحفظ به ويسمع ويكتب وغاية النحو حفظ اللسان لنيل سعادة الدارين وتعريفه علم يعرف به احوال الالفاظ اعرابا وبناء فان قلت كيف النحو شرف وهو بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار قلت لا نسلم انه بدعة كيف والصحابة رضي الله عنهم يستعملون الرفع والنصب كما سئل لابن عباس رضي الله عنه عن القرآن فقال الحق الحق برفع الاول

[illegible]

مطلب كيف النحو شرف

ونصب الثاني ولو سلم بان الفاظ النحو ليست بموجودة عندهم لكن معانيها موجودة وانما الاعتبار بالمعاني
فضلتها اى الالفاظ وسائر بمعنى الباقي قال الكشاف بمعنى الجميع غير ثابت في كلام المؤلفين لكنه ثابت
في اللغة بنظم درر الحروف واضافة الدرر الى الحروف من قبيل لجين الماء ومعناه الماء كالفضة البيضاء
من اضافة المشبه به الى المشبه لامن قبيل جرد قطيفة من اضافة الصفة الى الموصوف وفضل الالفاظ
على بقية نعم الله تعالى لاختصاصها بنوع الانسان الاشرف من بين المخلوقات وجعل البيان من اجل نعم الله
وعليه قوله تعالى الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان بتعداد الحسبان وبفضله متعلق برفع قدم
للحصر رد على المعتزلة فانهم قائلون بوجوب الاصلح عليه تعالى والآلاء جمع الى بالفتح والخطأ ضد الصواب
يعم الاقوال والافعال بخلاف اللحن والتحريف فهما في الاقوال خاصة وفيه اقتباس من قوله عليه السلام رفع
عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه الطبراني عن ثوبان رض بان الحديث في خطاب التكليف
لا في خطاب التكوين والاخبار كما في الاصول وبتكوينه اى بايجاده واحداثه وغير ذلك ويفسر باخراج
الشيء من العدم الى الوجود وهو متعلق بكان وفيه رد على الفلاسفة القائلين بان صدور الفعل بالايجاب
لا بالاختيار وايضا رد على الاعتزال القائل بان الفعل مخلوق العبد وايضا رد على الاشاعرة فانهم
نفوا صفة التكوين عن الله تعالى فعندهم صفة الله تعالى سبعة وعند الماتريدي رحمه الله ثمانية حية علم سمع بصر
ارادة قدرة كلام تكوين فلذا قال اهل السنة الفعل مخلوق بمجموع القدرتين قدرة الله يسمى خلقا
وقدرة العبد كسبا ولو خلق الله مستقلا الخلق ولكن جرت عادته تعالى بخلقه عقيب صرف العبد ارادته
وفعل الله تابع وفعل العبد متبوع ليكون مدارا للاثابة والاعذاب فان قلت ما الدليل في كون الفعل
الواحد بمجموع القدرتين قلت قول علي رض لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين ولذا اختلفوا
في نتائج الاشكال فعند الاشعري يلزم العلم بالنتيجة لزوما عاديا جرت عادته تعالى بخلق العلم عقيب
الصغرى والكبرى وان لم يجب عليه تعالى وعند الحكماء لزوما عقليا لان الذهن بعدهما استعدادا تاما
فلو لم يخلق يلزم البخل وهو قبيح وعند المعتزلة لزوم توليدي لان المقدمتين تولدان النتيجة وعند امام

فان قلت للحديث معارض من قوله عليه السلام لم يخفف عن الكلام والطعام في الصلوة سواء كان ناسيا او عامدا قلت اذ تعاد النقصان قدم الحرمة على الحل لئلا يلزم تكرار النسخ والقول ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب على الحرام وجواز ... ما نسيا ...

مطلب الخلاف في النتيجة والحسن والقبح

مام الرازي بمعنى ان انفكاك علم النتيجة من علمي السابقين محال بالنظر الى صحة النظر فان قلت لم ذهب
الامام الى اللزوم قلت ذهابه بناء على تحقق اللزوم بين بعض افعاله تعالى وبعض اخر وبالنظر على صحة النظر
بلا لزوم نعم عليه تعالى لعدم وجوب خلق العلمين السابقين عليه تعالى كان الافعال تامة يعني في الشرع وان كان
ناقصا في الحس لكنه تام بالمبادي وحسن وفيه رد على المعتزلة القائلة بان الحسن والقبح عقليان في كون الشيء
متعلق المدح والذم وايضا رد على الاشعري القائل بان الحسن والقبح شرعيان فتوسط الماتريدي
فقال حسن الشيء وقبحه ما يدرك العقل ويحكم الشرع وقال المعتزلة ما حسنه العقل وقبحه وقال الاشعري
ما حسنه الشرع وقبحه فان قلت ما سبب الاختلاف قلت سببه بان العقل موجب ومميز عند المعتزلة و
مهمل عند الاشعري ذكره كلية ابو البقاء ظروف الكنايات جمع كناية لغة ترك التصريح وعرفا
ذكر الملزوم وارادة اللازم كطول النجاد بكسر النون خيط السيف يكنى به عن طول القامة
لان طول الخيط يلزم طول القامة بالضرورة واضافته من قبيل لجين الماء واضافة
المحصولات من قبيل جرد قطيفة والمراد منها النعم الواصلة شبهت بالظروف في الاحاطة
والشمول والمعنى ان الكنايات المحيطة لمعانيها كاحاطة الظروف بمظروفها لا يمكن تعدادها
ولا يسع تحت الاحصاء ولذا افرد النعمة في الاية مع ان العد يكون بالمتعدد وفيه اشارة
الى عجز الانسان عن شكر واحد على نعمة واحدة فان قلت ما وجه العجز قلت وجهه بان هذا الشكر
نعمة ايضا وفيه دور وتسلسل ولذا يقال كل نعمة واحد في الظاهر وفي الحقيقة نعم لا يتناهى
بمعنى لا يقف عند حد باعتبار ما يترتب عليها وينشأ منها وما اصاب الانسان من الضرر
والالم فهو نعمة ايضا باعتبار تكفير السيئات او رفع الدرجات فعلم ان النعم الصريحة لا يحيط
بالطريق الاولى ولهذا قال ابو البقاء الشكر شكران فان قلت الامر بالشكر يستلزم تكليف
ما لا يطاق لانه يستلزم الدور والتسلسل وهو قبيح قلت هذا الدور ليس بمحال لانه بمعنى لا يقف
عند حد كتفاصيل الجنة والنار والصلوة ولا بد للعاقل ان يستعين في كل امور وحالة بجناب
الحق سبحانه وتعالى ويطلب مطلبه لكن لا بد من نوع ملايم وقرب معنوي بين المفيد والمستفيد

وفيه كلام خماسي كقوله تعالى الا بالخاطب الله ... فانا شكر الرب ... وجه ... الدنيوية ... وقرارة الاكبر ... بان شكره مقابل باعتقاده ... ويكذلك النعمة

اى بين الخالق والمخلوق لكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلاقة البشرية والعوائق البدنية ومتدنسين
بادناس اللذات الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى غاية التجرد عن الشئون والاضافة ونهاية
التقدس والتنزه تكون المناسبة منفية براسها فاحتجنا فى طريق الاستفاضة منه تعالى الى المتوسط
الذى له وجه التجرد والتعلق فبالاول يستفيض من الحق وباعتبار الثانى يفيض علينا ولذا توسلوا
فى مفتتح الكتاب ومختتمه بالصلوة والسلام على من اوتى بصيغة المجهول وفيه تنبيه على انه من عند ربه لا من تلقاء
نفسه جوامع الكلم اضافة الصفة الى الموصوف وهى لفظة قليل ومعناه كثير من الاحاديث وفيه تلميح
الى قوله عم اعطيت جوامع الكلم واختصر لى اختصارا رواه ابو على عن عمر رض فان قلت لم حذف فاعل اوتى
قلت للاشارة الى ان اتيان الكلم لا يكون الا من الله تعالى محمد عطف بيان ويجوز رفعه لسؤال مقدر كانه قيل
من هو فقيل محمد اعرب اى اظهر واوضح الحجج اى الدلائل اذ بها اظهر الدين وازال الفساد وشبهة
المشككين بنور بصيرته والاعلام جمع علم بفتح اللام الجبل كما فى قوله وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم فى راسه
نار وفيه مجاز واستعارة بذكر المقيد وارادة المطلق او شبه الاحكام بالجبل فى الرسوخ او فى
الثبات او الاهتداء والنصب ترشيح والقرينة اضافة الاعلام الى الظهور ويطلق العلم على ما يقتدى
به الجيش وكذا الاحكام يقتدى بهم او تمثيلية بتشبيه حال المعتقد بالاحكام بحال المعتقد بالملك بجامع من
يدخل تحت ظلاله وانعامه ويتخلص من المذمة وصدورنا اى قلوبنا مجاز مرسل بذكر الجزء او المحل
وارادة غيره ودامى المجاز اشارة الى انه محل الاخلاق والملكات القلب والصدر وعاء له واصرف
مجاز بذكر السبب وارادة المسبب كما فى اهدنا الصراط المستقيم باعتبار المتقى والعاصى فان قلت
ما سبب المجاز فى امثاله قلت لان الخطاب باصرف واعلم اما للعالم او الجاهل وهما محالان اذ فى الاول تحصيل الحاصل
وفى الثانى تكليف ما لا يطاق فيراد فى الاول دم وفى الثانى واجتهد واسعد بذكر السبب وارادة
المسبب فى العالم وفى الجاهل عكسه ابدل اى اقلب المعاصى علينا حسنات وفيه تلميح لقوله تعالى اولئك
يبدل الله سيئاتهم حسنات فان قلت طلب المغفرة محال لانه يستلزم حصول الحاصل ايضا لانه
الخطاء والنسيان معفو عن الامة قلت المراد طلب المغفرة من الذنب الذى يكون بالعمد وبالتجاوز لكن جبر

وجه ذكر الصلوة
مطلب

والخطاب بمثل اعلم ليس بالرشد كى
والمجاز كما تقول للساكن والمتحرك
تحرك كالكى من الساكن ابتداء ومن المتحرك
المتحرد[illegible] ازدياد هاو استمرارها
لان الحركة بعد السكون حدوث ومن
بعد الحركة دوام ذكره
سعد الدين على الكشاف

مطلب الخطاب باعلم

لكنه عبر بالخطاء والغلط اشارة الى انه ان وقع من عمد لكن شأن المؤمن المراقب بجلال الله تعالى ان لا يقع
الا على سبيل الخطاء والغلط وعليه قوله عم لا يزنى الزانى وهو مسلم اذ الزنا لا ينبغى لاسلام لكن اذا وجد
فى حال الخشية يقتضى الاسلام ان لا يقع منه الزنا الا على سبيل الخطاء والغلط وان وقع عن قصد
لكنه على سبيل الخطاء لما فى منع النفس وجب عليه شططا اى تجاوزا عن الحق حمله على المبالغة من
قبيل رجل عدل والالفاظ التى ذكرت فى الديباجة المناسب المعنى اللغوى ويجوز العرفى فى بعضها
براعة الاستهلال فيقول وفيه التفات وفيها اربعة مذاهب فان قلت ما وجه الانحصار اربعا
قلت وجه الضبط لان التعبير اما بطريق اخر من الطرق الثلثة من الخطاب
والمتكلم والغيبة اولا والثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى والاول اما ان
التعبيران فى كلام واحد اولا والاول مذهب بعض الناس والثانى لا يخ اما
بشرط كون المخاطب فى التعبيرين فى كلام واحد اولا والاول مذهب صدر
الافاضل والثانى مذهب الجمهور فان قلت ما الفائدة فى الالتفات قلت فيه فائدتان
احدهما صيانة النفس عن الملال وثانيهما ارادة بعض المعانى بحسب المقام
امعان انظار شرح المقصود للمحل ومطلق النظر وفيه لطافة الاعصار جمع عصر
بمعنى الزمان الابصار جمع بصر او بصيرة والفرق بين البصر والبصيرة فالاول
رؤية العين والثانى رؤية القلب كذا الرؤية تطلق على العين والقلب خلف
بفتح اللام القوم الصالح وبالسكون قوم سوء المحقق بمعنى التحقيق اثبات
الشئ بالدليل الحبر مقلوب بحر المدقق اثبات الدليل بالدليل فان قلت ما الفرق
بين الحق والصدق يقال صدقه وحقه قلت الصواب والصدق ما طابق للواقع
ونفس الامر والحق ما يطابق الواقع للحق فالواقع تابع وفرع للحق ومتبوع واصل
للصدق والصواب الربانى اعلاه كرباعى فالفها للمبالغة فى التربية او للنقل
من الوصفية الى الاسمية بالنوال اى النعمة الوفى التام وتمام النعم بعد دخول

الجنة

وفى الالتفات اربعة مذاهب
مطلب
الفرق بين الحق والصدق

قال عليه السلام تمام النعمة بعد دخول الجنة او الموت على الاسلام وقال علي رض تمام النعمة
على الاسلام فان قلت كيف الحكم على العصى بدخول الجنة والموت على الاسلام مع انه لا يجوز
الحكم على غير العشرة المبشرة قلت عدم الجواز مع قطع النظر عن السبب وهو الاتقاء
والعصيان الى الجنة والنار وبالنظر اليهما يجوز مثلا العالم لهم الجنة لان لهم الجنة
والجهلاء لهم النار لانه لهم عدم الخشية والازهار جمع زهر بمعنى ظهور زهرة
من الشجر وقت الربيع واركنه من الركن بمعنى الميل والجعل والاعتماد على السرير كما في قوله تعالى
ولا تركنوا الى الذين ظلموا والاركن من المزيد لا يصلح للمقام وما وجد في اللغة معنى يصلح الا
ارجنه اى اقام والصواب هذا في كنه بكسر الكاف ستر كل شىء وبالضم جناح فوق باب الدار
او ظلمة لما كان خبايا اشتمال الكل او الدال دقيقة تحتاج الى شدة الفكر تحقيقا محتاجها الى النظر
وتعمق قعر البحر او البر استعارة شبه الكتاب بالبحر او البر في الكثرة وسبب الحقيق اعتبارات
اشارات وايماء ورموز عطف تفسير وهو ترك تصريح وهو لازم لها البديعة اى الشىء المصنوع
بلا نظير البديعة الفائقة يقال برع الرجل اذا فاق اقرانه منكبا مفرغا في الفائق مقصورا
محبوسا محض الفوائد خالصا كالزوائد مثل الامثال والشواهد والتعريفات والحكايات وغير ذلك
تماما ارتباطا بالمسائل مع غاية كلمة مع اسم بدليل الاضافة والتنوين ككل ولها ثلثة معان
الاول يخبر عن الذات في موضع الاجتماع نحو والله معكم والثاني زمانية نحو جئتك مع العصر
والثالث مرادف عند نحو ما معكم ينفد وما عند الله باق والكل جائز هنا والذى كالغى الصفات
فان قلت ما الفرق بين الاختصار والاقتصار قلت الاول حذف مع القرينة والثاني بلا قرينة طار
اى تفرق في اللغة كالامثال جمع مثل بفتح الثاء الكلام الذى يقع في حديثه فيكون علما مشتهرا
بالحكاية مثل تأبط شرا وشاب قرناها وقطط شى ورمية بغير رام ولا عطر بعد العروس
والتعمق بمعنى القعر شبه المعاني البعيدة بالقعر في مطلق البعيدة قداح قد حر كان بمعنى احترق
افئدة جمع فؤاد بمعنى القلب بحل بضم الحاء شبه انكشاف المعاني بحل العقد المحسوس تصريحية او كناية

او كناية الغوامض خلاف الواضح شبه اذاقة المعاني بالاشياء المرة والعويصات بمعنى الشدة مالهم من
الاجوبة والاعتراضات نكتة بضم النون لتأثير رجل الفرس شبه المعاني المستخرجة بامعان نظر و
تأثيره بعميق الفكر في مطلق التأثير موجز اسم مفعول فقلت بجواب السؤال وهن اى ضعف والقوى
اى الظاهر والباطن وفاحت اى ظهرت يقال فاح المسك اذا انتشر ريحه مجاز بذكر السبب والجوى
بمعنى رائحة الطبع وجلت او مت علاوة بكسر العين صلابة الانكدار ضد الصفاء آوان جمع ان
جزء الزمان والنائبات جمع نوبة واين الصفاء استفهام انكاري مجاز بذكر السبب
او الملزوم واردة غيره وهو بعد المطالب عنان الهمة العنان لجام الفرس فيه مكنية شبه
المطالب بالافراس بجامع اسباب النجاة او بالساحة في العلماء مركوب والرسول عليه السلام
راكب لوصل اى انتهى التكرار الاخماس جمع خمس يقال لمن يريد السفر البعيد فيقول ارجع في
خمسة مع اسداس وغير ذلك فالمراد به الكثرة فلاح ظهر سوى بمعنى الا الاسعاف قضى
الحاجة والانجاح عطف تفسير البضاعة الفائدة الحاصلة من البيع شبه العلوم بالجواهر والزبرجد
والمزجاة القليل الردية ضعف بضم العين وفتحها بمعنى عدم القوة وبكسر الضاد وسكون العين
بمعنى المضاعفة لكن الضرورات اى الاحتياجات تبيح المحظورات اى الممنوعات القضاعة الهلاك
ولئن شكرتم والخطاب لبني اسرائيل قوم موسى م ومن عادة الكرام ان يصرح الوعد و
يعرض الوعيد نتائج ولد الناقة وفي العرف تصديق حاصل من المقدمتين الافكار جمع فكر
حركة الاولى من المقدمة او الثانية الحاصلة من النتيجة او مجموع الحركتين من المبادى الى
او بالعكس على اختلاف الرأيين ذخرا اى ادخارا وتأخيرا الى يوم الباقي ماوى مكان السكون
لا يسئل فان قلت لا اسئل معارض لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر قلت السؤال نوعان الاول
استبعاد وهو المنهي بالاعتراض والثاني استفسارى وهو طلب الكشف وازالة الجهل وهو مقبول
ولذا فسر الكشاف للقران بالاستفسار فالاستفسار ابراهيم م حين قوله رب ارني كيف
تحى الموتى فاراه باربعة طيور فان قلت لم خص الطيور بين الحيوانات ولم يكن واحدا او خمسا

ای كل واحد من الالتماس والاعتذار والكلام
المشتمل عليها يحتاج الى الضرب اخماس باسداس
لان مفضلها كسب الخاء ضاء ابل اربعة ايام ويدوى
سادسا اذا اراد السفر البعيد هذا ضرب مثل
لمن يحيل ويريد غيره لان شرحه يقتضى
قوة الاسباب حتى يكون مقتضيا للاعداد او الاتباع
صح

مطلب السؤال نوعان

مطلب مع على ثلاثة معان

قلت لعجايب المخلوقات لمشيه في الماء والسماء والارض ووجه الاربعة على ان الانسان لا يبلغ درجات الكمال حتى يذبح الاخلاق الحاصلة لاربعة طيور في الطاوس التعجب وفي الديك كثرة الشهوة لتقدمه على كل دجاجة حين رآه وفي الغراب اكل الجيفة وفي الحمامة قعودها في بيتها ولم تطلب الغربة للعبرة وكسب المعارف والاستبعاد عزير في احياء الموتى بقوله كيف تحي الموتى فاماته الله مائة عام ثم بعثه العتيق كتب المتقدمين والجديد كتب المتاخرين يعني ذكر البسملة والحمدلة والصلوة اقتداء للقرآن المجيد ولسنة الرسول ولطريق الاجماع ودل على الاتباع دليل الالهي والنبوي والعقلي

فان قلت ما دليل البسملة قلت ثلثة الهي نبوي عقلي فالالهي اقرأ باسم ربك والنبوي كل امر ذي بال لم يبدأ بالبسملة فهو اقطع او اجزم فان قلت لم قيد الامر بصفة البال اي الشرف قلت للاشارة الى انه لا يجوز البسملة في امر الحقير والمكروه والعقلي الفرق بين كتابي المؤمن والكافر البسملة

فان قلت ما دليل الحمدلة قلت ثلثة ايضا الهي نبوي عقلي فالالهي قل الحمد لله والنبوي كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمدلة فهو اقطع او اجزم والعقلي شكر المنعم على المنعم عليه واجب فان قلت ما دليل الصلوة قلت ثلثة ايضا الهي نبوي عقلي فالالهي ان الله وملائكته يصلون على النبي صلوا عليه والنبوي من صلى علي مرة لم يبق ذنوبه ذرة والعقلي من دعا الله ولم يذكر صلى الله عليه وسلم لم يستجاب دعاءه

فان قلت يرد الاعتراض على هذه الادلة بوجوه الاول بان الاشتغال بالحديث محال لانه يلزم الدور والتسلسل لان الحمد والبسملة امر ذي بال ايضا فلم بسملة اخرى الى غير النهاية والثاني ان حديث الحمدلة معارض لحديث البسملة فلا يمكن العمل بهما معا والثالث ان هذا الحديث مخالف للواقع اذ رب امر لم يبدأ بالبسملة فلم يتم وكم امر بدئ بلا بسملة فيتم والرابع ان هذا الحديث مخالف للاجماع في ترك الحمدلة ههنا لنفسه والخامس ان الحديث خبر فلا يثبت به الوجوب هو انما بالامر والسادس ان الحمد حادث فلا يقوم به تعالى لانه يستلزم محلا للحوادث وليس كذلك قلنا الجواب بوجوه اما اولا فلا نم الدور لان المراد من امر ذي بال مقصود بالذات لا بالواسطة او لان البسملة خارجة بالاستثناء تقديره كل امر سوى البسملة والحمدلة ولو سلم فالحمدلة يكون لنفسها

مطلب ورود الاعتراض على البسملة

متعلق الباء في البسملة محذوف مؤخر فعل خاص اي ابتدئ لئلا يلزم تقديم اسمه تعالى على شيء وورد للنفي وليوافق الحديث فان قلت انه مع ... سليمان فلت في تعظيم لئلا يلزم الذم في ابتدائه كتبه ... شتم الكلب عظيم صح

وسبب ورود الحديث لما عرج الرسول عم الى السماء رأى عظمة اهل السموات الاملاك لاشتغاله بالعبادة فارسله الله الى ... صلى فشفعه النبي وحده فامر الله بعشر صلوات على النبي عم فضلي وخلص فقال عم الحديث تم

لنفسها حمدلة كما يكون لغيرها كاعطاء درهم من اربعين في الزكوة يكون كل واحد منهما طاهرا كما في الشرع واما ثانيا فلا نم المعارضة لان الابتداء ثلثة حقيقي عرفي اضافي فيمكن العمل واما ثالثا فلا نم مخالفته للواقع لان المراد بالتمام تمام الشرعي لا الحسي واما رابعا فلا نسلم انه خارق ومخالف للاجماع لان الحديث لا يقتضي ان يكون جزءا بل المراد ذكر اللساني فيقع الامتثال واما خامسا فلا نم انه خبر بل هو انشاء معنا واما سادسا فلا نم قيام الحمد به تعالى بل المراد بالحمد تعلقه المعنوي فلا يلزم منه قيام الحوادث واجاب بعض الافاضل بان المصدر مبني للمفعول اي المحمودية وقيل اللام للتعليل اي الحمد لاجل الله كما يقال الدار لفلان فلا يلزم كون الدار قائما على فلان هذا وكن من الشاكرين على ما نطقت اي دلت شبه الدلالة بالنطق في اظهار المراد واستعير اللفظ المشبه به واريد المشبه استعارة اصلية في المصدر ثم اشتق نطقت من النطق المشبه به الذي بمعنى المشبه استعارة تبعية ذكره العصام وقس عليه غيره القاسمية اي حديث الرسول عم له معنى لغوي واعلم اولا انه لا بد من اعتبار مورد ومتعلق لكل حمد وشكر ومدح وثناء لغويا او عرفيا والمراد من المورد محل صدوره ومن المتعلق محل وقوع الحمد وغيره فباعتبار هذين يكون بين هذه الاربعة اما مساواة او مباينة او عموم مطلقا او من وجه اما بحسب الحمل كما في التعريفات او بحسب التحقق كما في القضايا فان قلت ما معنى الحمل والتحقق قلت معنيهما ان النسب الاربع وهي المساواة والمباينة والعموم مطلقا او من وجه قد يؤخذ باعتبار الحمل فيتعدى بعلى مثلا كحمل الحيوان على افراد ما صدق عليه الانسان كما في التعريفات وقد يؤخذ بالتحقق فيتعدى بفي اذا قيل بين الانسان والحيوان عموم مطلق فيقال كلما تحقق الانسان تحقق الحيوان وليس بالعكس واذا حققت هذا فانسب بينهما بحسب المورد والمتعلق هذا عند من هو اهل ولكن في الشرح اضطراب احدهما انه لم يذكر المدح العرفي وهو ما يدل على اختصاص الممدوح والشعار اللغوي وهو ذكر بالجميل وثانيهما انه اعتبر النسبة تارة بحسب الحمل واخرى بحسب التحقق وهذا الاعتبار قليل الجدوى ولذا لم يذهب احد من المتقدمين ونحوه اكثر المتاخرين فان قلت ما المورد والمتعلق

مطلب مقام الحمد والنسب الاربعة

مرجع المساواة موجبتين كليتين من الطرفين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان والتباين سالبتين كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع المطلق موجبة كلية من طرف وسالبة جزئية من طرف نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان ومرجع من وجه سالبتين ... من طرفين نحو بعض الانسان ليس بابيض وبعض ... ليس بانسان تم

لهذه الاربعة قلت فمورد الحمد وهو لغوى خاص وهو الوصف والوصف انما باللسان ومتعلقه اعم
لانه غير مقيد بالنعمة وعرفى مورده اعم لصدوره عن غير معين ومتعلقه اعم ايضا سواء
وصل اليه النعمة او الى غيره ومورد الشكر وهو لغوى اعم لانه غير مقيد باللسان ومتعلقه
خاص لانه مقيد الى الشاكر وعرفى مورده خاص لانه مقيد بجميع الاعضاء ومتعلقه خاص
لانه مقيد الى محله ومورد المدح اللغوى الذى ذكره الشارح اخص لانه مقيد باللسان ومتعلقه
اعم لانه غير مقيد ومورد المدح العرفى الذى لم يذكره اعم كذا متعلقه لانهما مطلقان ومورد
الثناء اللغوى الذى لم يذكر الشارح ومتعلقه اعم لانهما لا يقيدان بشيء فهو اعم مطلقا من الكل
اى لا عموما من وجه لانه متى اطلق ينصرف الى هذا فالثناء اللغوى اخص مطلقا من الكل لانه متى
صدق عليه الثناء صدق عليه الكل وليس بالعكس كما اذا قمت تعظيما لزيد من غير انعام او بانعام واصلا
اليه او الى غيره فلا يوجد الثناء ويوجد الحمد والشكر والمدح وباقى المثال سهل والحمد اللغوى
اخص مطلقا من المدح لان الحمد مخصوص على الاختيارى وقيل الحمد يعم له وغيره فيقال مدحت ايضا
مدحت اللؤلؤ وحمدته ومادة الافتراق حمدت زيدا اى انعام ومن وجه من الحمد
العرفى فمادة الاجتماع كوصف زيد على انعام فيوجد الحمد اللغوى والعرفى والشكر اللغوى
ومادة الافتراق سهل واعم من وجه منهما عطف على اخص ومنهما راجع الى
الحمد العرفى والشكر اللغوى هذا تصريح بما علم التزاما لانه صرح انه اخص من وجه علم
انه اعم من وجه وكون اللغوى اعم من وجه لكونه لم يقيد فى مقابلة النعمة ومباين
للشكر العرفى كالكتاب والانسان لعدم اجتماعهما فى مادة اصلا بحسب الحمل متعلق
بمباين واعم مطلقا عطف على مباين منه اى من الشكر العرفى بحسب الوجود اى
كلما صرف العبد جميع ما انعم الله الى ما خلق له تحقق فى ضمنه الحمد اللغوى وهو الوصف باللسان
من غير عكس فالحمد اللغوى اعم باعتبار التحقق وباعتبار المفهوم فتباين اذ لا يصدق
مفهوم احدهما على ما صدق افراد الاخر فان قلت لم عموما مطلقا بل بينهما تباين

تباين الجزئى لتحقق الشكر العرفى فى الانسان الاخرس اذ صرف الجميع وجد
فلم يوجد الحمد اللغوى لعدم اللسان اذ الوصف لا يكون الا باللسان قلت المراد
من الشكر اللغوى الكامل الذى لا اكمل منه وشكر الاخرس ناقص لنقصانه والحمد
العرفى اعم مطلقا لعدم قيد النعمة الى الشاكر بخلاف الشكر اللغوى فانه الى الشاكر
ومن وجه فيجتمع فى الثناء باللسان على غير اختيارى كحسن الوجه وينفرد فى
الثناء بغير اللسان فى الانعام واخص من وجه لعدم مقابلة الانعام ومباين
للمدح بحسب الحمل كليا فلا يصدق مفهوم احدهما على ما صدق عليه الاخر واخص
مطلق بحسب الوجود اى الشكر العرفى اخص من المدح مطلقا اى كلما تحقق الشكر العرفى
تحقق المدح وليس كلما تحقق المدح تحقق الشكر ولام للجنس او الاستغراق فان قلت
وضع اللام بايهما قلت حرف تعريف موضوع للمتعين مطلقا مشتركا عند المص و
المتعين اما من حيث هو هو فهو لام الجنس والحقيقة او من حيث تحققه فى ضمن فرد
معين فهو لام عهد الخارجى او فى ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق او فى فرد
غير معين فهو لام عهد الذهنى او فى فرد مطلقا ولفظا مشترك عند الجمهور
حيث وضع للجنس والعهد الخارجى والاستغراق والذهنى من فروع الجنس لان الجنس
اما يتحقق فى ضمن الجميع او فى ضمن بعض الافراد فان قلت ما الفرق بين لفظ المشترك
والمفهوم المشترك قلت الوضع واحد فى المعنوى ومتعدد فى اللفظ المشترك
لانه واضع الكلمة والانسان مثلا وضع للماهية بملاحظة الافراد اجمالا واضعا واحدا
بخلاف العين حيث وضع لعين تارة واخرى للباصرة فان قلت اى معان اللام
اصل قلت ذكر فى التلويح الاصل فى اللام عهد الخارجى لانه كمال التمييز ثم الاستغراق
لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والباقى ليس باصل لان الحكم على الجنس بدون الافراد قليل
الاستعمال جدا وعهد الذهنى موقوف على وجود القرينة والاستغراق هو المفهوم

من الاطلاق لئلا يلزم الترجح بلا مرجح حيث لا عهد فى الخارج خصوصا فى الجمع قرينة
القصد الى الافراد وهذا ما عليه المحققون المسند اليه وهو الحمد والمسند وهو
كان او كائن التوكل على الله تعالى والائمة من قريش والحمد لله من قصر الموصوف على الصفة
فان قلت ما معنى التخصيص والقصر والحصر قلت كلها بمعنى واحد وهو لغة التعيين واصطلاحا
تخصيص شئ بشئ بطريق معهود وهو حقيقى واضافى لانه اما بذاته او بالنسبة الى الغير
وكل منهما نوعان قصر الموصوف على الصفة او بالعكس نحو ما زيد الا كاتب وهو لا يكاد يوجد
لتعذر الاحاطة بصفات الشئ ونحو ما فى الدنيا الا زيد والقصر الحقيقى واحد وغير الحقيقى
ثلثة قصر الافراد والقلب والتعيين باعتبار اعتقاد المخاطب نحو لا اله الا الله فان قلت لم لا يجئ هذه
الثلثة فى قصر الحقيقى قلت لان العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا يردد بين ذلك لكن يمكن بالادعاء فان قلت ما اداة القصر قلت اربعة فى المشهور
انما والعطف والاستثناء وتقديم ما حقه التاخير فان قلت فى الحمد لله ليس شئ من الطرق فكيف الحصر فيه
قلت تعريف المسند اليه والمسند وضمير الفصل من الطرق ولذا اشار التلخيص بقوله منها بكلمة التبعيض
فظاهر وجه الظهور لان الحكم فى الاستغراق على الافراد جميعا ولو خرج واحد لم يصح الحكم وهذا
بديهى واما فى الجنس فالحكم ليس ببديهى ولذا شرع بقوله اما فلا يوجد فرد من الحمد لان كل فرد
متصف بالجنس ومعتبر مع الفرد لان الجنس جزء الفرد والكل لا يوجد بدون الجزء بالكينونة لله تعالى
وذكر الكينونة اشارة الى حصر الموصوف على الصفة وما وقع لغير الله جواب لمعارضة او منع لقوله
لتخصيصه ولقوله فلا يوجد اختار الثانى اى الاستغراق ولان معنى الاستغراق عطف على الظهور اذ لا وجود
له اى للجنس تعليل للخارجة والتعليل ليس بصواب على اطلاقه لان الشارح ان ادعى عدم وجود الجنس
من حيث هو هو فمسلم ولكن ليس بمفيد اذ لا يدعيه احد وان ادعى عدم وجوده بتبعية الافراد
فغير مسلم ايضا اذ الكلى الطبيعى والجنس موجود بتبعية الافراد لانه اما موجود فى الخارج وغيره محال
كالواجب تعالى وحمده وعلى فرد وغيره ممكن كالشمس ونحوها او على الافراد منحصر ككوكب السيارة وتسعها او

او على افراد غير منحصرة كنفوس الانسان والافلاك ونعم الجنة او لا وجود له كالممتنع او فى الكمل فى الاتيان
احرى اليق وانسب فعليك بعموم المجاز فان قلت دعوى الوجود فى الاستغراق فى مقام الحمد غير مستقيم
لان منها ما لا نقدر على تحصيله لكنه واجب تعالى واحوال الغائبة عنا من احوال السموات والارض وما
بينهما كالجنس فى عدم الوجود فقوله اذ لا وجود فى الجنس تحكم قلت الكلام ان يحمل على الادعائى والمبالغة
فافهم فان قلت لا بد لكل سؤال من مورد ومنشأ فما مورد قوله فان قلت فى اى معنى ومنشأه قلت
مورده قصر المحامد لله تعالى ومنشأه عدم اعتبار عموم المجاز فان قلت عموم المجاز ليس بجائز لانه يستلزم
فى اطلاق واحد ارادة المعنيين من الاسد مثلا المعنى الحقيقى وهو الحيوان المفترس والمعنى المجازى
وهو الرجل الشجاع وهما متباينان وتوضيحه مثلا ان الحمد اللغوى كان حقيقة فيه واستعماله بهذا المعنى
فى العرفى مجاز كاستعمال الصلوة فى الدعاء حقيقة وفى الاركان المعلومة مجاز او بالعكس فاذا قصد
الحمد والصلوة فى المعنيين معا بخصوصه فى اطلاق واحد لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظ واحد وهو
ممنوع قلت يراد به عموم المجاز عند اصحابنا وعموم المشترك عند الشافعى قال ما طريق عموم المجاز قلت
بان يراد ما يطلق عليه الحمد مثلا سواء كان لغويا او عرفيا او مبنيا للفاعل او المفعول او بمعنيهما فيشمل الكل
فيكون مقام الحمد احسن سبكا فان قلت ما علاقة عموم المجاز قلت الاطلاق والتقييد او من قبيل ذكر الجزء و
ارادة الكل وارادة الغير فان قلت اذا استعمل الحمد وغيره فى مطلق الثناء يخرج جميع المحامد لانها ثابتات
مخصوصة عن القيد لصحة اطلاق اللفظ عليها قلت فهذه امور اعتبارية دعت اليها طلب علاقة
لارتكاب التجوز وارتكابه لا يخرج الماهية على ما هى عليه فى الواقع ذكره اللارى اعلم ان المحامد فان قلت
ما مراد الشارح باعلم قلت مراده اولا بان الحمد لله فى المتن لاى معنى من المعانى اللغوى والعرفى من
الاربعة يمكن كله بالاعتبار وثانيا بيان مرتبة الاعلى والادنى فالاعلى شكر العرفى لانه بجميع الاعضاء
وفيه اشارة الى الاحسان المشار اليه بقوله عليه السلام ان الاحسان ان تعبد الله تعالى كانك تراه فان لم تكن
تراه فانه يراك فالادنى غير الشكر لانه يجوز بالغفلة حين التلفظ وذلك اى الشكر العرفى بصرف
سائر ما انعم له فيقبل الا اولى الاستحقاق بين الذات اى ذات الجلال والصفة اى صفة العزة
والامر بين الذاتين اى الجنة والمؤمن هذا باعتبار الظ والا باعتبار العقل صور اربع او الصفتين
اى نعم الجنة وصفة المؤمن او باعتبار ذات الاول وصفة الثانى او بالعكس تأمل وعمم مجهول

مصطلح عموم المجاز
فان قلت مدح النص ممنوع فالمدح مدح الله ذاته
لتعليم العباد او ان الله تعالى نقصان
فان قلت حمدا فعلا للعباد بفعله تعالى او
العباد او الى فعل العباد والقصد المعصية ولو تعليماً
والفرق بين المصدر المبنى للفاعل والمفعول لا زيد ومبنيه
فالاول ان حقيقة والباقى مجاز لان النسبة معتبرة ذاتية

الحمد افضل لانه باللسان والقصد الى الامام الحمد والشكر
فانه كل ما من له حمد فالظاهر الحمد اعلى الخاص او الاخص
وعمم الجوارح من الاحتمال فالحمد الظاهر الاعظمه
وقيد اللسان خارج ليكون حمده حق ذاته
صح

والثاني اي الاختصاص للاول اي الاستحقاق فان قلت ما المراد بقوله وعمم قلت جواب دخل بانه لم يفرق
بين الاختصاص والاستحقاق فما ذلك الحكم فقال الحكم بالعموم والخصوص مطلقا مع السند وهو اختيار
الهشام والمص والله علم لذات واجب الوجود فان قلت ما مراده قلت بيان احضاره تعالى بان طريق احضاره
ان يعلم بالصفات وان لم يعلم بذاته تعالى بالكنه بلا صفاته لكنه يمكن بالصفات ولا يمكن ان يراه الابصار في الدنيا لكمال عظمته
وجبروته فان قلت اذا لم يمكن ادراك ذاته تعالى فكيف يوضع له الاسم وعلم الواضع شرط في الوضع قلت يكفي
العلم الاجمالي للموضوع باحضاره بالصفات والواضع هو ذاته تعالى وما اختلف في وضع الالفاظ بان الواضع الخالق
عند الاشاعرة او المخلوق عند غيره انما في غير اسماء الله وملائكته فان قلت التسمية بطريق العلم او الوصف قلت
بطريق العلم لا بالوصف والا لم يكن قولنا لا اله الا الله توحيدا وليس كذلك والظاهر انه وصف في الاصل لتعلق في
وهو الله في السماء وغلب فصار كالعلم في عدم تطرق الشركة اليه فلا يلزم خرق الاجماع فان قلت
ما اصله قلت اصله لا يعلم لذاته تعالى ليكون اللفظ موافقا للمسمى عند البعض وعند الاخر اصله لاه واصله ليه
قلب الياء الفا في اللغة احتجب وارتفع لانه تعالى محجوب عن الادراك ومرتفع وغالب على كل شيء فادخل
الالف واللام فصار ال لاه فحذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفي وادغم فصار الله وادخل
الجار فحذف الهمزة لئلا يلتبس بالنفي في الصورة ولام لاه عطف على همزة الوصل لئلا يجتمع ثلث لامات
لام الجارة ولام التعريف ولام لاه فعلم انه لم يبق من الاصل الا الهاء واعلم ان الشارح اخذ غير المشهور
والمشهور ان اصله اله بمعنى المعبود من اله يأله عبد يعبد عبادة ثم ادخل التعريف فحذف الهمزة الثانية
على القياس ان حذف بعد نقل حركتها الى اللام في الاعلال قياسي والادغام غير قياسي لوجود الفصل
وهو الحركة لان المحذوف لعلة كالمذكور ولذا يقال المقدر كالملفوظ وان حذف مع الحركة
بلا نقل فالاعلال غير قياسي والادغام قياسي لان المحذوف لا لعلة كالمعدوم ولذا يقال تارة
المحذوف كالمعدوم فمحصله ان في لفظة الجلال اعلالين وادغامين اثنان قياسيان والاخران
غير قياسي رب معناه مالك من رب يرب ربا وقيل في الاصل من التربية من ربب
يربب تربية بقلب الباء ياء لتعذر الادغام لثقل اجتماع المثلين فان قلت هو مصدر لا يطلق

مطلب اعلال لفظة الجلال
المقدر كالملفوظ والمعدوم

فان قلت لا يجتمع اعلالان في كلمة
قلت منع الاجتماع حقيقة
وهذا ابتدا ...

لا يطلق على الذات قلت حمله على المبالغة نحو رجل عدل اي عادل او مجاز مرسل بذكر الشرط او المشروط
او الجزء او المحل او السبب وارادة غيره فان قلت لو وصف برب لا بغيره من الصفات مثل الرزاق والخالق
وغيره قلت الربوبية اعم النعم واعظمها واشهرها نفعا للعباد جميعا العالمين لغة اسم يعلم به الشيء
ثم نقل الى ما يعلم به الصانع ما سوى صفاته تعالى من الجواهر والاعراض لانهما من الممكنات تدلان على
وحدته ووجوده تعالى فان قلت لم جمع مع انه اسم جنس يطلق على القليل والكثير لا سيما عند دخول
اللام الاستغراق فهو يدل عليه قطعا قلت نعم لكن لا يدل في الاول الا على اختلاف الاجناس بخلاف
الجمع فانه يدل على انه تعالى رب الجميع سواء عالم الجن والانس او غيره فان قلت لم جمع بالواو والنون مع ان الاسم
انما يجمع اذا كان صفة للعقلاء او في حكمها مع ان العالم ليس بصفة فضلا عن كونه للعقلاء بل يعم الجمادات
قلنا العالم اسم لكنه غلب العقلاء على غيرهم لشرفهم وفضلهم وقيل اسم لذي علم من الانس والجن والملائكة
الكرام ويطلق على غيرهم من الجمادات بالاستتباع هذا مراد الشارح الى قوله والصلوة لغة الدعاء
التعظيم من صلى يصلي صلوة لا تصلية وكذا الكلام والسلام وان اقتضى القياس لكن الاعتبار للمصدر
السماعي لا للقياسي لانه يوهم بمعنى العذاب نحو قوله تعالى وتصلية جحيم كذا في اللغة وانما تركوا المصدر
القياسي لان عندهم مصدر السماعي وهو مصدر الثلاثي ثم الصلوة اذا نسب الى الاعلى يراد به
الانعام والاحسان واذا صدر عن المتوسط يراد به الاستغفار ومن الادنى الدعاء ومن هذه
الحيثية اذا استعمل في الاركان المعلومة تكون مجازا وكذا عكسه بعلاقة الاطلاق والتقييد مجازا
مرسلا او استعارة بتشبيه الصلوة بالدعاء او بالعكس في مطلق التعظيم فان قلت لم لم يذكر السلام
قلت لان الصلوة متضمنة له اولان التبرك يحصل به اولان عدم الذكر رد على من زعم الكراهة
في الاختصار على الصلوة لكن الجمع مستحب وتركه ليس بمكروه فان قيل جملة الصلوة اخبار او انشاء قلنا
انشاء معنا وان كان اخبارا صورة حيث شبه الانشاء بالاخبار بعلاقة نسبة المطابقية او اللا
مطابقية وبالعكس في اللزوم او الوجوب فان قلت كيف تعطف في عطفها طول الكلام وتحقيقه
كلاهما انشاء معنا لان الغرض انشاء الحمد والصلوة ومطلق التعظيم كما في عطف القصة على القصة

وجه علاقة المصدر

مطلب تحقيق معنى الصلوة
فكيف يفسر الصلوة بالرحمة لان الصلوة
لازم والرحمة متعدي وكما اجابوا فاجيب
بانه تفسير مجازي ليس بحقيقي

سواء كان حقيقة او مجازا فان قلت يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المشترك
وهو ليس بجائز عند الحنفي وجائز عند الشافعي قلت من تحقيقه والجواب ان هذه الصلوة
معنيها معنى الصلوة في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي واجيب عن الاية باختيار
الحقيقة وهو الدعاء او باختيار المجاز وهو ارادة الخير بلا لزوم الجمع بين الحقيقة
والمجاز وعموم المشترك لان الاية مسوقة لايجاب اقتداء المؤمنين بالله وملائكته
في الصلوة على النبي ع م فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم
والملائكة يستغفرون يا ايها الذين امنوا ادعوا لكان ركيكا فعلم انه لا بد من الاتحاد في معنى الصلوة
حقيقة او مجازا تتنوع اي تنقسم الى محالها اي باعتبار صدورها تنوع الاجناس
مفعول مطلق لتتنوع اي ينقسم الصلوة على ثلثة كانقسام الكلمة بالفصول يعني بالدلالة
على الزمان وعدمه كذلك الصلوة الى الدعاء والمغفرة والرحمة ثانيا له عليه السلام لتضمنها
متعلق لتنقل اياه اي الدعاء ولامها اي الصلوة كلام الحمد في تحمل الجنسية والاستغراق
وافادة التخصيص لم يقل ولامها مثل لام الحمد وثانيا في الجنسية والاستغراق الحقيقي وثالثا التخصيص
اشارة الى ان لام الصلوة ليست لحقيقة الجنس والاستغراق الحقيقي ولذا شبه بكاف المفيد
للمغايرة وزاد التحمل والافادة كما لا يخفى ذكره اي كل من الجنس والاستغراق ومراده اي
صاحب الهوادي النقص لا ادعائي هذا ليس بصحيح ولا ادعاء اما حقيقة فظاهر واما ادعاء
فلانه بتنزيل الصلوة الانبياء عليهم السلام والملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر
والصحيح ان لام الصلوة للعهد الخارجي النوعي افرادها متبادرة بحسب العرف فيكون المراد
من الصلوة المعجزة الباهرة التي عهد تفضيل النبي ع م ومن جملتها السورة التي فيها الكوثر
والمراد من الكوثر علماء امته ع م الذين هم كالانبياء عليهم السلام بل العلماء امته دخرة في شدة
نبيان المعجزة وهذا من اجل البديهيات لا مجال لانكاره وليت شعري وصل الى الشارح
المحقق كيف خفي هذا والظاهر ان مراده المحشي صاحب الامعان مولانا المذبور اي المذكور

لكن لا بالفصول بل باعتبار الصدور من المحل فافهم ثم الفاء تفصيل للتنوع والضمير الى التعظيم لانه جنس الاقسام علمت تعظيم تعالى ايصال الرحمة وتعظيمهما ص

واستغفار والدعاء يقتضي سبق الذنب وهذا ليس بجناب لطيف النبوة والجواب الراجع الى امته اوجد الدرجة العالية في حسنات الابرار سيئات المقربين م

اي المذكور وهو صاحب الهوادي وارد ونازل اصطلاح جديد لا يقتضي تقديمها فان قلت
لم لا يقتضي قلنا لان على محمد في الاصل صلة للفظ الصلوة مستدعية للنزول كقال الله تعالى صلوا عليه
وعدل الى الجملة الاسمية للدوام على ما افاده الرضي نحو المرور بزيد اي كائن بزيد وغيره لك فح يقدر
من الافعال العامة لا من الخاصة يعني الصلوة كائنة على محمد فلا حاجة الى نازلة الحمد الملهم الصواب
على محمد من باب حمد بمعنى كثر محمده لكثرة افعاله الحميدة قال العصام سماه جده عبد المطلب
لما شهد عنده م باخبار اهل قبل ولادته فعلم ان له عليه السلام شأنا فسماه بهذا الاسم
العظيم وقال ابن الجوزي باللهام مشترك معنوي لا لفظي مع الفرق بينهما فان قيل مورد
السؤال قوله على محمد ومنشأ تعميم المضرة في الاستعمال ولم يفهم السائل بان المضرة
مخصوصة بلفظ الدعاء قلت هذا المضرة مخصوص بالدعاء لا بغيره وآله عطف على محمد
فان قلت لم اتبع الآل بالصلوة قلت اتباعا بحديث قوله ع م اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد او لان آله واسطة الينا في تبليغ الاحكام م لهم علينا حق ان نصلي عليهم
فان قلت لم خالف المصنف بحذف على واضاف الى الضمير مع ان الآل يضاف الى الظاهر
قلت لان الآل له فرعيان احدهما قلب هائه همزة لان اصل آل اهل وثانيهما قلب الهمزة
الفا فلجبر النقصانين شرط اضافته الى الظاهر الذي له شرف نحو آل محمد فان قلت يقال
آل فرعون فليس له شرف قلت الشرف اعم بحسب الدنيا او الاخرة والزعم حذف على واضافته
اشارة الى جوازه عند البعض وما زعم المعتزلة بان ذكر على منهي بنقل الحديث وهو من
فرق بيني وبين الآل بعلى لم ينل شفاعتي فلا اصل له فهو موضوع ولو سلم فانهم الشيعة
فان قلت الآل ثلثة اقسام لانهم اما ابناؤه عليه السلام اولا او من جنس النبي ع م اولا
فاتهم افضل قلنا جنسه افضل لقوله ع م خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
ثم يفشو الكذب اي الظلم او غير جنسه افضل لقوله ع م من تمسك بسنتي عند فساد امتي فله
اجر مائة شهيد ولقوله ع م افضل الايمان ايمان الغيب فعلى هذا يكون الآل اعلى واوسط وادنى

لم لا يقتضي الصلوة بمحمد مع ان اللام للنفعة لانه يشعر خصوصية الصلوة وخصوصيته لقوله ع م اذا اصابتهم على قومهم ارض لهم عذاب اليم استعارة تهكمية لظاهره جد بعذاب اليم وباطنه فهذا

والفرق بين المنوي والمحذوف الاول ما يكون له وجوده كالملفوظ لاتصاله بالفاعل والثاني حذفه لعلة كالفضلة اتصاله بالفاعل ليس كالملفوظ وقال المنوي فعل هذا فساده ليس من مقدمات العشرة ان تعلقه الموضع له ذكره العصام

ومع قطع النظر عن الحديثين فيكون كلهم افضل على السوية عليه السلام قوله ومثل امتي مثل المطر لا يدرى اوّلهم خير ام اخرهم واذا علمت هذا فهمت دفع التعارض بين الاحاديث ولذا اكده باجمعين بحمل الاضافة على الجنس واعلم ان الاضافة على اربعة معان كالالف واللام فاذا حذف المضاف اليه اي بعد الفراغ واعلم ان بعد من الجهات الست فلها ثلثة احوال مبني على الضم لانه شابه الحرف في احتياجه الى المضاف اليه فهو مبني عارض لا اصلي والاصلي اربعة الماضي والحرف والامر والجملة واذا كان المضاف اليه مذكورا او محذوفا منسيا فهو معرب لعدم الاحتياج اليه فلا يشبه الحرف فلا يبنى فان قلت لم بنى على الضم والاصل في البناء السكون او الفتح وهو اخو السكون قلت جبرا لنقصانه او للتنبيه على المحذوفية فان قلت لم كان السكون اصلا في البناء قلت لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة وضدها السكون فان قلت لم زاد الفراغ ولم يقل بعد البسملة قلت زيادته لبيان معنى حقيقة البعدية في نفس الامر لا البيان بحسب الظاهر والتصلية الاولى ان يقال الصلوة اذ ليس في اكثر كتب اللغة التصلية لما مرّ ولانه يوهم بمعنى العذاب او للمشاكلة والواو قائم مقام اما وحذف اما لدلالة الفاء في الجواب وكلمة قائم مقام مهما يكن فحذف مهما يكن للاختصار لقيام الواو مقام المجموع فان قلت الواو هل يقوم مقام اما او مهما يكن قلت مقام اما فقط ان كان بعد قيدا للجزاء او مقام مهما يكن ان كان قيدا للشرط فان قلت ما علامة القيد للشرط قلت علامته اذا كان الجواب امرا او نهيا فالواو قائم مقام مهما يكن والا فهو قائم مقام اما فقط حققه سعد الدين وسيالكوتي او عالقة له الضمير الى بعد مع ساقته راجع الى بعد والساقة الشرط والجزاء لان الساقة مشتقة من السوق وهو [illegible] موضوع لمقدمة الجيش الذين يتقدمون لطلب المهمات وغير ذلك فشبه الشرط والجزاء الذين قبل البعد بالساقة التي قبل الجيش في مطلق الانتفاع به فذكر الساقة واريد بها الشرط والجزاء استعارة او مجازا مرسلا بذكر المقيد وارادة المطلق على القصة والمراد بها المعطوف عليها وهي الحمدلة والصلوة واعلم ان العطف ثلثة اقسام عطف مفرد على مفرد او جملة او قصة لانه اما بلا اسناد نحو زيد وعمرو جاني او به بلا تعدد جملة نحو جاني زيد وقام عمرو او بالاسناد مع التعدد حقيقة او حكما نحو زيد يعاقب بالقيد

والواو قائم مقام اما وهي خمسة مظهر محذوف فقدر موجود فتوكد لانها اما يحذف ويبقى اثره ومعناه او يحذف ويبقى معناه او يقدر ويبقى اثره او معناه او يوهم ويبقى اثره او يترك فلا يبقى اثره ولا معناه فهذا

والازهاق وبشر بالعفو والاطلاق اي زيد يسوء حاله ويحزن وبشر اي اسر واكرم وذلك واعلم ان امّا لمجرد التأكيد او لتفصيل المجمل الذكري نحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاطعمته او المجمل الذكري بضم الذال نحو احب وابغض فاما من احبه فهو عالم واما من ابغضه فهو غير عالم ولتضمن معنى الشرط كلي عند المفسر والبيضاوي وعند الرضي والعصام كما في الاخيرين واكثري في الاول ثم الانتقال من كلام الى كلام يراعي فيه باسلوب ثلثة التخلص ما يكون الانتقال بالمناسبة بين الكلامين والاقتضاب وهو ضد الاول والاقتضاب قريب الى التخلص وهو المراد هنا فان قلت ما وجه الاقتضاب وقربه قلت وجه الاول ان الجملة الاولى مسوقة لبيان التعظيم والثانية لبيان احوال الثلاثة فبينهما منافاة واما وجه القرب فلان بينهما ليس بفصل باجنبي خذه وكن من الشاكرين قال هذه فان قلت الفاء للتعقيب كالبعد فيكون احدهما مستدركا لا طائل تحته اي لا فائدة قلت التعقيبان ليسا بالنظر الى شيء واحد حتى يلزم الفساد بل المستفاد من بعد نظرا الى الحمدلة ومن الفاء نظرا الى مضمون الشرط فان قلت ما عدد الاحتمالات بهذه قلت الاحتمالات خمسة عند السيد السند وعنده سبعة وعند الجمهور خمسة وثلثون فطريق الخمسة الفاظ والمعاني والنقوش منفردا او مثنى او مجموعا اي الالفاظ مع المعاني او النقوش مع المعاني فهذه خمسة او مع الادراكات او مع الملكات فهذه سبعة للسيد وطريق خمسة وثلثون بضرب الخمسة بالسبعة فيكون خمسة وثلثين احتمالا عقلية بحكم الوهم لا وجود له في نفس الامر اما المقدرة او الموهومة فان قلت ما الفرق بينهما قلت الاولى بحكم العقل والثانية بحكم الوهم اجراؤها مفعول له للنسبة بين المبتدأ والخبر او مفعول مطلق تقديره اجرو اجراء فان اجراء اذا كان مفعولا له للنسبة فليس فيه شرط حذف اللام لانه ليس حدثا لفاعل الفعل المعلل فاجيب بان تقديره اقام الفاء مقام اما اجراء لها مجرى المحققة فان قلت ان مجرى مكان محدود بالاضافة غير مستقر فكيف يجوز حذف في منه قياسا قلت لا نسلم انه محدود وغير مستقر بل مكان مبهم مستقر باعتبار ما جرى عليه مجازا فلا يلزم الوقوع والاستقرار للجري حيث شبه وقوع الالفاظ بجريان الماء وشبه

الاشارة بهذه
محسوسات
احاديات
هذه النقوش
هذه الالفاظ
هذه المعاني
هذه الادراكات
هذه والملكات
او ثنائيات
هذه النقوش الفاظ
هذه النقوش معاني
هذه النقوش ادراكات
هذه النقوش ملكات
هذه الفاظ معاني
هذه الفاظ ادراكات
هذه الفاظ ملكات
هذه المعاني ادراكات
هذه المعاني ملكات
هذه الادراكات ملكات
او ثلاثيات
هذه نقوش الفاظ معاني
هذه نقوش الفاظ ادراكات
هذه نقوش الفاظ ملكات
هذه نقوش معاني ادراكات
هذه نقوش معاني ملكات
هذه نقوش ادراكات ملكات
هذه الفاظ معاني ملكات
هذه الفاظ معاني ادراكات
هذه الفاظ ادراكات ملكات
هذه المعاني ادراكات ملكات
او رباعيات
هذه نقوش الفاظ معاني ادراكات
هذه نقوش الفاظ معاني ملكات
هذه نقوش الفاظ ادراكات ملكات
هذه نقوش الفاظ معاني ادراكات ملكات
هذه الفاظ معاني ادراكات ملكات
او خماسيات
نقوش الفاظ معاني ادراكات ملكات
ويمكن الزيادة فافهم هذا من كيفية النفسانية المسموعات والمبصرات

فاما خبره فهو محذوف وقد
يوجد هم متدى لا انا اثار او يجد
بعضه ويبق اثره ومعناه او شيء
ويبقى معناه او يفيد وبعد ويبق اثره
احد معناه او وبعد هم لا ناسه
فقط او ذلك بقيه

في محل في كل منهما سبب الحيوة او في مطلق الانتقال من موضع الى اخر مكية او مصرحة فذكر الجرى واريد
الوقوع استعارة اصلية في الجرى وتبعية في يجرى وانت تعلم ان الاستعارة اصلية في المصدر ومتعلق معنى الحرف
وتبعية في المشتق والحرف قال رسالة لغة واسطة بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الخبر وعرفا عبارة
عن المسائل على سبيل الاختصار خبر لهذه ومعناه الالفاظ الفاظ او المعانى معان لان الرسالة عبارة عنهما
فان قلت هذا الحمل ليس بجائز لان شرط الحمل اتحاد خارجى وتغاير ذهنى وههنا ليس كذلك لان الخبر عين المبتدا
ذهنا وخارجا وهذا باطل لان حمل الشيء على نفسه ليس بمفيد مثل انا ابو النجم وشعرى شعرى قلت هذا مفيد لان حمل
الجزئى على الجزئى او الكلى جائز عند البيانيين وسعد الدين ولان تغاير الاعتبار كاف في الحمل في العنوان بالتأويل
احدهما ذهنا والاخر خارجا او احدهما سابقا والاخر حاضرا فالمعنى الالفاظ السابقة الفاظ الآن
او الحاصلة في الذهن حاصلة في الخارج وكذا لا يصح الحمل اذا اعتبر المبتدا من الالفاظ والخبر من المعانى او بالعكس
لان كون الخبر غير المبتدا باطل ايضا اذ ح يلزم حمل الشيء على غير نفسه فيقدر المضاف في احد الطرفين اى
دوال هذه رسالة او هذه مدلولات رسالة بين المرسل اى الموصل والمرسل اليه اى الموصل اليه هذا
معنى اللغوى للرسالة ثم اطلقت اى نقلت في العرف فان قلت ما الفرق بين العرف والاصطلاح قلت الاول اعم لانه
باعتبار ارباب الفنون والثانى خاص باعتبار فن واحد وقوم واحد المشتمل على القواعد اشتمال الكلى على
الجزئيات او الكل على الاجزاء وعلى المعانى عطف على العبارات كذلك اى المشتمل على القواعد ونظائرها اى
القضية والقياس والمراد بالنظائر التعريفات او الكليات وغيرهما على متعلق للاطلاق القبليتين اى اللفظ والمعنى
لكن اطلاق القضية ونحوها على القضية الملفوظة حقيقة وعلى المعقولة والمعنى مجاز ليس مشتركا لان اللفظ
اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على الحقيقة والمجاز لا على المشترك اذ في الاول اقل تكلفا اذ الحقيقة
لا يحتاج الى القرينة بخلاف المشترك فانه يحتاج في كل افراده الى القرينة ذكره مفتى زاده متعلق اطلقت
فيهما اى في العبارات والمعانى من ايصال الخبر بيان لما والمراد من هذا بيان المناسبة بين اللغوى والعرفى اى بين
المنقول والمنقول اليه اذ لا بد من اللغوى تحت الاصطلاح لانه اخص والعام تحت الخاص لا يفارق كلية والخاص
يستلزم العام فعلى الاول اى الاطلاق على العبارات ما بين الدفتين اى الجلدين فالحاصل بينهما النقوش

منه

ثانيا والتقدير في الجزاء والحاصل المرسل الحاجة
ح

صح
اذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز
والاشتراك

النقوش الموجودة واعلم ان الوجود اربعة الاول في الذهن والثانى او فيه اى في الذهن او في الالفاظ
والثالث او فيهما اى في اللفظ مع الذهن والرابع في الكتابة يعنى وجود في الاعيان ووجود في الذهن ووجود
في العبارة ووجود في الكتابة ولو عكس اى عكس اللغوى التبديل باعتبار المبتدا من اللفظ ومن الخبر المعنى او بالعكس
فلا يصح الحمل فاحتيج الى حذف المضاف فافهم وجه اشارة الى ما حققناه في الرسالة فارجع بيان تقدير البيان ..
لئلا يلزم ظرفية الشيء الى نفسه احوال المراد من الاحوال امور عارضة لثلثة اشياء اذ لا يبحث عن ذات
الشيء في العلم ولذا قدر الاحوال في تحصيل ادراكها عطف على بيان والضمير الى الاحوال والمراد من العطف
دفع ظرفية الشيء لنفسه بوجه اخر والتفصيل جواب لمقدر كانه قيل من اين يطلب تفصيلها من الباب الاول
في العامل يحيى اى كل من يريد تفسير لكل معرب والباعث لان المعرب قسمان الاول بالفعل والثانى
بالقوة فالمراد الثانى بقرينة يحتاج اذ هو موقوف على التفسير بالارادة بالقوة اذ اصل الاحتياج صنف
فضلا عن الشدة واعلم ان فضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا يتوسط بين
الاقرب والابعد بنفى الاقرب واستبعاده عن نفى الابعد واحالته ولا يلزم كون
الاقرب ادنى والابعد اعلى كما توهم من قال انما يتوسط بين اعلى وادنى فان الادنى قد يكون
هو الاقرب كما في قول الشاعر تقاصرت الهمم عن ظواهرها المعلوم فضلا عن بواطنها ودقائقها
وقد يكون هو الاعلى فلا عبرة للدناءة والعلو وانما العبرة القرب والبعد والحق ما ذكرناه
وعليه سعد الدين والكشاف بان فضلا يتوسط بين الاقرب والابعد اى بين المستبعد والمستحيل
ثانيا اى ما يحتاج بيان لمرجع الضمير وتصحيح لحمل الثلثة عليه اليه راجع الى ما كل مرفوع فاعل
يحتاج اشد مفعول مطلق مجازا بعلاقة الاضافة او التوصيفية كذا في الحق ثلثة اشياء فان قلت
لم ذكر الثلثة بالتاء على خلاف القياس قلت العدد من الثلثة الى العشرة يوجد معنى الجماعة
لان اقل الجمع ثلثة والتاء لازم للجماعة والعدد يطلق على المذكر والمؤنث فاعطى التاء للمذكر
للفرق عن المؤنث لانه فيه معنى الجماعة من ان المذكر اصل فلا يلزم الترجيح بلا مرجح فان قلت
الاشياء جمع والجمع مؤنث فلم يحذف التاء قلت نعم لكن العدد يتبع المفرد المعدود نحو ثلثة ازمنة

المفرد سان

فيعبر بثلثة ازمان والمفرد مذكر فان قلت لا يطابق العدد لجمع المعدود قلت اذا طاب جمعه يلزم كون
الازمنة تسعة لا ثلثة وليس كذلك ذكره حسن جلبي على التلويح اذ مالم يعلم العامل اذ علة لشدة الاحتياج
لا لاصل الاحتياج والا لكان ابواب الكتاب زائدا على ثلثة وبيان تقديم العامل على الاعراب يدل عليه
لا يمكن اجراء الاعراب عليه واما احتياجه جواب المقدر والضمير الى كل معرب كانه قيل كيف
انحصر المقصود في ثلثة ابواب مع ان اصطلاحات النحوية كثير من ان يحصى اجاب بقوله
واماه وغير ذلك اي الكلمة والمنادى وغير المنصرف وغير ذلك فليس الفاء جواب اما
وضمير ليس الى جميع المذكورات على سبيل التبع وفيه اشارة الى انه ليس كل مسائل الكتب
مقصودا اصليا بل بعضها اصلي وبعضها طفيلي ويجوز تقديم التبعي على الاصلي
كتقديم الكلمة على العامل فعلى هذا سقط قول الشارح في اثناء بحث هذه الثلثة
فالاولى حذف اثناء كما لا يخفى اي بديهي لان سلب الخفاء يلزم البداهة مجاز مرسل بذكر
الملزوم وارادة اللازم وفيه مبالغة لاثبات الشيء بالدليل مثل لا اله الا الله فلو قيل
الله موجود يوهم ان غيره ممكن ومتى قلنا لا اله الا الله فانه دعوى مع الدليل يكون مبالغة
كما في الاصول قال اي الاعراب فاعلم انه اي المفسرة من حروف العطف عند السكاكي وحرف
تفسير عند الجمهور لان ما بعده بدل او عطف بيان ولانه وقوعها تفسيرا للضمير المجرور
بلا اعادة الجار والضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد وفصل يقوي مذهب الجمهور لكن
هذا نزاع لا طائل تحته فان قلت ما التفسير لغة وعرفا قلت لغة الكشف والايضاح وفي عرف
اللغة الكشف عن الشيء بلفظ اسهل وفي الشرع علم يبحث عن كيفية النطق بالفاظ القران
عن مدلولاتها واحكامها الافرادية والتركيبية واعلم لا بد في مقام التفسير سواء باي
ويعني والمراد من اربعة اشياء باعث التفسير ومصححه وفائدته وغرضه فباعثه ازالة
الوهم والفساد والخطاء يفهم هذا من المقام ومصححه كون المفسر بالكسر بمعنى المفسر
بفتح السين وفائدته وغرضه متحد ذاتا ومغاير اعتبارا من حيث ترتبه على التفسير فائدة

ه هذه منقول ليس الكتابة بمعنى
الطريق ولذا متعلق لم يجعل المتاخر
لكل منهما اي من المذكورات ح

التفسير باي ويعني والمراد تسميل
حقيقي لبيان المفسر فلا عبارة
الى الباعث ومجازي
فلا بد من داعي
وعلاقة
م

فائدة ومن حيث باعثه على التفسير غرض فان قلت من قبيل التصور او التصديق اي
من غير الجملة او منها قلت من قبيل التصور لان الغرض من التفسير تصوير معنى اللفظ
عند سعد الدين ومن التصديق عند السيد السند لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ
بانه موضوع لذلك المعنى فعلى هذا لا يرد بانه كيف يكون من التصديق لان ما بعد
حرفي التفسير بدل او عطف بيان ولا حكم فيهما ولكل وجهة هو موليها واخترتها
فان قلت ما الفرق بين التفسير باي ويعني قلت الاول لازالة الخفاء بوجه ما والثاني
لازالة الفساد وهما من عادة الشارح والمحشي لكن فسر المص لمقام الخفاء هذا وكن من
الشاكرين وانما فسره اي العمل به اي بالاعراب بيان لباعث التفسير ومصححه كون
العمل بمعنى الاعراب وفائدته بيان ازالة الخفاء بان العمل مصدر والمصدر
على ثلثة اقسام الاول لفظ المصدر وهو حروف العمل والثاني معنى المصدر
وهو الحدث الجاري على الفعل هذا حقيقة المصدر لانه موضوع له والثالث
الحاصل بالمصدر وهو ما يحصل منه وهو الاثر الحاصل من العامل وهو المراد هنا مجاز
كالاول للتنبيه التنبيه لغة الدلالة على ما غفل عنه المخاطب وعرفا ما يفهم من مجمل
بادنى تامل به اي بالعمل ليوافق متعلق لعدم القول يعني لم يقل المص في مقابلة
العمل الاعراب ليوافق العمل الحروف العامل والمعمول اذ كان شدة الاحتياج
هذا تمهيد لقول المص فوجباه فان قلت ما الوجوب قلت ثلثة اقسام الاول
وجوب عقلي وهو ما يكون عدمه ممتنعا كواجب تعالى والثاني وجوب شرعي ما يكون
بدليل ظني يثاب بفعله ويعاقب بتركه والثالث عرفي ما يكون فعله حسنا وهو
المراد هنا اي جعل الرسالة ثابتة تفسير لتصوير معنى التضمن لغة لا ببيانه
عرفا فعلى هذا اخبه به اي الترتيب بلا تضمين معنى القصد والاشتمال
هذا اي التعلق مع عدم التضمين في وقت اللفظ للترتيب وهو اي اللفظ

مصادر المصدر ثلثة اقسام معنى الكلية
الوجوب ثلثة اقسام

فالمراد من الحدث الجاري اي المشتق بالغير
سواء كان حدثيا عند القياس او لا كما قاله الطول
ح

وان جعل عطف على اذا جعل فان قلت لم ذكر بلفظ اذا في اللغوي وبان في بيان العرفي قلت ذكرها
للاشارة الى ان اللغوي مقطوع والعرفي مشكوك لا يليق في الرسالة بعضها اي الاشياء فلا بد من
معمول متعدد لان الترتيب عبارة عن وضع الاشياء فان قلت ما سبب عدم تضمين في اللغوي وتضمين
العرفي قلت معنى اللغوي للترتيب جعل شيء في موضعه ومعنى العرفي وضع الاشياء المتعدد فيقتضي اجزاء
الرسالة وهذا الاعتبار ليس بلازم في العرفي لمعرفته فوجب ترتيبا وهو متضمن اسم فاعل اجزائها
اي الرسالة مقصودة ومشتملا اسم مفعول عطف على ترتيب اجزائها وقصرها متضمن اسم مفعول
اصل عليها اي على ثلثة ابواب مرتبة اسم فاعل قيد على اختلاف المذهبين فاعلم ان في التضمين طريقين
احدهما جعل المذكور اصلا اي ذي الحال والمضمن قيدا اي حالا كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم وثانيهما
بالعكس كقوله تعالى الذين يؤمنون اي يعترفون فان قلت ما فائدة التضمين قلت ان يؤدي كلمة واحدة مؤدى
كلمتين قصدا وتبعا فان قلت اي المذهبين ارجح في التضمين قلت الاول اصل لان المضمن احق ان يجعل
قيدا وتبعا وقيل الثاني ارجح لان ذكر صلة المضمن وهو على وترك صلة المذكور يدل على اصالة
ولو كان اصلا لذكر متعلقه ورد هذا لان ذكر المتعلق اي كلمة على يدل على ان المضمن مقصود في الجملة
لا اصليا اذ لولاه لم يكن مرادا اصلا ولنا دليل على ارجحية الاول وهو قول بعض الافاضل
ان الحق التضمين من باب الاضمار والتسمية بالتضمين لقوة المناسبة للمذكور بمعونة القرينة اللفظية
فكانه جعل في ضمنه ولذا قالوا اجعل المذكور اصلا والمضمن حالا اولى من العكس ويؤيده تقديم العصام
واختلف في حقيقته والاختلاف في تعريف التضمين ثلثة مذاهب الاول فقيل انه حذف للمتعلق اسم مفعول
وهو اشتمال او القصر ماهو راجع الى العامل المذكور وهو الترتيب الاصطلاحي واريد عليه اي اعترض وضع
على هذا التعريف والتسمية انه ان اريد التعريف هو الحذف فلا معنى اي لا فائدة في التعريف والتسمية
ودفع ولم يقل رفع اشارة الى ضعف السؤال لان الدفع قبل الوقوع والرفع بعده بانه انه ثابت
لا بعد هذا لسلب القيد اي لا يبعد كل البعد فاصل البعد ثابت منه اي من الحذف شايع كثير يعني
للحذف اسمان خاص وهو التضمين وعام هو الحذف كتسمية الشخص بالانسان والحيوان والثاني قيل هو

هو كناية وهي ذكر الشيء وارادة الغير عن متعلق اسم مفعول ذلك الاجنبي وهو على ورد اي التعريف
المكنى به اي القصر والاشتمال فان قلت ما الفرق بين الكناية والمكنى به والمكنى عنه قلت متحد بالذات
ومغاير باعتبار كونه صفة المتكلم كناية واللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه قد لا يقصد ثبوته اي الموضوع له
نحو قوله الرحمن على العرش استوى ومعناه الحقيقي استقراره على العرش فهو محال فيراد به الكنائي وهو الاستيلاء
وغلبة امره تعالى او شبه ظهور امره تعالى على العرش بجلوس السلطان على السرير لاظهار امره على اطراف الارض
فذكر الالفاظ الموضوعة واريد بها غيرها ودفع ايضا مثل الجواب الاول الاتجاه ولا سؤال ولا اعتراض
لتسمية التضمين بالكناية والثالث هو اي التضمين عبارة بالمذكور اي الترتيب معناه نائب فاعل ليقصد
معنى اخر فاعل يلاحظ معه اي المعنى الحقيقي من غير استعماله اي الحقيقي فيه اي في الاخر يدل عليه اي على الاخر
بذكر متعلقه اي معنى اخر حال اي وقت ملاحظة اخر جعل متعلق وهو على من غير تقدير عامل حقيقة
بل المجرد خبره لا سيما اصله سوى وسيو بمعنى المثل اسم لا لنفي الجنس وما خبره عند البصريين
وعند الكوفيين ما زائدة وخبره محذوف اي موجود يعني لا مثل شيء او لا مثل كذا موجود والجر اولى
من الرفع لانه قليل التكلف وهو للاستثناء بحسب الراجح واعمال المذكور عطف على جعل المتعلق فيه اي في
معنى اخر وهو اي الاعمال من غير استعمال في معنى الحقيقي بعيد من الاصطلاح انتهى كلامه اي العصام قوله
اي العصام في نفس الامر فان قلت ما معنى نفس الامر قلت نفس الامر وجود الشيء في حد ذاته والمراد وجود
الشيء في نفسه ما يكون موجودا مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض فلو قطع النظر لكان موجودا
واعلم ان نفس الامر نوعان الاول لا مدخل لفرض الفارض وهو الحقيقي والثاني ذهني وهو ما يكون بفرض
وهو المراد عند الحكماء في تعريف الحكمة وهي العلم باحوال الاشياء الموجودة على ما هي عليه في نفس الامر الذهني
واللازم للجهل لاحد الفريقين حققه مولانا من امكان معنى الموضوع له اي امكان معنى الحقيقي ليس شرط
عند البعض وشرط عند الاخر ولو في موضع اخر فلا يصح رد تعريف التضمين بالكناية في شرح الفوائد للعصام
في الاستعارة فلا يرد ولكن يرد بالتحقيق استدراك من فلا وهذا منع اخر بان تعريف التضمين بالكناية
لا يجوز لان في الكناية المعنى الحقيقي والمجازي لا يقصدان لذاته بل للانتقال بخلاف التضمين فانهما مقصودان

فان قيل المعنى المذكور ان كان مستعملا فى المعنى الحقيقى فلادلالة على الآخر وان كان على الآخر فلادلالة على الحقيقى وان كان عليهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلا تضمن على هذه التقديرات قلنا المعنى الحقيقى محذوف الاخر اعتمادا على القرينة الدالة على المحذوف فالمذكور اصل والمحذوف قيد وقد يعكس ذكره سعد الدين

مصـ الفرق بين التضمين والكناية الباب الاول

لذاتهما فى الافادة فيكون تعريفا بالمباين وهو غلط فالشارح مع العصام فى عدم صحة تعريفه بالكناية فلا صحة لكونه كناية فافهم فان قلت ما وجه الفهم قلت وجهه ان فرض المعنيين لذاتهما فى الكناية فى اطلاق واحد غير جائز وذلك لان المعنيين اما حقيقيان او احدهما حقيقى والاخر مجاز لا سبيل الى الاول او مجازيان اذ يلزم كون الكناية من المشترك وليكن كذلك ولا الى الثانى اذ يلزم كون الكناية مجازا ولا الى الثالث لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واللوازم باطلة وكذا الملزوم فان قلت ما الفرق بين المجاز والتعريض والكناية والتضمين وعموم المجاز قلت كلها متحد ذاتا ومغاير اعتبارا فرق المجاز من الكناية بان الموضوع له ملحوظ تاويلا لا حقيقة ضرورة لا بالاختيار ولكن ليس بمقصود فى مقام الافادة والكناية بالعكس وفرق الكناية عن التعريض بارادة الموضوع له حقيقة فى الكناية للانتقال دون التعريض وبذلك تفارق التضمين عن الكناية لان كلا المعنيين مقصودان بالذات فى التضمين لكن القصد الى احدهما تبعى فى مقام الارادة والدلالة فهذا لا ينافى كونه مقصودا بالذات فى مقام الافادة كالنص عبارة واشارة ودلالة واقتضاء كلها مقصود بالذات فى الافادة لكن فرق بينهما فى مقام الارادة واين الافادة من الارادة فبينهما بون بعيد بمراحل وبذلك تفارق التضمين عن عموم المجاز فان المعنيين فى عموم المجاز بالذات فى المقام اصالة فخذ وكن من الشاكرين فان اكثر الناس عنه لمن الغافلين قال المصـ الباب الاول فان قلت الباب للمدينة فكيف للعامل قلت مجاز شبه الكتاب بالمدينة فى جامع اسباب النجاة او فى سعته واطلاعه لها كناية ونسب الباب اليه اى من خواص المشبه به الى المشبه الذى هو العامل تخييلية والاول ترشيح فان قلت ذكر الاول مستدرك لان الاول فهم من الباب لان لامه للعهد فيكون معناه فى ضمن ثلثة ابواب قلت الاول ليس بزائد لان العهد الخارجى يشار الى ذات الباب تحت الثلثة مع قطع النظر عن صفة الاولية فان قلت ما تعريف اللام قلت اما لام عهد خارجى وهو ما وضع لحصة معينة من مفهوم مدخوله واما لام جنسى وهو ما وضع لمفهوم مدخوله من حيث هو هو واما لام الاستغراق والذهنى فهما من فروع الجنسى عنده فى مقام الحمد الذى عهد جزء بيان لام الباب بانه للعهد وجزء يتميز عن عهد والاولى ان يقال جزئية وجزء لان اسامى

اسامى الكتب والرسائل كلية فى التحقيق وشخصية فى المشهور وانت تعرف الجزئية تنسب الى الكلية والجزء الى الكل او الشخصية وللمعنى على الاول ما يتضمن الرسالة ثلثة ابواب وعلى الثانى مجموع الرسالة ثلثة ابواب كما هو طريق تقسيم الكلى او الكل ورد هما الى الاخر فعلى الاول يكون الباب جزئية وعلى الثانى جزء فقوله هذا لزم على الشارح ترك الراجح وهو الجزئية وذكر المرجوح وهو الجزء وهذا بطل لانه ترجيح المرجوح بلا مرجح واعلم اولا ان فى مثل هذا العنوان تحقيقات وان لم يساعد المقام لكن فلنبين نبذة فان كان الباب الاول عبارة عن الالفاظ يكون من مقولة الكيفية المسموعة وان عبارة عن المعانى فمن الكيفية النفسانية وعن النقوش فمن الكيفية المبصرة واياما كان يكون عبارة عن شئ مخصوص لا يتعدد بنفسه لعل الشارح نظر الى هذا وتعدده باعتبار المحل ضرورة ان الاعراض يتعدد بتعدد المحل وتتشخص بالمحل فالرسالة لا تتعدد بنفسها بل بالمتلفظ والمفهم والكاتب وكذا كل كتاب وباب وفصل ونحو وكذا اجزاء الكتاب فباعتبار الاول شخصية وبالثانى كلية ان بين كمية الافراد والا فمهملة او طبعية وثانيا ان كلمة فى حقيقة فى الزمان والمكان ومجاز فى غيرهما فالبيان والتحصيل ليسا منهما فيحمل على المجاز وقس عليه لفظا او معنا كائن فى بيان احوال العامل ومسوق له فان قلت لم قدر لفظا وقدمه قلت تقديره اشارة الى اعتبار الكتب من الالفاظ اولى من المعنى اذ كتب المخلوق تابع للخالق وكتبه تعالى عبارة عن الالفاظ اذ فائدتها اكثر اذ بها يسمع ويحفظ وغير ذلك فان قلت لم قدر كائن مفرد نكرة قلت لانه عند الكوفيين خبر وحقه مفرد نكرة اذ به يتم المقصود ويوافق الاركان اى المبتدأ والخبر كله مفرد ليسهل الربط وعند البصريين حقه جملة فعلية لانه عامل والاصل فى العمل الفعل فان قلت لم قدر البيان والمسوق قلت تقدير البيان لئلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه وتقدير المسوق لصحة حمل البيان على الباب فانه من قبيل رجل عدل وتقدير الكلام الباب الاول مسوق لبيان احوال العامل وتقدير الاحوال اذ البحث فى العلوم عن الاحوال لا عن ذات الشئ فان قلت ما طريق ظرفية الشئ ودفعه قلت تفصيله بان كل باب وفصل يكون عبارة عما يكون الكتاب عبارة عنه وهو عبارة عن الالفاظ او المعانى او النقوش او المركب منها او من الثلثة مثلا والابواب عبارة عن المذكورات فكيف يصح الظرفية اذ الاحتمال

مصـ ظرفية الشئ لنفسه ودفعه

خمسة او سبعة او ثلثون فصاعدا فى كلها يلزم الفساد اما ظرفية اللفظ للفظ والمعنى للفظ او بالعكس
وفساد ظرفية الشئ لنفسه فقط وظرفية المعنى للفظ او بالعكس اذ كل منها ليس بزمان ولا مكان
فيجاب بتقدير المضاف او الحمل على الاستعارة التبعية فى فى او المكنية فى مدخولها واما فى الاول والثانى
فى الاستعمال والاحاطة فتشبه الالفاظ او المعانى بالازمان والاماكن فى الشمول والزيادة والنقصان
او فى الارتباط هذا توسيع مجاز شايع كثير كما يحصل العامل بها اى بالالفاظ من باب الاول فى الكمالة
يحصل بغيرها اى بالعوامل مثلا فالظرف اعم والمظروف خاص فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه فالمغايرة
الاعتبارية كاف بينهما فكانه اى بيان الالفاظ باعتبار عمومه كان واسعا ومحيطا كالظرف هذا بيان
لوجه الشبه بين الالفاظ والزمان فى الاحاطة يصح هذا اى تشبيه الالفاظ يغنى عن تقدير البيان
ايضا اى فى تشبيه الالفاظ تشبيه المعانى بالاماكن فى الاحاطة فانهم اى النحاة يجعلون الالفاظ
بمنزلة المحل وزاد المنزلة لان المعانى ليست محلا حقيقة او فى تحصيل ادركتها عطف على بيان
الاحوال اه وجه اخر لدفع الفساد فكانه بيان لوجه شبه التحصيل بالمكان للظرفية ويجوز اللام بدل فى
وهذا وجه اخر لدفع الفساد لوجود معنيها اى اللام هنا اى الباب الاول فى بيانه اه والحاصل عدم
ظرفية الشئ لنفسه بوجوه بتقدير البيان او التحصيل او تشبيه الالفاظ والمعانى بالازمان او كون فى
بمعنى اللام الاختصاصية او العلية كما فى الاية وحديث دخلت النار فى هرة اى لاجلها فلا مساس
للقيل والقال المعنون بها فالجار مع المجرور نائب الفاعل والمعنون بضم الميم وفتح العين وسكون النون
بمعنى العلامة وابتداء المباحث قدمه اى العامل على اخويه اذ العامل جزء المعمول فالمعمول موقوف
على بحثه اى العامل ولما كان البحث تمهيد لتقديم الكلمة على معرفة اقسام اى العامل ومعرفتها
اى العامل واقسام موقوف على معرفتها اى الكلمة اراد جواب لما ان نقسم الكلمة اولا وفيه
اشارة الى ان تقسيم الكلمة مقصود بالذات وتعريفها طفيلى اعلم فان قلت هذا خطاب للعالم فيلزم
تحصيل الحاصل او للجاهل فيلزم تكليف ما لا يطاق لعدم علمه فاللزوم محال وكذا الملزوم هان قلت
من تحقيقه انما يلزم اذا كان الخطاب حقيقة فانه مجاز كما فى اهدنا الصراط المستقيم فالمراد باعلم دم

اعلم خطاب للعالم او للجاهل
والفرق بين المجاز المفرد والمركب التمثيلى
نحو قوله تعالى علم آدم الاسماء بتشبيه التعليم
بالالهام فى احتياج التعلق الى مزيد
بسط وكمال ذكاء مصرحة او مكنية
اى بتشبيه المسائل بالمطعومات والالهام
تخييلية اذ الالهام لغة مطلق الاعلام
وعرفا القاء الخير فى قلب الغير
بلا فكر ذكره حسن چلبى

دم للعالم واجتهد للجاهل فخطاب عام فان قلت ما وجه العموم قلت فان اعلم يعم الحاضر
والغائب بتشبيه الغائب بالحاضر فى مطلق الالتفات او الحضور فذكر المشبه به واريد المشبه فان قلت
مجاز مفرد او مركب او تمثيلية قلت كل محتمل فان قلت ما الفرق بينهما قلت المجاز المفرد هى الكلمة
المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة والمركب هو الكلام المستعمل بجميع اجزائه
مجازا او بعضه بخلاف التمثيلية فانه باعتبار المجموع مع قطع النظر من الاجزاء فان قلت اذا كان
اجزاء التمثيلية حقيقة يلزم كونها حقيقة واذا كان مجازا يلزم تعدد المجازات وان كان ليس
بمجاز يلزم كونه مهملا قلت نختار الثالث ونمنع المحذور وانا لا نم كونه مهملا كليا بل مهمل
عند الاستعمال الغرض ذكره مفتى زاده اى قبل الشروع تنبيه لبيان تنوين اولا عبارة عن
المضاف اليه لم تصرفه اى اولا يكون غير منصرف بلا تنوين لوجود العلتين واذا لم تجعل
صفة صرفته لعدم الوصفية فبقية العلة الواحدة التى لا تقوم مقام العلتين لان
غير المنصرف ما فيه علتان او علة تقوم مقامهما وهى علل تسع عدل ووصف تانيث عجمة وجمع
ثم تركيب والالف مع النون والعلم فان قلت لاى سبب يعتبر العلتان او واحدة تقوم ولم يعتبر
علة واحدة مطلقا قلت لان كل اسم يشبه الفعل الذى فيه الفرعيتان بالعلتين احدهما احتياج الى
الاسم فى تركيب الكلام وثانيهما فى الاعراب فمنع عن الاسم التنوين والجر من خواص الاسم لانه مشابه
الشئ للشئ ان يأخذ حكمه فيما لا يدخل العقل فالمناسب حينئذ ان لا يدخل على الاسم الذى شابه الفعل
بالعلتين من العلل وكل واحد من العلل التسعة له فرعية لاسم الجنس فان قلت تاؤها للوحدة
فهما منافيان فلا يجمع فى شئ واحد لان الجنس يطلق على القليل والكثير والوحدة ينافى الكثرة
قلت الوحدة قسمان الوحدة الشخصية الكلية والوحدة الشخصية الجزئية فالمراد هنا الاولى
فلا منافاة بينهما فان قلت اصل الكلمة كلم بفتح الكاف وسكون اللام فى اللغة الجرح والتأثير
فلم زيد اللام والتاء قلت زيادة اللام لتنصيص الجنسية اى لافادة الجنس فى اول الامر
وزيادة التاء لصحة اطلاق الكلمة على لفظ واحد لان الكلم بلا تاء لا يطلق على الواحد لان

فان قلت لا يجوز الكلم مبتدأ اذ كلام المعنى لانا مركبة من حروف وتنوين ولم فالحرف خارج من

اقل الكلم ثلث لانه جمع في الفن لا يطلق ما دونه بلا تاء فلا يحتاج اللفظ الى التاء لان اللفظ
مفرد فلا حاجة الى التاء الدالة على الوحدة والاسم الداخل فالمركب من الداخل والخارج
خارج فلا يجوز مبتدأ قلت المركب من الخارج والداخل قسمان ايهما يكون اصلا ومحتاجا اليه
يكون اصلا فيعتبر تارة داخلا وتارة خارجا ولذا جاز كون الكلم مبتدأ ولم يجز كونه
الفعل مبتدأ لان الخارج فيه الذات والداخل فيه الزمان فلا يجوز الزمان مبتدأ لعدم التقرر
من حيث وجوده واعلم ان حيث على ثلثة اقسام تعليلية وتقديرية واطلاقية لان ما بعدها
اما علة لما قبلها او تقييد او اطلاق وهنا علة لكون اللام للجنس اذ المقصود التقسيم للافراد
علة لتقييد الجنس في ضمن الكل لانه مقسم القسم ومورده يراد به الافراد لا للماهية لا مع
قطع النظر عن الافراد فاصل الماهية ما هي يقال بالسؤال عن الشيء ما هي فلحق ياء المصدرية
او النسبة فصار ماهية فحذف الياء الاولى فصار ماهية فان قلت ما الفرق الماهية وحقيقته وذاته
قلت الاول اعم لاطلاقه على الوجود والعدم والثاني خاص للماهية الموجودة فقط وعام من الذات
اذ الذات مع التشخص والتعريف تبع لان المقصود الاصلي التقسيم والتعريف طفيلي
فعلى هذا اي كون لام الكلمة للجنس في ضمن الكل لاجل التقسيم وعلى كون التقسيم
للافراد لا للماهية في الضمير استخدام من الخدمة لغة الخدمة او بالذال
المعجمة بمعنى القطع وفي العرف له معنيان يراد باحدهما بضمير ذلك معنى اخر
نحو اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا او يراد باحدهما بضمير
ذلك اللفظ ويراد بالضمير الاخر معنى اخر من ذلك اللفظ فعلى ما حققنا الاولى
ان يوجه في ضميرها بان يقال المراد بالضمير الافراد بالنسبة الى ما قبلها ليصح الرجوع
ويراد الجنس بالنسبة الى ما بعدها ليصح كونها معرفا على عكس الكافية اذ في الكلم
معان حتى يكون استخداما وليت شعري وصل الى الشارح كيف خفي ذلك
لعله اراد بالاستخدام معنى اللغة فحقق الضمير عين المرجع فقطع عن الافراد واريد

اريد الجنس وان اراد اصطلاحا فلا مشاحة فيه او من حيث هو هو فان قلت يلزم حمل الشيء على نفسه
في هو هو قلت تحقيقه في الاشارة بهذه الرسالة وهذا عطف على من حيث وجوده فلا تكلف في وهي
اذ يصدق الكلمة على كل واحد من الثلثة لا على معين واحد فقط ولا تنافي بينهما اي بين الوحدة وبين الجنس
لا من حيث هو هو اشارة الى ان اسم الجنس للفرد المنتشر او للماهية مع الوحدة ولا من حيث انه اشارة الى
الوحدة وانما التنافي بينها اي التشخص وبين المركب من الكلية المعنى فالحاصل ان وصف التشخص
بالكلية احترازا عن التشخصية المعينة فانها ليست بمعنى الكلي اصلا فلو فرض فليس مراده هنا اللزوم
عدم صدق الكلية الا على فرد معين وليس كذلك فلا تنافي بين التشخصية المطلقة وبين الكلية المطلقة
فان التشخص يكون كليا فيصدق على زيد بانه كلي باعتبار صفاته وعلى تارة ضربة يصدق على كل ضرب
فيكون كليا الا ان يعتبر معه ما يفيد التعيين مثل هذه الضربة شديدة وانما التنافي بين التشخصية
المعينة والكلية المقيدة وانما صرح التنافي بين المقيدتين وعدمه بين المطلقتين مع كونه ظاهرا لمن له
في المنطق لخفائه لبعض فضلاء زماننا حيث حكموا التنافي مطلقا لا لدقته بل لنظر الجهلاء
منهم ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم فان قلت ما الجملة والكلام قلت هما ما تضمن كلمتين
بالاسناد فهما مترادفان عند البعض وعند الاخر الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد المقصود بالذات والجملة
اعم اي سواء مقصودا بالذات اولا فان قلت لم ذكر الشارح وابن الحاجب الكلام وترك المص
نظرهما ان موضوع النحو الكلمة والكلام وفيه تعريض للمص حيث عده الكلمة فقط ولذا لم يذكر فان قلت
لم قال مأخوذان ولم يقل مشتقان قلت لعدم جزمه بالاشتقاق الاكبر والاصغر اذ التأثير لازم للكلمة
والكلام من معنى التأثير اللازم للكلم حيث عبر عنه بالجرح فكفاية لازم معنى المشتق منه لازم لمعنى
المشتق فعلى هذا الحكم بالاشتقاق خلاف الاصطلاح المشهور لان الاشتقاق اما اكبر وهو الذي
يكفي فيه المناسبة بين الحروف في المخرج من غير تمام الحروف موافقة المعنى على ما في مختصر الاصول
وفيما نحن فيه ليس منه او اصغر وهو المناسب بين الحروف المعنى وما نحن فيه ليس منه ايضا لان
التأثير خارج منهما الوصف وهو الذي يعتبر الحروف بين المشتق منه والمشتق من غير ترتيب

وموافقة المعنى والترتيب معتبر فيما نحن فيه فلا يكون من هذا القسم ايضا فى الاصل اى فى اطلاق لغة
الرمى من الفم اولا وفى عرف اللغة من الفم فقط وفى العرف اى اصطلاح النحاة صوت واعلم ان فى اللفظ
ثلثة مذاهب الاول مذهب السيد قال فى شرح المواقف اللفظ مجموع العارض والمعروض وعليه المحققون
والثانى ابن سينا وهو العارض فقط والثالث مذهب البعض المعروض فقط واطلاق الشارع اسم اللفظ
الى المذاهب مذهب فان قلت ايهم اولى قلت مذهب السيد اولى لانه حقيقة والاخيرين مجاز باطلاق العارض
على المعروض فيلزم كون الحركة الاعرابية والهيئة كلمة برأسها على المذهبين فتأمل حقيقة على
زيد قد علم اوحكما مثل المستتر دورى فان قلت ما وجه الدور قلت وجهه ان اللفظ المعرف
يتوقف على ما يتلفظ وهو يتوقف لانه مشتق منه فيلزم الدور وهو محال فيلزم اللفظ لفظ
وهو توقف الشئ على نفسه فقط والتأويل يستلزم التسلسل فان قلت ما الممكن والمحال من الدور و
التسلسل قلت الدور التقدمى محال وهو ما يتوقف الشئ على ما يتوقف ذلك الشئ توقف تقدمى
والدور المعى جائز وهو توقف معى فان قلت لم لم يجز الاول وجاز الثانى قلت لعدم الاول لزوم تقدم
الشئ وتأخره على نفسه وجواز الثانى وجود الشئ مع نفسه نحو الاب من له الابن والابن من له الاب
وان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وغير ذلك والتسلسل ترتيب امور موجود الى غير النهاية
باطل وترتيب امور اعتبارية جائز لانه ينقطع باعتبار المعتبر ولا مجال اى لا اجسارة اليه بلا تكلف
بان يراد من احدهما المعنى اللغوى ومن الاخر العرفى او احدهما اجمالى والاخر تفصيلى او احدهما
حصولى والاخر حضورى وعلى هذا السلب الجالية ليس بصواب على اطلاقه خرج به الدوال
الاربعة اى بذكر اللفظ فان قلت اللفظ جنس ليس بفصل كيف يحترز به ويفصل غيره قلت اذا كان
الجنس اخص من وجه من الفصل وهو الوضع يحترز بالجنس كالفصل ولذا عدل اى للقطعية
فى الدلالة على المقصود ونظر غيره للاشارة الى ان وضع اللفظ مقدم على المعنى ذاتا ولذا
ذكره ابن الحاجب بالماضى والمص بالاسم فانه يدل على البقاء ولان اسم المفعول عطف على ولذا
عدل اى دل على المقصود وهو البقاء المتبادر منه اى من اسم المفعول الحال وان لم يوضع للحال

للحال لكن لا يخلو عن الحال عند التجرد عن القرائن فريد مصنف فالمراد فى الحال فانه اى البقاء والحال منه اى الماضى
بالاستصحاب اى بالمعية كالتسمية فى الابتداء وفى البواقى بالاستصحاب ولان الاصل عطف ولان اسم المفعول
واعلم ان الاصل على وجوه الراجح والمبنى عليه والدليل والحالة القديم يعرف بالمقام وههنا الاول لان كونه
الصفة مفردا او طلانه فى المعنى جزء وحقه مفرد ليوافق الركنان الوضع المطلق الوضع لغة جعل الشئ
على الشئ وعرفا تعيين شئ لشئ متى اطلق او احس الاول فهم منه الثانى فان قلت لم عدل المص والشارح
فى الامتحان ههنا عن تعريف تخصيص شئ بشئ قلت عدولهما للاحتراز عن التكلف وجهه انه اذا عرف بالتخصيص
اعتبر جزء السلب خارجا عن التخصيص ليشمل التعريف لوضع المشترك والمترادف والا لزم كون
اللفظ الواحد بازاء معنى واحد اذ التخصيص يوجد فيه ولا يوجد فى غيره وهذا الجزء السلبى غير معتبر المترادف
عند الجمهور ولذا عرفوا بالتخصيص وهذا تكلف فان قلت ما اركان الوضع قلت ثلثة الواضع و
الموضوع والموضوع له وكل ينقسم الى اقسام فاما الاول فاربعة لغوى عرفى اصطلاحى شرعى
اذا كان الواضع معلوم واما الثانى فاثنان شخصى ونوعى لانه اما بامر جزئى او بامر نوعى كلى
واما الثالث فثلثة لان الوضع عام والموضوع له عام كالنكرة او كلاهما خاص كالعلم او وضع
عام والموضوع له خاص كالحروف والضمائر وعكس هذا ممتنع لعدم ان الجزئى كلى فى الحقيقة و
ان امكن عقلا ولذا اثبته عضد ولهذا صنف علم الوضع فعند الجمهور اقسام الوضع تسعة
وعند العضد عشر واعلم انه يحتوى علم الوضع ما ذكره موضوع الوضع وغايته تمايز الاوضاع الاول
اى اللفظ فهم الثانى اى المعنى ولو بغيره اى غير اللفظ الاول وفيه دفع الدور فى تعيين اللفظ
للمعنى اذ معرفة اللفظ موقوف على معرفة المعنى وهو على اللفظ فينتج اللفظ موقوف على اللفظ
والمعنى على المعنى فاجيب المعنى بخصوصه موقوف واللفظ بعمومه او اللفظ حصولى والمعنى حضورى
او احدهما سابق والاخر لاحق للعالم به اى باللفظ ليفهم معناه اى اللفظ فى الحقيقة او مناسب
فى المجاز بلا تكلف وجهه ترادفا ولا بد منها اى من قيد العالم به متعلق خبر بعد خبر لقوله العالم به
قوله اى صاحب الامتحان خرج بهذا القيد اى الوضع كاح بفتح الهمزة عند الحزن وبالضم عند السرور

وبالخاء المعجمة عند الحزن والسرور ايضا وتشديد الحاء والخاء صور اربعة كلها يدل على السعال والوجع
والتضجر المذكورين صفة للتبيين والجمل فلا مشاحة فلا ممانعة لمعنى اسم مفعول لمعنى المقصود
مطلقا في اصل اللغة وفي عرف اللغة نقل الى الحمق بالشئ اصله معنوي كمرموي فاجتمع الواو والياء
فقلب الواو ياء لدفع الثقل ولم يعكس لكون الواو اثقل من الياء وادغم فصار معنى بالشدة ثم
وكسر النون
خفف بحذف الياء وجعل كسر الياء فتحة وقلب الياء الفا لان الالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان فحذف
الالف فصار معنى كمرمى ولا يوجد في العرب الا هذا الوزن وجد مرعى لكن بلا تخفيف ولذا كان هذا الوجه
اقرب الوجوه او بعد حيلة اشارة الى جواز الامرين او اسم مكان او زمان او مصدر قدم الزمان على المكان لكثرة الاستعمال
او لاستلزام الزمان للمكان بدون العكس تعريفها يجئ في المفرد فيه ثم خفف وجهه قس وهو اقرب قلنا
خرج به اى بالمعنى ذكر المعنى مع كونه في مفهومه اى الوضع مهجورة متروكة لمنافاته للتعريف
اذ التعريف للايضاح ودلالة الالتزام عسيرة الضبط لاحتياج الى القرينة فعلى هذا اريد ذكر المعنى المهجوريته
كذلك الدلالة المفهمة من الوضع التزاما فيلزم ذكرها كالمعنى منها اى من دلالة الوضع على
المخفي عليها متعلق لدلالة الوضع لذكره اى المعنى في مفهومه اى الوضع مذكورة في الامتحان
والمراد بالتحقيق ما يجئ ما زمان كي فيه مفرد في اللغة الواحد وفي العرف ما ليس بمثنى ولا جمع
وعند النحو ما ليس بجملة وعند المنطق ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وهو خمسة الاول ما ليس للفظه
ومعناه جزء كق علما للنقطة وهي نهاية الخط والثاني للفظه جزء لا لمعناه كالنقطة والخامس عكس الرابع
خلافا عن عبد الله والثالث ما يدل له لا يراد كرام الحجارة والرابع ص
كق علما لزيد فان قلت اجزاء زيد يدل على العدد بحسب ابجد فيلزم كونه مركبا قلت هذا اذا اريد
الحساب واذا اريد التخصيص فلا يدل هذا اى كون المفرد صفة المعنى فان اتصافه اى المعنى بل المعنية
اضراب عنه به بعد الوضع اى اتصاف اللفظ بالمعنية والافادية بعد الوضع اذ الوضع سبب
وهو مقدم ذاتا ومتحد زمانا كالقتل على القاتل والمقتول مقدم ذاتا ومتحد زمانا اذ وجودهما
في زمان واحد وكذا انباذ المجاز الاولي في حديث من قتل قتيلا فله سلبه وذا اى اعتبار جميع
الزمان غير معتبر في المجازية والا لكان حقيقة وكذا قوله اني اعصر خمرا وكذا المجاز الكوني نحو

مطلب المفرد

واعلم انه لابد لكل مجاز من الحقيقة اما في جميع الزمان نحو زيد اسد او في المستقبل كما في مجاز الاولي او في الماضي كما في المجاز الكوني [illegible] وتوهم [illegible] كما في [illegible] او امكانه [illegible]

نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم فانهم يتيم في الماضي فالحاصل ان الفعل نحو اذا اسند الى شئ مشتق
يلزم اتصاف ذلك المشتق بمأخذ الاشتقاق قبل تعلق ذلك النسبة مثل اكرمت العالم واهنت الجاهل
فلذا حمل قوله من قتل قتيلا فله سلبه على المجاز الاولي حققه في الامتحان نحصه ما ذكرنا لك لان المختار
عنده اى المعنى وقد حققنا في اللفظ وزبدة الامتحان مذكورة هنا واعلم ان هناك ابحاثا غامضة
تحير فيه اذهان الاخوان اما الاول فقد اختلف في المجاز هل يوجد الوضع اولا فالحق لا وضع في المجاز
لا شخصيا ولا نوعيا قال السيد وقال السعد الدين والمير الوضع تعيين شئ بشئ بعينه بلا قرينة وهذا الوضع الفارق
بين الحقيقة والمجاز وتعيين شئ بشئ ولو بمعونة القرينة فيوجد في المجاز وقال البعض كل لفظ موضوع لمعنى
يجوز استعماله في غيره اذا وجد العلاقة لكن هذا استعمالي لا وضعي والحق مع الامتحان والسيد ولو قيل
نسميه وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فالوضع خاص في الحقيقة والاستعمال يعم الحقيقة والمجاز والثاني
فقد اضطرب في لزوم الدور ودفعه في الوضع ضرورة ان العلم بالوضع يتوقف على العلم بالموضوع له وهو على
العلم بالوضع لان العلم نسبة بين العالم والمعلوم والنسبة موقوفة على المنتسبين اى اللفظ والمعنى واجيب
لا دور فيه لما ان في الوضع خارج والثالث ان مثل عبد الله علما كلمة او مركب وجه الاول لعدم دلالة جزء اللفظ
على جزء معناه وجه الثاني كونه معربا بالاعرابين والحق هو الاول والثاني مشغول بالحكاية والرابع اختلف
في ان لام التأنيث والياء النسبية والتنوين ولام التعريف وحروف الاعراب كلمات او جزء الكلمة
وجه الاول دلالتها مطردة على المعاني ووجه الثاني لشدة الامتزاج والحق فيه التفصيل ان جاز
نزعها فكلمة نحو ضاربة والا فهو جزء الكلمة والخامس فقد زيد ونقص في تعريف الكلمة قال الزمخشري
والمطرزي خمسا ان الكلمة لفظة دالة وضع لمعنى مفرد وحذف ابن الحاجب الدلالة فكان اربعا
عنده استغناء بالوضع وان كانا بالالتزام وتحقيق الحق يقتضي بسط الكلام بان التعريف اربعة انواع
لفظي تنبيهي حقيقي اسمي لانه اما ان يقصد تمييز صورة عما عداها فهو لفظي نحو الهزبر اسد يجوز فيه
التعاكس والدور ولو بالترادف نحو الدليث وان ترادف فهو مركب لا يقصد تميز نحو السكنجبين
خل وماء وعسل فهو تنبيهي والدور جائز فيه ايضا او تحصيل صورة فان كان في الامور الموجودة

فان قيل لم كانت قائمة وليس كلمة كما
والفعل مع المادة
لشدة الامتزاج جعل جزءا حقيقيه
والهيئة نحو نص كلمة من
قلت لان المراد من
ولم يعكس
الكلمة ما تسمع متعاقبة في
السمع نحو عبد الله
والهيئة يدخل الاذن
بلا اذن
مح

فهو حد وفي الامور الاعتبارية والمفهوم اللغوي فهو حد اسمي هذا اسهل من الحد فان التعريف
باللفظ الموضوع لمحدد اسمي وبالجزء فرسمي كل منهما ثمانية ومع الاولين عشرة اقسام قال الفعل
اعلم ان الفعل لغة بفتح الفاء وسكون العين اسم للحدث الذي يسمى حالا فيكون امرا اعتباريا ليس بموجود ولا معدوم
وبالكسر اسم للحدث الموجود في احد الازمنة فاطلاق اللغوي على العرفي او بالعكس مجاز بعلاقة الدالية او الجزئية
يسمى باسم مدلوله التضمني فان قلت تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد وهو قدم بلا عطف ولا بدل لا يجوز
قلت جوازه بالاطلاق والتقييد قدم المص الفعل على الاسم على عكس الكافية لان نظره بيان العامل وهو الفعل
اصل في العمل ونظره بيان الكلام والاسم اصل في تركيب الكلام ولان كل عامل وجب التقديم وهذا
ليس بجائز على اطلاقه اذ كل فعل ليس بعامل كالفعل الملغى عن العمل لعل الشارح نظر الى سبب العارض والعارض
كالمعدوم ولما كان تمهيد لقول المص لتعريف الفعل فصله اي تميز الفعل عن الاسم بالدلالة على احد
الازمنة بالهيئة وعن الحرف بمادته وهيئته فانه يدل على الحدث بالمادة مستقلا وعلى الزمان بالهيئة
فدلالة الفعل على الفاعل جزء مستقل كالحرف فان قلت ما الفرق بين الفعل والحرف من هذه الجهة وهو
غير مستقلين بالمفهومية لاحتياج الفعل الى الفاعل والحرف الى المتعلق قلت الحرف يدل على غير المستقل
فقط والفعل على المستقل وغيره فالاول ممتاز عن الحرف هذا اذا كان الفعل موضوعا لفاعل معين
وعند من قال موضوع لغير معين فالفعل ممتاز به عن الحرف ايضا غير مفيد لذلك اي دلالة الهيئة
بل المراد بمعنى غير مفيد مفيدا غير مقترن بلفظ اي لفظ الفعل لا معناه وهو مذهب الشريف واقتران
المعنى مذهب الجامي واقتران اللفظ والمعنى عند المص ذكر في الامتحان والمذكور فيه انه لما كان
تميز الفعل عن الاسم والحرف بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة لا بامر خارج اذ الاسماء بامر
خارج عن الضارب امس وظاهر هذا لا يفيد التميز عن الاسم بل يقتضي اقتران لفظ وليس
كذلك لا بد من التاويل لو دل على اقتران معناه التضمني عند الشريف ومعناه عند الجامي ونفسه اقتران
عنده هذا اقرب الوجوه لانه اقل تكلفا عدل جواب لما اي عدل مما دل بلفظه ومعناه وقال
بالهيئة ولم ينقل عادته ليحترز عن الحرف لان الحرف خرج بذكر احد الازمنة لان الحرف لا يدل عليه اصلا

اصلا وما عبارة عما كان الكلمة عنه وتطبيقه على المذاهب ممكن قال العصام كون ما التي في التعريف
عن المقسم كالسنة المؤكدة فتذكير الضمير باعتبار لفظه اي كل لفظة اعتبار انه يجوز تذكيره وتانيثه
مثل الرجل والنكرة مذكر باعتبار الشخص ومؤنث باعتبار النفس وكذا المؤنث اي دلالة وضع او زمانه
باعتبار التقييد اشارة الى علاقة الاضافة او الظرفية او دلالة اشارة الى المفعول المطلق
مجازا ايضا بعلاقة الوصفية او حال اشارة الى جواز الحال او وصفا اشارة الى جواز الحال
جامدا رعاية على المذهبين هيئته اي الفعل لا الافرادية لاي للفعل مادة اي الفعل لكن لم يذكر دلالة
الفعل عليه اي الحدث بنفسه اي الفعل بهذه الوضع اي الشخص كما ذكرها يعني ذكر القدم وضع المادة
لعدم الاحتياج علة لعدم الذكر اليه اي الذكر لانه علة لعدم الاحتياج عما ذكر في التعريف
لانه صفة اي الاسم ما لا يدل على الزمان اصلا كالحرف فانهما يخرجان بذكر الاحد كرجل وضرب
فان قلت لم مثل بمثالين قلت اشارة الى عدم الفرق في عدم الدلالة على الزمان بين الاسم العيني والاسم المعنى
فان قلت ما تعريفهما قلت الاول ما يقوم بنفسه والثاني بغيره لا بهيئته والهيئة والصورة بمعنى واحد
كامس وكذا الغبوق اي الشرب في اول النهار والغبوق في اخره كل اسم دل على الزمان
عقلا او الاستعمال لا بالوضع وهذه اي دلالة الوضع العقلي والاستعمالي ليس بمعتبر عند الوضع
قائمة معنى فتعلم انه اي اسم الفاعل المفعول حقيقة في الحال يعني في نفس الامر او عند العقل
لا بالوضع اذ الواضع لم يعتبر دلالة الاسم وان وجدت الدلالة المذكورة فلا يضر
مقصودنا في التمايز بين الاحرين فلا يلزم كونهما موضوعين للزمان ولا يخرج عن تعريف
الفعل الافعال المنسلخة اذ هي في اصل الوضع للزمان ويخرج يزيد علما ويدخل اصلا
والشيء الواحد بالاعتبارين يكون فعلا واسما فلا ممانعة فيه فان قيل المضارع
اعتراض اخر لعدم الجمع بان المضارع ليس بفعل لانه لا يدل على احد الازمنة بل على الاثنين فاجاب
بان الاثنية جائت بالاستعمال لا بالوضع وكلامنا في الوضع لاحدهما وكذا صيغ الافعال العارية
عند الاستعمال باعتبار اصل الوضع واعلم ان في وضع المضارع ثلثة مذاهب الاول انه حقيقة فيهما

والثاني حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال والثالث بالعكس فان قلت ما سبب الاختلاف قلت لانه
لو لم يكن مشتركا لزم اهم المقاصد مهملا ودليل الثاني لان المتبادر منه الحال
لانه اقرب الزمان للافادة ودليل الثالث لان الحال اخفى انكر الحكماء وجوده
واثبته اهل السنة ولما كان تميز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد عقبه تعريف
الفعل بالخاصة بعد تعريفه بالذاتيات فان قلت ما الفرق بين تعريف بالذاتي والعرضي
الخاصة قلت بوجهين الاول يتركب من الذاتيات والخاصة من العرضيات والثاني
الحد مطرد ومنعكس والخاص ليس كذلك والمراد بالاطراد جعل الحد مبتدأ و
المحدود خبرا نحو الاسم ما دل على معنى الخ وكل شيء شانه كذا فهو اسم وكذا الخاصة
اي كل ما دخله فهو اسم والمراد بالعكس جعل مكان هذين النقيضين اي كل ما لا يدل
على معنى الخ فهو ليس باسم هذا صحيح ولا عكس في الخاصة اي كل ما لم يدخل اللام فليس
باسم وهذا الكثير وقد يعكس بالمنطق بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء الايجاب
والسلب بحاله نحو كل ما دل على معنى فهو اسم وكل اسم ما دل الخ فهو اسم والخاصة لا تنعكس
كلية اي كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام وانتفع المبتدي بها اكثر
لان المبتدي حين الطفل مشغول في معرفة الاشياء بالعوارض ويعرفها بالذاتيات
ويعرفها بما من له قدم راسخ في الحكمة ولذا يقال تميز الذاتي عن العرضي دونه خرط
القتادة في الحكمة خبر مقدم لمجموع الاشياء المذكورة على المبتدأ وهو دخول قد
قال النحاة برمتهم بتقديم الخبر في مثله ولكن الاولى كونه مضمون الجار والمجرور مبتدأ
وعليه الكشاف وسعد الدين عند قوله تعالى ومن الناس من يقول اي بعض الناس ناس
يقول كذا فيكون مفادا الفائدة بمجموع تلك المذكورة فالمعنى هنا بعض خواصه بمجموع الامور
لا كل واحد فالحاصل افادة بعضية المجموع فان الامر مبني على امرين احدهما كون من
للبعض مبتدأ مقدما مع متعلقه ليتوجه الحكم على المجموع دفعة بخلاف ما لو اخر وثانيهما كون

حاصل الاطراد والانعكاس
لغة التبيين نحو كلام الملوك ملوك
الكلام سعادة العادة عادة السادة
كلام المليح مليح الكلام
مد

كون الحكم بعد العطف بالواو بخلاف العطف قبل الحكم اذ ح معناه دخول قد بعض وهذا
بديهي لا فائدة فيه اذ الغرض مجموع المذكورة بعض خواصه اذ للفعل خواص اخرى لم تذكر
لامتيازه بهذا القدر عن الاخوين فان قلت التخصيص والتخصيص لغة جعل الشيء مخصوصا وعرفا
ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وهذا معنى الحصر والقصر فيلزم استدراك التقديم للحصر
او ذكر الخاصة قلت لا نم ان التقديم للحصر بل للاهتمام ولو سلم فالتخصيص باعتبار الذات و
الحصر باعتبار الكلام او احدهما باعتبار المتكلم والاخر باعتبار المخاطب اي بعض خواص الفعل
باعث التفسير ان من للتبعيض والحكم على المجموع لان الغرض افادة المجموع بعض الخواص لا كلها وهذا
اي افادة المجموع بعض الخواص بمجموع الاشياء لا كل واحد مبني على الامرين لما مر ان الواو لعطف الجزء
على ان حق المبتدأ فالوجه ما قلنا فيما سبق وان من للتبعيض عطف على الواو قال دخول قد فالمراد
منه الحرفية لا قد الاسمية فانها ليست خاصة يقال قدني درهم اي الكافي فلا يرد بان الخاصة سواء
كان نحويا او منطقيا ليست بخاصة اذ توجد في الاسم فالجواب انه حرفية بقرينة السياق والسباق
فان قلت ما الفرق بين خاصة النحوي والمنطقي قلت علمت تعريف النحو والمنطق ما يصح الحمل عليه ويكون المنطق باعتبار
مضمونه اي الفعل مدخول له قد واعلم ان قد نوعان الاول اسمي وذلك خمسة الاول قدني درهم بغير
نون الوقاية اذا كان معربا والثاني بالنون مبنيا والثالث اسم فعل بمعنى يكفي والرابع مضاف
نحو قد زيد درهم والخامس مرادف الحرفية بمعنى حسبي والنوع الثاني حرفي وهو خمسة
ايضا الاول حرف تحقيق وتاكيد لمضمون فعل المتصرف دخوله على الماضي اتفاقي وعلى المضارع
اختلافي والاكثر على دخوله نحو قد يعلم والثاني حرف انتظار قيد خلهما اذا كان الفعل
منتظرا في الماضي والثالث لتقريب الماضي الى الحال ولذا صح الماضي حالا معه والرابع
للتقليل اذا دخل على المضارع والخامس للكثرة بعلاقة التضاد نحو قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك اي كثرة الرؤية وكقول الشاعر قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت
بفرصاد ومعناه اترك كثيرا شجاعا مماثلي في الجرءة حال كونه مصفرا اثوابه بالفرصاد

والاصل في باب الافعال دخول الجار
على المقصور عليه وهو القياس فخصص الكال بزيد
عند السيد وعلى المقصور عند السعد الدين
وعند العكس يريد به الاقتباس اي خص بالكال
اي اختص زيد بالكال
فالاصل مقصور عليه
والصفة مقصور
مد

مضمون فعل قد
الدخول على الاختصاص

اى تمام الاحمر ذكره البعض لعدم الاحتياج علة لاولوية الحذف اليه اى الدخول اذ يصدق علة لعدم
الاحتياج عليها اى الكلمة قد كما يصدق اى تعريف الخاصة عليه اى الدخول والايجاز مطلوب جواب لمقدر
كانه قيل اذا اصدق الخاصة عليها فلم كان حذف الدخول اولى من ذكره فاجاب الايجاز مطلوب علة مرجح
دليل على الصغرى وهى لعدم الاحتياج وشى منها اى تحقيق الحدث وتقليله وغيره اشارة الى معان قد
فان قيل ذلك اى كون المعانى معلوم من الاختصاص ولو عرف الاختصاص بهذه المعانى لزوم الدور
قلت ذلك اى معرفة الاختصاص بالاستقراء لا من الاختصاص فلا يلزم الدور وهو توقف
الشئ على نفسه ولا يلزم لازم الدور وهو تقدم وتأخره على نفسه وهو يستلزم التسلسل
واشتهر عند القوم الدور باطل وهذا ليس بصواب على اطلاقه بل لازم الدور باطل لما مر
فافهم وجه اشارة الى جهة التوقف مغاير لما مر اوكونه اشارة الى انه ان اراد بالفعل
الحدث فعدم تحقيق الحدث ليس بمسلم بل يوجد الاكم نحو ضربى زيدا غدا مراد وان اراد
الفعل العرفى فهو فاسد الا بتقدير المضاف اى فهو لتقليل مدلول الفعل وغير ذلك
وكذا السين ونحوه اى سين الاستقبال واحترز به عن سين الاستفعال فان قيل لم قدم قد
والسين على الحرف قلت لانهما بسيط من سوف وحمل السين عليه وقدم الثلاثة على البواقى لعدم
تغير المضارع بها حروف التنفيس اى الوسعة لاخراج المضارع عن الحال المضيق قليل الوجود حتى انكره
الحكماء واثبته المتكلمون بانه ليس بموجود ولا معدوم كما فى افعال العباد فى اختيار الجزئى الذى تحير فيه الاذهان
فلو كان معدوما لكان جبرا ولو كان موجودا لكان تفويضا ولذا قال على انه لا جبر ولا تفويض
ولكن امر بين امرين فان قيل يلزم ارتفاع النقيضين فى تعريفه قلت اثبات الحال ليس بطرفى النقيضين
لما مر تحقيقه هذا وكن من الشاكرين تنكير المضاف اى جعل المضاف قبل الاضافة نكرة بالتأويل
والا يلزم تعريف المعرفة اى حصول الحاصل واثبات الثابت وهو محال ونحو زيد الشجاع بالتأويل
بتأويل المسمى او الدال على النهى ان امثالها اى الحروف البسائط قد يزاد فى اخرها ودخولها
على المضارع اشارة الى ان الزيادة فى الاخر اقل قال المصنف رحمه الله قالوا الواو لمطلق الجمع اد

ومالهما

او الجمع المطلق مطلقا واحد كالمطلق المفعول والمفعول المطلق فالاول اعم من الثانى ومعناه على ما فى
الرضى احتمالات ثلثة فى مثل جاءنى زيد وعمرو بان يحصل المجئ منهما معا فى زمان واحد او من زيد اولا
وثانيا من عمرو او بالعكس بلا ترتيب ولا مقارنة كالفاء وثم احتمالات عقلية لا دلالة على الواو
على نحو مضافهم ذكر ان الواو اما جامع فى الحكم او فى الذات او فى الصفة لانه اما ان يكون الذات والصفة
متعددا او الذات واحد والصفة متعددة او بالعكس نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو ونحو زيد قائم وقاعد ونحو قام
زيد وعمرو فان قيل اذا دل العقل على اجتماع هذه الصور الثلثة فى نفس الامر فيفهم فلا حاجة الى الواو
قلنا اتيان الواو لتقوية الدلالة العقلية بالوضعية فان قيل يدل الواو على الترتيب فى قوله تعالى واركعوا واسجدوا
ان الصفا والمروة قلت هذا من خصوص المادة او بقوله عم ابدؤا بما بدأ الله تعالى حيث قالوا كيف
نصلى ونسعى فان قيل فيه اشكال اما اولا اذا كان الواو بمعناه يلزم مجموع من زيد كلمة واحدة وثانيا
اذا كان الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة يلزم كون احد الثلثة كلمة دون الاخر وثالثا اذا كان
الواو لتقسيم الكلى الذى يصح الحمل على الجزئى فيلزم كون الفعل والحرف اسما واللوازم باطلة وكذا الملزوم
والجواب اما اولا فلان الواو لتقسيم الكلى لا الكل الذى لا يصح الحمل فالمراد ان مجموعه كلمة وثانيا فالواو
بمعنى او مانعة الجمع والخلو وثالثا يراد من المقسم ما يطلق عليه الكلمة بطريق عموم المجاز هذا كلها
مأخوذ من السمو هذا ترجيح لمذهب البصريين على الكوفيين لانه يجمع على اسماء وقوله تعالى وعلم ادم الاسماء
ولو جمع وسم لجمع على اوسام كما قال الكوفيون اى كلمة بقرينة متعلق بقضيتنا المقدر جعله اى الاسم
يعنى ذكر بعموم ما ولم يذكر بالخصوص اعتمادا اى ذكره فى ضمن الثلثة اذ المتبادر علة لتقدير وضعا
اذ المعتبر هو الدلالة الوضعية لا العقلية ولا الطبيعية اذ هما ليسا بمعتبرين لاختلاف الطبايع
والعقول والوضع متفق عند العقلاء فدلالة نص على النصرة يفهم الاذهان على التسوية و
لما كان كون المعنى توجيه لكلام القوم وتمهيد لذكر المص مستقل الفهم تصريحا مفعول له العدل
بخصوصه ليفهم المعنى بمجرد ذات اللفظ مع قطع النظر عن المتعلقات من لفظ اى الكلم عليه اى المعنى
فالتمهيد الاول وهو يفهم ذلك المعناه ناظر الى ان ما فى التعريف عبارة عن المعنى والترديد الثانى

مطلب الوجود والعدم
الواو جامع فى الحكم او الذات او الصفة

مطلب الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة
دلالة الاسم على الزمان بالمادة

قال فى حاشية سقط قال عم البكرة ثم البلج
قال اول اليوم فجر وبعده
رباح او غاج ثم البكرة والضحى و
صباح ثم الغداة ثم الظهر ثم
الضحوة ثم الهجير
الرواح ثم المساء ثم الاصيل
ثم العشاء ثم الاخيلانه
خال الوقت مع الرب
مثل باب الملك
قال عم لولا ان
اشق على امتى
لامرتهم
بتاخيره
الى ثلث
الليل
صح

مطلب التنوين

وهو يفهم من لفظ ان ماعبارة عن اللفظ والظ استماله معرفا بمعنى الراجح وتنكيره مرجوح غير مناسب
والاولى ترك المناسبة اهملوا وهو قيد فيه اى فى الفهم من اللفظ كون المعنى فاعل فلا يقدح اى
لا يضر دلالة الاسماء على احد الازمنة بمادته استعمالا لا وضعا ولا كونه عطف على كون المعنى مقارنا
مفهوما اى منفهما من اللفظ فالحاصل انه يبين ان الفعل ما دل على معنى بوزنه فى نفسه مقترن باحد الازمنة
بوضعه اولا ودلالة السلب وهو غير مقترن انما العيب بتعقل الايجاب ولذا يقال الاعدام انما تعرف
بملكاتها فخرج من الفعل نحو الضرب وان وجد فى احد الازمنة فى نفس الامر لكن لا بالوضع ونحو الصبوح
والقيلولة وان دل اللفظ على زمان لكن ليس باحد الازمنة من الماضى والحال والاستقبال وكذا نحو خالق السموات
وقيام الساعة لانه وان دل لكن لا بالوضع ونحو اسماء الافعال عند اعمالها مع اشتراط الحال والاستقبال
كما فى اسم الفاعل والمفعول فانه ليس بوضع الاول بل باستعماله ثانيا ولكن يدخل فى حد الاسم الفعل المضارع لانه
لا يدل على احد الازمنة واجيب بانه داخل على حد الفعل ايضا فان قلت ان الضمائر والاسماء الموصولة
والكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرطية واسماء الاستفهامية خارجة عن حد الاسم لقوله مستقل
بالفهم وهذه المذكورة ليست بمستقلة قلت هذه المذكورة وان احتاجت الى اخر لكن لا يفيد معناها
بل فهم معناها اولا اجمالا واحتياجها الى اخر تفصيلا والحرف على خلافها تذكر ما ذكر فى الفعل
لكن بقى هنا شىء انه لما كانت المذكورات من الامور المقارنة دون الموجودات فيه اضاف
الدخول لئلا يحتاج فى اطلاق الخاصة الى ارتكاب التسامح اى المجاز فعلى هذا ذكر الدخول
من حذفه كما ذكره العصام فسقط قول الشارح بان حذفه اولى لا للتاكيد هذا لاخراج نون الخفيفة
المؤكدة بانه نون تتبع حركة الاخر للتاكيد فان قلت لم قال حركة الاخر قلت للاحتراز عن نون لدن
لان اخره نون والدال وسط علم للزمان كعند فان قلت لم زاد الحركة ولم يقل تتبع الاخر قلت
لان المتبادر من المتابعة لحوقها من غير تخلل شىء والحركة تخلل بين التنوين والاخر فان قلت
اذا كان اخر الكلمة حركة فلا حاجة الى ذكرها قلت المتبادر من الاخر هو الاخر صورة والاخر
صورة هو الحرف لا الحركة فان قلت لا يشمل تعريف التنوين لتنوين قاض قلت الاخر اعم من

مطلب اختصاص الجر بالاسم

من الحقيقى والحكمى والمراد به اى بالتنوين سوى الترنم وهو رفع الصوت مغنيا بدلا عن حرف
المد فان اصل العقابن واصابن عتابا واصابا كقوله اقلى اللوم ياعاذل والعتابن وقولى
ان اصبت لقد اصابن والغالى وهو الزيادة الخارجة عن الوزن كقول رؤبة قالت بنات
العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدوما اى وان كان فقيرا معدوما فان قلت ما الفرق بين تنوين
الترنم والغالى قلت الاول يدخل على القافية المطلقة والثانى على المقيدة بالسكون صرح فى الامتحان
قال فيه انهما يدخلان على القوافى مطلقا اى اسما كان او فعلا وليس فيهما معنى يصلح فى الاسم
فقط فليس بخاص الاسم بخلاف البواقى فان التنوين التمكن والتنكير يقرر وينكر معنى المطابق
المستقل معلوم بالاستقراء دفع الدور لما ترى فى الفعل الاستقراء لغة التتبع وعرفا عند الجمهور
اثبات الحكم الكلى لثبوته فى جزئياته وعند السيد الاستدلال باحكام الجزئيات على الحكم الكلى حرف
وهو نون الجمع يسقط بالاضافة لان التنوين الذى يسقط بالاضافة وكذا النائب حرف
وهو التنوين يسقطها على وتيرة فليرجع الى الامتحان واعلم النون نائب عن الحركة والمذكور فيه ان نحو عرفات ومسلمات
عند ابن الحاجب غير منصرف للتانيث والعلمية ومنصرف عند الزمخشرى لعدم محض التانيث هذا لا يوجد
الا فى جمع المؤنث فعنده تنوينه للتمكن لا للمقابلة لان التاء غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية
ايضا فلذا يكتب بالتاء مضموم عن المنع فضاد كالنعامة وهذا مستفاد من اول كتابه واخره
لانه لاقتضاء معنى الفعل علة لمقدر اى اختص الجار بالاسم فان قلت ما وجه الاختصاص قلت وجهه
انهم لما قصدوا الاعراب بتمامه للاسم لاصالته فى الاعراب وتمام الاعراب بالحركة الثلثة
ونقصوا فى المضارع الذى هو فرع فيه واحدا منها وهو الجر فهو ما لا يكون معمولا له الفعل هذا
وجه الاختصاص فعلى هذا سقط قوله بالاستقراء وعلل البعض بالاقتضاء فالتقريب غير تام
لما عرفته ومن ناقش بالمنطق فقد صار عاميا لا تجد له عاميا ورد اى دليل الاقتضاء بان
هذا الاقتضاء منقوض اى ممنوع لان معنى الاقتضاء يوجد بالهمزة وغيرها مع تخلف
الحكم عن المدعى فانهما ليسا بخاصين بالاسم نحو اكرم وفرح وكونهما جزء من الحروف المبانى

وظيفة الادب ثلث

وحروف الجر كلمة يعني حروف معاني جواب لدخل بالهمزة وغيرها لانها من المباني
والكلام في الحروف المعاني لا يدفع هذا جواب لوجود الافضاء علة لا يدفع ولو سلم
ذلك اي الافضاء في نحو الهمزة والجر فالافضاء في البعض دون الكل والمقصود بيان
الافضاء في الكل فلا يتم التقريب اي سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى واعلم وظيفة الادب
ثلثة معارضة وهو اثبات المطلوب على خلاف ما اثبته الخصم او ابطاله ومنع طلب الدليل
على مقدمة الدليل ونقض وهو ابطال الدليل بالدليل وهنا يمكن كل الوظائف لان الافضاء
يجوز كونه دعوى ومقدمة ودليلا فيكون معارضة ومنعا ونقضا وهذا اي لام التعريف
فاضافة اللام الى التعريف من قبيل اضافة الدال الى المصاحب اظهر من قولهم اللام
بدون الاضافة ولو قال حرف التعريف لكان اظهر واشمل الميم التعريف في قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر فان قلت هذا الحديث معارض لقوله تعالى وان تصوموا
خير لكم [illegible] فالحديث يقتضي نهي الصوم والاية اثباته فاذا تعارضا تساقطا فما فائدة القول
قلت ليس فيه تعارض لان الحديث محمول على المشقة والاية على عدمها لعله لم يتعرض الميم لندوره
ولما كان المراد تمهيد لكونه مبتدأ اه الاسناد اليه مجاز بذكر الجزء او الشرط وغيره وارادة غيره
وهو اي الاسناد اليه مجازي له اي كون المسند اليه والحقيقة كونه مسندا اليه ولي الاظهر
وجه الظهور لان مقام التعريف يراد به الحقيقة لان التعريف للكشف والمجاز مخل للفهم فضلا
عن الايضاح اشمل واخص وجه ما مر تنبيها مفعول له لعدم القول على ان الاصل المبتدأ
لكونه مقدما ولم يخص بالتاخر او الفاعل لكونه عامله لفظيا بخلاف المبتدأ فعامله معنوي
ضعيف اذ هو امر اعتباري وعدم خاص يجوز كونه علامة عاملا ان الضمير اي ضمير كونه الى الاسم فيرد
ان الاختصاص 2 معلوم عقلا فلا فائدة بانه من خواصه وان معرفته ببعض خواصه
بعد معرفة الاسم والمراد من ذكر الخواص معرفة الاسم بها فيتوقف معرفة الاسم على الخواص وهي على
معرفة الاسم فيلزم الدور بان الاسم موقوف على الاسم والخواص على الخواص هذا باطل لما مر و

فالافضاء لنحو الهمزة ليس بعز لان المراد بالافضاء بلا تغير والافضاء بالهمزة مع التغير م

ويدفع هذا جواب لدفع الدور بانه راجع الى الاسم باعتبار نفسه وجنسه الاسم فح لا يلزم المحذور ان
اي الدور ومعرفة الخواص بعد الاسم فالمعنى كون الاسم مبتدأ او فاعلا توجيه لرجوع الضمير الى مطلق الاسم
او الاسم المطلق لان الغرض معرفة امتياز مطلق الاسم عن الاخوين وجه الاختصاص اي وجه اختصاص
المسند اليه لان المسند اليه عبارة في الاصل عن الذات والفعل مسند دائما وضع لاسناد مصدره
الى شيء ولو كان الفعل مسندا اليه يلزم الذات صفة والصفة ذاتا في حالة واحدة فيلزم الخروج
عن وضعه اذ اللفظ لا يراد منه المعنيان المتنافيان في حالة واعتبار واحد فوجد الاختصاص بالاسم
ضرورة اي كون الشيء مضافا باعث التغيير احتمال المضاف بمعنى المضاف اليه فدفعه بكون الشيء مضافا
لان الفعل يجوز كونه مضافا اليه كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين مضاف اليه ليوم فالمضاف اليه
ليس بخاص الاسم وجه الاختصاص بان الاضافة اما معنوي او لفظي فالاول يفيد التعريف والتخصيص
للمعنى المطابق الذي هو في الاسم واللفظي جواب لسؤال بان المعرفة والتخصيص في الاضافة المعنوي
لا يوجد في اللفظي فاجاب بانه فرع المعنوي فيختص الاضافة اللفظية بما اريد بالاسم تختص اي المعنوية
به اي بالاسم غير جزء منه اي من الكلام واحترز به عن حروف المباني ولا مستقلا بنفسه واحترز به
عن زيد او قائم في نحو زيد قائم فانهما في طرفي الكلام فلم يكن حرفا ولانهما مستقلان بانفسهما
ولا مقصودا بالذات اي بلا واسطة الغير بالملاحظة اي بالتعقل بل آلة ومرآة لافهام اي
لانفهام غيره واعلم ان معنى الحرف مشروط بامرين احدهما ان لا يكون ملحوظا بالذات
بل مرآة لملاحظة غيره وثانيهما كونه معنى جزئيا خاصا من العام اي ابتداء خاص من
مطلق الابتداء في من مثلا فان قلت لم كان معنى الحرف بشرطين قلت اذ لو اكتفى بالشرط الاول
لكان موضوع القضية والجملة والتعارف كلها حرفا لانها مرآة للغير ولو اكتفى بالشرط
الثاني لكان اسم الاشارة بهذا مثلا حرفا من افراد الابتداء واللازم باطل وكذا الملزوم
بل لا بد من مجموع الامرين فالحاصل معنى الحرف لا يمكن ملاحظته مع قطع النظر عن الطرفين
وهو معنى جزئي الموضوع له للحرف وهو الابتداء الخصوص من معنى من مثلا بخلاف معنى الاسم

تحقيق معنى الحرف

مطلب ثمانية الفاظ عن الحروف

فانه ملحوظ مع قطع النظر عن الطرفين فهو مدلول الابتداء الكلي ومثال معنى الحرف
والاسم في الخارج هذا مثل الدار بالملاحظتين من حيث ذاتها مع قطع النظر عن
الاغيار او من حيث ملاحظة الاغيار فالاول نظير معنى الاسم والثاني معنى الحرف
فالحرف ممتاز عن الاسم بعدم الملاحظة فان قلت كيف يمتاز الحرف عن الفعل فان نسبته الى
الى الفاعل معنى غير مستقل كالحرف قلت الفرق بينهما عند البعض ان المعنى المخصوص للحرف
له متعلق وهو المعنى الكلي كالابتداء مثلا وليس لنسبة الفعل الى فاعل معين معنى كلي
متعلق كمتعلق معنى الحرف لكن اثبته البعض فان قلت كيف يفرق الفعل عن الحرف
عند البعض الذي اثبت للنسبة الكلية للفعل كالحرف قلت عنده الفعل ممتاز بالدلالة على
احد الازمنة الثلاثة مثلا معنى من تمثيل لمعنى الحرف ولذا ان ملحوظا بينهما وتابعا
لمعرفة حالهما لا يتضح اى لا يمكن ومعنى لفظ الابتداء تمثيل لمعنى الاسم عطف على معنى من اه
لزم جواب لما فلفظ لما ثلثة اقسام الاول الجازم الفعل الواحد اذا دخل على المضارع والثاني
للشرط والجزاء اذا دخل على الماضي والثالث بمعنى الا اذا دخل على الاسم نحو ان كل نفس لما عليها
حافظ ذكر المتعلق بفتح اللام وهو الاسم والفعل بين طرفي الحرف والتحقق بكسر اللام
فيحصل الدلالة اي دلالة على المعنى بانضمام الغير وهذا يعني ملاحظة معنى المتعلق
قصدا ومعنى الحرف ضمنا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن استدراك في
على معنى في غيره الى ما ذكره في المتن فالمجموع غير مستقل لان المركب من الداخل والخارج
فالمركب منهما خارج هاهنا فافهم والاصل فيه ان الداخل اذا كان اصلا فالمركب منهما داخل
واذا كان الخارج اصلا فالمركب منهما خارج فالمراد منه اي من دلالة الحرف اللعم
من المطابق والتضمن والتحقيق في معنى الحرف انه ارتباط بين الشيئين في الجملة
لمعنى الحرف لكونه جزئيا غير مستقل بالفهم والملاحظة له تعلق بالمعنى المطلق الكلي
وتعلق بين الطرفين اي الفعل والاسم نحو سرت من المدينة الى المسجد لحصول

لحصول المعنى فيهما ولذا حمل الخطيب على ان معنى الحرف في مدخوله وحمل الجمهور على ان معنى الحرف
جزئي في ضمن المتعلق الكلي يعبر به متعلق معنى الحرف فمعنى الحرف تحت الكلي الذي يصلح
للمحكوم عليه وبه ومعنى الجزئي لا يكون بالذات فضلا عن المحكومية فذهب جمهور المتقدمون
الى ان الحرف موضوع للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات حذرا عن لزوم الاشتراك اللفظي
وذهب المتأخرون الى انه موضوع للجزئيات بشرط المعنى الكلي مرآة للجزئيات بوضع واحد
عام والموضوع له خاص حذرا عن المجازات المتروكات الحقيقة فعلى هذا كان النزاع
بينهما لفظيا لا طائل تحته فان قلت لم لم يذكر خواص الحرف كالاخوين قلت عدم الذكر لامرين
احدهما انه ليس له خواص كثيرة كالاخوين وثانيهما لما امتاز الحرف عن الاختين بالضرورة
فلم يحتاج الى ذكر خاص واحد فضلا عن خواص هذا وكن من الشاكرين لا من الغافلين
سيجيء الكلام المتعلق بالتقسيم والتوقيف في العامل ان شاء الله تعالى ثم للتراخي اي لتراخ الجزئي الزماني
او الرتبي واعلم ان ثم موضوع للتراخي الزماني وفي الرتبي مجاز لكن كثيرا ما يجيء لاستبعاد
مضمون الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له مجازا بتشبيه الاستبعاد بالتراخي نحو خلق
التفاوت والتدريج نحو قوله تعالى ثم انشأناه خلقا اخر ثم الذين كفروا لاستبعاد الشرك
بخالق السموات والارض وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء في الظ
من غير اعتبار تراخ في نفس الامر نحو قوله تعالى ان الذين امنوا ثم اهتدوا وقول الشاعر ان
من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده فههنا مجاز لان ما قبلها وبعدها ليس بزمان
لان ما قبل ثم بتوقيف الكلم وما بعدها توقيف العامل فاستعمل كذب وخلاصه بالمجاز
اما في مدخولها كناية او في متعلقها استعارة تبعية كما في انبت الربيع البقلة وفي لدوا للموت
وابنوا للخراب فثم من الادنى الى الاعلى لان ما قبلها ليس بمقصود بالذات والمقصود ما بعدها
لما فيه من شدة الاحتياج وهو ثلثة اشياء واظهر المقتضى لسبق المرجع علة النسبة بين
ان وخبره وللتنبيه على المغايرة عطف لبعده علة لا لاظهر اذ المراد علة المغايرة بالاول

اى الباب الاول فى العامل ماصدق عليه يعنى الافراد و بالثانى اى تم العامل المفهوم
اى التعريف المراد منه الماهية من حيث هى هى مع قطع النظر عن الافراد فيكون بين المعطوفين تغاير
اعتبارية ماقيل مورد السؤال قوله للتبيين ومنشاء اخذ القاعدة على الكلى لكن اكثرية باربعة
صور فالعبرة الى الثانية اذا كانت الثانية معرفة فالصورتان عين الاول واذا كانت
الثانية نكرة فالثانية غير الاول ولكن ذكرت ولم تكن عين الاول نحو قوله تعالى انزلنا عليك
الكتاب بين يديه من الكتاب وذكرت نكرة فلم تكن غير الاول نحو قوله تعالى الهكم اله واحد
وفى السماء اله وفى الارض اله صارف اى مانع وهو المغايرة بين المعطوفين اى المفهوم والافراد
واعلم ان جواب الشارح بذكر الظاهر موضع الضمير لاجل المغايرة ليس بصواب لان المغايرة
لما يحصل بالظاهر يحصل بالضمير على الاستخدام اللهم الا ان المغايرة المرادة فى اول الامر
بلا تكلف وفى الضمير تكلف ولكن فيه ما فيه قال المصنف هو ما اقول لفظ هو اسم بجميع حروفه
عند البصريين وعند الكوفيين المتكلمين الهاء والواو للاشباع من الحركة وكما كان هو وهى
على حرفين قويا على الحركة والفتحة اخف وليس من اسماء الحسنى عند البصريين يجوز اطلاقه على
الجوهر والعرض وعند البعض يكنون به عن نور المطلق المتجلى لسرائرهم من استار الجبروت
وعلى هذا لا يطلق على غيره تعالى مثل لا اله الا هو وفى بعض المواضع ضمير فصل نحو زيد هو القائم
ورابط عند المنطق لفظا اى عاملا لفظيا او غيره اى معنويا عمم الشارح بهما بقرينة التقسيم
الى العامل اللفظى والمعنوى قال بواسطة اقول المراد من الواسطة الفاعلية والمفعولية
والاضافية والمشابهة هذه اسباب لتاثير العامل فليس المراد بها المجانسة والاتصال
ولذا ذكر الواسطة واحترز بها عن المجانسة والاتصال واعلم ان الواسطة ثلثة
واسطة فى الاثبات وهى ما تكون وسيلة لثبوت المحمول على الموضوع كما فى الدليل وواسطة
فى الثبوت وهى ما يكون اتصافه لاتصاف شىء اخر كاتصاف الجسم باللون وواسطة فى العروض
وهى ما يكون اتصافه سببا لعروض العارض كحركة جالس السفينة والفرق بينهن ان واسطة

هو وهى الواسطة ثلثة

واسطة الثبوت اعم مطلقا من العروض والعروض اعم مطلقا من الاثبات هذا مشهور عند القوم
والتحقيق ان واسطة الثبوت مباين للعروض لان اتصاف ذى الواسطة حقيقة فى الثبوت ومجاز فى
العروض مثال الكل العالم حادث لانه متغير وعروض النقش للجدار وعروض الحركة للسفينة فالدليل
والنجار والسفينة وسائط واسباب لحوق شىء لشىء فاعل زيادة على قول الجمهور خبر لمحذوف
او حال او تميز تقديره هى بالتنوين زيادة منها اى زيادة الواسطة الا انتقض التعريف اى تعريف العامل
بها اى بالواسطة ايضا فعل العامل كما يظهر من كلامه وهو قوله والمراد من الواسطة مقتضى الاعراب
او من الاعراب فعلم ان الواسطة من المقتضى كالعامل لكن الواسطة على قسمين قسم هو الامور الخفية
وقسم هو اتصال ومجانسة ميم غلام لكسرة ياء غلامى مثلا لكن ايجابها اى اقتضاء الاتصال
والمجانسة ليست بامور خفية وهى الفاعلية وغيرها بل نقيض ياء غلامى ماقبلها مكسورا بالمجانسة
برأسها لا بواسطة الامور الخفية بالنصب مفعول به للاوجب فعلا او اسما معربا او مبنيا
فهو اعم لان الكلمة يشملها والعامل يعمها بيان لوجه الحصر اى من الاعراب لفى بيانية
لقيد الواسطة للاحتراز عن ياء غلامى فيخرج به اى من الاعراب بقيد فان قيل المراد من الواسطة اه اعتراض
على قوله من الاعراب بانه ذكره مستدرك لا طائل فيه فاجاب بانه تصريح بما علم التزاما فدلالة
الالتزام متروكة فى التعريف لخلاء الابهام فلو لم يذكر لم يعلم هذا وجه الفهم بفافهم لكن لزم بذكره
اى الاعراب الدور لذكر الاعراب فى تعريف العامل والعامل فى تعريف الاعراب فيتوقف
العامل على الاعراب والاعراب على العامل لكون كل منهما جزء عن الاخر فالكل يتوقف على الجزء
فيلزم الدور والتسلسل وهما المحال والمحال يستلزم عدم التعريف الا ان يقال اى لزوم
الدور كل وقت للمحال الاوقت تعريف اللفظى لا يستلزم المحال فلا فيجوز فيه التعاكس والدور
لانه معلوم بوجه اخر نحو الاسد درغام والدرغام اسد او هزبر او ليث او غضنفر او قسورة
والوجه الاخر انه حيوان مفترس وهذا لنا وجه اخر بان التقييد داخل وهو الكينونة والقيد خارج
وهو الاعراب اولان تعريف العامل لفظا ومعناه او بالعكس فلا يكون معناه ملتفتا فلا يلزم
الدور كما صرح فى الامتحان وحققنا لا يجمع ما فيه من نجب الكلمة وان وان بالكسر والفتح مع خفة

مص دفع الدور فى العامل

النون او بالكسر مع الخفة عطف على الحروف الجارة الزائدة فيلزم كون ذكرها اى الحروف الجارة
الزائدة وغيرها من عمل الفرعى فيما اى فى مقام التقسيم فاخرج المص عمل الفرعى من التعريف
وادخله فى التقسيم اشارة الى انحطاط الفرعى لاصالة وجه الاصالة لان عمل الفرعى من مقاصد
الفن ولكن اعتبار الشارح ليس بمفيد اذ كثيرا ما يذكر مسئلة فى عنوان الفن ليست من الفن
بل هى موقوف عليها كتعريف الكلمة ويذكر فى اخر الفن ما هو من المقاصد وهو عمل الفرعى
اى كل واحد من الفاعلية وغيرها وارد على اسم واحد من الاسماء هذا بيان القاعدة
عند بعض الاصوليين بانه اذا قوبل الجمع بالجمع يلزم انقسام الاحاد على الاحاد
واكثرى عند الحكما البعض ليس بكلى يجوز مقابلة الجمع بالفرد او بالعكس نحو باع القوم
دوابهم فيجوز بيع الفداية(?) رجل واحد او بالعكس لكن اضافه اى مقتضى الاعراب
اليها اى توارد المعانى اشارة الى ان اقتضاها اى المعانى له اى مقتضى الاعراب
بسبب ورودها عليها اى المعانى الخفية فانها امور تقتضى علائم ظاهرة فالاضافة مثل كوكب
الخرقاء لادنى ملابسة مجاز فالعامل يحصل فهو ضرب يوجب رفع زيد ونصب غلام وجر
عمرو بسبب ورود الفاعلية على زيد والمفعولية على غلام والاضافة على عمرو فالعامل يحصل
الاعراب بالواسطة هذا اى كون العامل مؤثرا موجدا للاعراب هو اصطلاح النحوى حقيقة
عرفية والا فالمؤثر ظاهرا هو المتكلم والا فى الحقيقة المؤثر هو الخالق فعلى هذا قول فى التحقيق
الفاعل المؤثر هو المتكلم ليس بصواب على تقييده لعله اراد بالمتكلم الفاعل الحقيقى وفيه بعد
اذ يقال الله متكلم بكلام ازلى لا بلفظى الآن يقال موجد الالفاظ والاكل كالقاطع والصابغ
فانهما اوجدا فلا يلزم اتصافهما بالصبغ والقطع فلا يكون ذاتهما مقطوعا فالعامل آلة
وعلامة مثل آلة النجار واعلم ان للاعراب معنى اى الاعراب قسمان والاول عام وهو
ما اقتضاه اى الاعراب عروض معنى وهو الفاعلية وغيره عليه اى على الفاعلية ليكون
الاعراب دليلا فى اللفظ على الفاعلية وغيره لان المص قال علائم ظاهرة وهناك الاعراب
فلذا لا يوجد هذا القسم الا فى الحرف والماضى والامر اذ الاعراب لا يوجد فيها فى اللفظ

فى اللفظ ليكون دليلا والثانى خاص وهو الاعراب اللفظى والتقديرى قال المص وفى الافعال ظرف مستقر حال
عن المبتدأ عند ابن مالك بلا تأويل وصح عند الجمهور لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول فعند ابن
مالك اعم من الحقيقى والفاعل الحكمى وعند الجمهور الحقيقى فقط لان المعنى الحقيقى فى التعريف ولذا اولوا
حين وقع الحال عن المبتدأ بالفاعل فالحق مع الجمهور لان التعريف للايضاح والعموم مخل للايضاح
اى اسم الفاعل باعث التغيير لعموم الاسم للفاعل وغيره وفائدته مختصر ومجوزه سهل عند
من هو اهل واعلم ان الفعل يأخذ من الاسم اعرابا بالمشابهة والاسم شبه الفعل على ثلثة
مراتب اقويها وهو ما بمعناه وهو اسماء الافعال واثرها العمل والبناء واوسطها فى
الحروف وشيء من المعنى واثرها العمل لا البناء وهو اسم الفاعل والمفعول وادنيها المشابهة
العارية عن حروفه وهو تحقق الفرعية فى الاسم واثرها ان يكون غير منصرف فيمنع منه الجر
والتنوين لوجود السببين او احدهما يقوم مقامهما ولو كانت المشابهة صورة عليه
لم يعمل اسم الفا بحمل نحو الضارب فانه فعل معنى اى الذى ضرب فعدل الى الاسم لكراهة دخول
اللام عليه ظاهرا قال المص فانه مشابه لاسم الفاعل اقول ليس المراد من المشابهة معنى العرفى
وهو اشتراك شيئين فى وصف هو خاص للمشبه به يقتضى كون المشبه به اقوى من المشبه وليس كذلك
هنا بل المراد اللغوى وهو مساواة الطرفين يؤيده السياق حيث قال المشابهة التامة
والسياق حيث قال فلم ازل اه كالمشابهة فى قول العتابى وهو الحكم بالتساوى بين
الطرفين تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب فوالله ما ادرى
ابالخمر اسبلت جفونى ام من عبرتى كنت اشرب اى فى مطلق اى فى جنسها وافق
فى نوعها نحو يضرب وضارب او لا نحو ينصر ناصر فلم يوافق حركة الصاد للضاد
بل الموافقة فى مطلق الحركة لا بخصوصه ولذا قال المص صيغة الجمع بعينها السكنات
اما باعتبار الافراد او للمشاكلة او للاتباع للحركات او لعلمية كاولياء لشخص او للاطلاق
الجمع لا لمحله كالناس لنعيم ابن مسعود رض كقوله تعالى ان الناس قد جمعوا

التقدم خمسة زمانى كتقدم آدم عم على ابراهيم عم
وشرفى كتقدم عليه السلام على ابى بكر
ورتبى كالواحد على الاثنين وتقدم علية
وطبعى كحركة اليد على المفتاح
كالداخية(?)
والتأخر خمسة ايضا

للاعراب معنيان
صح مشابهة الاسم للفعل ثلثة
والاتحاد بين الشيئين ثمانية اوجه
المشابهة فى الكيف
المشاكلة فى الخاصة
المجانسة فى الجنس
المناسبة فى الاضافة
الموازنة فى الاجزاء
المماثلة فى النوع
المطابقة فى الاطراف
المساواة فى الكم

فالمراد ابن مسعود رض فعلى هذا قوله اضمحلال الجمعية ليس بمفيد لعله مراده منها معنى الوصفية
فيراد به كل الافراد على حدة بالاضمحلال لا جمعه دفعة نحو جائني الرجال بل معناه اى اضمحلال الجمعية
بطلان نسبة الجمعية مجتمعة لان يراد به الواحد بل يراد كل الافراد على الانفراد لا على الاجتماع
على الصحيح وكونه عطفا على بطلان الجمعية بمعنى كل الافراد واعلم انه صرح سعد الدين فى التلويح ان الحكم
فى الجمع المعرف باللام على الافراد دون الجمع بشهادة الاستقراء والاستعمال فالجمعية قرينة القصد
الى الافراد دون الجمع والحقيقة من حيث هى هى وتمسك ابو بكر رضه حين وقع النزاع بعد الرسول عم
فى الخلافة قال الانصار منا امير ومنكم امير لقوله عم الائمة من قريش ولم ينكره احد وايضا
اتفقوا على صحة الاستثناء وهو دليل العموم للافراد فيخص الى الثلثة فى الجموع اذا دناه والى
الواحد فى غيره ولا يجوز ادناهما اذ يلزم خروج اللفظ عن دلالة المعنى فيكون نسخا لا تخصيصا
فان قلت لا اتزوج النساء وفلان يركب الخيل ويلبس الثياب الابيض يراد به الواحد والجنس من حيث هو هو
قلت فيه قرينة الى الواحد والجنس للقطع بان ليس القصد فيه الاستغراق الا ان ينوى فيصدق ديانة
اى عند الله وقضاء اى عند القاضى فلا يحنث فى قوله لا اتزوج النساء بالواحد لانه نوى حقيقة
كلامه اليه متعلق لعدل والضمير الى الشيوع اذ لا عموم حقيقة علة العدول فى كل منهما اى اسم الفاعل والمضارع
اذا قيل زيد يصلى ويصلى يتبادر الى الآن لان الحال قريب الازمنة فلا عموم فيه هذا وجه البعد واعلم ان
العموم قسمان عرفى وهو ما يشمل الافراد على سبيل البدل والظن كالنكرة نحو رجل وعلم ومنطق وهو
ما يعم الافراد على سبيل الجموع والقطع وهنا الاول ولم يقل بالضمير مع كونه اخصر على مقتضى الظا
لان المرجع مقدم مذكور للتنبيه والاشارة الى ان المضارع مشابه للاسم عند كون اللام بمعنى التعريف
فى الضارب ليس باسم بل هو فعل حقيقة فضلا عن المشابهة من حقق فضلا وانما لم يقل او لا حرف
التعريف حتى لا يلزم اخراج الكلام على خلاف الظا ثم اختار اللام اشارة الى الاختلاف جار فى حرف
التعريف بانه الف ولام او كلاهما جار فى الموصول ثم اعلم ان مجئ الالف واللام على اربعة جنس
وعهد خارجى واستغراق والعهد كالجار فى الموصول او الاضافة ولذا كان الكل عادة الكلية والجزئية فى

واعلم ان اللفظ اما حقيقة او مجاز لانه اما مستعمل فى الموضوع له او فى غيره والمجاز قسمان استعارة او مجاز مرسل لان العلاقة اما المشابهة او غيرها والاستعارة قسمان مصرحة وكنية لان المشبه به مذكور او المشبه مذكور والآخر محذوف والمصرحة قسمان تحقيقية او تخييلية لان المشبه به محقق حسا او عقلا وكل من الحقيقة والمجاز قسمان ايضا لغوى او عقلى لانه اما بالاستعمال او بالاسناد

مع غير فيحق الانثى

دخول اللام على الاسم ثلاثة اقسام قسم دخوله وعدمه جائز كاسم الجنس نحو الحمد
وقسم لا يجوز دخوله كالعلم نحو محمد
وقسم لا يجوز سلبه كالعلم مع اللام كالثريا لغلبة وكونها باجتماع كالزهرة الزهرة فمعناها الزهرة بنات نعش كوكبان والثريا المزين

فى القضية والكلام يبنى على المسامحة وهى ذكر اللفظ اعتمادا على ظهور المعنى بلا قرينة حقيقة ومع
القرينة مجاز اى مسامحة مشهورة ومبهمة وهنا الثانية بقرينة التجوز لظهور المراد على
الاطلاق اسم الكل وذات اوقع عليه الضرب فى زمان ما على الجزء وهو الضرب مثلا اى تبعية حصر
تفيس للتطفل فاضافة التطفل الى المضارع الى الفاعل قال المصاصل فيه الضمير راجع الى الشئ وهو الامراد
لا اثر العامل المراد من الاعراب معنى المصدر لا الحاصل بالمصدر كما يقتضى تطفل اسم الفاعل فيما
اى فى العمل هو اى المضارع اصل فيه اى فى العمل ولهذا اى لاجل تبعية كل منهما من اسم الفاعل
والمضارع اعتبر هذه المشابهة اى المشابهة لفظا معنا استعمالا بينهما اى اسم الفاعل و
المضارع والقوم اعتبر الشبه الثانى وهو مشابهة المعنى فقط بينه وبين اسم الجنس وهو
ما يدل على الفرد المنتشر على سبيل الشيوع والنكرة على سبيل البدل ويرد على القوم لم اشترطوا
فى عمل اسم الفاعل عدم المضى حيث قالوا فى قوله تعالى كلبهم باسط ذراعيه فقدر زمان الماضى فى الحال
حكاية ولو كان بتقدير الحال فى الماضى لم تكن المشابهة تامة لان اسم الفاعل يدل على الحال
وان لم يوضع فلا يخلو عن الحال فانه يدل على الحدث فهو زمانى لانها لو كانت ولانه عطف على لانها
حينئذ حين المشابهة معنى فقط لا يظهر من هذا الشبه اى المذكور اثر فى اسم الجنس حين المشابهة
اخذ العمل من المضارع ولا عمل لاسم الجنس فضلا عن الاثر ولا عمل للاسد فلا يعمل الرفع والنصب
الجمع بين الشيئين اى اسم الفاعل والمضارع فى امر اى العمل والاعراب فى مثل اى فى نحو حوق
الناقص بالكامل فيكون المشبه به والمشبه كاملا فى الطرفين فيجوز فيه التعاكس اى يجوز تشبيه
اسم الفاعل بالمضارع وبالعكس وتبعية المضارع فى الاعراب وتبعية الاسم فى العمل فافهم
الاصل العامل الاصلى هو الباء فى الحروف الجارة وان فى الحروف المشبهة وان فى الجوازم
وهذه فى العامل السماعى و فى القياسى الفعل مطلقا وما اى البواقى مما ذكرنا والزوائد و
الفرعى يلحق به اى بالاصلى لذكره اللام متعلق للنسبة بين المبتدأ والخبر اى المراد من
المقسم العامل الاصلى والفرعى لقرينة ذكره فى الاقسام المذكورة ولذا الثلاثة اى العامل

فان قلت لم كان الفعل اصلا فى العمل والاسم فى الاعراب قلت المقصود فى الفعل طرف الحدث المؤنث وفى الاسم طرف الذات الشوش فيه
فان قلت كونه الاسم حصر انقضاء عدم الاعمال فى التركيب قلت عدم الوضع فى حركات الاشتمال مفرد فى الوضع

ولام ولا ابتعاق ليقتضيها لتغاير العامل المعرف فاخرج اعمه العامل الفرعي عن التعريف
وادخل في التقسيم اشارة الى انحطاطه من الاصل او لا عطف على لا يراد به اى بالعامل المفهوم
لانه معرف وهنا ايضا الافراد لانه مقسم يراد به الافراد عند الجمهور وعند السيد جلبي زاده
يراد من المعرف والمقسم الافراد وسنده وقوع الاعتراض في مقام التعريف بعدم جمع الافراد
ايضا بان المقسم غير جامع لافراده وقول ابن حاجب بكل ثان معرب باعراب سابقه في التوابع
فاجاب عنه الجمهور بانه وقوع الاعتراض لا يكون دليلا وادخال كل في التعريف اهتمام لشان
التعريف بانه جامع ومانع في اول الامر قال المص العامل لفظي ومعنوي واعلم ان عادة القوم
تعقيب الحدود بالتقسيمات مهما امكن والفائدة فيه اما تكميل معرفة الحدود او تحصيل معرفة الاقسام
لبيان ما يختص من الاحكام والتقسيم ضم قيود متباينة او متغايرة الى المقسم ليحصل به الاقسام
فالاول حقيقي نحو الحيوان ناطق او صاهل والثاني تقسيم اعتباري وهو ضم قيود متغايرة ليست
بمتباينة بل فيه تصادق في الجملة فيحصل الاقسام باعتبار المفهوم متغايرة ومتصادقة بحسب الصدق
كالكلي الى اللون في المنطق والكلمة في النحو وكل واحد منهما اما تقسيم الكلي الى الجزئيات او الكل الى
الاجزاء فان قلت ما الفرق بينهما قلت حمل المقسم على الاقسام جائز في الاول وفي الثاني
فانه الضم يقتضي الحمل ولا حمل في الكل قلت الحمل يرده الى الكلي نحو الناطق حيوان والاسم كلمة
ولا يقال الدهن والدقيق حلو مثلا فيكون بينهما تقابل وتباين وهو الشيئان الذان
لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة وكل واحد منهما اما تقسيم عقلي وهو المردد
بين النفي والاثبات ويجزم العقل بالانحصار او استقرائي وهو ما لا يكون كذلك
بل بالتتبع او قطعي وهو ما يكون بالدليل وقد يكون الاستقرائي مرددا بين النفي والاثبات
للتسهيل فان قلت ما الفرق بين العقلي والاستقرائي قلت عدم الجزم لقسم اخر في التقسيم
العقلي والجواز في الاستقرائي او تقسيم جعلي بالنسبة الى المصنف الينا استقرائي تامل
بخصوصه اى اذا عمل الباء مثلا يعمل الجر بمجرد السماع بلا ذكر قاعدة بخلاف

ادخال كل في التعريف
مقص
التقابل اربعة
تقابل عدم والملكة
وتقابل الايجاب والسلب
تقابل التضاد
تقابل التضايف
مح

اذا اعتبر المقسم بما يخصها او ما يطلق
فهو من تقسيم الكلي واذا اعتبر
مجموع المقسم فهو تقسيم الكل
وردهما الاخر عكسها
مر

بخلاف القياسي نحو ضرب فاذا عمل يقال ضرب يرفع الفاعل وينصب المفعول لانه فعل متعدي
وكل فعل متعد يرفع وينصب ينتج فضرب يرفع وينصب بذكر القاعدة يجيء والمراد به اى بالسماع
المذكور في التعريف لغوي وفي المعرف عرفي فلا يلزم الدور لاختلاف جهة التوقف
فان قلت ما وجه الدور وجوابه قلت اخذ المعرف في التعريف ودفعه بوجهين التقييد داخل والقيد خارج
او احدهما اجمالي والاخر تفصيلي وليس المراد به اى بالعامل السماعي هنا نفس التعريف
فما ل تعريف السماعي والقياسي تقابل الايجاب والسلب فالسماعي ما يتوقف اعماله على السماع ولا يذكر
قاعدة كلية والعامل القياسي ما لا يتوقف ويذكر قاعدة كلية وتعريفها قضية كلية تستنبط
منه احكام جزئية موضعها وتصويرها بان يجعل من جزئية كل فعل يرفع اه مبتدأ ومحمول خبرا و
موضوعها صغرى وتجعل القاعدة كبرى منضمة اليها سهلة الحصول فينتج من الكبرى
فكل فعل متعد يرفع وينصب فضرب يرفع وينصب لانه فعل متعد وكل فعل اه ينتج فضرب يرفع اه
وقس عليه لقلتها متعلق لسهولة فانها اكثر من ان يحصى فان قلت لا يصح استعمال اسم التفضيل
اذ الشرط اشتراك المفضل والمفضل عليه في اصل الفعل فهذا اكثر من ان يحصى ورجل اكيس من ان يمدح
ليس بجائز لان بعده لا يصلح مفضلا عليه لعدم المشاركة لما قبله في اصل الفعل وهو الكثرة و
الذكاء قلت لفظ من بفعل تيضمن اسم التفضيل اى متباعد في الكثرة ومتباعد في ضبط القلم من
الاحصاء ومن مدح الرجل الخالي عن الاحسان ورد بانه يلزم استعمال اسم التفضيل بدون الاشياء
الثلثة فلا شك انه مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى ذكره امام المرزوقي ولانه من اقسام
القياسي ما يتوقف عطف على لسهولة فيكون السماعي موقوفا عليه لتحقق القياسي عليه ولان
الفعل علة ثالث للتقدم عطف على القريب او البعيد وهو اى حرف الجر من تمام الفعل كما يجيء
اى في بحث الفعل بان الفعل اللازم انما يصير كالاما بالحروف وبان الافعال الناقصة
انما يتم بخبرها والجر قد يكون جارا ومجرورا فيكون عامل السماعي موقوفا عليه فان قيل
تفريع لتحتاج وهو اعتراض بان الفعل موقوف عليه لا موقوف على ما يجيء في الحروف الجارة

والمراد من القاعدة معرفة اجزائها
فيراد من ضمير جزئيتها اشتمالها اى شيء
الجزئية بان جزئيات في الاندراج تحت شيء
لكنه خلاف ما ذكروا في التعريف
والاحسن ما عرفها السيد الكوفي
قضية يحمل موضوعها على
الجزئية عنه معرفة
احكامها فلا حذف
ولا مجاز

مطلب
اكثر من ان يحصى

قلت جواب بتحرير المراد بان توقف الفعل على الحرف الجار قياسي مع الفارق فان توقف حرف
الجار اشد من الفعل ومعنى الفعل تابع للفعل وان لم يكن معلوما مما سبق وهو معلوم من العرف
واما تقديم سائر السماعي جواب لعدم تمامية الدليل للتقديم حيث علل بان العامل القياسي
يتوقف على السماعي والمراد منه الحرف الجار فلم قدم سائر السماعي فاجاب اذا طال ادى للباب
اي موافقا للجار ليناسب عملها اللفظي وهو الجر عملها المعنوي وهو الافضاء والايصال
لمعنى الفعل او شبهه الى الاسم لفظا او تقديرا فلا يرد قوله قطا وضاقت عليهم بما رحبت اي برحبها
ولا همزة اكرم لان الاول اسم تقديرا والثاني ليس باسم بل الهمزة داخلة على الفعل والفعل المدخول
ليس باسم لا لفظا ولا تقديرا او الحمل عليه اي على الاصل في غيره مما لا يفضي وهو رب ولعل و
والزوائد وغيرها او المؤول به اي بالاسم نحو مررت بزيد ليكرم اي للاكرام او حمل عليه عطف على الاسم
او المؤول به نحو ضرب في قولك زيد موضوع بضرب فسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها
تضيف الفعل الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها الجر
نظرا الى الجنس والحكم على شيء باعتبار الجنس او باكثر الافراد على ما في الاصول تنبيه مذهب
البصريين لا ينوب بعض الحروف مقام بعض بالقياس كما ان احد الحروف الجوازم والنصب
كذلك لا يقوم فان قلت ما ورد ذلك قلت فهو مؤول تأويلا يقبله اللفظ نحو لاصلبنكم
في جذوع النخل فلفظ في ليس بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذوع بالحال في الشيء في
التمكن والاستقرار فاستعير او على تضمين الفعل معنى آخر نحو شربنا بماء النحو اي روينا ونحو قوله
احسن بي اي لطف بي بقرينة اخرجني من السجن او على شذوذ عند الكوفيين وهذا اقل تكلفا
تأمل اي للافادة هذا اشارة الى ان الباء ليست موضوعة للالصاق الكلي بل لاضيمة لصوق
امر اي معنى جزئي مخصوص وهو المرور المعين كمرور عمرو لا زيد في مررت بزيد وعمرو وما يقال الباء للالصاق
فهو على المسامحة والمجاز بل المراد المعنى الجزئي لما عرفته وهو اي الالصاق اما حقيقي
نحو به داء لغير الاختياري وامسكت مثال الاختياري او واحدها ظاهري والآخر باطني

مطلب لا يقوم احد الحروف مقام آخر

باطني قال الاخفش واعلم ان الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا ان كان مفضيا الى نفس المجرور
نحو امسكت الحبل بيدي وصعدت على السطح وان افضى الى ما يقرب منه كان مجازا كمررت بزيد اي مكان
يقرب به وضمنا اي من الالصاق المجازي القسم ولذا اي لاجل تضمن الالصاق معنى القسم لم يذكره
اي باء القسم ولذا اقتصر سيبويه على الالصاق من اربعة عشر معنا للباء والبواقي مجاز لعدم خلو الباقية
عن الالصاق ذكره المغني وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس اي كلما وجد الالصاق وجد المصاحبة
بدون العكس لان من اخذ ثوب انسان فهو ملصقه ومصاحبه فمن لم يجد فهو مصاحب فقط وليس
بملصق ولان المقصود الاصلي هذا وجه ثان عطف على لذا اقتصر سيبويه ولذا اي لاجل وجوه
ثلثة يكثر دا انما هي اي من لابتداء المنزلي من الغاية اي غاية المسافة مجازا باطلاق الجزء على الكل
والمقيد به الفعل لان غرض الفاعل اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو ما رحمت
من يوم كذا او لا يكون منهما نحو قلبي منك اليه ونحو اعوذ بالله منه اليه يعني من الشيطان ذكره
بالضمير حفظا من اللسان قيل اي في صحة ارادة الى او ما يفيده انته اي افادة من مقام من لا تمشي
في نحو منه التبعيض لانه يستلزم خروج اسم التفضيل من المعاني الثلثة كما مر والتقدير المذكور فاسد
لانه يقتضي عدم كونه اسم التفضيل وتقدير بعض الكلمة ليس بجائز على ما حققنا لك قبيل ورق وانما كان
جواب لمقدر كانه قيل لم قدر معنى واحد ولم يذكر غيره واجاب بان من مناسب للباء ولان
الابتداء اصل والبواقي فرع وهي الى كمن في الزمان والمكان وغيرهما نحو خرجت الى السوق
والى النهار وفوادي اليك ولم يذكر حتى معهما مع كونها بمعناها بمعنى الى حتى لكثرة مجيئها للكلام
لها اي بمعنى مع ولانها عطف على كثرة مجيئها لا تدخل اي حتى الا على المنتهى والاول اي معنى عن
للبعد عام لها اي للمجاوزة وانما كان اي العلم الذي عطف على لها فذكرها اي المجاوزة بعد
اي معنى البعد والفرق بين عن ومن فالاول يدل على الانقطاع بلا رجوع بخلاف الثاني كما نبه
الشارح بقال مولانا السرور وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدليل امتناع دخول الجار على الجار
ذكره في الامتحان نحو من عن يميني اي من جانب اليمين ومن عليه اي من فوقه ومجيئها بمعنى عن عطف

في الفرق بين عن ومن

كما كسر الباء مع فتح الحروف المفردة الفتح لان الاصل في حرف
الا لام للفرق بينها وبين لام الابتداء
اذا دخل على المظهر والا فلا فرق الضمير لحصول الفرق
لان الاولى الابتداء انما يدخل على الاسم المرفوع

علی المناسبة ای لبیان علة شیء ذهنا وبیانه بالعلة الشائعة الی ان العلة قسمان علة ذهنا و
علة ذهنا وخارجا والی ان معنی العلة معنی العلة الجزئیة لا التعلیل فانه صفة المتکلم فصفة اللام
العلة لم یذکر المص کون اللام للعاقبة قوله لقاعدا وحزنا وقوله لدوا للموت وابنوا للخراب او قوله الا یا ساکنی
القصر المعلی ستدفن عن قریب فی التراب قلیل عمرنا فی دار الدنیا ومرجعنا الی بیت التراب له ملک کل یوم
ینادی لدوا للموت وابنوا للخراب ای انما خرجتم الی الدنیا لیترتب الموت فی عقبه وبنیتم تشدیدا یعاقبه الخراب
وهذا لام العاقبة وهو لکن یکون للتعلیل مجازا شبه ترتب العداوة والحزن والموت والخراب علی الالتقاط
والولادة فیلا بترتب العلة الغائیة علیه ثم استعمل فی المشبه اللام الموضوع لدلالة علی ترتب الغائیة
الذی هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا فی العلیة وبتبعیتها فی اللام وقس علیه باقی الحروف
کذا فی المطول فقیل الحمد لله مشتمل علی حصر الحمد فیه تعالی فالضمیر الی لفظة الجلالة فیلزم علیه
ای علی القائل والعصام فساد التزام تکرار وضعه ای من کونه فی مجاز الخ وقوله تعالی لاصلبنکم
فی جذوع النخل ای انقا وقیل ثنا ای فی فیه فی القران منه ای فی کل موضع البارحة بمعنی اللیلة
الماضیة ای لانشائه ای لاحداث القلة وضعا ویستعمل رب لبیان الکثرة مجازا
فی مقام المدح والذم نحو رب تال یلعنه القران ای اهل القران او اسناد مجازی مثل
فاتة الصلوة ای یترکه فلا ینبغی للمؤمن ان یلعن ویترک قدم رب علی الواو وهی علی
التاء اللتی الواو بدل من الباء من حیث المخرج لانهما شفویان ومن حیث المعنی
لان الالصاق والجمع متقاربان واخر الواو والتاء لانحطاط الفرع عن الاصل من وجه
وهو منذ ای خال عن ضرب عمرو کما فی الیوم والسنة الزمان الماضی بعدهما ای مذ
ومنذ مبدأ ای ابتداء وقت الفعل الجزئی الی الآن لا جمیعه ای الماضی نحو تبت من کل
ذنب فعلته مذ یوم البلوغ لا من الصبوة وامتدی الی الآن بخلاف ما اذا ارید بعدهما
الزمان الحاضر فیکون المعنی جمیع الشهر او الیوم الحاضرین ولا یراد زمان الماضی ولا یجوز
ان یکون مبدأ نحو تبت من کل ذنب فعلته الیوم فلا یکون المعنی تبت جمیع الذنوب

الذنوب الحاصلة فی هذا الشهر او الیوم الحاضر المساوی لا من ابتداء وقت البلوغ ولیس مراد
التائب حین توبته فلا یصح اعتبارها ای مدة الشهر او الیوم مبدأ له کما عرفته فالحاصل اذا کان
بعدهما منذ الزمان الماضی یصح للابتداء ای الآن وان کان بعدهما الوقت الحاضر فلا یصح الابتداء
ویراد جمیع الزمان الحاضر وانت فیه هذا فرق بینهما کما اشار الیه وقد یکونان اسمین نحو
لولاک لهلک عمر وبیانه جاء السائل الذی اعطی عنقود العنب وباع ثم جاء فقال عم
لم اقطع لسانه هل هو سائل او تجار فاراد عمر رضه قطع لسانه فدفعه علی رضه ونور الله
ملجأه فقیل لولا علی لهلک عمر جاء من قبله بکسر القاف وفتح الباء بمعنی طرف ای من جانب
الضمیر حذف الفها کما فی لم وعم الاستفهامیة تخفیفا لکثرة الاستعمال ان فیه ای فی لفظ کی
ولذا ای لاجل قصر محل جر لعل علی قلة اخره ای لعل بالضم حینئذ مبتدأ محذوف ای هو بضم العین
وما ال حروف الجارة علی الصحیح ثمانیة عشر منها الی وفی ذکر علی سبیل الحکایة لانه لیس لهما اکم
خاص والباء واللام یطلق باسمهما لوجود الکم واذا لم یوجد فبالمسمی نحو رب وواو
القسم وبائه وتائه وعلی وکاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولی لا یکون الا
حرفا والخمسة التی یلیها یکون حرفا واسما والثلاثة الباقیة تکون حرفا وفعلا هذا ای الافراق
اشارة الی انه بمعنی الفراق والی ان خبره محذوف والظاهر ای الراجح لا ابدا بالتنوین لظهور
تعلق الجار به ای بیبد وکونه عطفا علی لظهوره وفیه ای فی قول الروض نظر ممنوع یعنی تعلق
الجار لیبد لظهور سبب تنوینه لکونه شبیها مضاف عند ابن مالک فانها ای الزوائد ورب
وحاشا وخلا ولولا ولعل لیبد ای فرقا من المتعلق المشهور بفتح اللام والتحقیق بالکسر وهو الفعل
او شبهه ای لا یوصل معنی ذلک الشیء ای الفعل وشبهه الی ما ای المدخول الیه ای المدخول
نحو کفی بالله وغیر ذلک من رعایة السجع او الفواصل وحمل الزوائد علی غیرهما هو ای الباء
واللام ومن والی مما له صفة الایصال هذا جواب لمقدر کانه قیل اذا تعدی الفعل بلا احتیاج
الیها فلم جاء وعمل زائدا فاجیب بتحسین اللفظ وغیره وعمل حملا علی الصورة ذهب الجمهور

الى انها اى كلمة رب متعدية لعاملها ورد قول الجمهور بان العامل المذكور متعد بنفسه فلا حاجة
الى التعدية وان ارادوا به اى بتعدية العامل وهو حصول المحذوف وفيه محذور ان تقديره مستغنى عنه
وعدم جواز العطف وايضا لو كان لما ذكروا من تعدية رب لعامله كغيرها من الحروف هذا دليل
بقياس خلفى لورد لم يجز العطف فاللازم والملازمة باطل وثبت نقيضه وهو ان رب
لم يكن لتعدية عامله كسائر الحروف ودليل المعترض على الجمهور بقوله لو كان اه وقوله قد
جاء فى الفصيح اه وبيان بطلان الملازمة فانه قد عطفوا اما جاز العطف رفعا فعلى
الابتدا والنصب على انه مفعول فعل يليه فانه متعد بنفسه يعمل فى المعطوف عليه بخلاف
الفعل اللازم فانه لا يعمل بنفسه فى المتبوع فكيف فى التابع فرب لا يجعل اللازم متعديا
على الصحيح ولذا لم يجز واخاه مررت او ونحوه مررت بهما بالرفع والنصب اما عدم جواز
عطف اخاه بالنصب فلان مررت لازم لا يعمل فى المتبوع وهو زيد بلا حرف جر فكيف فى
التابع وهو اخاه بلا جار واما الرفع فلعدم الحكم على بزيد بالابتدا فانه مفعول المررت
قال مجرور الزوائد واعلم ان الفاء الجوابية عند النحويين يسمى فاء التفصيلية وتفريعية
اذا كان المقام بالترقى من الاجمال الى التفصيل وعكسه فاء فذلكة فى مقام تمهيد
القواعد وعند علماء البيان فاء الفصيحة وعند المنطق فاء النتيجة وعند الاصول
فاء السببية من كونه فاعلا بيان لما فى ما كان يتكلم فى بيان مواضعها مجرورها اى رب
مفعول فى الثانى اى لقيت بلا ضمير ومبتدأ فى الاول اى لقيته اضمر على شريطة
التفسير ومفعول عطف على مبتدأ اى يجوز الامرا فى الاول لكن يقدر
الناصب استدراك عن المفعول واستصوبه اى جعل قول البعض
النحاة ابن الهشام صوابا بل تنزيل اضراب عن لا التوصل ما ذكره ابن
الهشام ممنوع اى ما قاله ابن الهشام من عدم التعدى لحروف الاستثناء
مردود لان معنيها جعل مجرورها اى حروف الاستثناء مفعولا به يقتضى ايصال

فان قلت لم لا يتعلق سبعة من حروف الجر قلت لانه تتعلق الجار بعامل لكونه آلة وصول وافضاء معناه وليس هذا فى سائر الحروف واما الحروف الزائدة فما لمحل عليه والزوائد محل عليه بالزيادة واما حاشا وخلا وعدا فلا فرق عن كونه فعلا وحرفا واما رب ولعل فلكون الحرف المختص بالاسم ليكون اعرابا خاصا بالاسم والدليل على عدم التعلق كون الفعل متعديا بدونها وعدم تعلق حروف الاستثناء فلا يوصل فان قلت لها تعلق قلت ارتباطا معنويا لا تعلق وسيجى ذلك
مطلب الفاء الجوابية

ايصال معنيها على وجه يقتضيه صيغة الحروف من الالصاق والاستعلاء وغير ذلك
اذ ما من حروف الاولها معنى بانضمام الغير اليه واقول المنع اى منع الدمامينى مكابرة اى
خارج عن الحق والا ينقض تعريف حرف الجر منعا لاغياره لما عرفته بان لكل حرف معنى
لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى اى المعنى الذى يقتضيه صيغة الحرف ومآله ان تعريف
حرف الجر ما يوصل معنى الفعل الى الاسم على وجه يقتضيه الحرف وعند الجمهور ما يفضى معنى الفعل
الى الاسم او ما حمل عليه فيكون التعريف مانعا وجامعا والصواب مع الجمهور والا لكان
جميع الحروف المعانية حروف جر لوجود الايصال على وجه المخصوص يقتضيه الحرف وليس كذلك
لفظا تمييز عن ما عبارة عن الخبر لكا اى كالخبر فى الثانى اى لعل لكما اى كالخبر فى الاول اى فى
لولاهذا اى كونه بمنزلة البسوة ومفعولا فيه لمتعلقه على ابن الحاجب وعلى راى الجمهور مفعول به
غير صريح لان شرط المفعول فيه بتقدير فى فى المفعول فيه والباء فى المفعول به وغير ذلك عند ابن
الحاجب وعند الجمهور اذا كان المفعول بمعنى فى سواء كان مذكورا او محذوفا وقس عليه اى يسند
المتعلق والتحقيق بكسر اللام هو الفعل لان اعتبار التعلق من طرف الحدث اولى الى المجرور وقد ذكر
المجرور فقط اشارة الى ذكر المص الجار مع المجرور مجاز بذكر الكل وارادة الجزء فكيف يكون
من جملة المسند اليه رد بكون الجار ليس من جملة المسند اليه حتى يسند اليه الفعل فعلى هذا يكون
قول المص يسند الفعل الى الجار والمجرور مجازا لان الجار من العامل لا من المعمول وحاصله اذا كان
المراد من المتعلق فى وقد يسند المتعلق الفعل مع الجار يكون الاسناد تاما مفيدا بالمسامحة و
اذا كان المتعلق الفعل فقط يكون الاسناد ناقصا لان الحرف لا يكون مسندا اليه ولكن ذكر
الشارح من قبيل المعمول فلفظ القبيل اشارة الى ان الجار قد يكون جزءا من العامل واخرى من
المعمول على المذهبين اى من تمام العامل والمعمول وباعتبار ان المتعلق الى المجرور لا يكون
الا به فهو من تمام العامل والا فهو من تمام المعمول وانكر البعض اسناد الفعل الى الجار والمجرور
بل هو مسند الى المصدر نحو مر بزيد اى مر المرور او وقع المرور على زيد ذكره فى الامتحان

فى الظروف بان المضاف اليه المجرور به وحده والجار وسيلة تسامح والتسامح ذكر الشيء وارادة
الغير وهو قسمان لما مر فذكر الكل وارادة الجزء مجاز او الضمير اى ضمير يكون راجع الى المجرور فقط
لقربه اذا دار الضمير بين الابعد والاقرب يرجع الى الاقرب ذكره العصام فلا تسامح
لانه غير نائب من الجار والمجرور بل علة لجواز التقديم ولانه من قبيل الظرف علة ثانية وهو
اى الجار والمجرور وغير النائب كالحكم له اى مثل الحافظ ومصاحبه فيدخل اى الجار والمجرور
الغير النائب فيما اى الزمان والمكان مطلقا لا يدخله الاجانب فهو فاعل لا يدخل والضمير
الى ما فيما فلا ينتقض الفاعل والنائب الظرف كغير الظرف لما يجيء فى المرفوع وقال التفتازانى
وهذا اعتراض على المص بقوله لم يجوز تقديم ما عداهما فيقال لابد به مرور لانه ذكر فى قوله
عنه مسؤولا هذا بتغيير السند تقديرا الكلام وان كان ذلك دليل الصحة عدم تقديم ولنا دليل
على صحة تقديم لانه قال الكشاف كذا لانه قال الله تعالى كذا بتقديم عنه فاعل مسؤولا كالكائن و
الحاصل ولو قال كائن وحصل او لم يقل فيما سبق الدال لكان اخصر واظهر تأمل اما الاول
اى شرط استقرار معنى العامل فيه فظاهر لان المظروف يستقر فى الظرف البتة واما الباقى
اى شروط عمله واعرابه وضميره اى العامل فيهما اى الجار والمجرور لقيامهما مقام اى العامل فانه
فقد يقع ركنا نحو زيد فى الدار وقد لا يقع نحو ضربت زيدا فيهما من الامور الثلثة وحاصله ان
شروط الظرف المستقر ثلثة كون المتعلق محذوفا وفعلا عاما والجار والمجرور متضمنا ومعناه
انتقال امور ثلثة وهى عمله واعرابه وضميره اى العامل وان لم يكن كذلك فهو ظرف
لغو اى خال عن الامور الثلثة هذا عند الجمهور وعند البعض المحذوف ظرف مستقر سواء
كان فعلا عاما او خاصا فان قلت لم كان الافعال الخمسة عامة وهو كان وحصل وثبت ووجد واستقر
قلت لعمومها لتحققها فى ضمن الافعال الخاصة بدون العكس فكلما تحقق ضرب
تحقق حصل وليس كلما تحقق حصل تحقق ضرب مثلا لم يحتج الى السماع بخصوصه
اى حذف حرف الجر قسمان قياسى وسماعى فالقياسى منضبط اى محفوظ بضابط
اى

وجه التأمل لان الفعل المحتمل
للاصل مقدم فالترجيح ان يكون
المثال له فالشارع رجح الرجوع
م

محل ظرف مستقر لغو
المعمول يسمى بالظرف المستقر لتشبيهه بالاوان
فى الاستقرار والتمكن لان المفعول فيه
محل للافعال كما ان الظرف محل
للجواهر والاعراض م

اى بقاعدة كلية ذكرها القياسى مثلا كل ظرف زمان حذف منه فى فيحذف فى قولك صمت حينا قياسى
لانه ظرف زمان وكل ظرف زمان يحذف فى منه ينتج فيحذف فى منه قياسى هذا طريق اثبات
جزئيات القاعدة فلا احتياج الى السماع من العرب بخلاف السماعى فانه محتاج الى السماع
فى كل جزء بخصوصه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه فحذف من منه لانه
سمع من العرب هكذا اذ الاول اى الظرف الزمان المبهم جزء مفهوم الفعل فلا احتياج
الفعل فى انتصاب جزئه الى الواسطة كما لا احتياج فى جزء عمله فى الحدث نحو ضربت ضربا
وكذا صمت حينا ويوما والثانى اى الزمان المحدود وان لم يكن جزء الفعل لكونه معينا وجزء
الفعل غير معين لكن حمل على الاول اى يشبه الزمان المحدود بالمبهم فى الزمانية واعلم انه قد يحذف
الجار فى الزمان مطلقا وفى المكان اذا كان مبهما عن المحدود اذا كان استعماله كثيرا نحو نزلت
الخان وسكنت البلد والجنة نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة واما حذف فى من الزمان المبهم
فبالقياس الى المصدر فان الفعل لا احتياج فى عمل جزئه لما مر وكذلك الزمان المبهم فانه من قبيل الجزء
من الفعل واما حذفها من الزمان المحدود فبالتشبيه بالمبهم فى الزمانية او التغير واما حذفها من المكان
المبهم فبالتشبيه بالزمان المبهم فى الابهامية فان قلت لم لا يحمل المكان المحدود بالمكان المبهم فى المكانية
كحمل الزمانية قلت قياس مع الفارق وهنا مانع وهو ان محذوفية المكان المبهم بالتبعية فلا يحمل
عليه غيره فلو حمل عليه لكان كالسؤال عن السائل الفقير واستعانة المستعير ولذا اى لاجل اختلاف
تعريفهم لم يسلك المص مسلكهم واختار فى المتن وما ثبت له اسم بسبب امر ولقد اصاب
اى اختار تعريفا صوابا فى استثناء ما وعد ما يجيء من بعد الاجانبا الى قوله هذه المستثنيات
وابن الحاجب سكت عنها اى لم يستثن اعاد فى الكاف ليقين العطف على الجهات لا على العام
وليس كذلك اى ليس لفظ عند وغيره من الجهات الست ويؤيده قول الشارح فان تسمية المكان
بعند لقربه حول المخاطب والجهات جمع جهة اصله وجه اسم فاعلا لكعدة حذف الفاء تبعا
ليعد ونقل حركة الواو الى ما بعده وجئت التاء عوضا عن الواو فصار جهة فان قلت

والزمان عند المتكلمين امر موهوم
يقدر به امر واضح وعند الحكماء مقدار حركة
الفلك الاطلس يحدد الجهات م
والمكان عند المتكلمين ما يتمكن به المتمكن
وعند الحكماء مختلف فيه البعد
المجرد عند افلاطون اولا موجود
عنده بعض او السطح الباطن عند ارسطو
او المطلق عند الى ... او المحرك
او الصورة او الهيولى عند بعض م

للجهات قبل عند ليست بستة اوجه قلت يعتبر امام وقدام واحدا واليسر والشمال واحدا
لان كلا بمعنى واحد بمعنى بين اى الوسط بسكون السين ما يطلق على جميع الجوانب وبالفتح
على الموضوع المعين فقط كقولك جلست وسط الدار كما تقول جلست وسط القوم
ووسط المسجد مساويا للجوانب ولذا يقال الساكن متحرك والمتحرك ساكن
عرض غير قار الذات حينئذ لان من تحقيق العرض فلا يظهر كونهما اى المقتل والمضرب
ظرفا المصدرين بهما اى ذات ثبت او وقع عليه القتل والضرب اذ معنى الظرف كون الشئ
مستقرا لآخر فلا بد من في تنصيصا للظرفية وتعيينا له ولذا حذف في قوله تعالى
ليلا من المسجد الحرام ولم يحذف في ليلة القدر لان تقديره انزلناه في شرفية ليلة
القدر والشرفية عرض غير قار الذات ذكره شيخ زاده لكني استدل له عن وجه ظهر
لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه اى العامل لعدم كونه بمعنى الاستقرار اللازم متعلق
لم يظهر وقد علمت شان الظرف والاستقرار واما مثل جانب اى لا يجوز حذف في من
جانب المتنيات من جانب الى لم يكن متعلقة بمعناه واما مثل جانب اى عدم حذف
في من جانب فلانه اى مثل جانب مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج
عن المسمى وهو المكان وعلى هذا علم عدم حذف في من ليلة القدر بسبب الاضافة
فالمضاف اليه ليس بمكان والزمان والمراد هنا المضاف اليه من اضافة الاسم
الى المسمى فالعرض المضاف اليه وللاضافة احوال ثلثة ملكم هذا اقل تكلفا في قول
الشيخ واما اسم المكان اى عدم جواز حذفه الذى لم يكن متعلقه بمعنى الاستقرار فلانه
انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه اى في المكان الخارج عنه
اى عن المكان وذلك اى ثبوت الاسم عند ذلك الاعتبار معلوم بالاستقراء حيث يقال زيد
مصلي في المسجد والمسجد ظرف اولا وبالذات لصلوة زيد وثانيا وبالعرض ظرف لزيد
فان قيل لم كان المسجد ظرفا للصلوة في اول الامر وثانيا لزيد ولم يعكس قلت لان حرف

حذف في من ليلا لا من ليلة القدر

فان قلت لم حذف في من ... ... قلت ... ...

حروف الجر ما وضع لافضاء معنى الفعل الى مدخوله لا لافضاء الذات الى الذات وان كان
مستلزما له فالستر فيه اى في مثل جانبا فلا بد من في تنصيصا للظرفية اى ذكر في لازم في
كل مقام يحتمل الظرف وغيره بسبب من الاسباب مثل الاضافة في ليلة القدر وعدم الاستعمال
في الزمان غالبا مثل جانب لكونه اى كون الاسم الذى يكون بمعنى الاستقرار متضمنا بمعناه
الى الاستقرار الاول اى تحت مقام للاول اى المتمثل الذى كان مشتقا بمعنى الحدث الواقع
في المكان او بالعكس والثانى اى قعدت مكانه للثانى اى المتمثل الذى لم يكن مشتقا من
الحدث الواقع في المكان او بالعكس ايضا خارج عنه اى عن المسمى بيانه بمعنى اللام
اذ الدخول يستلزم الخروج فان قيل لم اختار المجاز في تعريف المكان ليس بجائز قلت
ذكر المجاز في التعريف انما لم يجوز بلا قرينة وهنا قرينة وهو ذكر الدخول في تعريف المكان
الذى في مقابله والاعلام تعرف على كل مكان منه اى من مكان المحدود بعد دخول زيد
ولكن لشدة علة لكمال مشابهته اقتضائهما اى الافعال المذكورة اياه اى
المكان المحدود بعدها حتى ظن الجرمي غاية لكمال المشابهة وتعبيه بالظن
رد له حيث قال وليس كذلك بل انه مفعول فيه للمجئ استعماله على ان مصدرها
فعلى تسليمى لاسر بارى على فعول اللازم على فعول والمتعدى على فعل واعلم ان
عند الجرمي ان الدار مفعول به لانه لا يتم الا به ومعنى مفعول له كذلك ورده
الجمهور بسندين الاول ان الدار يستعمل بمعنى يكون مفعولا فيه والثانى ان دخل
وغيره مصدره على فعول فهو لازم يحتاج الى المكان عقلا فان قلت هذا دليل الجرمي
قلت دليل الجرمي اتمام الفعل واحتياجه بالوضع لا بالعقل ولو سلم فالدخول
يتم بمكان ما من الاماكن وذلك لا يعد متعديا عرفا اى حدثا يعنى اذا كان مدلول
المفعول له فعلا بفتح الفاء لغوى وهو الحدث وبالكسر بمعنى العرف فلا يكون عينا
وجوهرا اعلم انه لا بد من نصب المفعول له من شروط ثلثة الاول كونه حدثا لا عينا

الكسر ... ...

والثاني كون الحدث فعلا لفاعل الفعل المعلل والثالث مقارنة الفعل للمفعول له

في الوجود او في اعتقاد المتكلم سواء كان في جميع الزمان او في بعض الفعل والجبن

فاذا فقد احد شروط تلك الثلثة فلا المفعول له مع الشروط يشابه المصدر الذي

لا يحتاج في نفسه الى الواسطة وهو المفعول المطلق نحو ضربت تاديبا مثل ضربت ضربا

اي اتحد فاعلهما اي المفعول له والفعل المعلل اي الضرب والادب فاعلهما واحد هذا

هو كون الحدث لفاعل الفعل المعلل بان يتحد زمان وجودهما هذا للمقارنة اذ لا تغاير

بينهما الا بالاعتبار لان التاديب هو الضرب من حيث صفة المتكلم لقصد الادب الذي

هو صفة المضروب فضربته تاديبا وقعدت من الحرب جبنا وهذا الفعل اي القعود جزء

بعض زمان المفعول له اي الجبن فاذا علمت عموم الفعل ولو في اعتقاده وان لم يقع في

الخارج فلا يرد شهدت الحرب ايقاعا للصلح جاز لوقوع الصلح في اعتقاده وقصده يكفي

في انتصاب المفعول له ايقاعا للادب عليه باعث التفسير ان الايقاع والضرب الذي بمعنى المصدر

لا التاديب الذي هو الحاصل بالمصدر القائم بالمتكلم لانه حاصل معنى المصدر الذي هو السبب لا الاسم المصدر

تذكر الحيثية المذكورة وان لم يفسره بايقاع الادب لم يجب التاديب سببا وعلة للضرب المسبب

والمعلول تامل فلا بد من المغايرة بين السبب والمسبب والعلة والمعلول ولا اذهب

الزجاج بان تاويل نوع سوغ ~~الحجري~~ حقيقة الاترى ان تاويل الحال بالظرف لا يدخل في

لا يخرجه عن حقيقته نحو جاءني زيد راكبا اي وقت ركوبه ذكره الجامي بل هو اي الضرب

اي احداث الادب ولذا فسره بايقاع الادب والمراد من قيل ان التاديب عين الضرب

عرفت ما له وما عليه فان قلت لم قيل بمثالين بالاول قلت لان الدليل قسمان لان ما يعد اللام

اما علة ذهنا او ذهنا وخارجا فالاول ضربته تاديبا وقعدت جبنا فالاول دليل اني وعقلي

والثاني لمي ولام حصولي لا عطاء اللمية فيهما مقلا وخارجا ثم ان الرفع اي رفع المفعول فيه والمفعول له

اذا حذف الجار على تقدير النيابة اي نائب الفاعل فقوي اي موجود في الاول اي المفعول فيه

والتحقيق ان التاديب هو الضرب في حيث انه معلوم ضرب ومن حيث يترتب عليه الاثر تاديب فيعلم كونه مفعولا مطلقا ومفعولا له هذا من المحقق



فيه وفرحتي في الثاني اي حملني ليس بواقع بالقاعدة في المفعول له لما فيه للفرضية عندهم

انه اي المفعول له لا ينوب مناب الفاعل فان قلت لم لا ينوب قلت عدم النيابة لاجل علامة النصب

لقصد العلية ولو رفع فات منه علامة العلية وهو النصب فقط بخلاف المفعول فيه وفيه علامة غير النصب

وهو كونه الكلية ظ واذكره العصام اي لاجل الاعمى ام مكتوم اتى الى رسول الله وعنده صناديد القريش

يدعوهم الى الاسلام فقال الاعمى علمني مما علمك الله وكرر ثلثا فلم يلتفت اليه لحرصه عليه السلام لدعوتهم

الى الاسلام ثم نزل عبس وتولى ان جاءه الاعمى والظ عبست فعدل للاستعطاف ثم اكرمه والنبيه

رداءه ام واستخلف للمدينة مرتين فان قلت لا يجوز كذا فان يقال لانه في الاستدلال مثلا قلت

المراد من الحذف وقد يحذف اي لو حذف يحذف قياسا او سماعا في بعض المحل وهو مستفاد كيلا يكون

من قد على المضارع للتقليل اي بعد بيان مواضع حذف حرف الجار قياسا او سماعا فعلى هذين

الاولى ان يقول الشارح بعد بيان موضعين لا بالجميع من السماع بيان للغير والثالث من القياسي

عطف على السماع فهما اما منصوب او مرفوع بعد حذف الجار اذ في الاولين علة لبيان من السماع و

الثالث من القياسي والمراد من الاولين المفعول فيه والمفعول له لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر

اي في قوله في هذين الموضعين اذا حذف الجار نصب النصب لا غيره لمانع اخر وهو البناء في ان المخففة

وان المشددة والحروف هي المبني هنا اي من الحروف الجار ثم ان كون القياسي في ذلك اي النصب والرفع

على المفعولية او النيابة ما عبارة من النصب والرفع ذهب اليه سيبويه لان كل واحد منهما الغالب

في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه اي على مذهب سيبويه ما اي من المبني ابهم حاله فتذكير الضمير باعتبار ما

وذهب الخليل والكسائي الى ان القياسي بعده اي الحذف الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم

اي ما لا يكون معلوما حاله فالاصل فيه ابقاء ما كان على ما كان وان كان البقاء فيما ظهر فيه شاذا

قليلا فانه وصلية ومثال الرفع منه من الحذف السماعي ومثال النصب من ثالث القياسي مر في المتن

وهو ان جاء الاعمى وان المساجد امه ومثال الرفع هنا من القياسي الثالث نحو عجب على المجهول

ان ضربت ملفوظين ومحذوفين اي لا يكون تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد بدون التبعية

قال عليه السلام اذا اكل احدكم فلا يأكل بشماله ... ان ... في الارض كما قال الله تعالى ان ... السجود وان ... فيها ... ... محقق على المذكور ان ... ذكره القاضي

هذا من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه وزاد القبيل لانه لجهتين الاول عدم الجواز والثاني الجواز
بالبدلية فان قلت لم خص بذكر العطف ولم يقل بالتبعية حتى يعم البدل قلت لان البدل الغلط لا يوجد
في كلام البلغاء لان مثال المحشي لو كان بدلا لكان بدل الغلط فعلى هذا سقط قول الشارح بقوله
لو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى لان مبنى الحمل عليه ولا يجوز تعلق الجارين على الاقتضاء واذا تعلق
احدهما اي احد الجارين به اي الفعل اشتغل بالعمل فلا يحتاج الى مثله لانه قضى وطره فلا يحتاج
حتى يعمل فيه اي في مثله ولو وجد بدل لكان غلطا فلا يوجد واه وفي قول الشارح خلل لان الاول
حيث قال لو قال بالتبعية والبدل لكان اولى وهنا البدل لا يوجد هذا من قلم الناسخ بخلاف مررت
بزيد باخيك ونظرت الى الفلك برج يوم الجمعة ويوم السبت بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل
لكونه غلطا ولعدم الوجود والثاني حيث قال قضى حاجته بالجر وهو ليس شيء لان اقتضاء العامل
العمل بواسطة الفاعلية والمفعولية وغيرها فيقتضي الاضافة هذا التعدد فيقتضي العامل ايضا
الاول اي مررت بزيد بعمرو مثال الجارين الملفوظين ومدخولهما مفعول به غير صريح والثاني يوم
الجمعة يوم السبت مثال للمحذوفين ومدخولهما مفعول فيه قيل لانه يلزم في الاول رد الجواب
من قال عدم جواز الجارين بفعل واحد بدون العطف لصدق امر واحد في حالة واحدة بشيئين
يعني يلزم قيام العرض الواحد بمحلين في زمان واحد بانه ان اراد بالواحد الفعل الشخصي فهو ليس
بمدلول الفعل وان اراد الجنس وهذا يجوز فلا امتناع كما لا يخفى نحو ضرب القوم لان الضرب كلي
لا شخصي فيجوز قيامه على غير متناه بل الجر الاول اي في يوم الجمعة بالمطلق بضرب مطلق
والثاني امام المسجد بالمقيد اي بكونه حاصلا ومتصفا في مدخوله وبكونه مبتدأ عطف على
بالوقوع وثانيا من الاول اذ لا وجود للمطلق الا في ضمن الخاص والمقيد الا ترى ان الكلمة
لا وجود لها الا في ضمن احد الثلثة بخلاف المثالين اي مررت بزيد بعمرو وضربت يوم الجمعة يوم السبت
فان الثاني اي بعمرو ويوم السبت لو تعلق ليتعلق بالمطلق اذ هما متغايران فلا يجتمعان
بل يتعلق على حدة كالاول اي كتعلق بزيد ويوم الجمعة وذا اي تعلق الجارين المتحدين بلا عطف

تعلق الجارين بفعل واحد بمعنى احد لا يجوز

٣٤

بلا عطف لا يجوز لما مر اذ اخذ الوطر فلا يحتاج الى مثله بلا عطفه وقول الشارح الاول اي
زبدة الانظار للاظهار ان الجواز لعدم اتحاد الجارين علة الجواز لان المعنى الاول اي
يوم الجمعة ظرف الزمان ومعنى الثاني اي ظرفية المكان اي امام المسجد وهذا علة لعدم الاتحاد
ومعنى الاول اي من ثمره في الثاني اي في مثال الثاني عام ومعنى الثاني اي من تفاحه خاص
وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته اي عدم موافقة الشارح الاول الكلام هو لا الفحول
وهذا رد للشارح الاول فاحرجه للشارح الاول ليس بمقبول بخلاف العكس نحو اكلت
من ثمره من تفاحه هذا جاز ومفيد لانه فيه اجمالا وتفصيلا ثانيا اهتماما لما في الكلام حصل
على تأكيد ناجم بخلاف اكلت من تفاحه من ثمره فليس بمفيد وان وجد المغايرة بينهما القصور افادة
العام للخاص اذ لم يفد بيان العام للخاص بل الامر بالعكس لما مر ولان معنى الحرف عطف على
اذ لا يكون بل هو اي الحرف وسيلة اي آلة ولقد احسن ولقد لم يحسن باعتبار العلة بالاحسن
بجمع الكثرة مشاكلة بحروف الجارة ذكره الجامي والاحسن الانسب جمع قلة اذ المقام يقتضي
القلة لان الحروف المشبهة بالفعل تحت العشرة مع امكان الحقيقة لا المجاز لكنه بيان
لداعي المجاز اريد التنبيه اه والشارح وجه اخر وهو ذكره للمشاكلة الحروف الجارة ذكرت
حروف فلم يتفطن حاصله لما فرغ المصنف من الجارة العاملة في الاسم الواحد شرع في العامل في
الاسمين لكن اشار اولا الى انها اقل اذ انواعها العشرة وثانيا الى انها اكثر فروعا مطلقا
اي لازما ومتعديا بقرينة وبالمتعد خاصة اي الحروف المشبهة بالفعل المتعدي في دخولها
على الاسمين ولذا اي لاجل شبهها بالمتعدي عملت عملها اي الفعل المتعدي الا بعض لكن
استدراك عملت انه اي الشأن قدم منصوبها على مرفوعها وهذا تقديم المنصوب على المرفوع
عمل فرع لها اي للفعل تنبيها صفة لقدم على فرعيتها اي الحروف المشبهة له اي للفعل في العمل
وزيفه اي التنبيه على الفرعية الرضي بان التنبيه المذكور مشترك بينها اي الحروف المشبهة
وبين ما ولا المشبهتين بليس فلم يكن منصوبها قبل مرفوعهما تنبيها للفرعية والجواب عن رد

الرضى انه الشان انما شابه لا التي لنفي الجنس في التاكيد بان جعل لفظا مساويا لها
اي كلمة ان لعدم علة المساواة عملها الفرعي فلا يمكن رفع اسم لا لنفي الجنس والا لزم
مزية الفرعي على الاصل وذا لايجوز لكن يجوز مساواة الفرع للاصل عند الضرورة
وايضا دليل ثان لعمل لا انما شابه لا بواسطة ان للفعل عمل عمله الفرعي مثلها اي ان
فلو عمل مجهول به اي بعمل الفرعي فيهما اي ما ولا لان المناسبة ان يعتبر عمل الاولى علة
لعدم العكس وقلة الثانية اي ما ولا وقال الرضى نصب الاول من عمل اقوى الفعل
فاعطوه للحرف لقوة المناسبة والمشابهة وقال العصام انما شابه شبه الفعل المتعدي
اخذت اولا من خواص المتعدي وهو عمل النصب الخاص للمتعدي والحاصل ان تقديم
المنصوب على المرفوع لوجوه الاول الفرق بينها وبين ما ولا المشبهتين بالافعال
الناقصة والثاني انه انما شابه الحروف بالافعال التي تعمل الرفع والنصب فعمل
الحروف على عكسها تنبيها على انحطاط الحروف فلا يلزم المساواة ومزية الفرع للاصل
مهما امكن بلا ضرورة والثالث انه قدم لئلا يؤدي الى محذور وهو الاضمار في الحروف
فاذا قلت ان زيدا قائما مثلا فاذا اجعل مقام زيد ضميرا فهذا اما متصل او منفصل وهما فاسدان
اما فساد الاول فلانه يلزم الاضمار في الحروف وليس كذلك واما الثاني فلانه ينقض
وضع المنصوب موضع المرفوع واستاره وهو فاسد بوجهين ذكره بعض الافاضل
اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغير في الاول يعني ان ان موضوعان لثبوت معنى الجملة
ودوامه بلا تاويل في ان المكسورة وبه اي بالتاويل في المفتوحة واعلم انه قد يلحق
في اخرهما ما الكافة فيدخل على الاسم والفعل سواء كان الهمزة مكسورة او مفتوحة
كل منهما للقصر وقصر الصفة على الموصوف اذا دخل على الفعل نحو قوله تعالى قل يوحى الي انما الهكم اله
واحد ونحو انما ينهاكم الله ولان الاصل اي القاعدة في الحروف عدم التركيب علة
ثانية عطف على حملا لكون كان حرف برأسه لا انشاء تشبيه اسم اه هذا سهو لان وان

36

وان وكان ولكن هذه الاربعة موضوعة للاخبار ولذا قدمها على ليت ولعل للانشاء لابد
لهذه الحروف من الصدارة ليعلم في اول الامر من اي قسم ذكره الجامي ولم يطلع الشارح
وقال الزجاج اذا كان مشتقا يكون كان للشك اذ لايجوز تشبيه الشيء لنفسه والمغايرة لازم
حقيقة او اعتبارا بين المشبه والمشبه به نحو زيد كالاسد وكتشبيه افلح في المضارع بالافلاح
في الماضي في تحقق الوقوع كما في قوله تعالى قد افلح وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة وغير ذلك
اجيب اي عن دليل الزجاج بقوله لايجوز تشبيه الشيء بنفسه ورد بان التقدير اي معنى
كانك شخص قائم وابنت الممنوع فهو اذا كان يكون للتشبيه سواء كان جامدا حقيقة
او حكما فلما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
هو بعينه فصار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف على ما في الرضى وقال العصام
دليل الزجاج فهو ان الخبر عبارة عن الاسم فلا يجوز اه قوي والجواب ضعيف قوله اجيب
بان التقدير اه لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح
رجوع ضميره اي ضمير قائم له اي للمخاطب ولان موصوف الجملة عطف على لان الشخص اه
لا يجوز الا بشرط غير موجود هنا والشرط في حذفه كون الموصوف ظرفا بمن او بفي
وكونه مبتدأ والشخص ليس كذلك كما ذكره بعض الافاضل لما مر في كان لما بينهما من الالفة
علة للتوهم فدفعت ذلك التوهم اي توهم المتكلم لا المخاطب وطلبه لما فاته على وهم لهذه
اذ هو مخالف على ما في الصحاح حيث قال لكن للاستدراك لما فاته يعني لتدارك ما فاته للمتكلم
بايهام ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم هذا واعلم ان هذه الحروف حروف برأسه
عند البصريين ومركبة عند الكوفيين وهو اي ليت طلب ما لا طمع وانتظار وارتقاب فيه
اي في حصوله او طلب ما فيه اي في حصول المتمنى فيه عسر اي لا انشائه اي لا احداثه لا وثوق
لحصوله اي لا اعتماد بوقوعه فيدخل فيه اي تعريف الترجي للعل للطمع وهو ارتقاب محبوب
كذلك اي مثل وثوق به والاشفاق عطف على الطمع وهو ارتقاب مكروه كذلك ..

لاو توقع فيه كذا اى كون لعل موضوعا للتطمع والاشفاق قاله الرضى ورضى به المحقق مولى جاهد
الظ حيث لم يبين واكتفى بما اى بمعنى الترجى الذى هو مخصوص لطلب المحبوب غالبا وقال التفتازانى
ان هذا اى الترجى ارتقاب شئ وقد يكون من المتكلم والمخاطب وغيرهما والدليل عليهم وجود الاستعمال
وقال الرضى اذا وجد فى القراة تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل فى استعمال اللفظ
الحقيقة مهما امكن ان لا ينكلوا اى لا يتكاسلوا وان لا يبالوا على العبادات ولا يعتمدوا عليها
وان لا ييئسوا من روح الله اذ لا ييئس من روح الله الا القوم الكافرون ويحتمل انه
يعنى فرعون يخشى وان يتذكر وصلية ثم ان العلامة التفتازانى قال الملحقة بعد لعل الاطماع
قطع الحصول ومما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض
بفتح الغين المعجمة بمعنى العلة زعم جواب لما رد على الانبارى وجماعة من الائمة اقتصروا
بالراء المهملة
على ان لعل موضوعة للترجى والاشفاق وعلى عدم صلاحيتها لمجرد العلة والغرضية
مما وقع عليه الاتفاق الاترى تنبيه على عدم كون لعل للتعليل عند انبارى
وجماعة لانه لا يجوز استعمالها فى التعليل كما فى كى نحو دخلت على المريض
كى اعود وعلى الماء كى اشربه ولا يصلح لعل لعل مراده دخلت على الطلبة كى اعلم
واخذت العلم كى اعمله وهذا على ما حققه هؤلاء الافاضل فمال تحقيقهم ان لعل
للترجى والاشفاق لا للتحقيق على ما قاله البعض اذ هذا القول منقوض بقوله تعالى
لعله يتذكر او يخشى او للشك ينافيه والا للتعليل على ما قاله القطرب وابو على
وردهما الرضى بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وان صححهما عصام الدين
بانه اول لاحدهما مع احتمال الاخر وبحمله على القرب فى النظر فالمعنى اى شئ
يجعلك داريا بحالها ليحصل قربها فى نظرك لكنه تكلف جدا لعل وجه الفهم
بفائهم هذا ما نقله الشارح واذا اردت التحقيق فاعلم ان لعل للتوقع امر مرجو
او مخوف وقد يشم معنى التمنى فان كان ذلك الامر نافعا فهو للاطماع نحو لعل

واعلم ان زاد اذا اريد التشبيه فى فعل وحرف فتجوز مشبه اطلاقى فى المصدر وفى متعلق حرف استعارة اصلية ثم فى الفعل والحرف تبعية كذا فكتب لم لا يكون ان اصلية قلت المشبه والمشبه به فى المعنى مبتدأ والفعل والحرف لا يكون مبتدأ واذا قيل خلق الاخلاق لعلهم يعبدون وارتحم يقتضى عدم العلم وهو محال فتبه ارادة الله بالترجى فى اختيار والملكين من الفعل والترك لنيل ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر واريد الجزئى تبعية والقرينة علم الله بعواقب الامور فان قلت لم اختار المجاز قلت لان الانسان بين دواعى النفس والشيطان من الشهوات وبين صوارف العقل فوقع فى توقع فى الدهشة فلا يتقدم ولا يتأخر من بيانه لعدم ايراث العقد بل بجناح الازلى وهذا وسيلة الكلام تعظيم العبد صح

نحو لعل زيد يكرمنى واذا كان ضررا فهو للاشفاق نحو لعل زيدا يهيننى والترجى حصول
امر غير معلوم عند الكشاف فسره بالارادة مجازا هذا مبنى على تخلف الارادة عن المراد
عند المعتزلة ولا يجوز عند اهل السنة وفسره القاضى بالتعليل لكن ليس مراده ان لعل
للتعليل بل تصوير المعنى المجازى لانه مخالف اللغة ملامر ولانه يلزم كون افعاله تعالى معللة
بالاغراض وهذا غير جائز ولانه يقتضى كون الواجب تعالى ناقصا لذاته ومستكملا بغيره وهو
منزه عنه وذلك عند اهل السنة فمراد القاضى استعارة تمثيلية بان يشبه معاملة الله
عباده بارشادهم الى التقوى الذى هو مناط سعادتى الدارين بصورة من يسعى
فى حفظ جماعة رجاء لاتقائهم عن المهالك فيستعير التركيب الدال على الثانى للاول فذكر
الثانى واريد الاول تمثيلية والمعنى عاملناكم يا عبادى معاملة من يرجو منكم التقوى
مع رجحان جانب الوقوع ذكره شيخ زاده وقال ابو السعود فيه استعارة اصلية وتبعية
وانت تعرف عدم استعارة اصلية فى الفعل والحرف لعدم الحكم عليه وبه بوجه الشبه فان قلت
لم ذكر لعل فى مقام التحقيق بانه قلت ذكره اما ان لا خلاف فى اطماع الكرام واعطائه
او على عادة العظماء لاهتمام العبادات بالجهد ولا يتهاونوا ولان الانسان بين دواعى
النفس وبين صوارف العقل فوقع متحيرا بين الاقدام والاحجام فلا يقال الانسان
المذكور مفلح ومتق البتة بل الانسب لعلكم تتقون خذ وكن من الشاكرين لا من الغافلين
الملحقة المرجع اى الحروف المشبهة لا بد لها من الصدارة لما مر فى عمران بفتح اللام مع
المشددة سيجى فى مادتها لكونها كالجزء الاخير للجزء الاخر من موصولة قيل الصفة اى
للحروف المشبهة فى العمل وهذا اى ضعف العمل غير ملائم اى غير مناسب لما ذكره الرضى
من وجه تقديم منصوبه على مرفوعه والفاضل العصام عطف على الرضى فافهم وجه
الفهم انهما موافقان لان الحرف لما عملت اى لا عمل النصب اكتفى بذلك توقى فى
فى المشابهة فيكون عملها قويا كما قال الرضى اى الكلام الذى دخلت هى عليه اى الكلام
على

وفيه اقتباس فكشفنا عنك
غطاءك وبصرك اليوم حديد
ح

سواء كان مقصودا بالذات اولا ليعلم متعلق لكون الحروف مصدرا وجوبا من اول
الوهلة اى فى ابتداء النظر والفكر انه من اى نوع من انواع الكلام واما قول العصام
فى وجه الصدارة جواب لمقدر كيف قلتم فى وجوب التقديم للعلم باول الامر وليس
كذلك لان العصام قال فى وجوب التقديم لكون الحرف كالفصل ومدخولها كان على
لها فكيف بتقديم الفاعل على الفعل ونحوه فاجاب بقوله فمنظور فيه اى مدرك فيه و
لا كلام يفيد هذا الاستثناء قطعا افاده دفع لدخل بان فعل المضى فلا يقع فى الصدر مستدرك
لا طائل تحته اى زائد لا فائدة فاجاب بانه لم يفد افادة تامة حيث حكم بوجوب
الصدارة لغيرها وحكمها مسكوت عنه مجوز وقوعه فى الصدر اولا فقال فلا يقع
فى الصدر اصلا لانه اى مدخولها خارج وصار اى المدخول عطف على خرج علة لعدم
الوقوع فى الصدر جعلت ان مع اى الكلام لالتباسها اى انّ بالمكسورة لامكان الذهول
لامكان السهو فاللام الاولى متعلق لعدم الوقوع والثانى متعلق لالتباس ولا يخفى
دخول الحروف التى دخلها ما الكافة فحينئذ يكون للحصر سواء كانت مادة الهمزة مفتوحة
او مكسورة تحقيقه فى ابتداء الحروف والتسمية بها اى جملة باعتبار الكون اى بملاحظة
المجاز الكونى نحو قوله تعالى واتوا اليتامى اموالهم لانهم يتيم فى الماضى لا بالمجاز الاولى نحو
قوله اعصر خمرا فلا يعصر الخمر بل المراد العنب يكون خمرا فى الاستقبال قال الفاضل
العصام مراد الشارح اضافة جملة الى الضمير بانها ليست بمجاز بل حقيقة عرفية
قاصرة ليست بمجاز كذا فى الرضى اى كونه اخذ المصدر ان كان مشتقا والحاق ياء المصدرية
ان كان جامدا فى الرضى قال فاضل العصام هذا اى نقل الرضى ليس بعرفى بل لها تاويلات
ثلثة فيكمل خمسة الاول والثانى للرضى والثالث اخذ المصدرين من صفة الخبر و
الرابع اخذ المصدر المضاف الى اسمه من جزء الخبر والخامس اخذ مصدر من جزء الخبر
مضاف الى خبره والامثلة مذكورة فى الشرح الاولى جمع المفرد او افراد الجمع على

38

على طبق قوله اى على موافقة قوله يعنى الاحسن ان يقول وجب الكسر فى موضع ~~الخبر~~ الجملة
او فى مواضع الجمل موافقا على قوله والفتح فى موضع المفرد ليكون اضافة المفرد الى
المفرد والجمع الى الجمع موافقان فى الافرادية والجمعية فلو قال كذا لكان موافقا لقوله
الآتى ليكون اضافة الجمع الى الجمع والمفرد الى المفرد هذا اى فكسرت جئ فى موضع الامر وهذ
الخبر ابلغ منه اى من الامر كما تقرر فى محله اى فى الاصول وهو ان الكلام الاحكام الشرعية
ثابتة بالامر والنهى لا بالاخبار والا لزم كذب الشارع وما وقع فى صورة الخبر نحو كتب عليكم
الصيام فهو بمعنى ليكتب عليكم فان قلت لم لزم كذبه بالخبر لا بالانشاء قلت الكذب بالخبر لانه ثابت
قبل التكلم فقال الشارع زيد يصلى او مصلى فلو لم يصل زيد لكان اخبار الشرع كذبا بخلاف
الانشاء الذى لا وجود له قبل التكلم ولا يقتضى الحدوث بل مطلق المأمور به فعلى هذا الخبر ابلغ
من الانشاء لوجوده قبل التكلم لكن لم يعقب بان يكون استئنافا بيانيا والاستئناف بمعنى الابتداء
قسمان الاول استئناف نحوى اعم من كونه جوابا لسؤال اولا والثانى استئناف معانى يكون
جوابا بالسؤال وهو ثلثة اقسام لانه اما عن سبب عام نحو انا عليل وسهر دائم وحزن طويل
او عن سبب خاص نحو قوله تعالى ان النفس لامارة بالسوء او عن سبب مطلق نحو قالوا سلاما لانها اى
مادة ان لا يصح للحمل اذ لا يحمل العرض على الجوهر نحو رجل عدل بخلاف اسم المعنى على المعنى
لم بمعنى اختصاص الناعت بالمنعوت ولذا اى لاجل تعلق الفعل الحال عن الظن بحكاية
الجملة ولا تغير لفظها ومع بقاء معناها على حالها لا يدخل فى المفعولية وهى باعتبار المعنى
فان قلت لم شرط القول العارى عن الظن قلت لانه لو كان بمعنى الظن لكان فى حكم افعال
القلوب فتفتح بعدهما اى حتى العاطفة والجارة فان قلت لم اختص اسم المفرد بعدهما قلت لان دخول
الجار على الاسم حقيقة او حكما واما العاطفة فلان حتى العاطفة كالواو لكن شرط فى حتى كون
ما بعدها بعضا مما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها او حكما نحو اعجبنى الجارية حتى نغمتها
ولا يأتى ذلك الا فى المفردات هذا على الصحيح واذا دخل على الفعل تكون للابتداء

نحو قوله تعالى حتى عفوا وغيرهما اى حروف الايجاب بعد من غير نعم وبلى وهو اجل بكسر الهمزة
وجير بكسر الجيم وان اى بكسر الهمزة ~~وفتحها~~ المشددة المكسورة فنعم لتقرير ما سبق
وبلى يختص بالايجاب و اجل وجير وان لتصديق الخبر وقيل للدعا بعد الاستفهام نحو ان
او اجل وجير قد اتاك عمرو وكقول ابن الزبير لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى نعم
وراكبها ونحو قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اى نعم
اللقاء للمحب بملاحظة فروعها يعنى حروف الافتتاح والتحضيض هلا والا مشددتين اما و
ولولا ولوما لها صدر الكلام كما في الحروف المشبهة ويلزم الفعل لفظا نحو الا ضربت او تقديرا
نحو الا زيد ضربته واذا دخل على الماضى فهو للتوبيخ واللوم وعلى المضارع للحض والطلب
فان قلت لا يجوز التحضيض فى الماضى لانه فات قلت يجوز فى الماضى الذى يمكن تداركه فى المستقبل
مع جملتها اى مع جميع المادة والنائبة اى نائب الفاعل اما داخلة فيها اى فى الفاعلية لانه
فى حكم الفاعل او داخلة فى المفعولية نظرا الى اصلها والنائبة جواب لسؤال انه لم يذكر المص
النائب فاجاب بانه كذا لوجوب كل منها مفردا متعلق بالفتح بعد المبتدأ والمضاف
وخصوصهما للاسم المفرد ظاهر فيما سبق وما يضاف اليه حيث جواب لسؤال لان المضاف اليه
بعد حيث جملة غالبا فاجاب بان الوصلية وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى اذ الاضافة الى
الجملة كلا اضافة ولذا بنى حيث واذا اضيف الى المفرد اعرب نحو حيث لى الغنائم كذا
فى المغنى كذا فى الامتحان وغيره والمذكور فيه وقوع الفعل بعد الشرط يقال انك منطلق بالفتح لانه
فاعل وقيل انطلقت حكوه كالعوض من منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد فى
مفسر ولفظ ان لمعنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبر اعوض عنه بحسب اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن
المقدر بل كالعوض هذا لو مشتقا ولو كان جامدا جاز ذلك الجامد لتعذر وقوع الفعل
فى موضع الخبر كقوله تعالى وان ما فى الارض من شجرة اقلام ليس بمشتق يوضع الفعل موضعه بدلا لانها

بدلالتها بالنيابة عنه اى عن الوقت لو لم يرد بها اى بما عند سيبويه اى تخصيص ما المصدرية
عنده وعند غيره يعم الاسم وان كان قليلا هذا اى قيد حتما العاطفة بالمفرد ليس بقيد احترازى
بل قيد وقوعى لما مر انفا او احترازى عن عطف الجملة وهذا ليس بصحيح لما عرفته لان شرط
العطف بحتى علمت ان المفرد شرط فيه فافهم وجهه ان التفتازانى قال بالجواز لعطف المفرد
فى موضع ولفظ الجملة فى اخرجتني على المذهبين فليس بين كلاميه تناقض يكونان اى ان وصلته
مبتدأ وان بالتأويل خبر لهما بالزمان نحو عرفت زمان صلاحك ان تقدير كون ان مع
جملتها جملة وتقدير كونها مفردا يعنى ان جاز الامران التقديران اى المفرد والجملة
جاز الامران اى الفتح والكسر فى ان فان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها جزاء فهو
فى موضع فالمراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانه وقع فى موضع
المفرد لانه خبر وحقه مفرد وما قاله العصام ليس فجزاؤه جزاء ليس بواقع فى العرف حيث
يقال اى ضربته ضربت فلا يقال فجزاؤك ضربت فلا يجعل لفظ جزاء جزاء فهو مردود
اذ وقع فى كلامه تعالى فى فقتل صيد منكم متعمدا فجزاؤه جهنم اى قتل الاجل ايمانه مبتدأ خبره اثم عظيم
لما مر لثقل التشديد لعله التخفيف لان الفرق اى الفرق بينهما عند ابن الحاجب لازم
سواء عند العمل او لا وهذا مفروض مطلقا لان الفرق لا يحصل عند عمله المحل والتقدير ولكن
حمل اللفظ عليه ثم المراد بها اى بلام الذى ذكرها ههنا لام الابتداء بشهادة الفقهاء
لجامعتها مع ان يفعل مع فعل غير داخل على المبتدأ نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلما و
لعدم التعلق بها اى بلام عطف على لجامعتها فافهم وجهه اما قوله الآتى وهو ما فى
التسهيل وهو جواز دخول اللام على خبر الناقصة الداخل عليها ان المكسورة المخففة لان
الخبر وان كان الفعل الناقص لفظا لكنه المكسورة معنى اذ معناه ان كان زيد قائما ان
زيد القائم واما ان ان المخففة التى كانت قبلها فعل التحقيق فلا يحتمل لان المصدرية التى
هى لعدم التحقيق المناف للرجاء والطمع غير مقطوع به كما حقق فى لعل فعلى هذا

وكسر إنّ فى ثمانية مواضع
بعد القسم وكلا والنداء والاول والحال
والدعاء وصلة والقول العارى عن الظن وبعد
الابتداء وبعد حيث ونعم والموصول
والاخوال الواو الحالية

حروف الايجاب

مطلب اضافة الجملة

قال المص ويلزم ان يكون قبلها من افعال التحقيق يعني لو وجد الفعل قبلها فالمناسب
منها فلا يعتبر مثل قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين فمن اراد ان يقتضي فعل التحقيق بل المراد
من اللزوم الاولوية بشهادة موارد الاستعمال فلا يحتاج في الدفع الى التعسف والفرق
بين التعسف والتعصب فالاول الذهاب على طريق الاعوجاج والثاني على العناد كما هو
عادة صوفي زماننا كما يجوز كونه اي كون المفسر ولزوم كونه اي المفسر اسمية انما
هو عند عدم دخول النواسخ ليكون كل منها اي من النفي والسين وغيره كالعوض من
المحذوف اي النون فان هذه الحروف لا تقع بينها اي المصدرية لا تتناول المصدرية
معه اي الفعل في تاويل المصدر والفصل اي التفريق ينافيه الا بلا اي لا ايض بتوسط لا بين
ان وبين فعلها لا ابتذاله يدخل على الفعل والاسم نحو عجبت بلا مال فلا يحصل الفرق بينها
اي كلمة الا بل العمل اي الفرق بينهما اما بحسب اللفظ ان كان الفعل منصوبا والا فمخففة او
بحسب المعنى لانه اذا لم يقصد به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية الا انه
يلزوم ضمير شان د الضرورة للشان يلزم لان المخففة لئلا يلزم ترجيح الاضعف
الذي هو ان المكسورة لانها ضعيف المشابهة لزوال اوله من الفتحة فيعمل دائما
وجوبا مطلقا نحو قوله كان لم تغن بالامس بخلاف الاضعف فانه يعمل جوازا عند
الخفة على راي البصريين يجي في الاستثناء اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة
لادنى ملابسة يعني اضافة الجنس مجاز والى الحكم او الى الصفة حقيقة فاختيار المجاز
اولى واوفق لان نفي الجنس يتم الوجود والصفة وتحقيقه على ما ذكره العصام يسمى نفي
الجنس للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يتم الوجود والصفة
ومن قدر مضافا اي لنفي صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد فيكون
الاضافة لادنى ملابسة مجاز كالكوكب الخرقي لا يقال الوجود صفة له ايضا لان المتبادر
من الصفة ما هو بعد الوجود وايضا من نفي صفة لنفي الجنس صفة له في الواقع

45

الواقع واقف اجعل التقدير النفي عن الجنس اوفق من الاطلاق على النفي عن صفة
الجنس وحكمه لما عرفته من ان في نفي حكم الجنس حقيقة ولكن يشمل نفي الجنس نفسه
وصفته فيلزم ان يكون مثبتا اذ نفي النفي اثبات الا ان يقصد ما عدا نفسه
وفيه تكلف يجي في باب الثاني بما لا مزيد عليه لا امتناع تاثيره في المعرفة علة لعدم عمل
لا في المعرفة ولزوم الكذب والا يلزم عدم جلوس فرد في الدنيا اذ لو وجد فرد
يلزم وجود الجنس معه فيلزم عدم صحة لا رجل جالس وليس كذلك والا اي
وان لم يكن لفظان تاكيدا والا يلزم نفي النفي اثباتا كما هو المقدر بل هي اي الشرطية
في لا اولى لما سبق ان مشابهة لا ضعيف لانه لنفي المطلق او لنفي الاستقبال
لكونها اي لا اضعف منها اي من ما فانه لنفي الحال كليس فكان المشابهة بينهما اقوى
فان قلت اذا ان لا تراد مع لا قلت فليس بوجيه لان الشرط عدمها لا يقتضي الوجود بل
امكانه الذاتي كاف ولان عدم وجدان الشيء لا يقتضي عدم وجوده هذا مطلقا
سواء كان بان او بغيره او ظرفا اذ استقاضه اي البدل لا ايض لوجوده اي العمل قبله
اي البدل بغير بمعناه اي بمعنى الا بل يعمل فيه اي في الخبر فافهم وجه ان الخبر اضاف
فلم يظهر عمله لتركه اي ترك العمل لما بعين الا للشذوذه محل لا التي هي مشابهة بليس
هذه يدل عليها اي على لا التي لنفي الجنس في العمل في النكرة وانما صح اي جاز وقوع النكرة
مسندا اليها لعمومها اي لعموم النكرة لانها قبل النفي يحتمل الخصوص غالبا والعموم قليلا
فاذا دخل النفي على المثبت الذي يحتملهما فيراد به الفرد الاخر وهو العموم فيختص وانت
تعرف ان غلام رجل جاءني لا امراة مخصص اي مقلل الشركاء وكذا ما احد خير منكم ولفظ
لا هذه يدل ضمنا ظاهرا جر لا فيه اي في عمل النكرة فيحمل لا عليها اي على لا الجنسية
عند عدم القرينة الصارفة وعند وجودها لا يعمل اي لا يعمل عند عدم الشروط نحو
ما زيد لعمرو وضارب ولا رجل الا حاضر لمناسبتها في الاستقبال يعني لا يعمل هذه الحروف

الفرق بين ان المخففة وان الناصبة
لا يتغير بعدم الوجدان لعدم الوجود

الناصبة الآتى الاستقبالية احترازا عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش فعنده
نظرا الى صورتها اى اصله اى اصل لن لا فقلب الفه نونا ما نه فصار لم وتارة نونا فصار
لن وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر لان الاصل عدم التركيب اذ الحروف لا تتغير ولذا
لا يبحث عن الحرف فى علم الصرف وهو يناقض التأبيد فقول المعتزلة مردود لان لن
لو كان للتأبيد لزم تناقض اول الكلام اخره اذ فى اخره حتى التى لانتهاء الغاية لكن
باطل وكذا المقدم نحو لن ابرح الارض حتى يأذن لى اى سبب لما قبلها اى قبلى بحسب الخارج
او سبب لما بعدها بحسب الذهن او سبب كل منهما بالاعتبارين وقد تجمع مع اللام قيل تأكيد وقيل
زائدة وقد يدخلها اى يلحق اذا الفتها اى اذا لم تعملها باذا الزمانية اى الشرطية تمييزا
اى اذن عنها اى عن اذا الشرطية مرادا به اى بالجواز الامكان العام واعلم ان الشيء
على ثلثة اقسام واجب ممكن ممتنع لانه اما ان يقتضى ذاته وجوده او لا يقتضى وجوده
ولا عدمه او تقتضى عدمه والامكان عند الحكما قسمان خاص وهو الذى يقتضى سلب
الضرورة عن الطرفين وعام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وعند المتكلمين
قسم واحد وهو الامكان الخاص والاصل الغالب فى الشرط والجزاء الاستقبال لان
طبيعة الشرط الربط يقتضى الاستقبال بخلاف الماضى لا يحتاج الى الربط والتعليق غالبا
وقد يكونان فى الماضى اى لا ينقلب حرف الشرط للماضى على المستقبل بل يثبت الشرط والجزاء
فى الماضى كما فى كان لاستمراره كقوله تعالى وان كنت قلته فقد علمته ذكره فى المطول فظهر
فساد ما فى قول من حكم بعدم الامكان فى الماضى سهل عمله اى شرط بعدم فصل بغير
القسم والدعاء والنداء واقا بها اى بالثلثة فلا اى لا يشترط لكثرة وقوعها
ودورانها اى الثلثة المذكورة او فصل بغير ما ذكر اى غير الثلثة المذكورة اما على
تقدير الاول فلعدم كون فعل المدخول مستقبلا بكسر الباء فلعدم كونه على غالب حاله
الاغلب وهو الاستقبال وهو ان عمله اذن لمشابهته لان الناصبة المستقبلية واذا

واعلم ان الامكان العام اذا كان جهة للقضية السالبة يكون مقيدا بجانب العدم نحو شريك البارى ليس بموجود بالامكان العام معناه سلب ضرورة الايجاب حاصله الوجوب ليس بضرورى بل عدمه ضرورى فيقابل الوجوب ويتناول الممتنع وان كان جهة للقضية الموجبة يكون مقيدا بجانب الوجود كان معناه بالامكان العام نحو صانع العالم موجود سلب ضرورة السلب حاصله ان العدم ليس بضرورى فيقابل الممتنع ويتناول الواجب ضرورة الوجود والامكان الخاص مقيد بجانب الوجود والعدم اى مسلوب الضرورة عن الطرفين نحو تحقيقه فى قيامه وعدمه

41

واذا اريد الحال فات المشابهة واما الثانى فلضعفه ولان المعتمد على ما قبله سابق
وهذان دليلان على سبيل البدل بواسطة الواو وعلتان ناقصتان فلا يلزم توارد معلول
شخصى على علتين مستقلتين على سبيل الاجتماع حتى يلزم المحال كما اذا وقع بعد الفاء قدم
على الواو لكون الاعتماد فيها اكثر ذكره فى الامتحان اى بان المضمر شرطان يكون بعد الفاء
السببية واعلم ان ان يضمر بعد الفاء السببية وبعد النهى والدعا سواء كان امرا حقيقة
او حكما اى على لفظ الخبر وبعد الامر المقصود وبعد النفى لانه فى حكم الانشاء فى اقتضائه
الجواب وبعد ما يلحق به اى ما يجرى مجراه وبعد لو لا او تمن او عرض او استفهام
وامثلة هذه مذكورة فى الشرح ولما كان المقصود بيان عاملية ان مضمرة لا بحث
ضبط المواضع التى يضمر فيها اكتفى جوابها من التمثيل بالامر الذى هو اصل الانشاء
واشرفه لان الاحكام الشرعية تثبت بالامر والنهى واعترض عليه بان الخبر اصل
لان الانشاء يشتق منه لان اصل اقيموا الصلوة اى تقومون فاجيب بانه فى الاشتقاق
وكلامنا فى اثبات الحكم كما هو محقق فى مادة ان كذا فى الاصول فان قلت
ما لم ادخل ولما كان المقصود قلت انه جواب لدخل كانه قيل لم لم يذكر امثلة البواقى
فاجاب بانه اكتفى بقوله باشرفه واعلم ان لم ولما بشهادة الاستقراء تأمل بعد تتبعهما
قلبهما المضارع اليه يعنى لم ولما موضوعان لنفى وجود مضمون خولهما من المضارع الى الماضى
لكن الفرق بينهما ان الثانى لاحاطة ازمنة الماضى من وقت النفى الى وقت التكلم
مع الانتظار كقد فى الثبوت نحو قد ركب الامير دون الاول فانه لنفى المطلق
اى لطلب الفعل وتركه هذان تعريف الامر والنهى فيشمل لا تكفف لانه لطلب الترك
استعلاء وخضوعا او استواء فالامر على ثلثة اقسام لانه اما من الاعلى الى الادنى
او بالعكس او من التساوى فالاول امر والثانى دعاء والثالث التماس نحو اقيموا
الصلوة واعف لحادع يا اخى سمى به اى بالشرط لانه الشرط لتحقق الثانى

اضمارا ن

فان قلت فعلى الفرق بينهما بانه لم
ان يكون لما يطلب لم لما يطلب
فى نظمه تعالى قلنا المراد نفى
الولد مطلقا او الا الاصل
فى المنفى الاستمرار

وحص

اى الجزاء فاعلم ان ان للشرط فى الاستقبال كلو فى المضى سواء دخل على المضارع او
الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان لم تكرمنى اكرمك ففى المثال الاول بعينه معنى
الثانى يعنى ان يقع اكرامك فى الاستقبال يقع منى اكرام ايضا فيه وكذا ان ضربت
ضربت ولو ضربت فى الماضى اضرب فيه بحبتى واحو اى لو وقع ضربك فى الماضى
وقع منى فيه ايضا وقد يستعمل لو فى الاستقبال نحو ولو اعجبكم الاية واعلم انه
ان ان للشرط فى الاستقبال شاع ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وليس كذلك
بل هو لازم معناه فان لو موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى
لحصول امر اخر فيه فيلزم لاجل انتفاء حصول شئ انتفاء ما علق
به ايضا وقد يستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل على انتفاء الملزوم نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
فلو هنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فعلم
منه انتفاء التعدد ولها استعمال ثالث وهو قصد ارتباط استمرار شئ كان
له حوفا ولا فاذا استلزم عدم الخوف عدم عصيانه فكيف لا يستلزم الخوف
عدم العصيان ذكره بعض الافاضل والجامى وهذا مجاز بطريق التشبيه يعنى
الحكم على ان ان للشرط والجزاء مجاز بعلاقة المجاورة مجاز مرسلا او
استعارة بالتشبيه وجه الشبه من حيث انه اى الجزاء يبتنى اى يتوقف فعل الجزاء على فعل
المكلف فان قلت بان فى الجزاء يعمل الجزم لمشابهتها بان فى الابهامية فان لاى
سبب يعمل الجزم قلت سببه قوله فان لاقتضائه اياهما اى الشرط والجزاء اقتضاء
واحدا حيث جعلهما كشئ واحد فى المعنى والمقتضى طولا فى الكلام لفظا اكمل
جزما تخفيفا وزيد الميم فى حيثما ليزيد الابهام لاجل المشابهة بان بل هى

بالنقيضين نحو قولهم
نعم الصهيب لو لم يخف الله لم يعصه
وعدم عصيانه دائم سواء
مى

هى اى اذ ما على وزن فعلا كما ان مهما على وزن فعلى قال المص واذ ما لا يجزم
بلا ما الا على قلة لقلة مناسبة بان اذ هو للقطع وان للشك وهما متنافيان
الا انه لما احتمل فى امر المقطوع انه يجوز ان يقع المطلوب على خلاف ما يتوقع
لعدم انكشاف الحال لنا جاز بهذا الاعتبار تضمين معنى ان بمعنى ما اى
مهما بمعنى ما لا بمعنى متى ولذا اى لاجل كونه بمعنى ما لم يذكر معه اى مع متى
اصله اى اصل مهما ما ما لاستكراه تتابع المثلين نحو ماما وكان الميدانى اى
المنطقيين زعموا ان مهما عادة سور كلى ومثل كلما وليس كذلك قال
الشاعر كريم متى امدحه امدحه والورى معى واذا الميته لمته وحدى ومهما كاذا
المهملية وما اى لفظ ما فى التسهيل قد يجى لظرف زمان وضمنه اى ضمن الظرف الزمانى
قوله اى الشاعر وما تك بفتح التاء وضم الكاف اصله تكون خفف لكثرة
الاستعمال فالواو للجزم والنون للكثرة فصار تك يا عبد الله فينا فلا الظلما
نخاف وفائدتها اى الزيادة وهى اى الزيادة يصلح للسببية له اى للاكرام
جزاء له بان ويجوز اظهار ان بكسر الهمزة تذكرها اى ان المفتوحة الناصبة
عند النفى فانه اى النفى خبر لا انشاء فلا ينافى سببية معنى الشرط فافهم
ولما فرغ عن العامل السماعى يعنى لما بين حروف المعانى على سبعة اقسام الاول
غير عامل كهل وقد وغيرهما والثانى عامل فى الاسم الواحد والثالث عامل فى الفعل الواحد
وهو النصب والرابع عامل فى الاسمين وهو النصب والرفع والخامس عامل فى الاسمين بالعكس
والسادس عامل فى الفعل الواحد وهو الجزم والسابع عامل فى الفعلين وهو الجزم ايضا
اراد ان يشرع فى العامل القياسى اى قضية من تحقيق القاعدة فى تقسيم العامل
فالحاصل ان المراد من تعريف كل شئ اخذ المقدمتين احديهما ايجابى بادخال كل
وثانيهما سلبى كذلك فيحصل بها علم اجمالى فالعامل القياسى ما يذكر فى عمله قاعدة

وكل عامل يذكر في عمله قاعدة كلية فهو قياسي وكل عامل لم يذكر فهو ليس بقياسي وكذا
تعريف الكلمة مثلا كل لفظ وضع لمعنى مفرد فهو كلمة وكل لفظ ليس بموضوع فهو ليس بكلمة
هذا وكن من الشاكرين اى كونه قياسيا اختصاصه اى لا يختص للعامل القياسي خصوص ببعض
الاحكام مثل كون صيغته سماعية منحصرة كما في صيغ الافعال والصفة المشبهة واسماء
الافعال وعدم الصيغة كما في افعال الجوامد وعدم الزمان كما في افعال المدح والذم مثل
نعم وبئس فان قلت لم سلب الزمان من فعل المدح والذم قلت لاجل كمال المدح والذم نحو نعم زيد
اى ممدوح دائما وبئس عمرو مذموم دائما وغير ذلك وان كان افراده منحصرا بالصيغة
لكنه غير منحصر بالمادة لان النسبة الى المرفوع ماخوذ في مفهومه وضعا علة ليرفع
واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان الحدث والنسبة والزمان الى فاعل ما وهو معنى
حرفي آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد ما دل على معنى في نفسه ليس
تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران تعين ان يكون به الحدث فالمراد با
المعنى معناه المطابقي بل المراد اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني لتعلق مفهومه
اى الفعل بها اى بالمعمولات علة لينصب فان قلت قول المصنف ليس بجائز اما اولا فلان
المعمولات مجرورة موصوفة وكثيرة منصوبة صفة لها وثانيها ان الموصوف جمع
والصفة مفرد فليس بمطابق لموصوفه قلت المعمولات جمع سالم ونصبه بالكسرة لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل والمساواة جائزة عند الضرورة والكثيرة صفة المعمولات بتأويل
الجماعة وان كان جمعا لفظا لكنه مفرد معنا وكذا الجواب في حروف جر وغير ذلك
لقوته اى يجوز عمل الفعل لمعمول مقدم عليه لقوة عمله بعمل اى وجه اخذه وما وجد من
عدم التقدم فلا امتناع منه اى من الجواز قدمه اى الفعل اللازم على المتعدى
لكون مفهومه وجوديا والوجود اشرف وخير من العدم اى بلا مدلول مفعول به صريح
فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى او يصدر عن

مطلب سلب الزمان عن فعل المدح
موضوع الفعل واقترانه

عن الفاعل كضرب فانه فهمه موقوف على المضروب اى لا يمكن تعقله الا بعد تعقل المضروب
بخلاف الزمان والمكان والغاية والفاعل والمفعول له فان فهم الفعل وتعقله ممكن بدون هذه
الامور والفعل اللازم بخلافه يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل فعلى هذا التحقيق
لا يرد بان كل فعل لا يخلو عن الزمان والمكان والغاية فكيف يوجد الفعل اللازم بلا يتوقف فهمه
على غير الفاعل لصدق حده اى الفعل علة لكون افعال المدح من الفعل عليها اى على افعال
المدح والذم موضوعة او مشهورة عند النحاة اى من تجمل يسمى بذلك ولما كان وضعها اى
الافعال له اى لانشاء المدح والذم معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول
بالنسبة الى الوضع وتلك اى الاحكام المختصة بالافعال استغنى جواب لما بالعد بقوله ومنه
افعال المدح عن الحد ولما كان لهذه الافعال احكاما مختصة واحكاما غير مختصة اشار
بقوله ومنه افعال المدح والذم وقيل في مثله حال والعامل معنى الفعل وعلمت وقوع الحال
عن المبتدء والخبر بلا تأويل عند ابن مالك وجماعة وبالتأويل عند الاكثر واللام فاعلهما اى فاعل
الفعل المدح والذم للعهد الذهني فيكون اشارة الى فرد غير معين ابتداء ويصير بذكر المخصوص
معينا وتفصيلا ثانيا يكون اوقع في النفوس لخلقها على هذه الحالة ولا للجنس ولا للاستغراق
لان كلا لكونهما معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام ولا لطبيعة الانسان
فعلى هذا التحقيق لا يرد قول الرضي والعصام لا يحتاج الى تكلف بان افعال المدح والمذموم
وصفاته واحواله الصحة للجنس والاستغراق ولو بالواسطة اى نعم فرس غلام الرجل وبغير
الواسطة نحو نعم صاحب الرجل ولو اريد هذا اى كون الفاعل بالواسطة في قوله معرفا باللام
لا استغنى من قوله هذا اى عن قوله او مضافا هذا اى كون الفاعل مضافا الى المعرف في
حكم المعرف باللام الفاعل الموصوف بما ذكر المعرف والمضاف اليه ومميز بنكرة ولذا قال
المص وبعد ذلك باسم الاشارة اذ اسم الاشارة يشار الى مجموع الذات والصفات
والضمير يرجع الى الذات المجرد عن الصفة لا الى الصفة وهذا وذكر المخصوص ليس

مطلب الفرق بين اسم الزمان والظرف

من شرطها لان هذه الجملة معطوفة على الاسمية لا على مدخول ان حتى يكون من الشرط
لعل وجه الفهم هذا بقوله فافهم لكون المتبادر منه اى من الضمير الذات فقط وليس كذلك
بل المراد الفاعل المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر فاعلا من المعرف باللام و المضاف اليه
ومميزا بنكرة فلا يرد اى اذا كان الفاعل معتبرا مع صفات الذكورية والجمعية والافرادية
وغيرها مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند فان المخصوص وهو الزيدون مثلا
الباء متعلق بالورود فيهما غير مطابق للضمير تحت نعم كيف كان المراد من الضمير مجرد
الذات لكنه مطابق له من حيث انه اى الضمير مفسر بالجمع او بالمؤنث وعند ذلك فيجوز
من حيث ذلك لوجوب المطابقة بين المفسرين لكنه المخصوص بالمدح مطابق له اى للفاعل
من حيث انه اى الفاعل مفسر بفتح السين بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر
فعلى هذا علم ان الفرق بين الفاعل المشار اليه بقوله بعد ذلك وبين الفاعل فى قوله مطابق
للفاعل ظاهر واشار الشارح بالحيثيتين لانه قال هناك من حيث انه موصوف وقال هنا انه
موصوف مفسر ولذا لم يظهر باسم الاشارة كما سبق وهو قد يذكر بعد ذلك لانه اى اسم الاشارة
يشعر بعلية الوصف الذى هو الشرط وليس كذلك بل العلية كون المخصوص فاعلا فى المعنى
للحكم وهو الحكم بالمطابقة وعلية الاتحاد مبتدأ لا الوصف المذكور خبره والمراد بالمذكور
كون الفاعل معرفا وصفا او مميزا بنكرة بخلاف ما سبق وهو قد يذكر بعد ذلك
كما اشرنا اليه بقوله من حيث انه موصوف على ما مر ولقد احسن اه فافهم وجه الفهم
ان ابن الحاجب قال بالاضافة فيقتضى كون الفاعل مطابقا للمخصوص او بالعكس بسبب الاضافة
الى الفاعل او المفعول وليس مطابقة الفاعل المخصوصية المخصوص بل بعين هو مطابق
لفاعلية المخصوص فى المعنى مقدما عليه اى على المبتدأ او خبر محذوف هو هو فالاول
راجع الى المخصوص مبتدأ والضمير الثانى لفظ مراد خبره ومثال المضاف اليه بها اى
بالواسطة او بالوسائط وهلم جرا نحو نعم فرس غلام الرجل وبئس فرس غلام الرجل

44

الرجل لله الا ان الابهام علة لكون الفاعل مفردا مذكرا فى المفرد المذكر اكثر حينئذ قال ح
التحليل واستغراق المفرد اشمل مثلا اذا قيل لا رجل فى الدار يقتضى ان لا يكون فيها احد
واذا قيل لا رجال فيها يجوز كون الاحد فيها فالاول شمول النفى والثانى نفى الشمول وسلب العموم
فيقتضى الثانى ثبوت البعض والسلب عن البعض الاخر وابهام الفاعل مقصود بالباب اى باب
افعال المدح والذم اى مثلهم باعث التفسير جواب لسؤال حيث وقع المخصوص اعنى الذين
كذبوا جمعا من افراد الفاعل وهو مثل القوم ومما لا يطابق الفاعل المخصوص فاجاب بانه
مثل تقديره بئس مثل الذين كذبوا مثلهم او الذين صفة القوم اى بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وازال استبعاده اى الفعل الجرى اى حبذا مجرى الامثال فان ضروب الامثال لا تتغير
فيها مثل تابط شرا وشاب قرناها ورمتنى بفراء امها والقوم غلب الدرة وغير ذلك ولا تم ...
لجرم علة لعدم التغير اى حبذا وفاعله ذا فان قلت ما باعث التغير قلت لما ذكر المص وبعده
احتمل ضمير بعده راجع الى حبذا او الى فاعله عند من قال فاعله غير ذا والى ذا فدفع هذه
الاحتمالات بان كلها جائزة وهو راجع الى ما الثانى مدلول المفعول به الصريح وليس للفظ
عمرو مفعول لا حقيقة خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم بدون الخبر لكنه ليس مما وقع
عليه الفعل بل الفعل الناقص ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه تعلق الفعل عليه علم ان الفعل
الناقص شبيه بالفعل المتعدى من حيث اقتضائه الشيئين ومغاير له من حيث توقفه
على تعلقه على الخبر ونصبه بواسطة المشابهة بالمفعول والمتعدى بلا واسطة ما يتوقف
على تعقله بالمفعول ليجئ فى الافعال الناقصة وعلى هذا سقط قول العصام لا يقبله
اذ ان الكلام فيجعل اى المتعدى كاللازم نحو قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وفيه كمال المدح لاهل العلم حيث لو قطع النظر عن المعلوم فالعلم اشرف
نظرا الى ذاته ولو منفيا اى لا يا لف الدرهم المضروب فى صرتنا وهو بفعل المرور
اماكيف او اضافة او انفعال لكون العلم من مقولة العشرة الذى احدها جوهر
ام

فهذه ماهية اذا وجد فى الخارج لا يحتاج الى المحل والعرض بالعكس فان قلت الجوهر قبل الوجود لا يحتاج الى المحل
قلت المراد بعدم احتياج الجوهر الى المحل سريان وحلول كماء الورد بل محتاج الى
محل الجواز اذ الجوهر من الممكنات الحادثات كل زمانى ومكانى لمامر ولو قال من احوال
القلب لكان اظهر وجه الظهر لان فعل القلب ليس بفعل حقيقة دفع علة لنصبها للتحكم اى لئلا يلزم
ترجيح بلا مرجح بدونها اى القرينة فيفوت المقصود اذ المتكلم لا يفهم بخلاف ما لو كان منفيا كقد تفاهل ستري
الذين يعلمونه فلو نوقش او لو اعترض بان العلم بمعنى المعرفة فنقول العلم مشترك يعنى المعرفة
تكون متعدية الى المفعولين فاختيار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح والمراد به اى بجواز الالغاء
عدم الوجوب والامتناع من غير تحقيقها مع ضعفها اى افعال القلوب لخفاء اثرها لما مر وبين
معمولها ان المكسورة كان زيدا حسب الكاف والتشبيه مدخوله مراد لفظا مدخوله ومصحوبها
اى سوف ومع غير ذلك عن ان الغاء واجب فيها اى فى المذكورة فى الشرح لا شك انه واجب
ولذا اشار بقوله واذا توسطتا بين معموليها واشار الشارح رحمه الله فى الامتحان
والواجب لعدم شيوعها كالجائز لم يذكر واحترز به اى بالتوسط بين المعمولين ايضا
اى مثل التوسط بين اسم الفاعل ومعموله من مثل زيد ظنى قائم غالب يعنى احترز عن توسط
المصدر ونحوه مما يجب الالغاء فيه لان الفعل فى مثله فى معنى الظرف قال الرضى لكن قال
فى موضع معناه لا يصلح فى زيد قائم ظنى غالب معناه ظنى زيدا قائما غالب فليس بظرف
فى موضع معناه لا يصلح فى زيد قائم ظنى غالب معناه ظنى زيدا قائما غالب فليس بظرف فانقوتي
بخلاف ما ذكره اى العصام ووجه الشارح فعلى الشيخ فافهم تكلما وخطابا وغيبة
وانما قلنا بخصايص افعال القلوب بضميرين متصلين ولم يقل منفصلين قلت لانه اذا
كان احدهما منفصلا لم يقتض جواز اجتماعهما بفعل دون فعل نحو اياك ظلمت فان قلت
لم اختص الاتحاد واتصال الضميرين بافعال القلوب دون غيرها قلت لا يجوز ذلك
فى غيرها لان الفاعل مؤثر والمفعول متأثر واصل المؤثر ان يكون متغاير المتأثر
اذ السبب غير المسبب وان اتحد معنا كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى
يغايرهما لفظا بقدر الامكان ولذا يقال ضربت نفسى ولا ضربتنى فالضميران ليسا

بتقييده بقوله فى الجملة اى يجوز
العمل فى الجملة وكذا لا يعمل
فان قلت لم خص هذه الالغاء
للمتأخر بالذكر مع انه مطلق
ايضا فى مقابلها اختصه
بالذكر لشيوعه ولكن عادة
الشارح

ليسا بمتغايرين بقدر الامكان بخلاف ضربت نفسى فان النفس مغاير لياء المتكلم بسبب الاضافة
صار كانها غيره لغلبة المضاف للمضاف اليه فصار متغايرين بقدر الامكان بخلاف
افعال القلوب فان التأثير فيها ضعيف بجواز اتحاد الفاعل والمفعول كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يمينى مرة وامامى وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا
كذا فى الجامى هذا زبدة الشارح فى الامتحان قال العصام هو اى علمت ان زيدا قائم
كعلمت قيام زيد لكن الثانى اى علمت قيام زيد قليل والسر فيه اى كون الثانى قليلا
ان مآلهما ومرجعهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التى تعلق بها
العلم التصديق مفصل فى الاول والثانى علم تصور واعلم ان مطلق العلم قسمان
عند الحكماء حصول صورة الشئ فى العقل بلا حكم تصور ومع الحكم تصديق كتعلق
العلم باجزاء الكلام ونفسه فالاول تصور والثانى تصديق فالحاصل ان تلك
الافعال مكتفية بمفعول واحد باعتبار مضمون المفعولين عند سيبويه خلافا
للاخفش وخفى هذه الدقيقة لضعف بصره ولذا سمى اخفش وعند المتكلمين
العلم صفة يتجلى لمن قامت هى به حرفا او اسما اى سواء كان الاستفهام حرفا مثل
الهمزة وهل او اسما مثل ما ومن وجه التعليق بالمذكورات فان قلت ما مراد
الشارح هنا قلت بيان سبب التعليق بان المذكورات يقتضى صدر الكلام وضعا
وتقتضى بقاء صورة الجملة وهذه الافعال تقتضى التغير فوجب التوفيق بينهما
ورعاية حقوقهما مهما امكن فروعيت حقوق المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال
معنى تفسير للتعليق يعنى عمل المص لفظا لا معنى وهو اى التعليق مأخوذ من
قولهم امرأة ذات زوج لا يقوم بمصالحها كمفقود الزوج اى غائب الزوج
الى تسعين سنة لا ينكح لانها ذات زوج ولا هى ذات زوج يقوم بمصالحها
وهذه مثال التعليق ومثال الالغاء رجل غائب عن زوجها بعد تسعين

فان الزوج لا حق له فلا عمل له لا لفظا ولا معنا لانها تنكح والحاصل ان الفرق
بين التعليق والالغاء بوجهين احدهما التعليق واجب والالغاء جائز و
ثانيهما ان الالغاء ابطال في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال في اللفظ جوابه
اى جواب الاستفهام نعم بفتح النون والعين مع تحقيقه اولا وجوابه لفظا لا
وشيء منهما اى من نعم ولا ليس بجملة بل هما نائبتان عن الجواب بخلاف جواب
ازيد عندك ام عمرو فجوابه زيد عندي بالجملة لا بنعم ولا بلا وهو
اى الجواب بالتعيين السؤال بالهمزة وام المتصلة يعني ان ام المتصلة
انما تجاب بالتعيين لانها سؤال عنه اذ المشكوك هو المسند اليه لا الاسناد
ولا المسند بخلاف ام المنقطعة التي تقع بين الجملتين فانه لا تجاب
بنعم بل يسئل عنهما فعلى هذا علمت الفرق بين ام المتصلة وام المنقطعة
فالاول تقع بين المفردين والثانية بين الجملتين لان هذا اى قول البعض
مردود تفريقه بصحة جواب بنعم بالنظر الى ام المتصلة والمنقطعة
والحكمة الاستفهام واللام في لانه علة للنفي في قوله لانه حال الى ما قاله
البعض بانه لا يخفى مجاز بذكر الملزوم وارادة اللازم اذ سلب الخفاء
يستلزم البداهة وجه البداهة لانه عالم بين الامرين والشك في التعيين
لما مر علم كل احد انه بديهي على كل فظن على انه لو مال الى البعض لقال الهمزة الاستفهام
الذي يعم التصور والتصديق اى المفرد والجملة ولكن لم يمل الى البعض بل الى
مذهب الجمهور فقال كلمة الاستفهام الذي يعم جميع الاستفهامات بعضها اخفى من
بعض فان هل اخفى من الهمزة فالاول لطلب التصديق والثاني
يعم التصور والتصديق اى اجزاء الجملة ونفسها وجه ما ذكره الشارح
عن الرضي في تحقيق ان المكسورة مخالف لما هنا فالاولى ما هو المذكور هنا

هنا الظاهرة اى الحواس الظاهرة خمسة عند المتكلمين السمع والبصر واللمس
والشم والذوق وعند الحكماء عشرة خمسة ظاهرة وهي المذكورة وخمسة باطنية
حس مشترك ووهم وخيال ومدركة وحافظة طرح الحكماء دليلا في ذلك ثم نظروا
وعلموا ان في دماغ الانسان ثلثة بطون لكل منها منفذ لكل طرف فان شا الكل
نشكل هنه ... وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما اى حذف المفعولين بها
اى لم يتعرض المتن حذف المفعولين كثيرا عند القرينة للقسم الثالث من فعل القلوب
لانه علة لعدم التعرض لعدم اختصاصها علة مقدمة بلا مدخل لها في وجه الحاق
قوله تعالى فجعلناه هباء اى غبارا منثورا اى متفرقا وهذا كقوله تعالى واتخذ ابرهيم
خليلا فان قلت ما الفرق بين الخليل والحبيب قلت الحبيب ما يكون الشوق والطلب
من جانب المحب والخليل بخلافه فان الطالب فيه من المعشوق فلذا اتخذ الله رسولنا
عليه السلام حبيبا وابراهيم عليه السلام خليلا وفيه اى في قول المتن تنبيه على ان افعال
القلوب غير منحصرة حيث قال افعال ملحق بها فلم تكن منحصرة فيما ذكرهما اصلا ان
وكلا الكل قدم رئيس كذلك لكل عامل فرئيس الجار الباء ورئيس حروف المشبهة ان
والنواصب ان والجوازم ان وغيره لك والبواقي تتوجه اليها بنوع تاويل المامر
وهو اى مفعول الاول بمنزلة الفاعل حقه اى المفعول بمنزلة الفاعل
تقديم على الثاني والثالث وضمير الثاني والثالث الكراى الى الاول مع تاخره
اى الاول كالاول مضافا الى باب اعطيت خبر لمبتدأ ثان لمفعولها الاول
في المتن في كونه مباينا لوجه التنبيه فافهم وجه الفهم سبق في التعليق
لا فائدة اى الفعل مع المرفوع فائدة تامة بدونه اى بدون الغير فلا
تاما لتمام الفعل بمرفوعه الذي هو كالجزء منه اى من الفعل وضعا كان
مؤثرا فيه معنى مات زيد ومرض عمرو لوجود التأثير في الاكثر نحو ضرب زيد عمرا

بالاتفاق في العمدة جائز في الفضلة
[illegible]
وعند عبد القاهر [illegible]
وتعد له ما عصى [illegible]
حبيبا [illegible]
فالجمهور يقولون [illegible]
والعصيان [illegible]
لا يقاس عليه

لسوقته واوداود اولتقدم يزيد لعدم تمام الفعل بمرفوعه للتسمية بالناقص
فالوصف بالتمام والنقصان بمبدا المركب من الفعل والفاعل وصف بحال المركب
وقيل تسمى بذلك لمسلوبية الدلالة على الحدث ولذا يقال كان الله عليما وعوض عنه
اى عن الحدث خبره الدال على الحدث ورد اى التسمية بسبب سلب الحدث بانه لو كان
كذا لزم ان يكون افعال المسلوخة عن الزمان مثل نعم وبئس حبذا اى مناسبا
ان يسمى فعلا ناقصا وليس كذلك وقال العصام لنقصان دلالته يسمى ناقصا
لنقصانه دلالته لانه اى الفعل الناقص لنقصانه وهو الزمان قيد لها اى النسبة
وشيئ منهما اى النسبة والزمان لا يفهم بدونهما اى الاسم والخبر ولهذا استعمالى ليس
بوضعي خلافا في الوضع وقول العصام ليس بحجة لما علمته ولو صح لزوم
ان يكون حرفا فان قلت لم لا يدخل الا على المبتدا والخبر قلت لان وضع الناقص
ليعطي الخبر حكم معناه اى الخبر كالانتقال والاستمرار وغير ذلك من الصيرورات
فان قلت ما الفرق بين الفعل المتعدي والناقص اذ كل منهما محتاج الى منصوب
قلت من ان المتعدي مالا يتوقف علمها وقع عليه الفعل والناقص ما يتوقف على
ولم يعقل عليه الفعل وتحققه مرا ولا يتم فهمه بغيرما وقع عليه الفعل او بتعريف اخر
يوجد الفرق بينهما الناقص ما وضع لتقرير الفاعل على صفة والفعل التام
ما وضع لصفة مع تقرير الفاعل لا التقرير وحده كما في الفعل الناقص هذا
ولغلبة الاول اى كان قد تقدم على الثاني اى على صار حتى لم يذكر سيبويه سوى كان
وصار ومادام وليس ثم قال وما وجد نحوهما من الافعال لا يستغنى عن الخبر فانها
غير محصورة كذا شرح كلام المص كثيرا وكذا ذكر الشارح غير منحصر فيما ذكر اجابت
حاجتك اسمها ضمير في قصتها وخبر حاجتك هذه الاربعة اى آض وعاد وغدا وراح
انما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتفريق هذه الاربعة كتفريق العصام لحائها

والفرق بين المتعدي والناقص مطلب
لفظ كان اربعة اقسام ناقص اذا كان
لثبوت خبره وبمعنى صار اذا كان للانتقال
وبمعنى التام اذا كان بمعنى وجد
وبمعنى الزيادة اذا كان للتاكيد
ويجوز تقديم خبره على اسمه وعليه
وتقديم لا يجوز وهو ما في اولها
ودخل في مختلف فيه

لحائها ان يذكر في جنبه اى صار لانه كالتفسير لكن اخر الاخرين اى غدا وراح لكونهما
نظيرين لاصبح وامسى واخر الاولين اى آض وعاد لكونه كالمسافر الغريب لكونهما بمعنى
رجع اى لا يزال يعلم اى ثبت فعله ويدوم والمراهقة اى المرأة تميل النفوس اليها
ووطئها وهي بنت سبعة وقيل تسعة وقيل اثنى عشر انتفائه اى العلم لعدم امكان القبول
اى قبول العلم ولزومه الصحاح النفي في كونه اى جاز ان ناقصا خفوق النجم اى غروبه اخره اى
اخر المعنى ليس لشبهه بالحرف في الصورة اذ اصل ليس بكسر الياء فسكونه على خلاف القياس
لكثرة الاستعمال فصار كسوف انكر العصام الاحتمالين الاخيرين اى الجر بعد الخبر و
الوصف لما مر في الشرح سبق ذكره اى معنى التضمن في وجه ترتيبها اذ بكسر اللام ليس
بحرف جار بل هو المنصوب فانه اى الشان عليه اى سائر افعال الناقصة معمما اى ان ما
بينه اى سائر الافعال اه واما في هذه الافعال اى الناقصة فلا يجوز الفصل فانها ان
النافية اضمار على شريطة التفسير والشرط لغة والشريطة بمعنى واحد والاضافة بيانية اى الحمى
بما هو بناء على الشرط وهو تفسير الفاعل بما بعده وانما حذف احترازا عن الجمع بين المفسر
والمفسر وعرفا كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل
في ضمير الاسم او في متعلقه لو سلط ذلك الفعل او شبهه لنصبه نحو زيدا ضربته اى ما هنت
زيدا الا ضربته خاصة فيها اى في ان على غير الاصح متعلق بجرى خرجا جرى في نفي فرضا خارج
عن العرف وبقي لفظ لا مهملا اى متروكا الا انه يحمل عند الدماميني اما كونه ذلك
اى معنى القرب موجودا او مجزوما او مشروعا فبحث لغوي خارج عن المعروف على ما لا يخفى
وعدم خفائه لانه بمعنى زيد قرب كرجل عدل وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل اذ الاسم بمعنى
لا يحمل على اسم العين والعرض لا يحمل على الجوهر بحمل هو هو بل بالاشتقاق او بجملة ذو وتغنيه
عن الخبر وهو اى الخبر حاصلا على الاول اى على الفعل المقاربة وان بين المص الثانية اى الفعل
الناقصة في الامتحان لو تم اى دليل الجامي قول الشاعر هبت اى كنت قربت اليوم القلب

مطلب اضمار على شريطة التفسير

منكم في طاعة الهوى اي في ميل الشهوات الفانية الهالكة فلج اي لج وجد بالميل كاني كنت
باللوم اغريه اي كاني قلت لنفسي اقدمي واسعي الى الشهوات واللذات سريعة الزوال وقوله
علقت اي صرت تظلم من اجرنا اي ضررت على من كان جارنا ومصاحبنا وظلم الجار
اذلال المجير اي اهانة للجار خيانة المجير وتعظيم الصاحب توقير المصحوب ولو قطع النظر
عن الجارية انما المؤمنون الجحفة وان جاز تقديمها اي اخبارها على اسمائها اي الافعال
المقاربة لعدم تصرفها اي المقاربة علة لا يجوز وكونها متعلق لجاز المؤخر الى هذا
اي كونها افعالا قويا وان لم يجوز هذا اي التقديم في الحرف فان وصلية قدمه اي المص
اسم الفاعل على المفعول لشرف الوجود على العدم ولو عكس فله وجه لان العدم اصل على غيره
لانهما اقرب مشابهة الى الفعل عند العمل والبواقي ليست باقرب بسبب المبالغة والزيادة
والدلالة على الثبوت حتى اضطرب فيه الامم فقال المقران مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث
مقربة الى الفعل لكونه بمنزلة التجدد وقال العصام المبالغة كالزيادة مطلقا فكل منهما
يجعل الاسم بعيدا من الفعل وقال بعض الكملة اسم التفضيل يدل على الثبوت بخلاف المبالغة
فانه يدل على التجدد وفي فعلها نظر والحق مع المص المدقق وعليه البصريون قد علمت
اشتراط الشروط في العمل في اتمام المشابهة ليوافق الاسم للفعل لفظا ومعنا ولو وجدها
فالاسم عامل نظرا الى لفظه او معناه كما علمت في عمل الزيادة في حروف الجارة فان قلت
لم شرط في اسم الفاعل والمفعول الدلالة على الحال والاستقبال قلت لانهما لشبههما بالمضارع
يلزم ان لا يخالفه وكما كان الاسماء المتصلة منوطة لدخل مقدر بانه لم لم يعرف الاسم
والمراد من الاسماء المتصل هي المذكورة جنبية من التبيين بمعنى المفعول من المبادي وهو ما
يذكر في اوائل الكتب يعني يستمد به من بيان المواضع والغاية والتعريفات قدم اي المفعول
مع كونها اي الصفة المشبهة من المعلوم انما سبب لاسم الفاعل ولكن قدمه لان الاشياء تنكشف
باضدادها هذا احسن من الوجهين للشارح وانه اي المستتر ايضا اي مثل الامر الاعتباري الذي

فان قلت لم كان الفاعل بعد ... قلت والمفعول كذا
كون ... الفاعل ... الاول ... الفاعل
الفاعل على التعاقب وذكر هو ليكون
عطف الجملة على الجملة وذكر كذا الثلاثي
تفكيك الضمير للصفة وحمل الثلاثي
على المزيد ... قيل ان الاصل لا عمل على الفرع
قلنا ان الثلاثي فرع بحسب النقلة
والمزيد اصل بالكمية رح

الذي ليس فيه اثر العامل ظاهرا فيه اي في عمل المستتر يتوقف عملهما فيه اي في المنفصل المستقل القوي فيلزم
له عمل قوي بالشروط ولذا شرط في عمل الفاعل والمفعول به اتفاقا ولم يشترط في سائر المعمولات
الضعيفة كالظروف حتى يعمل فيها حرف النفي كالحليم اي الحافظ للعاقل لعدم خلو مدلوله
اي النفي عن زمان ما ومكان ما اي زمان ما اي زمان احترز في فعل الله تعالى فليس بزماني والامكاني
بل يتعلق فعله تعالى زماني وحادث علمها عليه الاشاعرة واشترط فيهما عدم التصغير وعدم الموصوف
لانهما في المعنى مبتدأ وبهذين يكونان بعيدين من الفعل الذي لا يكون مبتدأ فلو قدم هذا اي قدم
الموصوف لكان اولى لان التصغير موصوف في المعنى تابع للثاني وفرع له وعدم خفي بقوله
لا يخفى ولو قدم هذا اي وضعاه على ولا موصوفين لبطال الفصل بين المعطوفين وهو
ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين اي لانه تعريف صورة اي لفظا وفي المعنى حرف موصول
لان تقديره جاءني زيد الضارب غلامه اي الذي ضرب غلامه وذلك اي وقوع الاسم بعد الشروط
يؤدي قوة ومناسبة للفعل فالواقع بعد الشروط كالواقع موقعه اي الفعل تحقيقا يعني شرط
فيهما الدلالة على الحال والاستقبال تحقيقا او تقديرا فان قلت ما مراد الشارح بتعميم الزمان منهما
قلت رد للكسائي قال لا يشترط الحال والاستقبال لقولهم باسط ذراعيه واجاب الجمهور بوجهين احدهما
تقدير المتكلم نفسه في الماضي موجودا وثانيهما ان يقدر الماضي موجودا في الحال فيكون دلالته على الحال
تقديرا لان الغرض من هذا علة لعدم عمل ثلثة اوزان وتحقيق ما في قول الشارح متوقفها اي الصفة
المشبهة سبق تحقيقها بالامزيد عليه لكن بقي بعض مباحثها وهو انه ان قلت لاي شيء شابه قلت
شابه لاسم الفاعل من حيث يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث الصفة المشبهة فعلى هذا اشار من حيث
يثنى الى اخره يعني انها لا يأتي من المتعدي بل يأتي من اللازم ابدا نحو حسن او بعد جعلها لازما
نحو رحيم فانه نقل من باب علم الى حسن وكذا دلالته على الثبوت اعم من الوضعي او الاستعمالي وان
لامها ليست بموصولة بالاتفاق فالحاصل ان الاحوال مختصة بالصفة المشبهة ولذا صارت
مسائلها ثمانية عشر قسما لان الصفة المشبهة اما ان لا يخلو عن اللام او مجردا او مضافا

فان قلت لم لا يجيء الصفة من المتعدي قلت
الصفة بمعنى الثبوت المناسب للازم
بخلاف المتعدي فانه بمعنى التجاوز
ودوامه استعمالي

بالمعرف او بالمجرد اوليت بمضاف فهذه ستة بضرب الاولين بالثلثة الاخيرة ولا تخلو
ايضا من الرفع والنصب والجر فيضرب هذه الثلثة بالستة فصارت ثمانية عشر قسما نحو كن
من الشاكرين وامثلة هذه حسن وجهه لانه اقرب مشابهة للفعل لانه نكرة كالفعل بتنوين
حسن وفي وجهه ثلثة اعراب وكذا احسن الوجه بالاضافة وكذا احسن وجهه والحسن الوجه
والحسن وجه وهما بالاضافة ممتنعان مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه مثل حسن وجه وحسن وجهه
فالمجموع تسعة سبعة جائزة واثنان ممتنعان قدم اى اسم التفضيل على المصدر مع كونه اى المصدر
ما صلا من الظ مطلقا اى بلا شرط عند البعض او بلا شروط اسم التفضيل لما يجئ لمناسبته اى اسم التفضيل
لما سبق من اسم الفاعل والمفعول فاللام في لمناسبة علة التقديم وبه اى بكون المناسبة واعتبار النسبة
وصفا ولذا اى لكونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في الوضع قدم مجهول عليه اى على المصدر
ما سبق من اسم الفاعل والمفعول فناسب مع كونه اى المصدر ظ فاحال من ضمير عليه ولذا اى لاجل
كون المصدر اصلا في الاشتقاق عند البعض فظ المحشي نقل عن ابن الحاجب من نفس الامر في
حد ذاته لا لكونه باعتبار المعنى وهو المراد من نفس الامر فمعناه ان اسم التفضيل صفة حقيقة
للكحل في المعنى اولا وبالذات وثانيا صفة للرجل في اللفظ بسبب الكحل اى على ذلك الاتي اى الرجل للكحل
بان يقع اسم التفضيل صفة له اى الرجل في اللفظ ليحصل له اى للاسم مظهر من الاظهار بمعنى القوة
اى باعتبار تعلقه فان قلت كيف يتعلق باعتبار التعلق وباعتبار غيره حرفين بمعنى واحد بفعل واحد
بمعنى واحد بغير عطف ولا بدل قلت هما حالان احدهما من الضمير المرفوع المنفصل وثانيهما من الضمير
المجرور في نفسه يعني المتعلق بالكسر الكحل بين ذلك وهما جرى عليه اى المفضل عليه وهو الرجل وبين
غيره اى المفضل وهو زيد ليكون علة لزوم الاشتراك مطلقا واحد بالذات حيث قيد تارة
برجل مفضل عليه وتارة قيد بزيد وهو مفضل فان الكحل واحد بالذات ويختلف بالاعتبار لئلا يلزم
اصل التغاير في اسم التفضيل على ما هو الاصل فيه وهو التغاير بين المفضل والمفضل عليه
ليسهل اخراجه عن التفضيل بالنفي لتوجه النفي الى القيد علة لخروج معنى التفضيل هذه
القاعدة قال عبد القاهر بوجوب الحفظ بان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد توجه
النفي الى القيد والمقيد باق نحو ليس زيد غنيا فبقي زيد موجودا بلا مال مثلا وهذا اكثر

الكثرى وبعضها يسلط الى القيد والمقيد جميعا نحو وما انا بظلام للعباد فلا يوجد اصل الظلم لا وصفه
وزيادته فيكون احسن بمعنى حسن اى بمعنى فعل واعلم انه كون احسن بمعنى حسن يحتمل بوجهين
احدهما بتوجه النفي الى القيد وثانيهما بجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة لان نفي
الزيادة لا يلائم المدح حث قوله ليس كمثله فبقي اصل الحسن وتقدم النفي على حسن رجل مقيسا
اى حسن زيد اما بالمساوى او بدونه والقياس كونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى
الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فانتفى المساوة والزيادة بطريق الاولى
لما اقتضاه المقام فقد علم ان لا عمل لاسم التفضيل الا بالشروط الخمسة الاول كون التفضيل صفة للرجل
في اللفظ والثاني صفة الكحل في المعنى والثالث كون الكحل مفضلا باعتبار التعلق ومفضلا عليه
بغيره والرابع كون الاسم منفيا والخامس كون التفضيل مستعملا باحد الثلثة بمعنى اللام او
الاضافة والا لم يوجد الزيادة فضلا عن العمل واذا وجد الشروط فالمعنى اى معنى ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل في عين زيد رأيت رجلا حسن في عينه الكحل في عين زيد لما عرفته فالكحل
مفضل ومفضل عليه بالاعتبار واعلم انه اذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان احدهما ان يكون
بعض المضاف اليه وهو الاكثر نحو زيد افضل الناس فزيد افضل من واحد مما اضيف
بقي خارجا من المراد لا عن مفهوم الناس فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وترجيح المرجوح
فلا فساد فيه كما في كلمة التوحيد فان لفظة الجلالة داخل من وجه خارج من وجه عن
الاله فلا يقال يوسف احسن اخوته بل يقال احسن اخوته وثانيهما اضافة مطلقا اى سواء كان جزءا
او لا وهو اى المصدر قال البصريون بمعنى المصدور عنه الفعل وقال الكوفيون بمعنى الصادر
عن الفعل ملكا وجهة فان قلت ما الفرق بين المصدر بمعنى الفاعل والمفعول وبين المبني لهما
قلت الاول ينفك عن المصدرية وهو مجاز بخلاف الثاني نحو زيد عدل عادل على الاول
وعادلية على الثاني ذكره العصام ودانه وهو اسم للحدث الجاري اى الواقع والمتعلق
المشتق ويؤيده ما عرفه السيد وهو اسم مشتق منه الفعل وهذا المعنى الموضوع له

فان قلت لم شرط كونه صفة للرجل في اللفظ [illegible]
[illegible] لم يقل السبب وحسب يجعل متكلم سببا
وفي المعنى [illegible] اى سبب السبب قلت
الراجح [illegible] بعض ما عليه لضعفه
فان قلت
ليحصل صاحب السبب اى الكحل منفكا عن
لم اعتبر كونه السبب اى الكحل واحدا [illegible]
المفضل عليه ومع ان الكحل [illegible]
ليخرج عنه نحو ما رأيت رجلا احسن حقيقة
عينه من كحل زيد فانه لا يخلو ان
وانما شرط كونه منفيا ليكون
بمعنى فعل بنفي الزيادة
ويمكن [illegible] عمله بلا شرط
نحو رجل خير منه عمه

المصدر الذی لیس بموجود ولا معدوم لماتر واستعماله فی الحاصل بالمصدر واسم المصدر مجاز
بذکر الملزوم او السبب وارادة بنیه ویعمل عمل فعله المشتق منه صفة فعلا او الضمیر علی المذهبین
لکما مر هو راجع الی الفعل او الضمیر منه ای من المصدر او الفعل کذلک وهو المصدر لا یقتضی
الفاعل غیر معتبر فی وضعه ای المصدر فیهما ای الفاعل والمفعول منهما اجنبیان له ای للمصدر
فیقتضی المصدر عن العمل فی الفاعل والمفعول به فان قلت عدم احتیاج المصدر الیهما غیر صحیح
والا کیف یقال المصدر اما مضاف الی فاعله او الی مفعوله او نائبه والمضاف محتاج
الی المضاف الیه قلت هذا الاحتیاج وعدم الاجنبیة بالاستعمال وکلامنا فی الوضع حیث وضع
المصدر للماهیة مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت لم قطع النظر
عن الفاعل فی المصدر قلت قطع النظر فیه لیصح اشتقاق الفعل منه
والا یجتمع عند تثنیة الفعل وجمعه تثنیتان وجمعان وتثنیة الفعل
وجمعه باعتبار الفعل لا بالحدث والا لزم الفساد المذکور فیجتنبان
ای المصدران بمعنا الفاعل والمفعول عن العمل فیهما لقوتهما
فیعمل المصدر بلا شرط لما مر ای یعمل فی غیر الفاعل والمفعول به
لضعف المعمولات الباقیة سبق فی اسم الفاعل وذلک ای شرط المصدر
عدم کونه مصغرا وعدم کونه موصوفا وهما لا یقدران بهما ای بان مع الفعل اذ الفعل لا یصغر
ولا یوصف لان التصغیر والموصوف فی المعنی مبتدأ والفعل لا یکون مبتدأ لدخول الزمان
الذی لا یستقر وعدم الاستقرار مناف للمبتدأ الذی یقتضی الاستقرار لیحکم علیه وبجرد للمتأ...
ای بجرد الاشتقاق فی العمل فیهما غیر کاف فالحاصل ان المصدر لا یعمل لضعف مشابهته للفعل
لفظا ومعنا الا بشروط ثمانیة عدم تصغیره وعدم موصوفه وعدم اقترانه بالحال والا
الیهم عمل المصدر لقیامه مقامه هذا قید لکل ای لکل شروط فیهما ای فی الفاعل والمفعول به
مقدرا مع الفعل المضارع ای المصدر المقدر بها لا بلفظها عند البعض عنده ای البعض

55

البعض وعند غیره فلفظ مسمعا اما مفعول لکررت او بدل من مفعول علمت وهو
اولی المغیرة ای جماعة مقدمة علی تلک الطائفة سواقیهم وخیه ای قول الغیر تقدیر علی
ممنوع لانه شاذ غیر قیاسی ببیانه توضیح ای قول المص غیر لازم الحذف ببیانه اذ حینئذ ای
حین کون الفعل مرادا او حین کون المصدر للعدد او النوع او التاکید یکون العمل له
ای للفعل لعدم تقدیر صحة التقدیر بان مع الفعل ملة لعدم عمل المصدر حین اتصاف
المصدر بالمذکورات اذ لا یجوز عمل الضعیف مع وجود القوی سواء کان الفعل مذکورا
نحو ضربت ضربا او محذوفا غیر لازم الحذف نحو ضربه زیدا وان کان حذف الفعل لازما
نحو سقیا وشکرا وحمدا له فالوجهان جائزان عمل الفعل لاصالته وعمل المصدر لنیابته
وقیل عمل المصدر للمصدریة ولا للبدلیة ففی قولنا وجهان ذکره الجامی والمرادی
لازم حذف الفعل اذا کان المصدر مضافا الی الفاعل او المفعول او مع حرف الجار
فعلی هذا لو قال المص فعمل المصدر لمصدریته وبدلیته وقال سقیا لک وسقیا له لکان
احسن سبکا لان الواضع نظر ای واضع المصدر وضع لماهیة الحدث الجاری علی الفعل
والمراد من الحدث معنی قائم بغیره سواء کان صدوره عنه کالضرب والمشی او لم یصدر
کالطول والقصر ومن الجاران یقع بعد اشتقاق الفعل منه ذکره الجامی کما ای کالاستتار
فی الفعل والصفة من الاسماء المشتقة وذلک ای عدم استتاره فی المصدر لما ذکر فی
الحذف لاجل عدم نسبة المصدر الی فاعله وضعا وهما ای المثنی والجمع راجعان الی الفاعل
فیهما ای فی الفعل والصفة بخلافه ای المصدر فان له ای المصدر فی ذاته مثنی
وجمع وردّه فی الامتحان بحاصله ما قاله فیه انه لا یقع الاضمار فی المصدر
بان یستتر فیه کالفعل والصفة بخلاف ضربی زیدا وذلک لان النسبة ملحوظة
فی وضعهما فیحکم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فللواضع نظر الی ماهیة
الحدث لا الی ما قام به فاقتضاء المصدر للفاعل عقلی وحکمی لا وضعی وقیل

المصدر
فان قلت اذا کان مشابهة المصدر للفعل
ناقصا لفظا ومعنا فخصه عدم العمل ووجد الشرط
اولا قلت الاراته لما کان المصدر طالب
الفاعل والمفعول عقلا فبادنا المشابهة
یعمل فیهما او انه لم یطلب وضعا وطلبه اقتضی لهما
لکونه عقلا ولذاته والمشتقات بالاشتقاق
من المصدر لتضمنها المصدر ومشابها
اقوی لفظا ومعنا فطلبها لهما بالانفصال
وطلبه بالاتصال لانه عقلا ولانه بلا واسطة
صح

قيل الجامي والهندي وغيرهما لانه لو اضمر في مفرده لاضمر في مثناه وجمعه فيلزم اجتماع
تثنيتين وجمعين واجاب عن ورود السؤال على الفعل والصفة بانهما راجعان الى الفاعل
ورده المحقق فيه هذا الوجه بوجوه اما الاول فلمانع في المقيس يريد لزوم المرفوع في الفعل
والصفة وعدم اللزوم في المصدر فهو قياس مع الفارق واما الثاني فلانه لا يجري في المصدر
التاكيدي كلو قيس فهو مع الفارق واما الثالث فان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل
فكلاهما في الاشتقاق وان ارادوا حكما فلابد من علامة ومنع لزومها فقدروا علاملا في مثل قوله
تعالى لا تاخذكم بهما رافة اي لا تاخذكم رافة بهما رافة بحذف لكراهة جمع المفسر والمفسر له وذلك
اي عدم تقدم معمول المصدر عليه لانه مقدر بقائم مقام ان مع الفعل يعني ضربا بمنزلة ان يضرب
فان حرف موصولة ويضرب صلتها ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول لكن الحق
عند الافاضل تقديمه لو ظرفا اذ المؤول شيء لا يلزم في حكمه من كل وجه مطلقا اي معنويا او لفظيا
قدمه اي الاسم المضاف على الاسم التام لان تمامه اي الاسم التام معرفة عليه اي الاسم المضاف لانه
علة للمحل الجر بتقدير حرف الجر اذ الاضافة معنويا ذو محمول على حال اي اضافة معنوية بتقديره
اي الجر لكونه اي اللفظ علة لمحمول فرعه اي الاضافة المعنوية لوجود اي التنوين او الاسم عنه اي
اي التنوين او الاسم لمنافته اي التنوين علة التجريد نقيضه اي الاتصال لكونه اي التنوين
علامة التمامة اي تمام الاسم فان قلت ما الفرق بين التنوين ونون الخفة لانهما نونان ساكنة
تتبع حركة الاخر قلت التنوين تبع للتمكن والنون للتاكيد فقط ان حذفها اي النون مقامه اي
التنوين قال في الامتحان حذف النون عند الاضافة في المثنى والجمع لشبه النون للتنوين وقال
هنا حذفها لنيابتها وقيامها مقام التنوين وبين الكتابين تناف ولعل مراده هنا
هذا دفع المنافاة انه نائب بالقوة اي الفعلية العرضية اذ يجوز النيابة بالفعل الحقيقي
لان هذا بعد التركيب وبعده يقتضي الجمع بين النائب والمنوب والعوض والمعوض عنه
ولقائل جواز الجمع نحو قوله ذكره العصام او محمول على ما جاز اي لو قيل لاجل الاضافة

الاضافة او محمولا اي جواز الاضافة الضارب الرجل والضاربك حملا على الحسن
الوجه على ضاربك لاتحاد الجزئي بخلاف الضارب زيد لعدم الاتحاد لان الجزء
الثاني علم ليس بنكرة بل اسم جنس لما سيجي في الاضافة اللفظية وهذا القيد غير مفيد
اي تجريد الاسم لاجل الاضافة اي غير شامل في الحمل عليه اي الحسن الوجه او الضارب الرجل
اذ لا تجريد فيه لاجل الاضافة بل لاجل اللام السابق على الاضافة الا ان يعمم
بان جرد عن النائب الاعم عن التنوين وفيه تدقيق وهو ما ذكرنا ذلك فان قلت
ما الفرق بين الدقة والتدقيق قلت سبق في الديباجة بالترادف وهو الذي
يكون اللفظان متغايرين ومعناهما واحد كالليث والاسد والمذهب في الادغام
كقوله هل لي تخر الادغام قوتا لعامله ليومه كما يدخر النملة قوتا لعامه والآ
وان كان مساويا نحو الانسان البشر او اخص مطلقا نحو انسان الحيوان او كان
مباينا نحو انسان الحجر اذ سلب المساواة يقتضي كذلك تكون بلا فائدة اي الاضافة
مطلقا اي ما يطلق عليه الاضافة لعدم المجاز والهو مورد القسم ويقال له المقسم
سواء كان اضافة معنوية او لفظية او بتقدير حرف الجر واعلم انهم لما ارادوا ان
يمزجوا الكلمتين مزجا تاما بحسب اللفظ من اتصال الصفة الى الموصوف
وهذا اشد تماما معنى الاضافة لكن النظر الى اللفظ اولى ولذا دخل
الالف والهاء في المنادى المندوب على المضاف اليه نحو يا امير المؤمنيناه دون
الصفات وما وقع في نحو واجمجمتي الشاميتاه فهو شاذ لكن القوم ليسوا
قائلين بان التقسيم الى اللفظي والمعنوي بتقدير حرف الجر ولكن يشعر كلام
بعضهم ان التقسيم الى النوعين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية كما
في المعنوية مثل ضارب زيد واريد ضارب لزيد بان تشبه تخصيص اللام بالاضافة
في افادة التخصيص فذكر ضارب زيد واريد ضارب لزيد وفي اضافة البيانية

الجملة فيما ان
صفة الظرف
اذا قدر الظرف اسم الفاعل عملا بلفظه وقدر فعل
فان قلت الضرب بعض صلته وان قدر ليكون اسم الفاعل
حذف الموصول مع بعض الصلة وهو جائز
فهو مضاف للظرف المستقر او عند الكازلي فانه
بمعنى الحدوث اللفظ فانه قال
وتقدير الفعل على الداخل على الصلة
لم لم يكتف اللام الداخل لانها يؤول
بمعنى الموصول تحت لانها على النعت
بالفعل لدلالتها على الثبوت
المنافي للفعل الذي يتاخيه
لا يستقيم

مطلب تنوع الثناء للثالث

نحو حسن الوجه اي حسن وجهه فان قلت الاضافة اللفظية لا تفيد تخصيصا وهذا تفيد
قلنا هذا التخصيص قبل الاضافة وليس فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ قدمها
اي الاضافة المعنوية على اللفظية لانها فرع للمعنوية لما مر ولان المعنى مقدم على اللفظ
لان الواجب ان تلقى المعاني على قلوب العلماء ثم يأخذون بالالفاظ ولو قدم الالفاظ
اللفظ خلا وجه بالنظر الى المخاطب اولا والكل وجهة لان المخاطب يسمع اللفظ اولا
فيفهم المعنى واحترز بهذا القيد اي اصحى بدلالته على الماضي لم يعمل فلا يكون
لفظية بخلاف زيد ضارب عمروا الآن او غدا لما تقرر ان دلالة الصفات
في العمل على المضارع شرط فيها الا في المصدر فان قلت لم شرط دلالة الصفات
على الحال والاستقبال دون المصدر قلت طلب المصدر للفاعل عقلي وذاتي واضافته
اليهما استعمالي اقوى والصفات يطلب الفاعل والمفعول لتضمنها المصدر وطلبها
ليس بقوي اذ ليس بذاتي بل بواسطة المصدر فكان ضعيفا فيشترط الحال و
الاستقبال ليقوى فالاضافة المعنوية كل لفظ ليس بمضاف الى المعمول مما عداه
من الجامد والمشتقة المضافة الى المعمول لئلا يلزم علة التجريد وقت معرفة تحصيل
الحاصل اذا اضيف المعرفة او المحال اذا اضيف المعرفة الى النكرة محال عادة اي
المعنوية بحسب الاستقراء ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او من او في لان المضاف اليه
اما غير جنس المضاف ليس بصادق عليه ولا ظرف فهو بمعنى اللام نحو غلام زيد
او جنسه فهو بمعنى من نحو خاتم فضة او ظرف فهو بمعنى في نحو ضرب اليوم اعلم
انه اذا كان المضاف اليه اخص مطلقا نحو شجر الاراك او اخص من وجه فهو
لامية ايضا نحو فضة خاتمي خير من فضة خاتمك وعكسه اضافة بيانية بمعنى من
نحو خاتم فضة فالمضاف اليه اعم من وجه واضافة في قليل حتى رده بعض
الى اللام نحو ضرب اليوم بمعنى ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع له فيه

52

فيه فان قلت لم لا يرد بمعنى من الى اللام بعضا فيكون الاضافة بمعنى اللام فقط لان
المبني والمبني له اختصاص في الوقوع ايضا قلت نعم لكن لما كان بمعنى في قليلا رده
الى اللام تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط اي ضبط القسمين بخلاف اضافة بمعنى من
فانه كثير الاستعمال لان وضعها الى الهيئة التركيبية المعهودة المضاف فيما امكنت يشير
الى ان الاضافة ثلثة اوجه لان المضاف اذا اخذ من حيث ذاته فالاضافة والمضاف
اليه خارجان نحو العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا واذا اخذ من حيث
انه مضاف فالاضافة داخلة والمضاف اليه خارج مثاله ايضا العمى عدم البصر
واذا اخذ من حيث المجموع فالاضافة والمضاف داخلان نحو علم الفقه والبلاغة
يريد ان الاضافة لمعان اربعة كلام التعريف ولقد امر على اللئيم يسبني تخصيصه ثمة
قلت لم يعنيني والعلم انه اذا عطفت الجملة على الجملة الفعلية يذكر التاء في ثم فيبنى
... صفة اللئيم وينسب الفعل الى الفاعل المعنى لا يكون معرفة ذكره وجيه الدين
بخلاف مقدور له وصلوته لتا وان كانت هذه اكثر ابهاما من لفظ غير ومثل تتعرف
بالاضافة للعهد او الاستغراق ولو اريد بهذين من الغير والمثل لكان معرفة بالاضافة
فافهم فلما اضيف اي الغلام الى رجل خرج غلام امرأة وغلام زيد ورده اي افادة
الاضافة للتخصيص بل التخصيص بلام الجارة لا بالاضافة وبالجملة الفرق بين غلام
رجل وبين غلام لرجل في المعنى يعني بان عمل الاضافة بالنيابة وعمل الجار بالاصالة
وبان الاضافة عامل قياسي والجار عامل سماعي فشبه الجار بالاضافة في الانتساب المذكور
فذكر انتساب الاضافي واريد انتساب الجار فيعمل عملا قياسيا للجر هذا معنى قول الشارح
بقوله فلما حذف الجار واتيب المضاف منابه اي الجار وجعل عمله اي الجار له اي للمضاف
انقطع نسبته اي العمل الى الجار المحذوف وحصل كنوع بشيء هذا دفع لمقدر بانه يلزم
حصول الحاصل نحو خرج به غلام زيد لانه ليس بصفة فيكون معنوية نحو خرج به ايضا

المشهور ان الاضافة ثلثة تفيد تعريفا وتخصيصا وتخفيفا
بل التحقيق ان الاضافة المعنوية تفيد ثمانية اشياء اولها
التعريف اذا اضيف الى المعرفة وثانيها التخصيص
اذا اضيف الى النكرة وثالثها التكثير اذا اضيف
الى النكرة نحو زيدنا [illegible] ورابعها [illegible]
نحو [illegible] وخامسها [illegible] وسادسها [illegible]
نحو غلام [illegible] وسابعها [illegible] وثامنها [illegible]
نحو غلام ابيه ضربه [illegible]
نحو غلام ابيه ضربته [illegible]

مطلب الاضافة ثلثة
وهي ثمانية اوجه

خالق السموات لانه صفة لكنه ليس بمضاف الى معموله لعدم الشرط فيكون معنوية فعلى
هذا يكون اضافة المشتقات لفظية ومعنوية بالاعتبارين وكذا المصدر من قوله عليه السلام
حب الوطن من الايمان وقوله م حب العرب حب ابو بكر وعمر من الايمان وكذا حب الهرة
من الايمان لكن نسبة المحبة الى الهرة مجاز فحمل الكلام على الحقيقة اولى من المجاز ولذا
اشكل على العلماء رحم قوله م جبل احد يحبنا ونحبه فقالوا محبة الحي للجماد المحبة وسكون
النفوس اليه والمواسنة اليه لما يرى منه نفعا ومحبة الجماد للحي مجاز من كونه نافعا اياه
ساترا بينه وبين ما يؤذيه اللهم اجعل حبك احب الي من الهرة تأكل اولادها من
شدة حبها كقول صاحب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديار وكقوله
اما ترى الدهر وهذا الورى كهرة تأكل اولادها ذكره علي القاري اللفظية بتياء
اي لا يفيد شيأ سوى التخفيف ولذا جاز برجل حسن الوجه لعدم معرفته بالاضافة
وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لما مر وجاز الضارب زيد لحصول التخفيف وامتنع الضارب
زيد لعدم الحمل على حسن الوجه لعدم اتحاد الجزئين في النكرة وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قلت ما وجه الضعف قلت اجاز الكوفيون اضافة العدد المعرف
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ولكن ضعيف قياسا واستعمالا للزوم تحصيل الحاصل
ولثبوت ترك اللام من الفصحاء قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة ذكره
الجامي عليه رحمة الباري واعلم انه لا يضاف الموصوف الى الصفة ولا العكس مع بقاء
المعنى بتركيب الوصفي بحاله لان لكل بهيئتي التركيبي الوصفي والاضافي معنا اخر
لا يقوم احدهما مقام الاخر فالوصفي اتصاف شيء بشيء ومعنى التركيبي
الاضافي نسبة شيء بشيء وشبهته ذكره وجيه الدين ولا يقال مسجد الجامع
وبقلة الحمقاء بمعنى المسجد الجامع والبقلة الحمقاء مجرد فقط خلافا للكوفي

قال السخاوي لم اقف عليه وذلك حديث حب الوطن من الايمان من ذلك يعلم ان حب الدار لا مخصوص للايمان قوله وانما الاخرين قالوا الوطن في طمع الجنة والوطن من الجنة الحلال وقال النووي المراد من الوطن الجنة المكملة وكذا الكلام في الهجرة بل الحجة من يعلم بل مضاف الى المفعول ويعلم الطعام علي الحجة اي حب الله ولهذا قال علي جميع الاطعام المكرم

للكوفيين فيرد على الاول بانه متأول بمسجد الوقت الجامع وبقلة الحبة الحمقاء لنباتها
في طرف الارض ومن الثاني بانه من حيث انه جنس مبهم مضاف لامن حيث
انه صفته فان قلت الاسم المماثل لا يضاف الى مثله فما تقول بكل الدراهم
وعين الشيء وسعد كرز ونحوه قلت بانه متأول بان المضاف خاص فلا يبقى
على عمومه او يراد باحدهما الاسم ومن الاخر المسمى والمدلول اي مدلول هذا
اللفظ وحذو كن من الشاكرين لامن الغافلين فيكون حملا كم مفعول له لفعل
دل عليه جاز وهو اجازوا او اجيز يعني لفظ حملا لا يجوز كونه مفعولا له
لانه صفة المتكلم وليس صفة لفاعل فعل معلل وهو جاز فيؤول باجازوا
محموليته او اجيز محمولية الضارب الرجل باحد الاشياء الخمسة الآتية اذلولاه
اي احد لم يشبه اي الاسم المبهم الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن عمل النصب
في التمييز يريد ان عمل الاسم المبهم في التمييز لمشابهة بالفعل في التمامية وعمل النصب
لمشابهة التمييز بالمفعول لمجيئه بعد التمامية فضلة كالمفعول واعلم انه
التمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة ذكره ابن الحاجب
وتفصيله في باب الثاني وبالابهام احترز عن المجمل فانه ترك مبهم وهو
المبدل منه واراد معين وهو البدل وبالمستقر احترز عن الصفة نحو
عين جارية يرفع الابهام بالاستعمال لا بالوضع وكلامنا بالوضع لان العين
ذكر مطلقا ينصرف الى الكامل وكماله بالوضع وكذا يقع الاحتراز عن عطف البيان
في مثل ابو حفص عمر اذ ليس لا ابهام فيهما لانهما اسمان معينان للشخص لكن لما كان
عمر اشهر منه ازال الخفاء لعدم الاشتهار لا للابهام وبالذات احترز عن الحال
لانه يرفع عن الصفة لا من الذات ولا يتقدم التمييز على عامله لضعف في العمل او لمشابهته
بالفاعل الذي لا يتقدم على العامل خلافا للمبرد والمازني متمسكا بقول الشاعر

التمييز مصـ

والمراد من تحفة الكرام ما اعطاه
الله لعباده في الحديث القدسي اعددت لعبادي
ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على
قلب بشر ومعناه الباطن نعم الجلال
والجمال فيقول رضيتم قالوا اهل الجنة
كيف لا قال الله ابدا اني احللتكم رضواني
لا اسخط ابدا اللهم اني اسألك
حبك قال ان للقرآن ظاهرا
وباطنا فمن وافق نجا والا هلك
ذكره مولانا المذكور

اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا تطيب بالفراق يقول قدل البعض
بان نفسا تميز عن نسبة كاد لا عن نسبة تطيب حتى لا يجوز التقديم ولذا اى لاجل
تمام به لا ينصب ذو اللام وان وجد التمام لكن ليس من الخمسة المذكورة لكفايتها علة
الاختصاص فى ازالة الابهام دفع الحاجة بالنكرة كخبر المبتدأ بان لا يكون له مرجع
بيان لابهامية الضمير بل يرجع الى متأخر فى سبعة مواضع الاول فعل المدح و
الذم نحو نعم الرجل وبئس عمرو والثانى باول تنازع العاملين نحو جفونى لم اجفنى
الاخلا انى لغير الجميل من خليل مهمل والثالث المخبر عنه ان هى الا حياتنا الدنيا و
الرابع ضمير الشان اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كانت مؤنثا نحو قوله تعالى قل هو الله احد
واذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا والخامس ان يجر برب بضم الراء والسادس ان يكون
مبدل منه نحو ضربته زيدا والسابع ان يكون متصلا بفاعل يفسره المفعول نحو
ضرب غلامه زيدا والشاهد له قوله لحسان كساحلمه ذا الحلم اثواب سؤدد ورقا
نداه فى ذى المجد يا لزيد رجلا واللام للجارة تفتح اذا كان المنادى المستغاث
فرقا بين المستغاث والمستغاث له ولذا اكسر فى يا للمظلوم لانه مستغاث له ليس مستغاثا بغيره
وذلك اى عدم التميز عن المفرد لكون زيد معرفة علما بل الابهام فى النسبة ولو كان الفاعل
معرفة فلا يكون النسبة معرفة والابهام اولا والتفصيل ثانيا يكون لاهتمام شان الشىء
تعظيما وتحقيرا لان جبلة الانسان فى التأثر خلق على كذا لقيته فقد ماضيا على المشهور
وارتضاه الرضى والمقاصد مجرور رب مبتدأ وخبره ماض وعند السيد عبد الله جواز
الاستقبال كقوله فرب فتى سيبكى على مهذب هذا عند الكوفيين وعند البصريين فرب متعلق
لمقدر مؤخر اى لقيته وعند البعض مقدم مفسر ورد بان المفسر والمفسر لا يجتمعان
كما لا يجتمعان فان قلت فى قوله تعالى انى رأيتهم رأيتهم لى ساجدين قلت لانه ليس لمجرد
التفسير بل معنى وجواب لسؤال كيف رأيت فرب ح مبتدأ لا خبر له على ما فى الرضى وما

ارجاع الضمير الى متأخر

وما معرب بحسب العوامل على ما دققه العصام فنى رب رجل لقيته منصوب بلقيت
وفى رب رجل لقيته مرفوع مبتدأ اى لقيت رجلا يريد ان رجلا تمييز عن النسبة او عن
الضمير فلا تنافى احتمال الامرين اذ ضمير ربه مبهم اى رجل يريد ان رجلا فى المعنى فاعل
او مبتدأ يقال طاب زيد نفسا وعندى عشرون درهما اى طاب نفس زيد وعندى درهم عشرين
ذكره علامك زيدا لتفسير لقيت رجلا ورجل على من قال مالقيت فاجاب بقوله لقيته رجل وفيه
اى فى باب التمييز من المبالغة والتفخيم على ما لا يخفى وجه البداهة ذكر الشىء مبهما اولا وتفصيلا
ثانيا تكثر الدواعى لطلب علم والعلمين خير من علم واحد وبعبارة اخرى ذكر الشىء مرتين خير من
مرة بالدم ما ابعده اى ادعو واطلب المقاصد واتحجب بعدها كما هو عادة الاخوان والزمان
اذا الكل طلبه كالابعد واذا تركه كان اقرب كقوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عينى الدموع
لتجمدا وانما يمتنع عنه اى عن غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكاين التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه
اى كل واحد من المذكور علة لمنع التنوين لفظا اى للتنوين فى اصل الوضع ولما كان لتمييز العدد احكام
توطئة لما سيأتى ذكر احكامه توفية للمرام يعنى ذكر احكامه ليكون المقصود بتمامه مذكورا واعلم
انه لا تمييز للواحد والاثنين لكونهما معلومين عادة بخلاف الثلثة والابهام فى الثلثة الى غير النهاية
فالتمييز من الثلثة الى العشرة مجموع مجرور ليطابق العدد للمعدود لكن تابع لمفرد معدوده فيؤنث
فى المعدود المذكر نحو ثلثة رجال ويذكر فى المؤنث على خلاف القياس فان قلت لم لم يطابق
العدد لجمع المعدود ولم كان على خلاف القياس قلت اما الاول فلئلا يلزم خلاف المقصود فى مثل
ثلثة ازمنة فيعتبر ثلثة زمان لا ازمنة والا يلزم الازمنة تسعة وليس كذلك واما الثانى فلان
اقل الجمع ثلثة فيوجد معنى الجماعة والتاء لازم للجماعة فاعتبر هذا للمذكر لانه اصل فبقى
المؤنث على خلاف القياس ذكره حسن جلبى على التلويح ومن العشرة الى تسعة وتسعين مفرد
منصوب لتعذر الاضافة ومن المائة مع الالف وتثنيتهما وجمعه مفرد مجرور للتخفيف وما وقع
تمييز المائة جمعا كما فى قوله تعالى ثلثمائة سنين فهو شاذ او على البدلية او على حذف المضاف اى مدة سنين

من آثر عملا ... فهو يحب ومن ارضى ... فهو بغيه ولذا يقال الحرص شؤم والحريص محروم قاله مرزجان زاده

تمييز العدد

فان التميز علة لعدم تميز ثلثمائة جمعا فيما اى ثلثمائة مائة وهى ليست بجمع لا لفظا لعدم علامة الجمع
ولا معنى لعدم دلالته على الافراد الغير المعينة بل يدل على المعينة المنحصرة والجمع غير محصور نحو
رجال ولو جمع مائة بجمع لكان القياس مآت او مئين وهما لا يجوزان اما عدم الاول فلانه وصف
دال على ذات مبهمة مناف لغرض التميز وهو تعيين الجنس واما علم ولا بد في جمعه من اللام بدلا عن العلم
كما هو القاعدة في جمع العلم ومثناه يدخل عليهما اللام الا في المنادى نحو يا زيدان ويا زيدون لكراهة
جمع الى التعريف واما الثاني فلعدم وقوع جمع المؤنث تميزا عادة واعلم ان العدد اذا ذكر معه
المعدود المذكر والمؤنث متصلا او لا فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة الا ان
يكون المميز ان يوما وليلة فالغلبة للمؤنث نحو طلعت ثمانيا بين يوم وليلة اذ التاريخ مبني على
الليالي وكذا اذا لم يذكر المميز نحو قوله عم من صام رمضان ثم اتبع ستا من الشوال كمن
صام الدهر ونحو اقام فلان خمسا وان لم يفصل فالاعتبار للاسبق فان قلت لم اعتبر التاريخ
بالليل قلت لان العرب يعدون السنة بالقمرية لا بالسنة الشمسية لتعذر الشمس عليهم لانهم سوكن
البوادي فاذا يبصرون الهلال يعدون والا فلا كذا ذكره العلماء الافاضل ولما كان الظاهر
توطئة لقوله كل لفظ يفهم منه معنى الفعل ومادة الظهور بمعنى الراجح لانه معرف وبمعنى المرجوح منكرا
وجه الرجحان لما علمت ان الاضافة ثلثة اوجه لكن الغالب كون المضاف فقط منتسبا الى المضاف اليه
فيكون المضاف مقصودا والمضاف اليه والاضافة خارجان فافهم لما مر لكن ليس المراد كذا بل المراد
بانه كان مجازا مرسلا تسمية للدال اى نزال وتراك مثلا باسم المدلول اى انزل واترك
ثم صار اى تسمية نزال بمعنى الفعل حقيقة عرفية وحقيقة قاصرة اذ هو في الحقيقة دال على انزل
مثلا بقرينة متعلق بمقدر اى فسرنا هما انه اى المص جعله معنى الفعل قسيما اى مقابلا وقد يراد
به اى بكل لفظ يفهم منه معنى الفعل ما يشملهما اى المشتق والمشتق منه كما في تعريف الفاعل
بما اسند اليه الفعل الذي هو اعم منهما عنده اى ابن الحاجب لكن الثاني اى الظرف احاداخل
في الفعل لانه يقدر بالفعل للاصالة في العمل عند الكوفية او شبهه لانه جزء وحق الجزء الافراد

الافراد عند البصريين بخلاف الاول اى اسم الفعل فانه ليس بداخل فيهما وعما عطف على عدل عما ذكره
الجامي من انه اى تعريفه معنى ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته نحو خرج فعال بمعنى افعل وتراك
بمعنى اترك ولك ان تأول تعريف الفاضلين بان التعريف للافراد المشهورة او بعناية اخرى تأمل اصله
اى اصل اسماء الافعال اسماء معاني الافعال بحذف المضاف ايجاز حذف وحاصله ان رويدا مثلا
دال لا مهل لا مدلول رويد باحد الازمنة الثلثة وزويد دال ذال مدلول الفعل وعلى هذا سقط
قول من قال ان رويد اسم فعل اى نفسه بمعنى الفعل بلا واسطة وليس كذلك لانه يفهم منهما اى من اسماء الافعال
يعني لا يفهم من رويد الالفاظ يعني امهل مثلا بل يفهم من رويد معنى الحدث وهو المهلة المخصوصة فعلى
هذا التحقيق علم ان رويد نائب مناب امهل وافاد معناه بالواسطة فليس رويد دالا على احد الازمنة
بالذات وهذا تحقيق المصرح الشارح في شرحهما والاول اى كون الضمير مذكرا اصح لموافقة تسميته
الآتي والضمير يحمل الآتي ولانه عطف على لموافقة ايضا اى كرجوع ضمير هو الى اسم فعل كذلك
راجع الى اسم فعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه علة ليلزم لان التعريف علة لعدم صحة رجوعه
الى الافراد وهي اسماء الافعال ولا يمكن ادعاء العلمية جواب لمقدر بانه يصح رجوعه الى الاسماء
لانه علم للشيء كما يقال اوليا وشركا لشخص واحد فاجاب بانه مخالف للعرف حيث يقال رويدا
اسم فعل لا اسم افعال كاف بمعنى انضجرت وفيه لغة كثيرة بحركات الهمزة منونة وغير منونة وكذا
افة ونفه وتفة وذكر الرماني في كتاب الحلل اربعين لغة ذكره شارح التسهيل ولذا خرجت
اسماء الافعال عن الفعل فانه يدل على احد الازمنة بحسب الاستعمال والفعل بحسب الوضع ولو قال المص
ما صار بمعنى الامر والماضي لكان انسب وجه الانسبية لان باب كان للاستمرار وصار للانتقال
نحو صار الطين خلا ولا يرد نحو الضارب امس فان دلالته استلزامي ايضا ما نقلناه من انه بمعنى الامر
بحذف المضاف ايجاز اى اسم الفعل ما يكون بمعنى الامر وهو معنى مخصوص اى رويد يدل على امهل وهو
يدل على المهلة وهو معنى الامر فليس على ظاهره قوله بمعنى الامر والا لا يساعده ما حققنا الشارح
عن الامتحان مطلقا اى سواء كان بمعنى الامر او الماضي اي الفاعل فقط اى عدم تقدم الفاعل
على معمول الفعل لان الفاعل معمول فلا يجوز تقديم المعمول على العامل الفاعل بخلاف المبتدأ

فصل اسماء الافعال
خشيت اسماء الافعال ان اسماء الافعال الالفاظ
قال صاحب التسهيل [illegible] ... كالافعال والاسماء
تنعدم فتكامل الافعال [illegible] منصرف لا يختلف اثنيا
وقال شارح معناه كالافعال ومعمول كالاسماء
وقال [illegible] ان كالافعال الا تكون مبتدأ وفاعلا
لاختلاف الموجود لها الا الاسناد لفعل وقال
الى لا يسند اليه الا [illegible] اسماء اربعة مذاهب
وقيل ذهب [illegible] بعضها لا حدث ولا زمان
بعض افعال وقال الالفاظ افعال لا على الحدث والزمان
قيل مدلولها على ما يدل على الحدث والزمان
قيل [illegible] على ما يدل على الطلب
قيل دال على الحدث
قيل دال على ما دخل عليه ما يدل على الطلب
قيل مصدر [illegible] والزمان صح

فانه من حيثية عامل ومن حيثية معمول وهو اى معنى الفعل ليس بوضعى بل استعمال محض فهو ضعيف
لا يتقدم عليه لانه اما منقول عن المصدر او الظرف الجار المتقدم عليه معموله وكذلك اسم الفعل
المنقول فليس عليه اسم اصلا وجه عدم الملايمة لان الاصل فى كل معمول وضعه للمعنى ان يخرج
عن النوع الذى ذلك الشئ منه واعلم ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة عن
المصادر ولزومه المصدرية ولم تصر اسم فعل نحو واها وحكمه حكم المصدر او لم يلزم المصدرية
وهو اسم فعل نحو صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال او غير منقولة بل ابقاء ما كان على ما كان يعنى
تصور سازجه فلم تكن مصدرا ولا اسم فعل نحو غاق شبه صوت الغراب ونحو نخ لاناخة
البعير فعلى هذا ليس بكلمة فلا عمل له فكيف يقال لا يتقدم او يتقدم يجئ فى باب الثالث
فلا يتغير فى الاحوال اى لا يتغير هلم فى كونه مركبا او مفردا او متعديا ولازما عند غير بنى تميم
وعنده يتغير نحو هلم هلمى هلموا وغير ذلك وهو اى القسم الثانى من معنى الفعل بمعنى الماضى
نحو هيهات وفيها لغة كثيرة افصحها بفتح التاء عند الحجاز وحكى ابو الفضل ست وثلثين لغة هيهات
وهيهات وايهات وايهان وهايهان وايهان وهايهان وايهان وكذلك بحركات
ثلثة فيكون ثمانية عشر كذلك منونة وغير منونة فيكون ستة وثلثون تعريضا على الشارح الذى ذكر
المص كثرة امثلة فى عدة عاملا قياسيا لا سماعيا كمن ظن تعريضا للخطائه ورده الى الصواب
نحو رويد زيدا اى ادعه فان قلت اصل اسماء الافعال افعال يعنى رويد بمعنى امهل وبابه
مثله لم اختص قلت اختصاره لاجل سرعة الى الامتثال المامور به ولرعاية حسن الادب فى قلة
اللفظ فعليك زيدا اخص من التزم زيدا فان قلت لم بنى المنادى المفرد على الضم قلت لان زيد
المنادى مشابه لكاف الاسمية فى ادعوك وهو مشابه لكاف الحرفية فى ذلك فمشابه المشابه مشابه لذلك
الشئ فان قلت لم بنى المنادى على الضم واسم لا لنفى الجنس على الفتح قلت لان عمل الاول قوى والثانى
ضعيف والضم اقوى الحركات لانضمام الشفتين فان قلت لم بنى صفة اسم لا ولم يبن صفة
المنادى قلت الغرض من المنادى ذاته لا صفته والغرض فى النفى صفة لا ذات الشئ وهذا

هذا عند المتأخرين واذا قيل حرمت الميتة ولا رجل ظريف فى الدار اى حرم اكل الميتة ولا ظرافة فيها
وعند المتقدمين مجاز بذكر المحل لكان الاصول فانه يجعله ثلثة اى يجعل الاخفش العامل المعنوى ثلثة
الاول المبتدأ والخبر والثانى المضارع والثالث عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان
وجوابه اى المجيب للاخفش بان اختلاف الحركة ليست باعراب بل للمشاكلة او لانه عارض او لان
اعرابه مجازى ليس باعراب وبناء بان لا يكون اى لكل واحد من المبتدأ والخبر عامل لفظى
يعنى العامل المعنوى ما يعرف بالقلب لا يكون للسان حظ وهو عبارة عن عدم
عامل اللفظ وهو تجريده والعدم الخاص يجوز علامة للعمل واعلم ان التجريد نوعان
احدهما كونه مجردا فى الاصل وثانيهما ما يكون موجودا ثم جرد مثل الشخص كان
مجردا فى الاصل وبعد التاهل فيجوز اعتبار القسمين الا ترى ان بعض المبتدأ
مجرد وبعضه لم يجرد بل لا بد سلب العوامل مثل الثلاثى المجرد نحو خرج واستخرج ولو قال
بصيغة المفرد عن العامل اللفظى لكان اظهر واخصر وجه الظهور ان سلب المفرد واستغراقه
اشمل عن سلب الجمع مثلا اذا قيل الدار مجردة عن الرجال يجوز فيها رجل او رجلان و
لو قيل مجردة عن الرجل لا يجوز فيها احدا اصلا كما فى علم المعانى ثم ان هذا اى كونه
عدم عامل اللفظى اصلا مبنى على تجريد التجريد اى سلب التجريد عن معناه وهو
سبق الوجود اى وجود اللفظى ثم سلب فيدخل فيه مبتدأ لا يسبق عليه عامل لفظى اصلا
ويمكن ان يقال كانه وجد اللفظى بالقوة والامكان ثم نزل بمنزلة الفعل او منزلة
الوجود اشارة الى اصالة اللفظى كانه وجد ثم جرد وعدل الى العامل المعنوى والا
ان تقول معنى التجريد اذا وجد اللفظى اصالة يجرد عنه واذا لم يوجد اصلا او
وجد لكنه لم يجرد نحو بحسبك درهم وزيد قائم واعلم ان فى خطاب المبتدأ اسئلة
واجوبة فان قلت لم كان اصل المبتدأ معرفة مرة وانا قلت لان المبتدأ المحكوم عليه والاصل
فيه كونه معرفة وذاتا غالبا لحكم عليه بالشئ فلا يرد المنطلق زيد وهذا زيد

فان قلت لم كان المبتدأ مقدما على الخبر قلت لانه ذات والخبر صفة غالبا والذات مقدم على الصفة الفرعية ليوافق الوضع الطبع فلا يرد الحال لزيد لما كان نصب العقل اعدما بالنظر الى الجنس او الى اكثر الافراد لا على بعضها هذا مذهب الجمهور من البصريين وقال العصام لان المبتدأ عامل في المبتدأ وحق العامل التقديم وقال الكوفيون بتقديم الخبر نحو قائم زيد فزيد فاعل ودخل فيه قد له في بيته يؤتى الحكم اذ لو كان الحكم مبتدأ ولم يكن فاعلا لا يصح تقديم يؤتى لانه فعل يحمل الرفع والحكم نائبه وفيه رد على ابن الانباري حيث جعل الحكم مبتدأ وحكى اصل هذا على زعم العرب من السنة البهائم قالوا ان الارنب التقط تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا الى الضب ليحكم فقال الارنب يا ابا الحسن فقال سميعا دعوت قال اتيناك لنخاصم اليك قال عادلا حاكما قالا اخرج الينا فقال الضب في بيته يؤتى الحكم اذ القاضي يحكم في بيته فقال اني وجدت تمرة فقال حلو كلوها قالا اخذها الثعلب فقال بغى لك الخير قال الطمني قال بحقك اخذت قال الطمني قال خيرا انتصر فاقض قال حدث امراة حدثني فان قلت على تقدير عمل كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر يلزم تقديم كل واحد على الاخر فيلزم الدور قلت جهة التقدم مغايرة فلا اضليس فيه دور فان المبتدأ مقدم من حيث كونه محكوما عليه والخبر محكوما به ومناط الفائدة ومحلها هذا هو الغرض من الجملة وان كان متأخرا في الوجود لكنه مقدم في الذهن ولذا قيل الغرض والعلة اول الفكر وآخر العمل ذكره الرضي لكنه ليس بمرضي عند البصريين فعندهم الابتداء يعني التجريد رافع للمبتدأ والخبر دفعا للتحكم والترجيح بلا مرجح وجه عدم المرضي لان كل واحد منهما لفظا جامدا لا يعمل وما هو مشتق يؤول بالجامد لما مر واذا علمت جانب المبتدأ فاعلم ما في جانب الخبر فان قلت لم كان اصل الخبر مؤخرا ونكرة مفردا وصفة غالبا قلت كونه مؤخرا لانه صفة

احذ القاعد من البهائم

واعلم انه لا يتقدم الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وهذا لا يفيد الوجوب لجواز اقائم زيد لجواز زيد فاعلا مع كونه ملتبسا بالمبتدأ وقائم مبتدأ مع كونه ملتبسا بالخبر والفرق محكم ويمكن ان يقال اصل الفاعل التأخر والولي ولو قدم لزم المخالفة من كل وجه بخلاف المبتدأ فانه من وجه دون وجه واصله التقديم فقط لا الولي فيلتفت الذهن اليه سواء قدم او اخر بخلاف الفاعل لا يلتفت لمخالفته من كل وجه فلا تحكم ذكره الرضي

صفة وفرع وحقه التأخر وكونه نكرة لان المقصود تم به فلا حاجة الى التعريف وكونه مفردا لموافقة الاركان اي المسند اليه والمسند والاسناد كله مفرد ليكون اسهل الى الربط فان قلت فعلى هذا الاولى ان يقال المخبر كالمبتدأ اي الافتعال او يقال باسم المبدأ كالخبر ليوافق الركنان قلت سمي الخبر خبرا للمبالغة كان الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب مثل رجل عدل لاجل محل الفائدة ذكره عصام الدين فان قلت اذا كان جزء الجملة يلزم تقديم على الجملة اذ الجزء مقدم على الكل قلت نعم لكنه من حيث انه جزء مناط الفائدة واما كونه محمولا فيكون مؤخرا وان كان مقدما بحسب الجزئية ذكره الخلخالي واعلم انه اذا وقع الخبر ظرفا فعلى اربعة مذاهب الاول من قبيل المفردات فيكون العامل اسم فاعل والثاني من قبيل الجملة فالعامل كذلك اسم فاعل والثالث من الجملة فالعامل الفعل والرابع قسم برأسه ذهب اليه ابن السراج ذكره شارح التسهيل وفيه نظر اما اولا فلان الظرف في نحو زيد في الوقت وفي المكان لا يجوز خبرا عن اسم عين وجثة اذ لا فائدة فيه لان كل مخلوق في الزمان والمكان وثانيا فلان معنى الظرف الاستقرار ومعنى الفعل الحدث المنافي للاستمرار وثالثا فلان كون الخبر جملة خلاف لما سبق ورابعا جاز زيد في الدار ولم يجز زيد يوم مع الزمان والمكان لا يجوز الخبر عن الجثة واسم العين فاجيب عن الاول بانه اذا اريد جهل المخاطب بخصوص الظرفية فيفيد نحو زيد في الخريف وفي داره وعن الثاني بان جواز الفعل بحسب اللفظ لا بحسب المعنى وعن الثالث نعم اصل الخبر مفرد وكونه جملة للنكتة جائز وعن الرابع لان عدم جواز الازمنة الجزئية خبرا لاسم العين لعدم الفائدة لانه ظرف للجميع بخلاف المكان الجزئي فانه ليس بمكان للكل بل للبعض فان قلت لا يجوز كون الزمان والمكان خبرا عن اسم عين وقد وقع في قوله تعالى الحج اشهر معلومات قلت جوازه بتقدير المضاف اي الحج وقت اشهر او بطريق التشبيه باسم المعنى باسم العين في حصوله في بعض الزمان فذكر الحج واريد حجاج بيت الله لا استقرار عبادة الله حجاج البيت كانه افعالهم

مطلب [illegible] الظرف [illegible] اربعة

كان عبادة من لحجاج ذكره بعض الكملة وقبله المهرة وان ردها القاصرون فيستقبلها الماهر
ومن اللجاج ناكسون ولذا قيل الحق ابلج والباطل لجلج بل لا يمكن هذا اى لا يمكن تجريد العامل الا
بقيض وجود عامل اللفظ يقال فلان عمى ليسلم العدم فيلزم وجود كل شىء حتى لبنى الكلم
كما قال ابو حنيفة رض ابن الدوط لجفع الداوين مكن الرجالة وهو اى التجريد بمعنى التعرى
صفة اللفظ الاظهر لكون العارية صفة والاول التجريد صفة المتكلم اوفق لانه كون
موفق لكلام الغير ولان العامل وتاثيره حقيقة صفة المتكلم والالفاظ دالة وعلامة
بل العلامة لسان المتكلم وليس بمتاثر حقيقة على ما قال البعض جراحات اللسان لها
التيام ولا يلتيم ما جرح اللسان او اسناده الى شىء اشار الى المبتدأ والخبر واجيب عن الاول
اى عن السؤال على البصريين بان المضارع لا يقع موقع الاسم كما فى الصلة فاجيب بانه وقع
موقعه تقديره الذى هو ضارب وعن الثانى اى عن قيل سيقوم بان الواقع فيه هو يقوم
مع السين وعن الثالث اى خبر كاد بان الاصل فيه الاسم ثم عدل لما مر من انها اى الافعال
المقاربة تدل على معنى القرب من الحال مرجوا او مجزوما او شروعا فى صاحبه وهى
تقتضى كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء او الاستقبال
وذلك لا يكون الا مضارعا لا ماضيا ولا اسما بالاستقراء لكنه فى الاصل اسم لانه خبر و
حقه ما قر انفا بما لا مزيد عليه زاد ونقص المص واما الاول وهو الزيادة
فسبعة خبر للاول خمسة مبتدأ واثنان عطف على خمسة واما الثانى وهو النقصان
فسبعة واربعون فى السماعى خبر الثانى ثمانية وعشرون مبتدأ وثلثة عشر منها عطف
عليه وستة عطف عليه ايضا فيكون سبعة واربعين نقصانا عند المص من المائة
فيقابل سبعة بسبعة فيصير ستين عاملا عنده تم الباب الاول بعون الله
وحسن توفيقه فنحمد الله على نواله ونصلى على محمد واله ونسئل الله اتمام الاخرين
بمنه وكرمه ولطفه وفضله ولما فرغ من بيان العامل شرع فى المعمول فقال الباب الاول
الذى عهد جزء من الرسالة اما الباب الثانى المعهود والمعدود جزء من الرسالة
تذكر ما ذكر فى الباب الاول و فى المبتدأ والخبر فارجع رزقك الله المطالعة كائن

سبعة و ثلثة
فالعامل مائة عند عبد القاهر منها
حرفا واحدها فعلها ثمانية عشر حرف
واثنان ليس باسم وفعل عند المص
وهو المعمول ولكون ستين
ونزاد عند القاهر اربعين ثمانية
وعشرين فعلا اربعة من افعال
من المقاربة وثلثة عشر من الناقص
سبعة من افعال القلوب
ثلثة اسما سبعة اسماء الافعال
تحتى
اربعة احد عشر وثانيها كيم
وثالثها كم ورابعها كاين
صح

كائن فان قلت مر ان الخلاف اربعة مذاهب فلم قدر لفظ كائن من الافعال العامة
الخمسة قلت لعموم كان وشهرته بكثرة الاستعمال اى قبل الشروع فى المقصود فان قلت
ما باعث التقسيم قلت الاول على ثلثة معان احدها الاول الحقيقى الذى هو الفرد السابق الغير المسبوق
كنقطة باء البسملة مثلا وثانيها الاول العرفى الذى قبل المقصود وهو المراد هنا وثالثها
الاول الاضافى الذى هو بالنسبة الى الحرف الاخير وعلى هذا دفع التعارض بين الحديثين فى
قوله عم اول ما خلق الله نور محمد واول ما خلق الله العرش او القلم مر تحقيقه فى صدر الكتاب
يعنى ان الالفاظ الموضوعة على طريقين استعمالها بالتركيب واستعمالها بدون التركيب واشار الى كل
بقوله واما الافعال فلا يوجد بلا تركيب كما مر من ان الكل فعل لا بد من مرفوع فاعلا او
اسما لان النسبة ماخوذة فى مفهومه وضعا فلا يوجد بدون المرفوع فيكون مركبا
دائما واما عرفا فلا بد له اى للفعل من الدلالة على احد الازمنة ملابس لعدم مقتضيه
اى الاعراب علة لعدم كونه معمولا اصلا فلا يوجد فيه الاعراب وجها من الوجوه
وعدم القيام عطف لعدم مقتضيه مقام ما اى الاسم بوجه اى الاعراب
فيه اى الاسم والحاصل ان كل لفظ وضع لشىء اذا لم يوجد فى التركيب لم يكن
معمولا لعدم عامله ولم يكن عاملا لعدم معموله من الاسماء المعدودة والحروف
مثل زيد عمرو على الى قد وغير ذلك فلا يكون كل منهما عاملا او معمولا قبل التركيب
وبعض الالفاظ لا يكون عاملا ومعمولا ولو وجد فى التركيب نحو بل وغير ذلك
لما فرد المص القسم ما لا يكون معمولا واشار الى ان بعضه يكون عاملا
ولو صرح لكان اولى ولكن اكتفى لما مر ان بعضه عامل كحروف الجر
وبعضه غير عامل كانا وانت وهل وغير ذلك فانه يعنى به صيغة الامر فانهم يطلقونه
امثلة الماضى والمضارع والامر ويريدون صيغتها لان الامر يطلق على الفعل
نحو قوله تعالى وما امر فرعون برشيد اى فعله حيث اشتهر اطلاق الامر على الفعل

كما علم الصيغة لما في النحو والاصل لما حذف عنه اي الامر حرف المضارعة التي
دعرب المضارع بسببها صار المضارع مشابهاتا ما للاسم واعطى الاعراب منه
وخرج من اصله محذفت فعاد الى اصله وهو الوقف والبناء ذكره الجامي
على ما مر في صدر الكتاب فان المضارع مشابه للاسم لفظا ومعنا واستعمالا
لذهاب سببها اي المشابهة واللام علة لحذف الذي هو جواب لما هذا على خلاف
الكوفيين فان الامر عندهم معرب بلام المقدر المنوي وعند البصريين وهي اللام
منسية **فان قلت** ما الفرق بين المنوي والمنسي **قلت** الاول محذوف عن اللفظ
ومقصود في المعنى والثاني ليس بمقصود لا لفظا ولا معنا لكن الفرق بين
المنوي والمحذوف عسير جدا فعند العصام متساويان في كونهما محذوفين
من اللفظ ومعتبرين في المعنى ورده مولانا عبد الغفور حيث فرق
بان المنوي يحكم بوجوده في حكم الملفوظ كالفاعل المستتر فهو معتبر في
الكلام فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه كالمفعول حذف من الكلام
استغناء عنه بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ فالحق ان يعبر الفاعل
بالمنوي والمفعول بالمحذوف تامل فكان الضمير في زيد اتقى كالضمير
في ولكم فيها ما تشتهي الانفس وتلذ الاعين هذا مما ذكره عبد الغفور و
سيلكوتي ورد اي قول ابن الحاجب بانه الشان ان ينقض به اي بالحكم
على الابتداء على اسماء الافعال تعريف المبتدأ جمعا فان المبتدأ معرف بكونه
اسما مجردا لا فعلا مجردا فلا يكون تعريفه جامعا لو كان اسماء الافعال مبتدأ
وقال الرضي قياسها اي اسماء الافعال على قائم مع الفارق اذ معناه معنى
الاسم علة المفارق وليس فيها اي في اسماء الافعال معنى الاسمية شيء بل

بل انتقل الى معنى الفعلية **فان قلت** الفعل لا يجوز ان يقع مبتدأ وقد وقع في مثل
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ونحو سواء كان او انذرتهم **قلت** لا عبرة باللفظ لكونه
بمعنى المصدر اي سماعك وانذارك وعدمه مستقيم فالفعل يجوز كونه مبتدأ بالتأويل
بالمصدر لا باعتبار اللفظ اذ لفظه مع الهيئة دالة على احد الازمنة التي لا يستقر
وعدم الاستقرار مناف للمبتدأ الذي شانه الاستقرار ليحكم عليه فلا عبرة للفظ زيد بل
العبرة للمعنى وفي المعنى فعل اذ اصله بمعنى امهل فعلى هذا علم ان لفظ نصر مثلا ليس
بفعل ولا معناه اذ كل منهما اسم بل لفظه مع الهيئة فعل لدلالته على احد الازمنة
لان معنى الفعلية انما هو بالنسبة للافعال المقدرة لا بالنسبة لها اي الفاظها
حتى لكون مفعولا مطلقا نحو رويدا رودا مثلا ولو اعتبر لفظه لكان مفعولا مطلقا
وليكفك ولي اعراب كما حققه المحققون وقال الدهاني هذا اي كون اسماء الافعال
لا محل لها من الاعراب مذهب الاخفش على ما هو المختار عنده اي المص كما سبق اي في
مقتضى الامر سبق المص هو في المضارع فقط يعني المشابهة التام للاسم في المضارع
فقط لا في سائر الافعال على ما ذكره الشارح عند قول المص فليس في اسماء الافعال
المشابهة التامة حتى يحكم على محلها بالاعراب نظرا الى الفاظها لانها نائبة مناب الافعال
كما قال الشارح ونائبة اي اسماء الافعال مناب اي الفعل وهو اي ضمير الفصل
مطلق على قول المص حتى يحكم على اسماء الافعال ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان
معرفة اي معرفا باللام او اسم تفضيل لانه يشبه باللام لامتناع دخول اللام
على افعل منه ولعل تامل الشارح قول المص لعل اذا كان معرفا باللام على ذكره
ابن الحاجب ولما كان السابق اي الضمير الفصل واللاحق اي اللام الداخلة على الصفات
وهو اي المازني عنده اي الاكثر وانما اختار الاول اي الماضي حيث قال واصل
جاني الضارب الذي ضرب ولم يقل يضرب لان الضارب مشتق من ضرب

كون الفعل مبتدأ

مطلب الاصل ثمانية معان ا بمعنى اسفل ب بمعنى الراجح ج بمعنى القاعدة
د بمعنى الدليل ه بمعنى المبني عليه
و المحتاج اليه والاصل في الحيوان الغذاء
ز بمعنى اولى ح الحالة القديمة
ويقال الاصل في الاشياء قبل الشرع
الاباحة والطهارة لانه تعالى لا ينهى
الا عما يضر كما يقال الاصل في الاشياء
العدم والوجود عارض والاصل
في الكلمة الحقيقة والمجاز عارض
والاصل في الازمنة الحال
لانه قريب او الماضي لكونه موجودا
او الاستقبال يشمل المعدوم
والمعدوم فيه

مطلب ضمير الفصل

على قاله الامام الاعظم فى مقصوده فاصل قائلى قال ولم يقل يقول فعلى هذا
سقط توجيه الشارح المحقق ولا منافاة بين هذا اى ترجيح جانب اللفظ فى الضارب
وبين ما نقلناه انفا وقول الرضى بان قياس رويد بافائه الزمان مع الفارق فلا عبرة
باللفظ رويدا ذ هو فعل فى المعنى فافهم بان بين الكلامين بعيد جدا اذ الكلام فيما سبق
هل يوجد الاعراب فى اسماء الافعال ام لا وههنا الاعراب موجود البتة ولكن لفظى
او محلى قال والحاة يكون لفظيا فرجح جانب اللفظ على المعنى للضرورة وهى كون اسماء الافعال
اصلا فى الاعراب فان قلت المشهور بين القوم ان الاسم اصل فى الاعراب وههنا قيل
اصل الاسم كونه معربا فيكون مركبا اذ الاعراب لا يوجد بدون التركيب فبينهما
تناف قلت لا منافاة بين الكلامين لان احدهما وضعا والاخر استعمالا فلا منافاة
لاختلاف الجهتين اذ به اى بالفاء علة بدون بمعنى الانتفاء كما يجى وهو جملة تقع بعد
الفاء تكون منصوبة المحل لربط الفاء فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه
الجملة الفعلية يعنى الجملة قسمان فعلية ان بدأ بالفعل حقيقة او حكما فلا يرد
يا زيد ونحوه وجملة اسمية وهى ما بدأ بالاسم ايضا مثالها كان الفعل فيه لفظا بها
ولا يخرج بعروضها اى الادوات من الفعلية بجواب لمقدر اذ ليس ان تكون صى اه من
الجملة الفعلية والاسمية اذ لا يصدق تعريفهما فاجاب بان عروض الادوات يخرج
عن الماهية فلا يعد قسما اخر اذ لكثر الاقسام والانواع جدا فادراجه اى تركيب
اى الدار زيد اياها اى الجملة المؤولة لكون الظرف علة لاندراج من معنى الفعل
لا لكونها مقيدة بفعل كما زعم البعض حاصله ان الظرف تارة فعل وتارة
اسم وتارة قسم براسه تحقيقه فى بحث الخبر رزقلا الرجوع فلا مخالفة بين
كلاميه اى فلا منافاة بين كلام المص قال فى الامتحان الظرف المستقر فعل نظرا
الى المعنى وههنا مثل لمعنى الفعل نظرا الى اللفظ لكونه اى لفظ الجملة فتذكير

فتذكير الضمير باعتبار المضاف وتارة بتانيثه باعتبار المضاف اليه ولك ان تقول
ان كل تاء تكون من جوهر الكلمة كالنكتة يجوز الامران بالتذكير باعتبار كونه جزء فى الكلمة
وتانيثه باعتبار اصل الوضع للتانيث فان قلت اختير التاء من بين الحروف ولم يوضع
غيرها قلت لان التاء من مخرج الثانى والتحاد ثانية فى الخلقية فناسب فى الثانى
صفة للاخيرتين احتراز عن ان المخففة وعن ما الموصولة والنافية اى مدة دوام
جلوس زيد فاخذ مقيدة من ما والدوام من دام والجلوس من جلس بان اريد بها المجاز
بعلاقة الاطلاق والتقييد مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا لا النسبة مع الحدث ام
الزمان فلا يصلح كون الفعل والجمل مضاف اليها ومضافة ومبتدأ تامل لان
المقتضى اى مقتضى لامتناع النسبة التامة التى هى مع الزمان لا المطلق النسبة المجردة عن
الزمان فانه اسم يصلح ليحكم عليه وبه ويعرف لك واعلم انه اختلف اى المضارع فى مثله اى
يوم ينفع اه الفعل او الجملة مع الاتفاق فى الجملة الاسمية بتمامها اى بمجموعها المبتدأ والخبر
فذهب صاحب الايضاح الى انه الفعل وتاويل جواز الفعل مضافا اليه صرفا وقال
الرضى الظاهر المضاف اليه من حيث اللفظ نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا
الفعل فقط كما ان الاسمية فى قولك زمن الحجاج الامير واما من حيث المعنى فالمصدر
مضاف اليه للزمان فى الجملتين بلا ضعف وهذا اولى منهما لانه موافق لقولهم فى
تعريف المضاف اليه بكل اسم فلما بقيت الاسم والفعل على حقيقتهما لا يمكن غير المصدر
مضافا اليه ولو اولت بالاسم حقيقة او حكما والفعل مجرد عن النسبة والزمان فيجوز
كونه مبتدأ ومضافا اليه فلا مشاحة فى الاصطلاح ذكره عبد الغفور كما اشار اليه
اى اشار المص فى الامتحان الى ان المضاف اليه الجملة بلا تاويل وبينه فيما علقه
اى فى منهوته عليه اى على الامتحان فان قلت فسر المص هنا يوم ينفع بالمصدر وهذا
ينادى باعلى صوت بان المضاف اليه المصدر لا الجملة فيخالف ما فى الكتابين

لكون الفعل مجردا عن الزمان
مصدر المضاف اليه جملة اولا

وهذا تناقض قلت اجاب عنه الشارح بقوله ويحتمل ان الجملة بتأويل الاسم فلا تناقض
بين كلاميه وحققنا زبدة ما في الامتحان اسم بمعنى الاستواء يعني سواء مصدر لا يصلح
كونه خبرا فاجاب عنه الشارح بقوله نعت به يعني المصدر ليكون صفة وخبرا للمبالغة
والاختصار مثل رجل عدل وتحقيقه ان سواء موضوع الحمل على الخبرية مبالغة
او بمعنى المستوي مجاز بعلاقة الشرطية او الجزئية او المحلية لفعل بعده لتجرد الفعل
عن الزمان والنسبة المانعان لصلاحية الفعل للمبتدأ والمضاف بحكم حكم المصدر
لما تقرر في الهمزة لانها لام المتصلة وهي مجردة عن الاستفهام المنافي للتسوية
ولذا صارت الجملة خبرية كانه قيل انذارك وعدم انذارك مستو وما قاله
الرضي ان سواء خبر لمبتدأ محذوف اي الامران سيان ثم بين الامرين انذرت
ام لم تنذر مثل قوله تعالى اصبروا او لا تصبروا والجملة جزء للجملة التي بعده لتضمنه
الاستفهام معنى الترديد وعدم الجزم فاستعمله فهو تكلف كما لا يخفى وفيه اشارة
الى ان المصدر المضاف الى الفاعل لانه مؤول بالمصدر اضيف الى الكاف وذكر بدل
ام بكلمة الواو فعلم ان الاستفهام وام يدلان على الشك المنافي للتسوية الثابتة المحقق
فاجاب عنه بانهما مجردتان عن معنى الاستفهام كما لا يراد حصول الامر والنهي بل جرد منهما
في قوله تعالى استغفر او لا تستغفر بقرينة لن يغفر الله للكافرين كما سبق الاشارة في قول
المصنف بتأويل انذارك وعدمه وهو الاسم الذي يدل على الدوام والثبوت والشارح في
مقام التحقيق الاستواء كما اشار اليه الى المعنى المصدري بالتفسير الآتي وهو سماعك
وجه العدول مثل حاصر من ايهام التجدد اي سماعك خبر دفعنا فوقنا آنا فآنا فان قلت
لم قال ايهام التجدد ولم يقل للتجدد قلت حقيقة التجدد انما يستفاد من الفعل الحقيقي
الذي المسلوب عنه الزمان الذي شأنه التجدد منسوب الى حميد تصغير مقدم على
طريق الترخيم وهو حذف آخر المنادى يقال في عثمان عثم وحسن حسو وغير ذلك

فاعجل على بوء نطعنه لها [illegible] ان اصفار
واكبار لا استام الدهر [illegible] كما ذكرت فاعماض
رقبا لدو ادبار بيوم باحزن مني فارقني
صحب والدهر [illegible] واحلاء واصرار
وان الصحب التام [illegible] عدة على
وفي رأسه نار رسم

ذلك وهذا ضرب مثل لمن خبره خير من رؤيته واصله ان المنذر اسم رجل سمع المعيدي
واعجبه ما بلغه من فصاحته وبلاغته وكماله فاراد زيارته فلما رآه وقت التعليم
استحقره بقلبه فقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيدي ليس الرجال رجالا
بجزر بل انما المرء باصغريه اي بقلبه ولسانه وان تأمل تعامل بقلبه وان قال قال
بلسانه فاعجب المنذر بكلامه فبقي هذا ضرب مثل لمن خبره خير من ملاقته كما عرفته بان
الصفات الواقعة بعد الاستفهام يقوم مقام الفعل فيرجع الظاهر لما مر بانه يجوز
الامران اي كون زيد فاعلا او مبتدأ فعلى الاول من قبيل الجملة الفعلية وعلى الثاني جملة
اسمية الذي اي الفاء يجيء للربط الفاء لربط الجزاء المسبب بالشرط والسبب
ربطا لفظيا في الموضع الذي ليس فيه تأثير لاداة الشرط وان كان تأثيرا لكلمات
المجازات فلا يجوز دخول الفاء فيه لعدم الحاجة الى الربط اللفظي يجيء تفصيله
ما يؤثر وما يجوز وما يجب وما يمتنع ويجوز الوجهان وتفصيله ان كلمة المجازات تدخل
على الشيئين فتجعل الاول سببا للثاني يعني يعتبر المتكلم سببية شيء لشيء ولزوم شيء لشيء و
جعل كلمة المجازات آلة ولا يلزم كون الاول سببا حقيقيا بل على صورة السببية ظاهرا
تارة يعتبر المتكلم بينهما نسبة تصلح بها ان يوردهما على السببية نحو ان شتمت اكرمك
واعلم ان دخول الفاء على الجزاء ثلثة اقسام الاول دخوله ممتنع اذا كان الشرط
والجزاء مضارعين او احدهما مضارعا منفيا بلم او لما فيمتنع دخول الفاء عليه لوجود
تأثير الاداة الشرطية بقلب المضارع ماضيا فاستغنى فيه بالتعلق المعنوي ولو لم يخلو
عن تعلق الرابط اللفظي اي الفاء نحو ان تضرب اكرمك وان لم تضرب اكرمك وما تضرب
احسن والثاني دخوله على الجزاء واجب اذا كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط
ماضيا غير متصرف او مضارعا بالسين وسوف ولن ليكون نصا على عدم تأثير الاداة
استقبالا جديدا فلا تأثير لتعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي فيجب دخوله

ضرب مثل
دخول الفاء على الجزاء

نحو ان شمت فانت مكرم ونحو قوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ونحو متى
تدعونى فيرحمك الله والثالث دخول الفاء وعدمه جائز اى ليس بممتنع وذلك اذا كان
الشرط ماضيان والجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان فالاتيان لعدم
التأثير فى المضارع كما فى الماضى وترك الفاء لوجود التأثير فى الجملة وان لم يكن قويا
وهذا زبدة ما سيجئ تفصيله الفرق بين المحلى والتقديرى يعنى الاعراب ثلثة اقسام لفظى
ومحلى وتقديرى فالاول ما يظهر فى لفظه والثانى فى موضع يستحق لكن فى اخره مانع عن عصى
وقاضى لكونها اى الجملة فى حكم النكرة وسمى الجملة جملة لاجمال النسبة فيها مثلا اذا قيل
ضرب زيد فلا يعلم كيف ضرب قائما او ليلا وغير ذلك لكونها اوفى اى الجملة اكمل فى اداء
المراد لان الجملة مستقلة فى الافادة مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه اى النظم
بدل من النجوى وهو شئ قبيح فالمراد هنا الشرك وهو عدم الايمان عما من شانه ان يكون
مؤمنا وقيل تفسيره اى اسروا النجوى فانه اى نظم لا يؤمنون بدل من سواء عليهم انذرتهم
لكونه اوفى علة للبدل فى اداء المراد وهو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه اى نظم
لا يؤمنون اوفى اى اتم فى افادة المراد لانه يدل عليه اى على عدم الايمان مطابقة
اى صراحة بخلاف ما اى نظم انذرتهم او اسروا النجوى والا بشر مثلكم قبله اى
قبل لا يؤمنون فانه اى كل واحد من المذكورات يدل عليه التزاما وجاز اى على عدم
ايمانهم للرسول عليه السلام وتصديقه بناء على زعمهم الكاسدة فانهم يدعون بان
لا شئ من الرسول ببشر ولا شئ من البشر برسول يدل عليهم تعليلهم لانه يأكل الطعام
ويمشى فى الاسواق ولم يلاحظوا جهتى الملكية والبشرية للانبياء عليهم السلام وبيانه
عطف على وجه لكونه اوضح علة لبيان ما هو المقرر بان عطف البيان اوضح من المبين
فان قلت جعل الله الكعبة بيت الحرام فالحرام عطف بيان فليس باوضح من الكعبة قلت
الاوضحية اعم من المنفرد او مع الانضمام مع المبين ولك ان تقول ان عطف البيان قد يجئ

يجئ لمجرد التمدح لا للايضاح فقط والفرق بينه اى عطف البيان وبين البدل انه اى عطف البيان
لا يكون جملة بخلاف البدل عند صاحب اللب وعند الجمهور البدل كذلك لا يكون جملة فعلى
هذا سقط حول اعتراض الشارح على المغنى بقوله وقال فى موضع اخر ولم يثبت الجمهور
صح بها يعنى قال قسم من الجملة ولم يقل قسم منها لبعدها اى لبعد المرجع ثمانية منها اى
من التسعة اسماء اربعة اصول وهى الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر واربعة ملحق
بها اى بالاصول وهى باب كان وان وخبر لا للجنس واسم ما ولا لانه اى الفاعل
اصل المرفوعات عند الجمهور والاصل على معان يقال اصل الشئ اسفله او الراجح او
الدليل او المحتاج اليه يقال اصل الحيوان الغذاء او الحالة القديمة والاول لمن يفعله
مرجعلقا لانه علة الاصالة جزء الجملة الفعلية غالبا وبعضا جزء الاسمية كهو زيد ضارب
لانها اى الفعلية علة لكون الفعل اصل الجملة اشد امتزاجا يعنى اقتضاء الفعل الفاعل
اشد من الاسمية كما اثبته بقوله لان اول جزئيها الفعل وهو يقتضى الارتباط به اى
بالفاعل لانه عامله اى الفاعل علة ثانية على الاجتماع او البدل فلا تحصيل الحاصل
بلزوم
ولو سلم عدم لجواز حصول الحاصل والتحصيل مثله اى الفاعل ولانه اى فى اصالته
اى المبتدأ بالنسبة الى سائر الفاعل ونائبه ثبت اصالته اى الفاعل بالنسبة اليها
اى الى سائر المرفوعات واما اصالة النائب فغنى عن البيان لان لفظ النائب مشعر
لذلك وقيل اصالة المرفوعات المبتدأ لانه باق على كونه مسندا اليه وهذا لا يثبت دعويها
الذى هو اصل المرفوعات فلا بحث فى المسنديات وتلك وظيفة علم المعانى كما لا يخفى
اذ سلب الخفاء يستلزم البداهة بطريق المجاز وهو ابلغ من الحقيقة كان دعوى
مع الدليل نحو لا اله الا الله فلو قيل الا موجود لم يكن مبالغة فافهم اى تنبه باعث التفسير
فان الاسناد قسمان تام كما فى الكلام وما كما فى الجملة فالمراد هنا الثانى بقرينة او معنا
اذ علة لمقدر اى انما فسرنا الاسناد بالاسم لانه معناه اى معنى الاسناد فى اسم الفاعل و

الاسناد لغة مطلق الانضمام والنسبة
وعرفا ضم كلمة او ما يجرى مجراها ليفيد الحكم
بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخر
وهو ثلثة الاصلى مقصود لذاته كالاسناد بين الفعل والفاعل
والمبتدأ والخبر واصلى غير مقصود لذاته كالاسناد بين
نحو زيد قائم ابوه والثالث ليس باصلى
ولا مقصود فان قلت الضم صفة المتكلم
والمعرف صفة الكلام وهما متباينان بالتباين
قلت هنا بمعنى المفعول فان قلت
المراد من النسبة الذات وهى الخبر
الصفة فلا يجوز ملتدم احدهما
قلت ذكر المعنى فى مقام الذات
للمشاكلة او المراد ما يفهم من
اللفظ

المفعول ليس له نسبة تامة لانه مشابه للحال عن الضمير او لان المعتبر فيهما الذات
لا النسبة فلو اريد النسبة التامة خرج فاعلهما ولو اريد المقامة في التعريف
خرج فاعل الفعل فعم فلم يلزم المحذوران فان قلت استعمال المجاز والعموم
ليس بجائز في التعريفات قلت عدم الجواز لبعد القرينة ومعها يجوز لانه
ح يفهم فلا يخل الفهم فان قلت المبتدأ في زيد قائم او قائم يدخل في التعريف
لانه ما اسند الفعل او شبهه قلت المراد من الاسناد في تعريف الفاعل بحسب القيام
وفي المبتدأ بحسب الوقوع عليه ذكره العصام ولذا لم يذكر المص كما ذكره
ابن الحاجب وترك الشارح هذا لانه علة لخروج اسماء افعال الناقصة
لا يسمى فاعلا عنده اى المص بل اسماله كما قال في الافعال الناقصة ومرفوعها
يسمى اسماله ومنصوبها خبراله اشعار باختلاطهما وخروجها عن حكمي الفاعل
والمفعول وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان
وبما علمت ما قلنا لك ان الاسناد قيامي لا وقوعي فسقط جوابه واعتراضه
فافهم فان قيل فقد صرح فيه اى في الامتحان واعلم ان توجيه الشارح المذكور
بما لا يرضى صاحبه وتحقيقه ان في التعريف دورين بل في كل تعريف احدهما
اخذ المعرف في التعريف فيتوقف التعريف على المعرف وهو على التعريف و
ثانيها ان الاحكام موقوفة على التعريف اذ لا يعلم الاحكام الا به والتعريف
يتوقف على الاحكام لانه مسوق لاجل معرفة الاحكام والمعلول موقوف
على علته كما لا يخفى واجيب بان جهة التوقف مغايرة بالاجمال والتفصيل
او بغير ذلك او سلاقة الطبع بان المعرف معلوم بغير ذلك
التعريف او بان القيد خارج والتقييد داخل كعدم البصر في تعريف
الاعمى وغير ذلك للماهر في بحث اسم الفاعل ان اقائم الزيدان جملة

واعترض المص في تعريف الفاعل
انه ان اراد من الفعل المعروف الحقيقي
والحكمي لزم جمع الحقيقة والمجاز
وان اراد احدهما فلا جمع
وان اراد النسبة التامة
فلا قرينة
//

جملة فعلية بسبب وجود الشروط المقوية لمشابهة الفعل لكونه اى نائب
الفاعل اخص من تعبير مفعول ما لم يسم فاعله وهو اى كون نائب الفاعل
اخص ظاهر و اظهر عطف على اخص وجه الظهور فانه اى نائب الفاعل
لا يتناول بالاغيار نحو درهما في اعطى زيد درهما مجهول اعطيت او اعطى
احد زيدا درهما مثلا اصلا اى لا لغة ولا عرفا بخلاف قولهم فانه اى
مفعول ما لم يسم يتناول درهما مع انه اى درهما ليس منه اى من نائب الفاعل
لانه ليس بقائم مقام الفاعل حتى يسمى نائب الفاعل ولكن يجوز ان يقال ان درهما
مفعول ما لم يسم لانه مفعول اعطى الذي لم يسم فاعله وهذا التاء مثلا فالضمير
في فاعله اما راجع الى الفعل حقيقة او الى مفعول مجازا لادنى ملابسة مثل كوكب
الخرقاء فيجوز فاعل درهم غير زيد فيصدق ان درهما مفعول ما لم يسم فاعله خرج به
اى بالاسناد وسائر القيود جميع الاغيار تذكر ما في تعريف الفاعل بالاستقراء
وقيل المانع في تقديم الفاعل على العامل لئلا يلتبس بالمبتدأ وفي تقديم النائب لانه في
حكم المنوب اى الفاعل وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب وعدم لياقته
ما مر وهو عدم تقديم الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وهذا ليس بمفيد اذ في
تأخير الفاعل ينبغي المبتدأ في نحو اقائم زيد لجواز زيد فاعلا مع التباسه
بالمبتدأ وتأخره ليس بسببه تحكم اى دعوى بلا دليل وترجيح بلا مرجح بل
فيه مرجح ويمكن الجواب بان اصل الفاعل التأخر والعامل لو قدم لا يلتفت
الذهن اليه لكونه خلاف الاصل من كل وجه بخلاف المبتدأ لان اصل المبتدأ
التقديم فلو قدم المسند واخر المبتدأ نحو قائم زيد كل منهما خلاف الاصل
من وجه واحد فجاز كون قائم مبتدأ لكون المسند اليه اصلا في التقديم
وهذه العلة ليست بموجودة في الفاعل فيلتفت الذهن في الجملة فلا تحكم فيه

فان قلت ذكر المعرف في التعريف دور
فان دلالة المعرف على اجزائه الماهية
قلنا دلالة المعرف والتعريف بالتفصيل
بالاجمال والتفصيل بوجهين احدهما
وتحقيقه ان الاجمال يجعل اجزائه او وجوبا
على الاجمال يجعل اجزائه محدود
واحدا بحسب الاعتبار يجعل الكل
وثانيهما على التفصيل يجعل كل واحد
جزء وجودا على حدة
وباعتبار المجموع محدود
فتصور الاجزاء غير
تصور الكل

بخلاف الفاعل اذ ليس ما يشعر بكون زيد فاعلا مقدما ذكره الرضي ولو معنى ولو قال
الشارح الضمير ما وضع للمتكلم او للمخاطب او للغائب تقدم ذكره لفظا نحو زيد
هو القائم او معنا نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب اى العدل لدلالة المشتق وارادة المشتق
او حكما نحو الضمير للشان والقصة لكان احسن ماسيأتى تفصيله وهو ان الضمير
قسمان مستتر بارز والمستتر ايضا قسمان جائز وواجب فواجب الاستتار فى
المتكلمين مطلقا اى مذكرا ومؤنثا والمخاطب المفرد بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء
فيها بارزة فى غير الماضى فان الياء البارز فاعل عند الجمهور فرقا بين المذكر و
المؤنث ولم يعكس مع ان البارز قوى مناسب للمذكر القوى نعم من حيث البارزية
قوى لكنه من حيث جزئيته للتأنيث فرع مناسب للمؤنث الفرعى ليكون اعراب الاصل
بالحركة اصلا واعراب الفرعى بالحروف فرعا فلو لم يبرز لم يكن اعرابه بالحروف
فان قلت لم كان ضمير المتكلمين فى الماضى بارزا والغائب مستترا قلت لان الضمير البارز
اصل قوى لتلفظه ووجوده ومتكلم الماضى اصل فاعطى الاصل للاصل والغائب
فرع والاستتار فرع فالفرع للفرع اذ الكلام يتم بالمتكلم ابتداء وانتهائه با
المخاطب والغائب فضلة فى تحصيل الكلام لعدم دخوله فى تحصيله فان قلت
لم لا يستتر ضمير المنصوب والمجرور قلت عدم الاستتار لفضلتهما ولعدم اقتضاء
الفعل لهما وطلبه لهما فان قلت لم لا يكون الضمير البارز فى الصفات قلت
لضعفها واستتار الضمير لشبهها بالفعل ولان الاعتبار فى الصفات سقط فى الذات
ولانها فرع الجامد والضمائر لا يبرز فى الجامد وفى الصفات بالطريق الاولى
فالضمير البارز مختص بالفعل لا يوجد فيها اى فى الصفات شبه الفعل لينحط درجة
الفرع عن الاصل يمتنع هذا الضمير عنه اى عن غير الفعل فان زيد فى قول المص
فى الدار زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل والله اعلم ان فى بيان الشارح خلل وتوجيه

وتوجيه بما لا يرضى صاحبه لان مراد المص من ضارب الى ونحو فى الدار زيد على تقدير وجوب
الاستتار وعلى تقدير جائز واعاد نحو اشارة الى تغاير الظرف وبيان التقديرين
احدهما تقدير الموصوف فى غير الظرف وفى الظرف اعتماد على المبتدأ لانه مقدم
حكما فيوجد شرط العمل فيقدر الفاعل غير زيد نحو جاءنى رجل ضارب ونحو زيد
فى الدار غلامه هذا عند البصريين وثانيهما يجوز عمل الصفات بلا شرط عند الكوفيين
فعلى هذا سقط اعتراض الشارح بقوله ثم ان هذا المثال من واجب الاستتار بحثا
ليت شعرى وصل الى فاضل الشارح ولا بعده اى عدم الشرط ويجئ فى كلام
المص ما يدل عليه اى على عدم الشرط حيث يقول غير التثنية والجمع المذكورين
ويقول الشارح فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا سواء وجد الشرط او لا
فان قلت انما وجب الاستتار فيهما اى فى المذكورات قلت لان تثنيتهما وجمعهما
كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فلو اسند الى الظاهر يلزم تعدد الفاعل
المستلزم لقيام العرض الواحد الشخصى بمحلين او يلزم التأويل البعيد كما
فى اكلونى البراغيث بدلا او مبتدأ مؤخر وهذا تأويل بعيد كذلك لا يجوز
فى الصفات فان قيل لم قال الشارح فى الصورة وشبه بالكاف المقتضى للمغايرة
قلت نعم لان الالف والواو فى الافعال دال على الفاعل وفى الاسماء دال على
الاعراب فان قلت ما الدليل عليهما قلت عدم تغيرهما فى الفعل بسبب العامل وتغيرهما
فى الاسماء نحو جاءنى الطالبان ورأيت الطالبين ولقيت بطالبين وان لم يلزم من
تعدد الفاعل حقيقة فى الفعل وهذا لم يلزم حقيقة فى الصفات لكن لم يجز اسناد
تثنيتها وجمعها للمشابهة المذكورة لفظا ومعنا واستعمالا لما مر فى اسم الفاعل
ولم يتعرض اى لم يذكر مثالا للمفرد الا وجد شرطه لظهوره اى مستغنى عن
المثال على حدة اى حال كون كل من عداه الى ما يكون فيه اى الكائنة فى الاشياء

التقصد دفع وضع الضمير رفع الالتباس والاختصار
وبالاستتار والاتصال لتحصيل الاختصار والدلالة كما هو
النبى بالغيبة والتوكيد يوصلهم غير الاول
فان قلت بين ضمير الغائب ه بالتنبيه بالحد
فى الاحتجاج المرجع وحمل المخاطب
والمتكلم عليه طرد الباب
صح

شبه البراغيث بالعقلاء
فى الشكاية فاستعمل الواو
صح

اذا كان بعد الجمود او فهو
يحكى حجيزان ان ومعناه فهو فقط

وانما وجب كونها فى الاستثناء ليكون كالاّ ولذا اى لاجل كون عدا وغيره مشابها بالا
الحرفية لا يتصرف تصرف الافعال فان قلت لفظ عدا ولا يكون متصرف مختلفا ولفظا
ليس متصرف مطردا نحو ليسوا فهذا ينافى القول لا يتصرف قلت مراده عدم
التصرف مع ما ولا تصرفا مختلفا من تثنية اسم الفاعل والمفعول بيان للمذكورين
والمذكورين صفة التثنية والجمع وقد اشار اليه اى الى وجوب الاستتار فيهما فيما سبق
قال فى تثنية اسم الفاعل والمفعول مطلقا اى وجد الشرط اولا كما بينا وهو قوله وانما
وجب الاستتار لانهما كالفعل فى الصورة فلا يلزم تعدد الفاعل لما مر والميم مزيدة فى ضربتما
لدفع الالتباس بالف الاشباع نحو اخوك خذه مكاشرة وضحك فيها اى الا لف التكيد
انما اصله انت الذى كان جايعا فيشبع بالف ولو لم يحذف واو ضمتهما لكان على خلاف
ما عليه كلامهم وما عليه الخلاف هو ضربتموا لحذف الواو لمخالفتها لكلام العرب وحذف
الالف لعدم الاحتياج اليهما وقلب الميم نونا فى ضربتن لقرب صفتهما لاقربيه مخرجهما
ذكره البيضاوى فادغم للتخفيف فعلى هذا سقط قوله لقربهما فى المخرج بل مثل قوله مفرد
كما فى الغائب اى لا يدل الفعل على التثنية والجمعية لانه وضع لماهية الحدث والجنس ووضع
الكلام للافادة والجنس فى فرد واحد لانه متيقن فلا يدل الا على ما فوق الواحد
اذ ليس فى صيغته علامة التثنية والجمعية وانما ابرز اليا فيها اى المحكى الى المخاطبة
المفردة ولم يحك فى المفرد المخاطب استغنى المخاطبة اى العامل والمراد به هنا الفعل
وشبهه مع الشروط المعتبرة فيكون مثل الفعل فيجب افراده وما ليس بمشابه تام فليس
بواجب افراده بل الوجهان جائزان من الافراد والجمع فلما كان هذا ظاهرا من الامثلة
لم يتعرض وجه الافراد فى الفعل لزومه لتعدد الفاعل لما مر او التاويل البعيد لما مر
مقتفاك وفى الموازنة اى فى الصفات الغير المكسرة المشابهة المذكورة المتعدد الفاعل
او التاويل البعيد فان قلت لم اخر المظهر قلت لان مفهوم المظهر وجودى والمظهر عدمى

علق لانه ما ليس بموضوع للمتكلم اه ولان الاعداد تعرف بملكاتها ولان الاشياء تنكشف باضدادها
واعلم ان الاسناد العامل الى المظهر يجب افراد العامل وغيبته لان المتكلم والمخاطب لا يسندان الى الظاهر
ولو صفردا فبالطريق الاولى اذ لا وجه لغيره اى غير المفرد لان الفعل يدل على الجنس والماهية
فلا يدل على الافراد حتى يجمع وان اسناد العامل الى المظهر المؤنث الحقيقى من الآدميين
مفردا او مثنى او جمعا متصلا بعامله يجب تانيثه اعلاما بتانيث الفاعل فى اول الامر
ان كان العامل متصرفا وكذا اسناده الى ضمير المؤنث سواء كان حقيقيا اولا والا اى
ان كان المظهر مؤنثا غير حقيقى وجمعا او غير متصل وغير متصرف يجوز فيها الوجهان كما يجى
اما تذكيره فلان تانيثه ضعيف وطارد واما تانيثه فباعتبار التانيث فيجوز الامران
هذا زبدة الكتاب ولما ذكر فيما سبق المذكر والمؤنث فاعلم ان المؤنث فى اصل اللغة
اعتبر وفى العرف ما فيه المتى وان قيل تعريف المؤنث ليس بشامل لصيغ المؤنث كلها وهى
وانت بكسر التاء لان حق النساء سفل فى الامور غالبا قلت هذا بالنظر الى الجنس
لا الى الافراد والتاء يقدر فيها طردا للباب حفظا للقاعدة اى التعريف والدور وغيره
متفقا لك فى الفاعل فارجع ان كنت ذا ثبت والمؤنث التقديرى يعلم بدليل ظهورها
فى تصغيرها نحو شميسة اى شمس عظيم وقمير صغير اذ التصغير للتعظيم والتحقير ابقاء لم
يعنى اذا ركب العدد مع العدد يبقى علامة التانيث فى جزء الاول وحذف فى الثانى كراهة
اجتماع العلامتين من جنس واحد فان قيل لما جاز فى اثنتا عشرة وثنتا عشرة من جنس واحد قلت
التاء الاولى ليست تانيثا حقيقيا اذ التاء فى اخر الكلمة تحتمل فى بنت الكلمة والعدد بما لا مزيد
عليه رزقك الله اطالة اى المؤنث الحقيقى او تانيث مطلقا فالمراد به ما بازائه حيوان
بقرينة واللفظى ما ليس بمقابله حيوان ولما سبق ذكر الجمع الى قوله ولكن لما كان الجمع المكسر
جوابه لسؤال لم ذكر الجمع وقدم المكسر ولم يعرف اولا بمطلق الجمع واعلم ان مطلق
الجمع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما فهو نوعان النوع الاول

الجمع المذكر والمؤنث الصحيحين فالجمع المذكر ما لحق آخر مفرده واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها ونون شرطه ان كان صفة مذكر عاقل وعدم وزن افعل وفعلاء فان قلت جمع عالم عالمين
وفيها جمادة قلت جمعه بنظر الى العقلاء او بالتغليب والجمع المؤنث ما لحق آخر مفرده الف وتاء شرطه
وجود مذكره بالواو والنون وعدم تجرده عن تاء التأنيث والا جمع على حائض جمع حايض والنوع
الثاني الجمع المكسر ما عرفه المص والجمع القلة ما تستعمل تحت العشرة بلا قرينة والجمع الكثرة
ما تستعمل فوق العشرة بلا قرينة وعكسهما مجاز مع القرينة بتشبيه القلة بالكثرة او بالعكس بعلاقة
التضاد فان قلت الجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا من القلة او الكثرة قلت يصلحان لانهما وضعا مطلقا ذكره
الرضي وعليه سر قوله عليه السلام عدل ساعة خير من عبادة ستين ولم يسبق تعريفه
اى تعريف مطلق حتى يكتفى به اى بقيد تميز ولو تقديرا فينبغي ان لا يهمل هذا القيد اى يعني
انه لا يترك بل يجب على المص والشارح تقرير ما قررنا لك اختصر المص لعدم تحمل كتابه وتعرض
عليه الشارح بقوله وما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لا يتغير ثم المراد به اى بالمفرد
المذكور في تعريف الجمع ما ليس بمقابل المثنى والجمع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما
اى المثنى والجمع على معرفته اى المفرد وبالعكس اى توقف المفرد عليهما يعني المفرد
ما ليس بجمع والجمع ليس بمفرد وهذا دور بل المراد من المفرد مفرد الجمع بخصوصه
اى المفرد الذي فيه اى في الجمع بقرينة الاضافة للخصوص او معنى آخر وهو مقابل
الجملة او مقابل ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه او غيره لا فان قلت ما عدد
اقل الجمع قلت اقل الجمع في المعنى مثل القوم والرهط والناس واحد كقوله تع ان الناس قد (اذ قال لهم الناس)
جمعوا فالمراد من الناس نعيم بن مسعود رض واقل الجمع في اللفظ نحو مسلمون ثلثة و
اقل الجمع القلة عشرة واقل جمع الجمع تسعة واقل جمع جمع الجمع سبعة وعشرون واقل جمع الكثرة
كثيرة ولا يجوز تأنيثه اى الجمع المذكر السالم ان في وجود تذكير عامله شرطين احدهما
عدم مشابهتها الجمع المكسر وثانيهما عدم الشاذ واذا وجد الشرطان امتنع تأنيثه لشرفه

مطلب الجمع واقله

لشرفه لغلبة جانب المذكر فيه اى الجمع السالم لا اختصاصه بجمع العقلاء واذا انتفى احد الشرطين يجوز تأنيثه نحو بنين وسنين
وارضين فان قلت ما تقول فيما يقال كل جمع مؤنث قلت الجمع السالم مستثنى منه كاستثناء الواجب تعالى
مما خالفه كل شيء وهو على كل شيء قدير وفوق كل ذي علم عليم اى غير الله تعالى فان قلت ان قدر على خلق مثله
فهو شرك وان لم يقدر فهو عجز لا يليق بكماله قلت نختار الثاني ونمنع المحذور بان عدم تعلق
قدرته تعالى بالممتنع لكمال صفاته الا ترى انه من اراد صغر قدرته ان ينقطع على البحر بذم
الناس واذا اسند العامل الى ضمير الجمع السالم يجب كونه اى العامل وارجاع الضمير الجمع
كونه الى الضمير المستتر الى ضميره يأباه اى الرجوع السابق اى اسناد العامل الى ضمير
الجمع واللاحق اى يجب كون العامل جمعا ولو ارجع الضمير الى الضمير فيكون معناه ح اذا
اسند العامل يجب كون الجمع السالم جمعا سالما وليس كذلك فان قلت في الاول تفكيك
الضمير فلا يجوز وفي الثاني عدم المقصود قلت التفكيك جائز عند ظهور المراد فان قلت انه كان
الجمع في الحقيقة هذا الضمير لا الفعل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فهما متقابلان لا يجتمع في كلمة واحدة
قلت لا يلزم المحذور لانه حقيقة عرفية يقال الفعل جمع ولا يقال ضمير الفعل جمع واما اسناد العامل
الى الجمع المكسر فالواجب كون العامل مفردا مؤنثا اعلاما في اول الامر بانه فاعله مؤنث بتأويل
الجماعة فيه اى المكسر اجمعا مذكرا سالما او مكسرا من العربين من المفرد المؤنث او الجمع واما غير
الجمع السالم او المكسر العاقل كون اسناد العامل مخيرا بين المفرد المؤنث والجمع المؤنث واما افراده
فبتأويل الجماعة وجمعه لاجرائه مجرى المؤنث لكونه غير شرف وغير مختص بما مر والامثلة مذكورة
في المتن سابقا ولاحقا ولما كان اى المبتدأ تذكر ما ذكر قبيل باب الثاني بلا مزيد عليه مشتركا
لفظيا وعلم انه كان المبتدأ اسما للمقدم مشترك عند البعض ومشتركا لفظيا عند البعض
اشار المص عنه باب الثاني ذكر وعرفه بالتجريد وهنا قسم ثم عرف اشارة الى المذهبين فلله دره
فارسا فعلى هذا لو وجه الشارح هكذا لكان وجيها وعلى ما قررنا لك سقط تطويل المسافة
واخلالها ولو قال بمن العامل اللفظي بالافراد لكان اظهر واخصر وجه الظهور والاختصار

ما مر وهذه العبارة يعني ذكر الكلمة مقام حرف الاستفهام الذي ذكره ابن الحاجب والبيضاوي وقال المصنف
في شرحه لفظ احرف حشو مخل لاطائل تحته اذ لفظ الاستفهام اعم لحرف الاستفهام والاسم الاستفهام فعلى قوله هذا
لو ترك الكلمة هنا لكان احسن لعل مراده بان الاولى للفاضلين ان يترك حرف الاستفهام او يقول
كلمة الاستفهام اشعارا في اول الامر ولو في ترك الاختصار هذا وجه الفهم الذي ذكره بقوله لكان
احضر ايضا فافهم المراد به اي بالظاهر ما لا يكون ضميرا مستترا سواء كان ظاهرا او بارزا بعموم ثم انه اشار
ينقض التعريف منعا بنحو قائم ابوه زيد يعني قلت ان تعريف المبتدأ الثاني بانه الصفة الرافعة
بعد الاستفهام فقائم صفة بعد الاستفهام فليس بمبتدأ بل هو جزء الخبر لانه مع فاعله وهو ابوه
جملة خبر لزيد والجواب بان قائم ليس متصل الاستفهام معنا وان كان متصلا ظاهرا
اذ معنى أقائم ابوه زيد ازيد قائم ابوه لان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنا
او معنا فقط فيكون التقدير ازيد قائم ابوه علمت بان خبر المبتدأ اما جامد او مركب
فلا يجوز كون قائم خبرا بلا انضمام فاعله واما كونه اي الاستفهام داخلا على الخبر المؤخر فلا يجوز
لكونه اي قائم ابوه في صورة الجملة اذ تقديره زيد هل قيام الاب فوقع الاستفهام
في وسط الكلام مع انه يقتضي صدر الكلام ولذا يجيء في كلامهم ازيد قائم ابوه
سبق جوازه انه ذكر بعضهم بتوسط الاستفهام لا في صدر الكلام فعلم لا يجوز هنا
جوازه فيه بوجهين احدهما ان الضمير جرت في الاستفهام بسبب التسوية سواء عليهم وثانيهما
ان ما دخله على جملة صورة فله صدر الكلام صورة بقدر الامكان فهذا ان لا يمكنا
فيما نحن فيه ولذا لم يجيء زيد اقائم ابوه كما جاز زيد اقام ابوه ولو سلم اي لو سلم
وجود الاتصال معنى لان زيدا قائم ابوه جملة معنى لاشتراط فيه كوجود جملة صورة
في زيد اقام ابوه فلا ضير اي لا ضرر لكن الاولى النظر الى جانب اللفظ لان نظرهم
اليه لا الى المعنى ولذا جاز زيد قام ابوه ولم يجز زيد قائم ابوه لاندفاع الانتقاض
المذكور سابقا ثم انه ينقض التعريف منعا فيكون زيد قائم ابوه من الافراد لكنه يلزم

توسط الاستفهام صح

يلزم التزام تكلفات ذكره الشارح مفصلا تأمل ولا يجوز كونها اي الصفة خبرا واعلم انه اذا
كان بعد الصفة مثنى او مجموع ما تعين كون الصفة مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ولا يجوز
كونها خبرا لعدم المطابقة المشروطة وما بعدها مبتدأ بخلاف ما بعده مفرد فيجوز
الامران اي كون الصفة مبتدأ وخبرا لما مر اي النوع منه اي من جنس المبتدأ الذي يكون اسم الجامد المقابل للصفة لانه المتبادر
عند الاطلاق لشهرته فانه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف مثل زيد عمرو قائم بشهادة الاستقراء
واعلم ان عادة الشارح الالتجاء الى الاستقراء عند ضيق الحال في الكتاب قال سابق يسمى حرف جار
بالاستقراء لا لافضائه معنى الفعل والا لكان همزة الافعال والتضعيف يفضي معنى الفعل فلم تسمى جارا
ولو قال هنا سمي جارا لافضائه بذلك الحرف معنى الفعل بلا تغيير نحو اكرم زيد بعمرو بخلاف الهمزة
فانها تغير نحو اخرج زيد عمروا اذ اصله خرج ولو قال هنا لا يجوز تعدد المبتدأ لمنعه عدم تعدد الخبر
لان الكلام وضع للافادة واقل الجنس يتحقق بفرد فاذا اخذ وطره فلا يحتاج الى حمله والى محل
يقدم به كما حقق في عدم تعلق الجارين بمعنى واحد وما قاله البعض بان عدم تعدد العامل
والمبتدأ وتعلق الجارين لاجل عدم قيام العرض الواحد بمحلين فانه لا يفيد لانه ان اراد عدم قيام الفعل
والحدث ليس بمصنوع له وان اراد الجنس حتى العرض يقدم بمحل كثير نحو ضرب القدم وذهب الابل
ثم لو اريد العرض الشخصي بمعونة المقام لكنه بعيد عن المرام لا يخفى على اولي الافهام واما التعدد معنا
اي تعدد المبتدأ او لفظا بعاطف فيجوز نحو الزيدون فقيه وعالم وعارف والرجلان عارفان
لان الجزء اذا اختلف يؤتى بالواو وان اتحد يثنى ويجمع واعلم انه يجب ان يعلم انه قد يشتمل
كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدأ الاخير خبر لسابقه الاخير هكذا الى المبتداء
الاول ولذلك الشي له طريقان احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابقه نحو زيد
ابنه زوجته جاريتها قائمة ولو اردت ان ترجعه الى كلام واحد اضفت المتأخر الى
المقدم الى ان ينتهي وحكمت على الاخير نحو جارية زوجة ابن زيد قائم وثانيهما ان يكون
الروابط كلها من الاخير الى الاول على الترتيب المذكور نحو زيد عمرو هند قائمة في داره

كعدم تعدد الفاعل والمبتدأ صح

بامره فالاول للاول والثاني للثاني والثالث للثالث ذكره التسهيل اي شرط صحة كونه مبتدأ
وسبق كون المبتدأ معرفة صرفة او مخصصة او نكرة محضا بلا مزيد عليه فارجع والمراد به اي بكون
المبتدأ المخصص ما قيد بقيد صفة او مضاف او غير ذلك مما يفيده ويصح الحكم به نحو رجل عالم خير من
غيره ونحو حفظ الحرفين خير من سماع الوقرين وفهم الحرفين خير من سماع الوقرين ونحو افضل منك
افضل مني فان تقييد الجنس يعني تقييد المبتدأ بالصفة والاضافة ونحو ذلك يكون مفيدا ومعلوما
يصلح ان يحكم عليه من مطلق الجنس فان الطبع لا يقنع به اي بالمطلق فيصح حيوان ناطق ان يكون مبتدأ
دون حيوان فقط نحو حيوان ناطق انسان بل بقيد تركي اي بل يصلح بحمل تركي مع انه اخص من الكان
اي الذي الصق به باعتبار التقييد كون الباء لمعان فههنا للالصاق الاسناد به يجي تحقيقه في الفاعل
ونبه به اي باء الالصاقية وفيه لطافة على ان تعلق الاسناد اشد منه اي من المبتدأ لان الخبر
محل الفائدة ولذا يقال خبر كان هو الخبر ولا يقال الخبر كالمبتدأ من باب واحد بل من ابواب مختلفة
ذكره العصام فان قلت يبطل التعريف الافعال الاخبارية لانها مسندة لا مسند اليها
فلا يكون صفة وكذا الصفة مع الشروط المذكورة صفة نحو اقائم الزيدان مع انه ليس بخبر
وجمعا نحو قائم في قائم زيد على وجه يعني يجوز الامران اي كون زيد مبتدأ وقائم خبرا وبالعكس
لما مر قلت لا يدخل الافعال في الخبر لان المراد من المسند به اما جامد او مركب مع الفاعل وهو
الفعل الاصطلاحي والمراد من معناه ما يشبه الفعل والحاصل المسند به اما جامد او مركب
مع الفاعل لا نحو المفعول الفاعل وكذا المشتقات او ما يجري مجريها مع التجرد عن فاعلها
تجرد
مسند ليس بمركب ولا جامد فخرجا عن الخبر المسند به يعني خرج مثل يقوم زيد ونحو قائم
في مثل اقائم زيد فانه في المعنى يقدم زيدا او في مثل زيد اقائم ابوه فانه هنا ليست بخبر
تأمل لكونه لا يصدق مراده انه ينقض التعريف جمعا بمثل المطلق في زيد المطلق لكونه المطلق
من معناه اي الفعل على ما فسره اي الصفة الواقعة بعد الشروط المعتبرة فيكون
تامة وكذا قائم بالنسبة الى المبتدأ يكون نسبة تامة وان كان ناقصا بالنسبة الى فاعله

ترتيب المبتدآت وارجاع ضميرها
مصنف

فاعله فيكون كالخبر في معنى الفعل فلا يوجد خبر للمبتدأ اصلا فيلزم تخصيص المص بالصفة الواقعة بعد الاستفهام
تحكما فاجيب عنه بانه خبر بالنسبة الناقصة فكل الخبر لفظا يجوز تعدد الخبر لفظا اذا قصد ربط الاجزاء
الى الكل نحو السكنجبين خل عسل شونيز ونحو هذا حلو حامض اي مز بضم الميم بمعنى منه الحلو فيكون
اجزاء الاعراب بمنزلة المجموع فان قلت يوجد الاعراب في كل منها مع انه ليس بجزء والا يلزم
حمل الجزء على الكل قلت اعراب الجزء بحسب اللفظ والصورة واللفظ لا يقصد
في المعنى وانما جاز تعدد الخبر بلا تعدد المبتدأ لامكان اجتماع الاعراض الغير
المنافية في محل واحد وتحقيق الجواهر والاعراض في صدر الكتاب ومتعلقا
ويجوز فيه اي في الاخبار المتضادة تعدده بالعطف نحو زيد قائم وقاعد
حكم
ومستلق فيكون المبتدأ متعددا بسبب العطف وقد عرفت ما اي الاولى كون
الخبر مفردا ليوافق الركنان ليسهل ربطه الى المبتدأ هو المراد لكن قد يكون
الخبر بهما اي بالاسمية والفعلية فيكون عسير الضبط لاستقلالها لا يقتضي الارتباط
فلا بد من رابط يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي هي اي الجملة مستقلة لا يقتضي
التعلق بما قبلها يعني اذا خلي وطبعها لا يستند الى الغير فضلا عن الارتباط واعلم
ان الارتباط بوجوه اما بالضمير في الغالب نحو زيد هو يقوم او باسم الاشارة
نحو اولئك اصحاب الجنة او بالعموم نحو انه من يتق ويصبر فان من مع صلته خبر
لانه وشمول من الموصول ليقدم مقام العائد كانا الذي سمتني امي حيدرا
او بلام الجنس نحو الرجل زيد على وجه اي على تقدير كون نعم الرجل خبرا لزيد وبوضع
الظاهر موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة ونحو ليلة القدر
ليلة القدر فانه في الاصل الحاقة هي مثلا فان قلت العائد الواحد يكفي في الخبر
اذا كان جملة بلا ضعف ولا يكفي في كون العائد الواحد في وقوع الحال
اذا كان جملة اسمية فلا بد من العائدين وهو الواو مع الضمير مع ان الحال

الارتباط بوجوه

فان قلت حمل الكلي على الجزئي بحالة
حمل الكل على الجزء قلت
علم ان يجوز والثاني خارجي
والاول عقلي والفارق
قياس مع الفارق
فانه صح

انا الذي سمتني امي حيدرا
كليث غابات كريه المنظره
اوفيهم بالكيل كيل السندره

خبر في المعنى قال كفاية الجزاء بالواحد لانه جزء الكلام وركنه وطبعه يقتضي
ارتباطه فيكتفي بواحد واما الحال فضلة ليست بركن فلا تقتضي الارتباط
فيحتاج الى المشددة الارتباط وان كان خبرا في المعنى وحق لا به الاول
اي مثال الممثل الاول للاول لا الممثل الاول او بالعكس اي الممثل الاول
للاول امثال الاول وكذا الثاني لا اشعر اي لا يوزن بغيره اي ابدا اي ان ذلك
اي الصبر منه اي من عزم الامور لم يعرفها اي المسند اليه والمسند به وهذا
لا ينافي كون الاسناد مجهولا واعلم ان المخاطب اما يعلم المبتدأ فقط او الخبر فقط
او النسبة بينهما ويشك في التعيين او يعلم كله فيسوق الكلام لاظهار التحزن و
غير ذلك نحو قوله تعالى اني وضعتها انثى ويقوي رعاية معنى الشرط سببية الاول
اي الشرط للثاني اي الجزاء في نفس الامر حقيقة او للحاكم به يعني السببية في الحكم
ظاهرا او لفظا لا بالنظر في نفس الامر ويجوز العكس ولو يجعل المتكلم اي السببية
باعتبار المتكلم والا لا سببية ولا ملازمة بين الشرط والجزاء ان ضربت
زيدا يكرمك وفيه اي السببية بلزوم الثاني للاول وفيه اربعة مذاهب
مطلب في الملعول في بحث الشرط مذهب ابن الحاجب والنحو وسعد الدين والسكاكي
والعائد هنا اي ليس الفاء في جوابه اقا وليس العائد فيه فاجاب بان العائد
فيه الشمول لما وترك الفاء لضرورة الشعر فهما اي تسمية الموصول
بفعل وظرف مجازان من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل بالجزء القدر اي قصر
الشيء على معظم بابه نحو لا صلوة الا بالفاتحة ولا صلوة الا بالطهور وكل من
الصلة والصفة كالشرط في الابهامية لكن جاز الامران دخول الفاء
باعتبار معنى الشرطية وعدمه لعدم كونه جزاء في الحقيقة فعلى الاعتبارين
يسقط اعتراض الشارح على المتن بدعوى التناقض بين الكتابين بقوله ثم

اعلم ان لو عند السكاكي لتعليق ما امتنع باعتبار غيره وعند الجمهور لامتناع الثاني لامتناع الاول وعند ابن الحاجب عكسه لان انتفاء المسبب لا يستلزم انتفاء السبب لجواز ان يكون له سبب آخر وفي مفتاح الاول لامتناع الثاني قال الجمهور دلالة الاول ... وبعد سعد الدين ... على انتفاء الجزاء ... لا ... ولا ...

ثم المفهوم من كلامه اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلثة اي ان ان لكن
قال المص باعتبار عدم تأثيرها في معنى الجملة فلا يبطل الصدارة فلم يعتبر غير هذه
الثلثة هنا ولكنا اعتبر غيرها في الامتحان اي اعتبر جواز دخول الفاء في خبر كان
ايضا اي كالثلثة فلا منافاة بين الكتابين بالاعتبارين والمنافاة باعتبار واحد
والفرار وان لم يكن بسبب كلمة سبب للحكم تحقيقه سبق مثال الكل مضاف
بمعنى صوفة اصلا اي قطع قطعا لان فله درهم مرفوع المحل خبر لكل فلا يكون
صفة لرجل فلا يكون الرجل موصوفا اصلا لانعدام موجب وهو حقيقة الشرط
والمجوز وهو اعتبار الشرط فلا يمكن دخول الفاء على الجزاء اي نوعه فان قلت
وانما فسر الباب بالنوع قلت للاشارة الى حديث من طلب بابا من العلم اي نوعا اولان القاعدة
في العقلية والنقلية اذا اعتبر تجنس المسائل يعبر بالكتاب ونوعها باسم الباب وافرادها
بالفصل وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لما سبق حققنا الذي في الباب الاول
فانه لا يكون الا اسما اي حكم اسم باب كان كحكم الفاعل مذكور مفصلا في بحثه
لم يعرفه اي خبر باب ان لظهوره مما سبق ولم نفصل لاجل تحقيقنا بما لا مزيد عليه
وهو اي تقديم منصوب ان على مرفوعه حطاط اي انحطاط لمرتبة عن مرتبة الاصل
اي الفعل المتعدي على مذهب الجمهور ولمساواته للفعل القوي مشابهته بلزوم المساواة
بين الاصل والفرع وهذا يجوز لما قررنا وعدمه للجواز مزية الفرع على الاصل
على ما ذكره العصام فعلى هذا اسقط قوله ولو قدم يلزم المساواة بينهما اذ المساواة
جائزة بينهما لا مزية على الاصل الا ترى ان اسم الفاعل والمفعول اذا وجد الشروط
في عملهما يلزم المساواة بين الاصل والفرع في العمل خفيت حجة الشارح الفاضل الحسيني بوجه
والوجوه فيه مما هو في بحثه رزقك الله بالرب اي لنفي الحكم عنه اي عن الجنس نذكر ما
سبق في بحثه اثنى عشر منها اسماء خمسة منها اي من اثنى عشر وهي المفعول المطلق

مطلب اعتبار الكتاب مساواة الفرع

مطلب المنصوبات

وبه وله وفيه وصه وسبعة ملحق بها يعني سبعة من اثني عشر مشابه بالخمسة
وواحد منها اي من ثلثة عشر وهو الفعل المضارع المنصوب واعلم ان تعريف
المفعولات هو ما اشتمل على علم الفاعلية والمنصوبات على علم المفعولية والمجرورات
على علم المجرور فان قلت اعترض على هذه التعريفات كلها فعلى الاول بقوله تعالى
لقد تقطع بينكم فين فاعل مع انه منصوب مشتمل على علم المفعولية وعلى الثاني كقولك
ما رأيت مسلمات فانه مفعول مع انه شامل على علم الجر وعلى الثالث كقولك مررت
باحمد قلت تعريفنا مبني على الجنس وعلى اكثر الافراد والمراد بالاشتمال حقيقة او حكما اي
مجازا اسمي به اي بالمفعول المطلق بالمطلق لصحة اطلاق المفعول على كل فرد منه اي
من المفعول المطلق نحو ضربت ضربا ونحو خلق خلقا من غير تقييده كالبواقي بالبا وغيره
فلا يصح اطلاق صيغة المفعول بلا باء وغيره للعالم بل يقال خلق الله تعالى بالعالم او في العالم
فعلى هذا خرج نحو خلق الله العالم وكرهت ضربي فانهما مقيدان بالباء في المعنى
اي وقوع الخلق والضرب بالعالم وايقاع ضربي واما من حيث قيام الخلق والكراهة
فيكون مفعولا مطلقا سيجي تحقيقه قدم اي المفعول المطلق لكون عامله بمعناه اي
المفعول المطلق مناسب للفعل لانه حاصل بالمصدر الذي في ضمن الفعل العامل
فيه فالفعل مقدم على الفاعل وكذا متعلقهما ولذا اخر متعلقات الفاعل وهنا
كلام سيجي فان قلت ان هذه الاشتمالات ليست باشتمال الكل على الجزء كما قاله الجامي
والا لخرج العدد والنوع بل المراد بها اشتمال الدال على المدلول وهو مطلق المفعول
لغة ما يكون مفعولا وعرفا على خمسة الاول المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل عامل
مذكور لفظا او تقديرا بمعناه اي الفعل مطابقا نحو ضربت ضربا او تضمنا نحو ضربت
ضربا او التزاما نحو ضربت اهانة يخرج التاديب وكذا هيئة على وجه سيجي فانهما
من حيث انه بمعناه كما قاله الزجاج ومن حيث فعله مفعول مطلق فان قلت

مطلب الاعتراض عن التعريفات

فان قلت مات موتا وشرف شرافة ليس مما فعله فاعل عامل قلت المراد من الفعل حقيقة
او حكما لان المراد بما فعله اي قام به حقيقة او حكما وذكر فعل ليطابق الحد للمحدود
من مادة الفاء والعين واللام فان قلت ما ضرب زيد عمروا فانه ليس فعل الفاعل لا حقيقة
ولا مجازا لانه مسلوب عنه الضرب قلت المراد من الفعل دلالة التركيب وجودا
او عدما ذكره العصام او المراد به ما يكون في الموجب والمنفي راجع اليه اذ مسائل
العلوم موجبة اذا قيل زيد ليس بقائم مثلا تقديره زيد مسلوب القيام عنه هذا كلام
غير الشارح اي معنى تفسيرها واغا ذكر الاسم لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى
وعند النحاة في اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف فقيل بدل الاسم اي فعل مدلوله
اي اللفظ فان قلت لم لم يكتف في ذكر الاسم تكلفا وفي ذكر المدلول تكلف قلت ذكر المدلول
تعريف بحسب المعنى وكلامنا في لفظ المفعول ليكون الحد مطابقا للمحدود فيحتاج الى
ارتكابه مسامحة بعلاقة الدالية والمدلولية وكذا تعريف المبوق من المفاعل
وغيرها مثلا اذا قيل نصر فعل ماض لانه دال على زمان قبل زمان اخبارك فهو
تعريف دال على نصر ولفظ نصر مدلوله وفرده مجاز بعلاقة اطلاق الدال على المدلول
ذكره التسوسي على البيضاوي بيض الله تعالى وجهه ونور الله تعالى قلبه اي قام به مر تحقيقه
لئلا ينقض علة لعدم شرط التعريف بما عامله مصدرا ومبني للمفعول عطف على مصدر
اذ المصدر علة لمصدر محذوف الفاعل اي متروك الفاعل اذ المصدر لم يوضع الا لما
اي لماهية الحدث وهو صفة الفاعل وهو اي المفهوم الداخل في مفهوم المشتق اذ
وضع المجهول علة لقوله او مبني للمفعول تقديره اي مبني محذوف الفاعل اذ وضع المجهول
لا لنسبة القيام حتى يذكر فاعله الذي هو بطريق القيام لا بالوقوع ذكره العصام
وقال وان اريد وصلية معناه الظاهر وهو الحدث لا القيام اذ المراد بالفاعل
المعنوي علة ليصدق فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر اي ما فعل بما قام به اذ

المفعول المطلق
مصدر الشارح والعصام

اذ المتبادر منه معنى الظاهر في التعريفات واعلم ان المراد من الفاعل في تعارف المفاعل اعم من اللغوي
والاصطلاحي ليطرد التعريف الى المعنوي فقط كما قاله العصام ولا الاصطلاحي فقط كما ذكره الشارح
وكذا الفعل وليت شعري وصل الى هولاء العظام فلا بد من الصرف عنه اي من الظاهر بان المراد بما فعله
اي قام به وما ذكره في الامتحان ان هذا سؤال على الفاعل الاصطلاحي من ان الشان بيان ما ذكره
ان يراد بالفاعل ما يعم المتنازعين فعلى هذا يكون المراد بالفاعل اللغوي فهو على ما لا مراد القاضي
لانه لا يحتمل توجيها اخر وهو صرف اللفظ الى الظاهر بما فعله بما قام به حتى يرد انه اي الشارح
يرد عليه اي على المص ههنا اي في الامتحان والمراد ما اورد فيه وهو اعتراض على ابن الحاجب بانه ان
اراد بالعامل المذكور اعم من الحقيقي والحكمي بقرينة ورود الاعتراض بعدم الجمع للتعريف
ومجرد الاعتراض لا يكون قرينة يعني ان اراد من العامل الحقيقي وهو الفعل وان اراد الحكمي وهو الاسم
المشتق يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المجاز وهو جار على مذهب الغير هذا عند الامام
والقاضي شافعي فعنده عموم المشترك لا عموم المجاز كما هو عند اصحابنا المأثور في الاصول
ولذا اختار اي العامل بدل الفعل فابقى ما اي الفعل يحتمل توجيها اخر وهو الفعل اعم من
اللغوي الذي يحتاج فيه اي في بقاء العامل بدل الفعل علة لاحتمال وجه اخر الى ان يراد به اي
بالعامل ولا قرينة له اي للعم وهذا اي العامل تكلف ان الظاهر ان يراد به اي بالفاعل بزيادتهما
اي بذكرهما لفظا او تقديرا اندفع الاحتياج الى تعميم العامل من الحقيقي والحكمي لانهما علة لدفع
الاحتياج قرينتان يشعران للعموم اي عموم العامل صفة ثانية له اي للعامل الذي يكون
بمعنى الكلمة الذي هو حاصل بالمصدر مطابقا او تضمنا او مختلفا فالامثلة مذكورة تخرج التاديب
في مثل ضربته تاديبا من حيث ان الضرب سبب مغاير للتاديب كالشتم فيكون مفعولا له
ومن حيث اتحادهما يكون مفعولا مطلقا وكذا كرهت كراهة من حيث لم يقصد باحدهما
ما قصد بالاخر يكون مفعولا به خارجا عنه ومن حيث قصد اتحادهما يكون مفعولا مطلقا
وبعبارة اخرى من حيث وقوع التعليم الفعل وتعلقه مفعول به ومن حيث قيام الفعل

مصحح الاعتراض لا يكون قرينة
تاديبا مطلق ومفعول به باعتبار

الفعل مفعول مطلق فان قلت لو كان المفعول المطلق مفعولا بعين ذلك الفعل العامل فيه يلزم
ان يكون النسبة عين المنتسبين وبعبارة اخرى يلزم المفعول المسبب عين السبب يعني اعني
الفاعل والفعل فهل الاثر عين المؤثر ولو كان المفعول لغير ذلك الفعل يلزم كون
المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا فيه لا مطلقا ولا بد لذلك الفعل من مصدر اخر
الى غير النهاية فاذا ضرب زيد ضربا واحدا يلزم منه صدور ضروب غير متناهية وهل
هذا الا دور او تسلسل قلنا نختار الشق الاول ونمنع المحذور وقلنا انما يلزم
ذلك لو كان الفعل عين المفعول من كل وجه فليس كذلك فان المفعول المطلق اثر والمراد
بالفعل معنى المصدر ذكره عبد الغفور وقبله السيالكوتي هذا ما تيسر لنا في كشف
المقام وحقيقة الكشف عند الملك كاشف الظلام في اودية الاوهام والتخصيص به اي
تخصيص الحذف بالفعل الاصطلاحي عن المصدر لاصالته او الدال على الحدث بقرينة
يعني المراد منه المعنى اللغوي للفعل والفعل عطف على العامل به له اي العامل ههنا
حيث قال وقد يحذف فعله ولم يقل عامله كما سبق اشارة لما قلنا ذلك وكونه
اي الدال على الحدث تكلفا عند عدمها اي القرينة والتنبيه على هذا اي التكلف لم يقل
عاملها مع كونه اظهر وجه الظهور لموافقته لما مر واعلم ان حذف عامل المصدر
قياسي اذا بني فاعله او مفعوله بالاضافة او بحرف الجر مما لم يقصد بيان النوع وجب
حذفه نواصبه قياسا نحو قطعه ثوب وان لم يبتني لم يجب مثل سبحان الله وكتاب الله
ولبيك وسعديك لانه قصد بيان النوع واما حمدت حمده فمفعول به او كرر المصدر
او كان مثبتا وانما شرط ذلك لان المقصود من وصف الشيء بدوام حصول الفعل ولزومه
ووضع الفعل للتجدد فخالف له وان لم ينافيه استعمالا لان المضارع يدل على الدوام
نحو لا يألف الدرهم المضروب في صرتنا فهو منطلق اراد الزيادة والمبالغة فجعل
نفس المصدر خبرا للفعل كذا حققه مولانا المذكور او سماعي ايضا اي اخص ايضا

مصطلح المفعول المطلق عين الفعل او غيره
حذف عامل المصدر

فان قلت سمي المفعول مطلقا مع انه مقيد بالاصطلاح
قلت المراد ما سماه الاطلاق من البار وغيره خاص
والفرق بين المفعول المطلق وهو عام للفاعل
والمطلق المفعول فيه

ای عاد یریدان معنی ایضا من عاد بمعنی العود والرجوع وما غلب فی السنة الناس یعبرون
بالمثل فانه مجاز اذ الشیء اذا عاد یکون مثل الاول وکان معنی صب المثل حقیقة عرفیة
مثل ملأ الاناء وجری النهر وسال المیزاب قدمه ای المفعول به علی فیه لشدة تشبهه بالفاعل
لتوقف تعقل الفعل المتعدی علیه ای علی المفعول به نحو ضرب زید عمروا ایضا ای مثل توقف
الفاعل لانه یأخذ فی تعریف الفعل المتعدی وهو ما یتجاوز فعل الفاعل الی المفعول به واعلم ان
المفعول له لغة الذی الصق به الفعل والضمیر فی به راجع اللام وکذا فی غیره ای فعل فعل به وفیه وله ومعه
عند الجمهور وعند العصام راجع الی محذوف موصوف ای شیء مفعول به وغیر ذلک لان اللام
لیس بموصول لعدم معنی الحدوث ولانه لو رجع الی اللام لم یحذف ولکن یحذف کثیرا حیث
مفعول به وفیه ولانه صفة جرت علی غیر من هی له واعلم ان العامل فی المفعول به الفعل فقط
عند البصریین والفعل والفاعل معا عند الفراء والفاعل وحده عند ابن الهشام من الکوفی
والمفعولیة عند غیرهم والفاعلیة عند الاخفش خمسة مذاهب ای تعلق به حسا او عقلا
باعتبار التلبس ان کان الوقوع حقیقة سقوط الشیء علی شیء فیصح فی ضرب زید عمروا ولا یجوز علم زید عمروا
اذ لا سقوط علیه فالمراد بالوقوع تعلقه مجازا او حقیقة بلا قرینة لشهرته کالخلق واللفظ
بمعنی المخلوق والملفوظ فلا یرد مثل زید منطلقا یعنی اذا کان المراد بالاسم ما یکون مفعولا او لو محلا
فیکون التعریف مانعا للاغیار وهو زید فانه نائب فاعل مرفوع وان کان مفعولا اول باعطیت زید
درهما فی الاصل ودرهما عطف علی زید محکی ای اذا کان المراد بالفاعل اعم من المحذوف فیکون التعریف
جامعا للافراد فدرهما محذوف فاعله وهو تو بضم التاء مع شدة الواو اسم ست
اذ الاصل اعطی زید درهما ای اعطیت زیدا درهما فان قلت ما ضرب زید عمروا فالضرب
لیس بواقع علیه فلیس بمفعول به بل مسلوب عنه وکذا لم یضرب زید عمروا قلت المراد بالوقوع التعلق
سواء کان بالایجاب او السلب والدلالة علیها ای علی المفعولیة عبارة وان لا یفید النفی
نفیه یعنی نفی الضرب عن عمرو ویستلزم امکان وقوع الضرب علیه والا ای وان لم

لم یستلزم فلا یفید النفی فلذا استدل فی بحث الرؤیة ودخول الجنة للجنة حیث نفی المس والرؤیة
من الجن لحور العین فی قوله تعالی حور مقصورات فی الخیام لم یطمثهن انس قبلهم ولا جان وتمر فی بحث
حروف الجر بان المفعول به وله ما یکون فیه الباء واللام او بمعناهما مر تحقیقه والمراد به ای بالعامل
فی المفعول به ما لیس فی عمله ضعف من اسم فعل ومصدر فانهما یعملان بتقدیر تأویلهما بالفعل
لا بالاصالة ولا مضافا الیه عطف علی اسم فعل اذ لو کان العامل فیه مضافا الیه لعدم افادة
الفائدة من الاضافة فلا یقال انا زیدا غلام ضارب فزید لا یجوز تقدیمه علی ضارب کما لا یتقدم
هو علی غلام وانما ذکر لفظ انا لیکون شرط عمله موجودا باعتماده علی المبتدأ مثل المفعول به یعنی
المفعول فیه مثل المفعول به فی الاحکام المذکورة لان احتیاج التعلق اذ تعلق الفعل المتعدی بالمفعول به
من کل وجه مدلوله وتعلقه بالمفعول فیه من وجه دون وجه کما فی ولو الکتابة اذا کان المفعول فیه
ظرف زمان مبهم حذف فیه اصالة لانه جزء الفعل لا یحتاج فی عمله الی الواسطة کعمله فی جزئه
ای المصدر واذا کان زمانا معینا لا یکون کجزء الفعل فحمل علی المبهم فی الزمانیة نحو سرت رجبا وصمت
شهرا وجودا او تصورا وفیه اشارة الی ان اللام الموصول والمحصل مر تحققه ای شیء تقیس
لما فسره بالکنایة النکرة لانه ما موصوف او موصول جنسی لانه معرف یراد به الجنس ای فی ذلک
الشیء بیان لضمیر فیه والشیء عبارة عن المفعول فیه من الزمان والمکان والمراد من المضمون مدلول الفعل
وهو الحدث مطابقة او تضمنا حرفی او لا تذکر ما ذکر فی المفعولین فدخل مات زید یوم الجمعة
فان قلت لما کان الیوم تارة من الافراد وتارة من الاغیار قلت للیوم اعتبار فمن حیث وقع فیه
فهو من الافراد ومن حیث وقع علیه من الاغیار هذه زبدة الشارح فعلا او شبهه ومعناه بیانه
لمضمون فالاضافة ای اضافة اسم الی ما الذی هو عبارة من الشیء هو المفعول فیه من الزمان
والمکان لادنی ملابسة ای مجاز مرسل مثل کوکب الخرقی اذ الاصل الاول هو مدلول ما فعل فی
مدلول مضمون عامله الاصل الثانی کوکب الفلان مر بیان حکم کل منهما طفیل حروف الجر فلا یرد
وجدت التأدیب فان التأدیب مفعول به لوجدت لا مفعول له لان التأدیب فی هذا

فلا یجوز تقدیم معمول المضاف الیه کما لا یتقدم نفسه علی المضاف اذ لا یجوز تقدیم المضاف الیه علی المضاف ص

التركيب ليس بسبب وعلة لوجدت فليس فعل الوجود لاجله فلا يحتاج الى قيد يخرجه كما في عبارة
ابن الحاجب قيد بما فعل لاجله فعل مذكور وقال الجامي اي ملفوظا حقيقة او حكما فدخل فيه
تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احترازا عن المجيء للتأديب فالمجيء كيف
احترز عنه لان فعله مذكور في الجملة لانه مذكور في قول قائل اخر نحو ضربت زيدا قيل المراد بالمذكور
مذكور معه فانه يرد مذكور معه في ضربت تأديبا له قلت المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه فان قيل يرد نحو المجيء للتأديب الذي ضربته لاجله قلنا الكلام الان يراد بذكره معه
ايراده معه للعمل فيه فان ضربت وقع صلة للموصول فلا يعمل فيما قبله فلا يكون التأديب
مفعولا له اذ نصبه محتاج الى الشرط يعني يشترط في نصب المفعول له ثلثة اشياء
حتى يكون مشابها بالمصدر الذي لا يحتاج في كونه معمولا الى الواسطة وسبق بيان
الشروط كما مر في حروف الجارة اختاره اي التراك في مقام الحذف تنبيها على انحطاط
المفعول فيه عن المفعول به كما قال الخطيب في بحث المسند اليه اما حذفه وفي الخبر اما تركه سبق
الفرق بينهما على اختلاف الروايتين قيل معه نائب الفاعل نحو به وله وفيه فان قلت لم وقع
النزاع في كونه معه نائب فاعل ولم يقع في الباقية قلت لان ظرفية معه غير متفق
بل هو عند الاكثر بخلاف غيره فانه متفق عليه ومشهور اولان التصرف في اخر الكلام
اسهل لعدم مدخلية الاخر في هيئة الكلام اولانه في معه فتحة ينافي كونه
نائب فاعل لكنه جار على الاكثر واليه ذهب اي الى الاكثر في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
فيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال يرد عليه بان المقام مقام الاستدلال
يقتضي اثبات المطلوب بالدليل القطعي لا مقام الخطابي يكفي اثبات المطلوب
بالدليل الظني واسناده الى المصدر قطعي فوجب الحمل عليه اي على كون المصدر
نائب فاعل للمفعول المقطوع اي الذي فعل الفعل معه ذكره يعني هذا تغيير في الاتحاد
وفي هذا التغيير اشارة الى انه نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق حتى يصلح كون

واعلم ان شرط المفعول له ايراده في كلام واحد مع عامله
تشاركهما في اول زمان [illegible] او وسطا او في اخره او ساويا
او لا يجب [illegible] حتى [illegible]

كون المطلق نائبه والفاعل المعين فانه يفيد لعدم جزئية من الفعل فلذا قلت ماوجه الشهادة
في ماذكره الاحتمال قلت فانه فسره بقوله اي الذي فعل الفعل معه ذكر الظاهر مقام الضمير معرفا
باللام للعهد لانه مناسب للضمير اذ كل منهما ما تقدم ذكره والى الجواب اشارة الى جواب
سؤال العصام معطوفا على ان نائب الفاعل هو المعهود وتعريضه اي ماذكره العصام انه لهذا
اي كون المفعول هو معه بالضمير المنفصل كما بان ان المستكن راجع الى البارز والبارز
اشارة الى ان مرجع
ضمير معه حتى لو لم يؤت بالمنفصل كما اتاه العصام لتبادر ان المستتر راجع الاقرب فيؤتى به
اي المنفصل على خلاف الظاهر للتنبيه على خلاف الظاهر وهو الابعد ومنشاؤه قوله اذا دار الضمير بين
الاقرب والابعد يرجع الى الاقرب لكن نقول ان لم يكن مانع وهنا ليس كذلك اذ المرجع
مقدم لا بد ان يكون ضمير المستتر راجعا اليه اي الى الموصول لانه صفة جرت على غير من هي له
وضمير معه الى الفعل المؤخر فيكون الضمير على وفق مذهب الظاهريين ولا احتياج الى تنبيه
العصام بقوله المفعول هو معه اي المنصوب الذي يريد بالتفسير ان المفعول معه
هو المذكور مع العامل اللفظي في زمان واحد بخلاف المعية التي بين المبتدأ والخبر فانها
بالنسبة الى جميع الاوقات تخرج عن التعريف مثل كل رجل وضيعته واعلم انه اختلف في عامل
مفعول معه فعند الاندلسي بكان المقدر وعند الزجاج بلابس المقدر وعند سيبويه بالمصدر
المقدر كالملابس ثم اذ ح يلزم الجمع بين النائب والمنوب بحذف المصدر تحذف
الموصول مع بعض صلته بل العامل فيه مطلق الفعل اي الفاعل او الفعل مع الفاعل
او الفعلية والمفعولية لما تقرر الرفع في كل رجل وضيعته واجبا اذ ليس فيه هذه الاشياء
واجاز نصبه ضمري وقبله كالخلي بالمفعولية المقدرة وانكره باباشاد لكن الصحيح
عدم النصب لان السلامة اولى من الحذف ثم انه هي المصاحبة المشاركة
في الفعل فقد علمت بان المعية هي المعية واذا قصد مطلق التشارك في الفعل فالواو
للعطف نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف ضربت رجلا وعمروا ولما فرغ عن

رجع
اشارة الى ان موضع المستكن راجع الى الاقرب
فيتعين اي بالمنفصل على خلاف الظاهر التنبيه
هو الابعد

مصاحب [illegible] الاول والفعل
الانصراف في عامله

البحث بين الاصل اراد الشروع فى البحث بين الفرع لانه اراد بالملحقات المتشابهات بالمفاعل
قدمها يعنى قدم المص الحال على التميز لانها اكثر استعمالا ولانها متشابه للمفعول به
كالتميز وهى فى اللغة التغير والانقلاب من الامور العارضة لعدم الاستقرار والدوام
وقيل فى فرع اللغة فهى نهاية الماضى وبداية المستقبل ونقل كل منهما الى عرضا لنحاة الى
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لمنع الخلو واعلم ان الترديد على اربعة اقسام حقيقى وهو
مانعة الجمع والخلو نحو العدد اما زوج او فرد او لبين مانع الجمع والخلو
نحو الانسان اما ان يعبد الله او الناس او المانعة الجمع فقط نحو هذا
اما شجر او حجر او لمنع الخلو فقط نحو الكلمة اما اسم او حرف او فعل
فههنا لمنع الخلو لان الحال لا يخلو عنهما وانت تعلم ان زيادة الهيئة
لاخراج التميز لانه يبين هيئة ذات مذكورة او مقدرة وباضافة
الهيئة الى الفاعل يخرج الصفة فان شديدا مثلا فى ضربت ضربا شديدا
يبين هيئة المفعول لا من حيث انه مفعول بل من حيث انه ضرب مطلق
والبيان المذكور وقت الركوب لا مطلقا وكذا رجعت قهقرى فان
القهقرى رجوع على الخلف والرجوع الى تحت مطلق سواء كان
الى القدام او الخلف والقهقرى يبين هيئة عامله ثم اعلم ان
الهيئة هى الكيفية اعم من الانتقال والتداخل والترادف والتقدير
والدوام سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه ليشمل الحال على
سبعة اقسام اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظا يريد ان الفاعل
والمفعول فى التعريف اعم من الحقيقى والحكمى بقرينة الشهرة ليشمل الحال
من ملحقات الفاعل والمفعول او يراد الملحقات بالفاعل والمفعول والتعريف
ح على حقيقته لما يشير الشارح بقوله فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم م

مص

الترديد اربعة

الحال سبعة منتقلة نحو راكبا ومتداخل وهو عن معمول حال الاول نحو زيد قائما غلامه حاكيا ومترادف نحو عارفا عالما حال موطئة وهى لموصوفة نحو بشرا سويا حال مقدرة فادخلوها خالدين حال دائم كان الله عليما حكيما محققى او محققة او عن الفاعل او المفعول فقط م

م لان الغرض منها تقييد الحدث يريد ان الحال لها شبه بهذه ان لفظا بالمفعول
فكان منصوبا ومعنا بالخبر فكان شرطها نكرة فيصير التعريف حشوا اى زائدا لا طائل
تحته حشو مفسد لما نظر الى الفداى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اى لا يتقدم
الحال على العامل المعنوى فى غير هذا المثال فان الكاف بمعنى المشابهة يعمل فى قائما
وقاعدا لكن الحال الاول للاشارة الى التبنيه فى اول الامر مثل تقييم سواء على كان
لاشعار التسوية فى الوهلة الاولى لان الضرورة تقدر بقدرها ولذا لا يتقدم
فى غيرها وان جوزه ابن الدهان تقديم معمول عامل ضعيف نحو اولئك عنه مسئولا
اذا كان ظرفا فعنه ظرف قدم على سواء ولقد احسن فى هذه الزيادة اذ بها
اى الزيادة يندفع الخلل فى الكافية يعنى ترك المص لفظ بخلاف الظرف
وزاد لفظ ذى الحال وتمامه قال صاحب الكافية لا يتقدم على العامل المعنوى
بخلاف الظرف فوقع الخلل فى توجيه الظرف فمعناه انه اذا كان العامل ظرفا
فانه يجوز تقديمها عند الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما
فى الدار ويحتمل معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرف
لكنها لا يتقدم على عاملها بخلاف معمول الظرف فانه يتقدم لتوسع فى الظرف
فلا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور سواء كان بحرف الجر او الاضافة لانها اى
الاضافة تابع له اى للجر اذ كون الاضافة بواسطة الجر فان كان ذى الحال
مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جائنى مجردا عن الثياب ضارب زيد
فذلك ان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف كذلك تابع المضاف اليه والتابع
هو الحال فلا يتقدم ايضا وان كان ذو الحال مجرورا بالجار ففيه سيبويه واكثر
البصريين لا يتقدم للعلة المذكورة وهو المختار عند ابن الحاجب والمصح عند البعض
الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق

عند البعض بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر متمم للفعل كالهمزة فكانه من تمام
الفعل فليس بمجرور مثل ذهبت راكبة بهند اي اذهبت راكبة هندا واجاب بعضهم عن
الاستدلال بان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة او صفة مقدرة اي رسالة
كافة ورد بان هذا منقوض بان دليلك جار وفي خلاف لمدعيك انت قلت بانه لا يتقدم
لعدم تقدم متبوعه مع ان الفاعل لا يتقدم على الفعل مع ان الحال عن الفاعل الصحيح
يتقدم على الفعل الصحيح لجواز مثل راكبا جاءني زيد فلا يثبت دليلك لمدعيك والجيب
بان هذا التقديم ليس بجائز من حيث كونه فاعلا من حيث كونه مضافا مطلقا والمراد
من عدم الجواز من هذه الحيثية فان قلت مذهب البعض راجح بالفرق بين حرف الجر والاضافة
او مذهب الجمهور او المصنف راجح قلت مذهب الجمهور راجح لانهم نظروا الى جانب اللفظ
والبعض الى المعنى حيث جعل حرف الجر كالهمزة جزء من الفعل في المعنى ونظر النحاة
الى اللفظ لا الى المعنى هذا زبدة الشارح فاحفظ ما قررنا لك وفي بيان الشارح خلل
يشوش الضبط فافهم والاية مؤولة لا يصح الاستدلال وتفصيله ان الاصح لا يتقدم
الحال على ذي الحال المجرور بالحرف او الاضافة واستدلال البعض جوازه بدليل العقل
والنقل ليس بجائز اما عدم صحته عند العقل فلانه نظر الى المعنى ونظرهم الى اللفظ
واما عدم صحته عند النقل فلانه تقرر في الاصول ان كل نص يخالف العقل والعرف
يجب تأويله كيد الله فوق ايديهم بالقدرة ونحوه وما ارسلناك الا كافة للناس
بان كافة حال من الكاف او مفعول مطلق اي ارسالا كافا اي جميعا للتبليغ
والانذار والتبشير فان قلت يرد الاعتراض بان كف بمعنى جمع وليس بمحفوظ
ومسموع قلت هذا الاعتراض ممنوع قال دريه هذا صنع وهنه اي من كون
الكف بمعنى الجمع هذا تنوير للسند حديث الحسن رضه ان رجلا كان به جراحة فساله
كيف يتوضأ فقال الكفه بخرقة اي اجعلها الخرقة له اي يجوز المسح على الجبيرة وما تقرر

الكف بمعنى الجمع

وما تقرر في الفروع فمن له جرح يضر غسله يمسح على الجرح وان ضر المسح على الجرح يشدها
بخرقة ويمسح على الخرقة حتى يصح من المرض سواء شدها مع الوضوء او بلا وضوء
وهذا معنى المسح على الجبيرة بفتح الجيم وكسر الباء وعلى هذا الكف بمعنى الجمع حقيقة ولو سلم
اي وان لم يكن بمعنى الجمع حقيقة فباب المجاز اوسع وافتح بذكر الملزوم وارادة اللازم
لان الكف بمعنى المنع فيلزم الجمع وما قيل ان التاء ليست للمبالغة لانها خاصة لوزن
فعول وفعال وفعالة فانه ليس بحسن لانه مجرد نفي في مقابلة الاثبات باطل لوجود
رواية غير الثلثة كالعلامة وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك فقط فهذا ليس بجائز
لانه عليه السلام بعث بشيرا ونذيرا ومانعا عن الشرك وغيره وارتكاب الكبائر يا بابه
الداوجواب لدخل بانه ليس بخاص بالمنع عن الشرك فقط بل هو بشير ونذير فافهم ان قصره
على المنع عن الشرك اضافي او تغليبي ولا يرد بشيرا ونذيرا وان وجه الفهم لو سلم عن خصوصه
على الشرك فانه يستلزم عن انواع القبائح او لانه محمول على حذف المضاف اي كافا
لدعوة الناس وتقديم الحال على ذي الحال النكرة لاستقراء العرب وقيل لئلا يلتبس بالصفة
علة ثانية لوجوب التقديم ثم وقعت في سائر المواضع طردا للباب اي وجوب تقديم
الحال على ذي الحال المرفوع او المجرور وان لم يكونا ملتبسين للصفة اي لا يشابه الحال
للصفة لان الحال منصوب وذو الحال مرفوع او مجرور لكن قدم الحال في الرفع والجر
موافقا للنصب ورد اي نقل قيل بان هذا اي دعوى التباس بالصفة يقتضي وجوب
التقديم ايضا كالنكرة مع انه لم يجب لكما صرحوا به النحاة ويفيده اي عدم وجوب
التقديم قولهم مختص وقيل التخصص يريد ان تقديم نكرة صرفة كتخصيص المبتدأ بتقديم
خبر الظرف فانها اي النكرة المحضة بمنزلته اي الظرف ورد بانها اي النكرة المحضة
بمنزلة الظرف الزمان الذي يتقدم لصلاحة الحكم عن الجثة اي عن اسم العين فعدم
الصحة في الظرف الحقيقي مسلم واما في التنزيل فهو النكرة المحضة وهو المراد هنا

فلا نسلّم فافهم وجه الفهم انّ المؤوّل بشيء لا يلزم ان يكون مثله من كل وجه واجروها اى
الحال بعلة ذى الحال في ثبوت الحكم عليه اى على ذى الحال يريد ان نسبة الحال وتعلقها على صاحبها
كنسبة الخبر على المبتدأ بالقوة وان لم تكن الحال خبرا بالفعل فان قلت ما الفرق بين الحال والخبر
قلت بينهما فرق لفظا ومعنا امّا لفظا فلان الحال منصوب والخبر مرفوع وامّا معنا فلانّ
الخبر اذا كان جملة يكفى ربط واحد بخلاف الحال فانها بالرابطين فان قلت ما السبب في كفاية
الواحد في الخبر وعدم في الحال قلت لانّ الخبر يقتضى طبعه ربطه لانه ركن الكلام بخلاف
الحال لمامرّ اذ الكلام في الجملة بعلة المقدر اى انما قيدنا المضارع مع فاعله فلا يجوز دخول
عليه اى لا يصح دخول الواو على المضارع المشابه لاسم الفاعل الذى استغنى عن الواو
فالمراد من المضارع المثبت الذى لا يكون مع قد والواو وحرف النفى وهذه الاشياء
ليست بمناسبة لاسم الفاعل مع كونه اى المضارع الذى لا وارد على اصل الحال على الحدوث
فلا يضر المشابهة بل يقويه فان قلت ما تقول في نحو قمت واصك وجهه ونحو قوله تعالى
وقد تعلمون انى رسول الله اليكم فان المضارع مع الواو وقد وقع حالا قلنا متؤول
بتقدير المبتدأ او بجعل الواو للعطف لا للحال لم يحتج في الثانى اى المثال الثانى لكونها
اى الجملة الاسمية فاللام علة لفضلة الربط فضلة وظاهرة في الاستقلال لانّ الاسم
لا يحتاج الى الفعل في تركيب الكلام والدلالة على الدوام والثبوت الذى لا يقتضى
الارتباط الى الغير هذا وجه الاستقلال لوجود ربط المعنوى عليه ليجوز والمراد
من ربط المعنوى كون الحال خبرا عن ذى الحال وطبع الخبر يقتضى الربط لقوتها
في الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال يريد ان الجملة الاسمية وما في حكمها غير واردة
على اصل الحال اى غير جار على طريق الحال التى يقتضى الحدوث فلا تغير في الجملة الاسمية
لدلالتها على الثبوت فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة وامّا بدونه
اى الضمير لدلالتها اى الواو على الربط في اول الامر فيكفى بها منها اى الجملة الاسمية هو

الفرق بين الحال والخبر مطلب

هو الظاهر في الاستقلال لما مرّ ومنع فيها اى المضارع المثبت وهو شبه لفظا ومعنا واستعمالا
باسم الفاعل لما مرّ وامّا الضمير وحده فيها اى الاسمية فقليل بضعيف واعلم انه لم يتعرض للظرفية
لدخولها في الفعلية او الاسمية على المذهبين ولم يتعرض للجملة الشرطية لتغاير المناسبة بين الحال
والشرطية اذ الملازمة بين الحال وذى الحال ملازمة الخبر للمبتدأ وبخلاف الشرطية فانها ملازمة
الجزاء للشرط الذى يقتضى الصدارة وعدم الربط الى ما قبله فيما يكفى فيه الرشد يريد ان هذا
من قبيل اهدنا الصراط المستقيم فالمراد منه دوام ولم يتعرض المزدوج قد واعلم ان وجه لزوم قد
للماضى اذا وقع حالا بان الفعل لا يخلو عن احد الازمنة وزمان الماضى مناف للحال والاستقبال والاستقبال
مناف للحال فيجرد المضارع من حرف الاستقبال والماضى يدخله قد ليقربه الى الحال الذى الحال
وهذا الدليل لا يثبت المقارنة ومجرد القرب لا يكفى اذ لا بد من المقارنة اذ المطلوب مقارنة الحال
لذى الحال والدليل المقرب فلا يثبت المطلوب فلا يتم التقريب الذى هو سوق الدليل
على وجه يستلزم المطلوب والعذر عنهم اذا تم الدليل يقال التقريب تام والا فليس بتام هذا زبدة الاقحام زائدا ويقال
له التمييز في اصل اللغة التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وبفتحها باعتبار المتكلم الذى يميز الاجناس قدمه
فانه معمول بلا واسطة بخلاف المستثنى فانه بواسطة الا والتعبير بالمعمول اشارة الى انه اعم
من الفاعل والمفعول لما يجىء اى نكرة يريد ان التمييز نكرة يرفع الابهام الاصلى الكامل في
الابهامية فلا حاجة الى المستقر او الوضعى كما ذكره ابن الحاجب والقاضى فيخرج الصفات
والتوابع واعلم ان الاظهر في تعريفه ذكر جنس ليتبين جنس صالح للاجناس مختلفة مبعاض
لتعيين واحد منها واصله النكرة يحصل به الغرض واجاز تعريفه الكوفيون نحو الامن سفه
نفسه والم بطنه وشاب فرتلته واولها البصريون اى سفهت نفسه وشكى بطنه ذكره
عبد الغفور وانما قال بالاظهرية لعدم احتياجه الى التصرفات التى يحتاج اليها المصنفات
فقوله جنس اى كم جنس الجنس شامل لجميع الاجناس وقوله ذكر ليتبين جنس يخرج جميع النكرات
المستعملة والصفات والنكرة والابهام فيها كما في الاوضعى وبقوله مبعاض يخرج التوابع

الفرق بين ربط الحال والخبر مطلب التمييز

وان كانت مبهمة لكن لا يصلح للاجناس المختلفة وهذا اشارة الى تقسيم المتميز واعلم ان التميز باعتبار
المميز قسمان ذات مذكورة او مقدرة الاول في المفرد والثاني في النسبة والاضافة نحو رطل
زيتا وملؤه عسلا وباعتبار التميز ايضا قسمان الاول اسم لمنتصب عنه وهو زيد نحو طاب زيد
نفسا والثاني صفة لمتعلقه وهو شيء زيد نحو طاب زيد ابوة او يحتملهما نحو طاب زيد ابا وذلك
بحسب القرائن فيجوز ان يكون الاب بمعنى ذات زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
وان يكون من متعلقه باعتبار ان الطيب مسند اليه وهو ابوه هذا مذهب الجمهور واعلم ان
التقسيم الحاصر عند الرضي بان التميز اما صالح لان يكون نفس منتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح
كونه صفة نفسه او لمتعلقه ايضا نحو ~~ابوة اولا فالاول~~ طاب زيد ابا اولا نحو كفى زيد رجلا
والثاني اما صفة نفسه اولا والاول اما صالح صفة متعلقه ايضا نحو ابوة اولا فالاول نحو
طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا فالدار اسم عين غير اضافي والابوة اسم معنى اضافي
والاب اسم عين اضافي والعلم اسم معنى غير اضافي ومعنى الاضافي لا يمكن تعقل احدهما بدون
الاخر لما مر في الحكمة واذا ظهرنا ذات المقدر قلنا بالبدلية او عطف بيان او بالحمل او بالاضافة
الصفة الى موصوفها والمالك الى المملوك فيصح الاضافة باعتبار التغاير لا باعتبار فان قلت
يلزم اضافة الشيء الى نفسه في مثل طاب زيد نفسا قلت جعلنا النفس كالمتعلق له ليصح الاضافة
اليه فعلى هذا سقط قول من رد بانه لا ابهام في المسند اليه لان المراد من قيل التقدير
بالبدلية يجوز لما قاله الرضي فاعل مجازي يعني في المعنى واعلم ان الملأ في اللغة الجمع لما في الحديث
ما جمعوا الصحابة رضه على مذهب تخص قال عليه السلام احسنوا املائكم اي جمعيكم فعلى هذا اسناد
الملأ الى الحوض والماء مجازي والجامع المتكلم بسبب الحوض وحمله والاناء بينهما اي بين الحملة
والمشابه لها عرض غير اضافي واعلم ان الاجناس العالية عشرة احدها جوهر وهو الذي اذا
وجد في الخارج لا يحتاج الى المحل والباقي عرض بخلافه لما مر في اول الكتاب يتعلق بما اشرنا عند
ملأ الحوض ملأ حب قال الفاعل يعني او في حكمه اي الفاعل اشار الى الثاني اي جعله في
نحو زيد

والدرهم وزن سبعين شعيرا
والرطل مائة وثلثين درهما
والمنى الرطلان
والصاع الف واربعين درهما
والوسق ستون صاعا
والفرق ستة وثلثون رطلا
والقرب عند الامام الاعظم
وعندهما حمسة منا
فاحفظ ينفعك
مم

في حكم الفاعل فافهم وجه الفهم ان المتفجرة اسم مفعول لتفجير نائب فاعل لا فاعل حقيقة فعلى هذا
لا يطرد قاعدتهم بان التميز اما فاعل او مفعول اذ المتفجرة عيونا ليس بفاعل ولا مفعول بل نائبه
ذكره الجامي وفيه الى ما يريد الاعتراض على قولهما انه يستلزم الفساد في احدهما يقتضي تقديم
البيان على الابهام وثانيهما يقتضي فوت الغرض منه فالحاصل عدم تقديم التميز لوجهين
الاول لفوت كمال التميز والتفصيل والثاني لان عامله اما جامد ضعيف كالاسما اذا كان عامله
ضميرا نحو نعم رجلا وان كان نسبة فانه فاعل واجب نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت
عيون الارض لكن اطراد الباب اهون منه تكلفا ما يطلق عليه في العرف لفظ
المستثنى يريد به عموم المجاز ليصح التقسيم عند الامام قدمه اي قدم المص المستثنى المعمول على
معمول باب كان لان المستثنى معمول لكل فعل سواء كان تاما او ناقصا او لان المستثنى
منصوب بالمفعولية ومعمول كان بالخبرية لكن اختلف في عامله فعند البصريين الفعل او معنى
الفعل وعند المبرد والزجاج الا لقيامه مقام استثني به والعامل ما يتقوم به المعنى المقتضي
للاعراب وعند الكوفيين ان المقدرة مع اسمه وعند الفراء ان ولا فحذفت النون فادغم
النون باللام فصار الا واعلم اولا ان الاستثناء في اللغة من الثني بضم الثاء وسكون
النون بمعنى المنع ولا بكسر الثاء بمعنى التضاعف ولا بفتحها بمعنى جعل الشيء مرة اخرى
قوله م لا ثنى في الصدقة اي لا يؤخذ الزكوة في السنة مرتين وقوله م ومن اشراط
الساعة ان توضع الاخيار وترفع الاشرار وتقرأ المثناة على رؤس الناس وثانيا ان اداة
الاستثناء اي الا لفظ مشترك بوضع متعدد عند البعض ومفهوم مشترك بوضع واحد
عند البعض او حقيقة في المتصل ومجاز في المنقطع بدليل كونهما مختلفين بالاخراج وعدمه
واما لفظ الاستثناء حقيقة فيهما فالمراد من الجزئية مفهوم المراد لا من المفهوم ولا من
الحكم حتى يلزم التناقض واستثناء الشيء عن نفسه وما قيل الحكم بعد الاستثناء فلا يلزم
والمفهوم قبله يأباه عدا وخلا فانه ظرف وقيد للمجيء فاجيب عنهما بمعنى الاول لك

ص المستثنى وعامله

اذ ذكر المستثنى منه لاخراج المستثنى بلا اعتقاد حكم ولا تناقض فيه لان الكذب صفة
النسبة المتعلقة للاعتقاد فلم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصد النسبة لتخرج عنه
شئ اخر ثم يفيد الاعتقاد ذكره العصام وقال صدر الشريعة في الاصول لا يمكن اخراجه عن
المفهوم لانه باق بعد الاخراج نحو جاءني القوم الا زيدا وعن الحكم ايضا والمراد لانه غير داخل حتى يخرج
واجاب عنه بان المراد من الاخراج المنع بطريق المجاز اذ يلزم المنع للخروج فان قيل المجاز مناف للتعريف
قلت المراد منه بلا قرينة او مجاز مشهور لا يحتاج الى القرينة وثانيها اى احكامه اما منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى بعد الموجب ومقدم او منقطع او يجوز نصبه ويختار البدل اذا كان في غير الموجب
وذكر المستثنى منه ويقال الاستثناء المفرغ لفرغ عامله فيه او يكون مجرورا اذا كان الا بمعنى الصفة
اى بمعنى غير اذا تعذر الاستثناء لعدم معلومية دخول المستثنى على المستثنى منه قطعا هذا غاية
المرام لا نجد عليه الا اطالة الكلام وهو الهادي سبل السلام ولما لم يكن تحديد مطلق حدا
ذاتيا جامعا للعص اى بحسب المفهوم المشترك لكونه اى المستثنى عنده اى المص مشتركا لفظيا
يريد ان المستثنى لما علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفته وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني
المخرج وغير المخرج ولذا لم يعرف اولا على حده قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما
باعتبار الحكم او المراد يعني المراد من المخرج منع المستثنى عن دخوله في المستثنى منه نظرا
الى الحكم والمراد والا يلزم التناقض ولو سلم فانه لو لم يدخل بحسب الحكم او المراد
حتى يخرج لما مر فعلى هذا سقط قول الشارح بالحكم والمراد فلا تناقض بين يريد انه داخل
بحسب المفهوم وخارج بحسب الحكم او المراد فالفاء تفريع للحكم والمراد المفهوم لم يفسرها
اى الاصوات بيد بفتح الباء وسكون الياء بمعنى الا الذي بمعنى لكنه انسان فانه اى المص
بيد يعني لم يذكر المص لفظ بيد بمعنى الا وعليه قوله عليه السلام انا افصح العرب بيد اني من قريش
والقريش حيوان البحر فسمي به العرب لغلبتهم على غيرهم فان قلت اذا كان زيد مخرجا منقطعا
عن المراد كما في القوم الا زيد مشيرا الى جماعة خالية يلزم تداخل الاستثناء المتصل

ن او المراد من الاخراج منع تناول اللفظ كما في التوضيح ح

المتصل للمنقطع قلت فرق بينهما لان عدم الدخول في المراد كما في المتصل في هذا القسم بالقرينة كالاشارة
الى الجماعة الخالية وفي الحكم بالا في المنقطع واما في المتصل فكلاهما اى عدم الدخول في المراد
والحكم معلوم بالا لا بالاشارة فلا يلزم تداخل القسمين ولذا ظهر اى لاجل شروع المص لبيان
مطلق المستثنى ذكر موضع الضمير مظهرا احترازا بقوله بعد الا عن سوى وسواء وغير وغير ذلك
اذ لا نصب في بعضها وفي بعض نصبه ليس بهذا الشرط بيان للواقع يعني صفة كاشفة لا احترازية
لكن لا يزهل اى لدفع الوهم بسبب الغفلة اذ لا يكون بعدها اى بعد الا بمعنى الصفة علة لمقدار اى
لا يكون قيد غير الصفة احترازيا اذ لا يجب النصب علة لكون المستثنى في كلام موجب لانه لا يجب
النصب في غيره اى غير كلام موجب بل يجوز هو اى النصب ويختار البدل كما يجيء في الاستثناء المفرغ
قيل وجه وجوب النصب فيه اى في كون المستثنى في كلام موجب وعدم تعذر البدل في غير
الموجب امر معنوي عادي والاستقراء فليس بقياسي وان قلت علل بعضهم بان تعذر البدل لان
المبدل منه في حكم السقوط والمتروك فيكون في حكم التفريغ والمستثنى منه ليس بمفرغ عنه والمبدل منه
مفرغ عنه وقيل لان في الموجب في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى منه ايضا كما في
المستثنى منه وهذا خرق الاجماع لانهم على ان الاستثناء بعد الاثبات نفي وبعد النفي اثبات سواء كان
احدهما بالمنطوق والاخر بالضرورة كما هو عند الامام فان الاستثناء التكلم بالباقي بعد الثنيا
ففي الثنيا ممتنع بمنطوق لا اله الا الله ووجود الله تعالى ثابت بالضرورة فلا يلزم خرق
الاجماع النحاة وكل بالمنطوق عند الشافعي قلت هذان الدليلان مردودان اما الاول فلان المبدل منه
ليس بمتروك بالكلية بل ذكر توطئة للبدل كالمستثنى منه على ما ذكره العصام فلا ينافي
البدلية للاستثناء سواء كان موجبا اولا واما الثاني فلان اعتبار العامل بالنظر الى ذاته
مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فاذ وجد ذات العامل فيجوز البدل على لفظه
محموله والا يكون البدل على محله ولذا ابدل عن لفظ شيء في نحو ليس عمرو شيئا الا شيئا
بايديه وعن محل شيء في نحو ما عمرو شيئا ولا زيد شيئا الا انه عملها ولا انتقض بالا فلم يوجد

العمل فی ثنیه فحمل البدل علی المحل البعید بخلاف لیس ونحوه فان عمله لاجل
الفعلیة لا النفیة ولذا جاز زید لا عمرو ویجوز العطف نظرا الی ذات العامل
مع قطع النظر الی النفی والاثبات والا لا یجوز العطف اذ العطف فی حکم
المعطوف علیه فظهر ان الوجه ای العلیة فیه ای فی تعذر البدل فی الموجب وعدمه
بالاستقراء لیس الا ای لیس غیر الاستقراء دلیلا الا الاستقراء فقط هذا مذهب غیری
ولکن خطر ببالی ان ذات العامل موجود بعد الاستثناء کما هی انه عمل لاجل
الفعلیة الا انه لیس بکلی اذ لا یبقی ذات العمل فی ضلها ولا یکفی الموجب لکنهم
الا ان یقال الحکم بالنظر الی الاکثر عطف علی خبر کان او علیا او مقدما وهو
ای خبر کان لفظ فی کلام موجب ولفظ بعد الا فالفاء فی کلام موجب متعلق به
ای بکان المذکور فی المتن قدم ای لفظ فی کلام موجب علیه ای علیا او مقدما
علی المستثنی منه تقدیره منصوب وجوبا اذا کان بعد الا او مقدما علی المستثنی منه
فی کلام موجب لکنه قدم فی کلام موجبا ومقدما فعطف لتشارکه فیه
ای فی قید فی کلام موجب ولذا لم یعد کان ای لم یذکر مرة اخری قدم وجوب
النصب علی جوازه لان الحق الاصلی ذکر المنصوب فالراجح مقدم علی المرجوح
وفاعلهما ای خلا وعدا وضمیرهما راجع الی فعل مقدم او فاعلهما مصدره
او بعض مضاف او مطلق لان الفعل لا یخلو عنه لکونه ای المستثنی جزءا لهما و
المستثنی بهما ای الخبر کما یتم المستثنی المفعول به یعنی المستثنی مشابه للخبر والمفعول
بحسب المعنی والصورة ولا یتصرف فیها الجار والمجرور نائب فاعل الا ینفی الافعال
الناقصة فی باب الاستثناء لقیامها مقام الحرف الغیر المتغیر فلذا لا یجب فی
الصرف ذکره المصنف فی الاصفهان لان المستثنی فضلة مطلقا منفیا او
او موجبا علة لجواز النصب مع کونه ای الجواز مرجوحا ای قدم

قدم علی البدل الراجح بان المقام للمنصوب او لان
اعرابه ای المستثنی بالاصالة والبدل بالتبع وان کان النصب مرجوحا
لان کون المستثنی مفعولا بواسطة الا بخلاف البدل بلا واسطة فکان راجحا بهذا الوجه
لکن البدل فرع باعتبار تبعیة الاعراب وتلک مسئلة اخری سائر اقتضائهما ای اقتضاء المستثنی منه
ان دخلا فی رفع ونصبا فنصب وان جرا فجر ویسمی ذلک الاستثناء مفرغ له العامل لمتروکیة المستثنی منه
فیه وهذا الاستثناء المفرغ قلیل فی الموجب نحو کل حیوان یحرک فکه الاسفل عند المضغ الا التمساح
لانه لا یفید فی الا نادر ان استقام المعنی بخلاف غیر الموجب وهذا لیس بجائز فان قلت
فاوجه النادر وعدمه فی الموجب قلت هذا الحکم باعتبار الغالب فی الایجاب عدم استقامة
المعنی علی العموم وفی النفی عکسه لان اشتراک افراد الجنس فی انتفاء تعلق بالافراد
ومخالفة واحد منها فی تعلق ذلک الفعل مما یکثر ویغلب واما اشتراکها فی تعلق التم
ومخالفة واحدا یاها قلیل فی مثال التمساح الذی یحصل من ذنب فی البحر ثم یخرج الی
البر فیجامع مستلقیا فلا یقوم حتی یکون ترابا فما لقی البحر یکون تمساحا وما یخرج
البر یکون طیر ققنس الذی یجمع الحطب اربعین سنة ویحرق جناحیه فیوجد نار فما لقی البحر والبر
یکون کالاول ذکر فی التواریخ ای حاشا زیدا ای برأ الله تعالی فضمیر حاشا الی لفظة الجلالة
لتقدم حکما لانه مرکوز فی قلب المؤمن لاشتراک کل منهما ای من الا وغیر هذا بیان وجه الشبه فی
حمل احدهما علی الآخر فی مغایرة ما بعده لما قبله اذ لم یکن الحقیقة حمل علی المجاز اذ الحمل خلاف الاصل
فلا یصار الیه بلا ضرورة وان تعذر الاستثناء علی ما صرح المالکی ابن الحاجب ذکر الوزن او
الاشارة الی ان مالکی حملت الا علی الغیر کما حمل غیر علی الا فی الصفة غالبا اذا کانت ای الا تابعة
لجمع منکور غیر محصور لتعذر الاستثناء وقد یتعذر فی المحصور نحو جاءنی رجل الا زید وانما تعذر
لعدم دخول المستثنی فی المستثنی منه قطعا ولذا لا یعذر المنقطع اذا اشیر الی جماعة خالیة عن
زید لعدم دخوله قطعا المعرفة المستثنی منه باللام والاشارة الی الاستغراق او العهد نحو

والتی لا یستثنی فیهما محض بنی القدم الا زید وما جاء
الا عمرو فلا یستثنیان فاجیب بان المتعقب الغالب ص

فان قلت یجوز المفرغ فی الموجب والمنفی
بدلالة الترکیب کما فی الفاعل قلنا
هذا بالنظر الی اللفظ المفید للمعنی
وهنا الاجرد اللفظ صح

جاءني القوم الا زيدا وقد يكون التعذر في المعرف كجاءني الرجال الا زيد وفي الاية
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز تعدد الهة غير
مستثنى عنها الا الله بخلاف كون الا بمعنى الغير اذ نفي المغايرة يستلزم عدم التعدد
وان لم يكن الهة غير الله يجب ان لا يتعدد فعدم التعدد ايضا يستلزم نفي
غير الله هذا كلام كالكي وجامي واعلم ايها الطالب اذا كنت طالبا لتمام البحث
يكفيك ما سبق ولكن اذا اردت بوفور رغبتك الصادق في طلب الدخول الى
زمرة الافاضل العارفين بين الحق والباطل فهناك مباحث نفيسة اما البحث الاول
فان قلت كيف يكون لاسيما للاستثناء قلت باعتبار الترجح والاولى مستثنى ولذا لم يتعرض المصنف
نحو جاءني القوم لاسيما زيد واصله سي بمعنى المثل وما زائدة فالمستثنى به مجرور ويجوز غير
الزائدة فيكون موصولا او موصوفا بجملة حذف صدرها اي لا مثل الذي هو زيد وقد يحذف
بعده وقد يحذف زيد نحو لاسيما احب زيدا لاسيما اي لا مثله موجود في محبتي والثاني
فان قلت هل يجوز العطف على المستثنى اذ احمل الحمل على الغير وعكسه قلت يجوز نحو
جاءني القوم غير زيد وعمرو وجاءني القوم الا زيدا وعمرو ذكره ابن مالك والثالث
فان قلت هل يجوز عمل ما بعد الا فيما قبله قلت نحو لا يعمل ما بعد الا فيما قبله وما قبله فيما بعده
الا المستثنى منه وتابع المستثنى والرابع فان قلت هل يجوز استثناء الشيئين
باداة واحدة بلا عطف قلت لا يجوز نحو جاءني القوم الا زيدا عمرو والخامس فان قلت
استثناء النصف والاكثر جائز ام لا قلت النصف جائز عند البعض البصري والاكثر عند الكوفي
نحو له علي عشرة الا تسعة والسادس فان قلت اذا كان المستثنى محتملا لمتعدد من المستثنى منه
فايهما مستثنى قلت ان امكن جعله مستثنى منهما فهو مستثنى مركب بلا بعد نحو جاءني القوم و
الرهط الا زيدا وان لم يكن فهو مستثنى من الاول نحو هذه عشر رجال او ثلثة الا اربعة
والسابع فان قلت ما القياس في استثناء الاربعة من العشرة قلت ان يكون لجاءني ستة الا ان

مباحث نفيسة في الاستثناء

ان الفقهاء قالوا مالك علي عشرة الا تسعة بالرفع لزم التسعة وان نصب لم يكن مقرا
بشيء لان المعنى ما له علي عشرة مستثنى منه تسعة فهو كما يقال ليس علي واحد قال في الفرق نظر
وقال العصام كلامهم في غاية الفطانة لانه جواب من قال لي عليك عشرة الا تسعة مالك
علي عشرة الا تسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما يكون راجحا لو لم يكن جوابا لسؤال اي
الافعال الناقصة فسره بالجمع لان الباب يشمل الانواع وهذه احسن واخصر من عبارة
الكافية قال ابن الحاجب خبر كان واخواتها بالتطويل ولم يقل كالمص لعدمها اي لا يجوز حذف خبر كان
لعدم كثرة استعمالها وهذه العبارة احسن واوضح من الكافية لانه قال المسند به بعد دخولها
ويجوز حذف عامله فالضمير راجع ظاهر الى باب كان وامره واخواته فلا يصح فيحتاج
الى الاستخدام فيراد بالضمير عامل خبر كان دون غيره لعدم الكثرة في غيره واعلم ان الكلامين
من ابن الحاجب مراده من المسند بعد الدخول ورود العامل على الاسم والخبر لاظهار اثر
عملها لفظا او معنا فينقض التعريف في مثل يقدم في كان يقوم او كان قائم ابوه فان
يقوم مسنادين احدهما الى الاب وثانيهما الى زيد فالمراد هنا الثاني والاول اثر اللفظي
والثاني اثر المعنوي والجواب بوجهين احدهما ان المراد من الاسناد بعد تقرير الاسمية
والخبرية لا الاسناد مطلقا اي الذي قبل الدخول ثانيهما المراد من الدخول ورود
العامل لاظهار اثر العامل لفظا نحو كان زيد قائما او معنا نحو كان زيد يقوم هذه
التكلفات ليست بلازم للبركوي رحمه لكن يرد بانه قال كان خبر المبتدا فلا يكون في جميع
مثله لانه يمتنع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند درستوية وعند
الجمهور يقبح لان كلا منها يدل على الاستمرار فالماضي على الانقطاع والاستمرار في الجامد
والصفة والمضارع الامع قد واجيب عنه لعله سمع ابن مالك جوز وقوع خبرها
بلا قد نحو قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل او لانه تشبيه بالكاف فلا يقتضي ان يكون
مثله من كل وجه اذ مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعده ان ثم فاء ثم اسم يريد ان

تفصيل الافعال الناقصة

الوجوه الاربعة مخصوصة فى مثله وليس كذلك قال الرضى يحذف كان مع اسمه بعد لو وان على الحكم
والخبر عن غائب او حاضر كما فى الحديث اطلب العلم ولو بالصين واعلم انه ليس مراد المص بيان
احتمال التركيب فى مثله اربعة اوجه فقط بل مراده بيان كثرة حذف كان فلا يخرج عن البحث
وان لا ينقض بنحو اسير كما تسير فان راكبا فراكب فاجيب انه ليس بشايع بل مقدر فيه اسير
لا لفظ كان وبتقدير جواز الجر نحو المقتول بما قتل ان سيفا فسيف حكى عن يونس ان صالحا
فصالح فظهر انه تسعة او اثنى عشر وجها رفعهما ونصبهما وجرهما ورفع الاول مع رفعه ونصبه
وجره ونصب الاول مع الثلثة وجر الاول مع الثلثة فان قلت لم كان نصب الاول مع الثانى اقوى
قلت لقلة الحذف وصحة المعنى فان قلت ما وجههما قلت لان فيه حذف الاسم وهو العمدة وحرف العامل
كانه شئ واحد فى المعنى خصوصا فى ضمير مستتر بخلاف حذف الخبر فانه فضلة لكنها اذا كان
جار او مجرورا اذ حذف الشئ تكلفا ولذا كان عكسه اضعف لصدقه على الاول
ان يكون الخبر فضلة وعدم القوة وهما بحسب قلة الحذف وكثرته فان قلت لم لا يجوز اربعة اوجه
فى غير كان او اذا كان تامة قلت لعدم كثرة الاستعمال الذى يقتضى الخفة ولعدم الدلالة على الحذف
لعدم الشهرة فان قلت اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لم يجئ الفاء فى الجزاء فلم جاز هنا
قلت هذا ليس على الطلاق وذلك اذا كان مذكورا واذا كان مقدرا فلا بد من الفاء
واعلم ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة فقط بخلاف التام فانه
ما وضع لتقرير الفاعل على الصفة لان الغرض من وضع الفعل التام مجموعهما لا التقرير فقط
عدم التعريف اى عدم تعريف حروف المشبهة بالفعل مثل ما مر لظهوره كما سبق
قدمه اى قدم الحروف المشبهة بالفعل التام فيكون اصلا على ما ولا المشبهتين بليس
الناقص لشرف الفعل التام على الناقص لحمل المعمول الحرف لفرعه وهذه العبارة الطف من الكافية
لما عرفته فلم يعرف بان المسند اليه بعد دخولها كما عرفه ابن الحاجب وبما عرفته من
البعدية والدخول فيما سبق اندفع نقض التعريف ايضا بمثل يقوم فى ان زيدا

زيدا يقوم ابوه فان قلت لم قال حروف ولم يقل احرف بالقلة لانها ستة قلت بملاحظة الفروع او
لغتها كثيرة بالتخفيف او للمشاكلة بالحروف الجارة فان قلت لم لم يتبع حروف الجارة ولم يقدم
عليها على طبق تقديم المرفوعات والمنصوبات على المجرورات قلت لاصالة حرف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف
فان قلت ما وجه الفرعية للحروف قلت شبههما بالفعل لفظا ومعنا اما لفظا فانقسامها الى الثلاثى والرباعى
والخماسى وبنائها على الفتح مثله واما معنا فلان معنيها معنى الفعل مثل اكدت وشبهت واستدركت
وغير ذلك تذكر ما ذكر فى بحث العامل من كون عمل النصب مقدما على الرفع بخلاف عمل ما ولا المشبهتين
بليس لم تكن تعكس لما قدمه اى الاسم لان لانه عامله مشابه لان فان قلت ما وجه الفرع لا للجنس بان
قلت بان كلاهما للتحقيق والمبالغة نفيا واثباتا بحمل النقيض او النظير على نقيضه ونظيره ولذا
لم يعمل فى المعرفة لعدم المبالغة فى نفى المعرفة ولان عمل ما ولا المختص ببعض اللغة بريدة عمل لا
للجنس متفق عليه وعملهما مختلف فيهما والاخذ بالاتفاق اولى من الاختلاف واعلم ان المص والشارح
ترك الاولى فالاحسن على المص ان يقول المنصوب بلا لان اسم لا ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يجوز كونه من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب بعضه اقل فلا بد من التعبير بالمنصوب
لا بالاسم ولا يبعد ان يقول اسم لا الذى هو منصوب بلا لفظا كما صرح به فى كلتيهما وعلى الشارح
ان يقول قدم لا للجنس لانها مشابهة لان المشابه بالفعل التام بخلاف ما ولا فانهما بالناقص
واعلم ان فى عمل لا للجنس فى كون اسمه مبنيا ومعربا وكونه صفة كذلك شروطا اما الشروط
فى عمله مطلقا واما الشروط فى كون اسمه مبنيا فثلثة كونه مفردا نكرة ولا مفصولا والا
لم يعمل مطلقا واما كونه معربا اى منصوبا فثلثة ايضا مضافا نكرة ولا مفصولا والا
لم يعمل مطلقا ينصب لضعف عمله واما الشروط فى كون صفة اسم لا مبنيا فاربعة كونه صفة
للمبنى لا للمعرب وكونه اول صفة لا ثانية والا لم يعمل ولا مفصولا وكونه مفردا و
الا لكان معربا فان قلت ما تقول فى قوله لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم من امر الله
فان حرف الجر متعلق لاسم لا فهو لا يتم بدون المتعلق فيكون مشابها للمضاف

مصل الشرط فى لا والاشتر صعليها
فاعلم انه اذا كان الاسم لا معرفة وجب التكرير
ليكون كالعوض عما فاته من الجنس ولو كان نكرة
سرد ايضا ليطابق الجواب فان قلت
لا باحسن معرفة فلم لم يكرر قلت
مثل بابا لنكتة ايما اهل الاحصاء [illegible]
وذو مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
فتح الاول ونصب الثانى ... ورفع الثانى
او رفعهما ورفع الاول وفتح الثانى
او نصب الثانى ... وتبعه الجزولى
كالمغنى ذكره ... والكافى
ورده الاندلسى ...

فلم يكن معربا بل كان مبنيا ومانقول في قول الشاعر انا ابن قيس لابراح ولاصطرخ معرب مع انه نكرة غير مضاف فلم يكن مبنيا قلت اجيب عن الاول بان الجار متعلق بكائن المقدر وعن الثاني بانه متعلق بما دل عليه اسم الفاعل اي يعصم لان الجر يجوز كونه جزء من المصدر لا عن اسم الفاعل وعن الثالث فلان الرفع لضرورة الشعر اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصلها هذا تحقيقات الفضلاء نسئلك اللهم بكلمات المرفوعات ان تجعل دعوتي المسموعات وثمرة افكار المجربات اصولها ثابت وفروعها في السماء قدقدم اي خبر ما ولا على المضارع المنصوب لانه اسم اصل في المعمولية واعلم ان جرية خبرهما واكتهما لغة اهل الحجاز واما بنو تميم لا يذهبون الى اعمالها بل هما مبتدأ وخبر ابقاء ما كان على ما كان قبل دخولها ولغة الحجاز حق لانه ورد به التنزيل ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وان زيد ان مع ما وانما قلنا مع ما لانه لا تدمع لا في الاعمال فهي زائدة على البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل لان عملهما ضعيف لا يعمل مع التغير خلافا ليونس بقوله ما الدهر الا مجنونا اي الا يعذب معذبا من قبيل ما انت الا سيرا ذكره الجامي معنوية او لفظية اي المجرور قسمان الاول بحرف الجر والثاني بالاضافة فالمجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه حقيقة او حكما فلا يرد نحو مررت باحمد او غلام احمد فالمضاف اليه ما نسب بواسطة حرف الجر والاضافة لفظا او تقديرا وهذا التعريف شامل للاضافة المعنوية واللفظية عند ابن الحاجب وسيبويه وعند الجمهور خاص للمعنوية واللفظي مجرور بالمشابهة للمعنوي في الاختصاص وشرط الاضافة تجريد المضاف عن التنوين ونائبه حقيقة او حكما فلا يرد كم رجل وحواج بيت الله تعالى قال عمل الجر في المضاف اليه اسم المضاف فقط او مع الجار قلت المضاف مع الجر اذ لو كان الاضافة سببا لدخول الجر في المضاف اليه لكان جميع القيودات الفعل من المفاعل ونحو ذلك مجرورا بمطلق تعلق الفعل اليها وليس كذلك بل بواسطة حروف الجر ولذا احتيج مررت في مررت بزيد والا فلا واعلم ان الاضافة المعنوية ما لم يكن المضاف غير صفة مضافة الى معمولها ولذا كان كريم البلد ومصارع المصر اضافة معنوية لعدم شرط عملها وانه لا يجوز اظهار اللام في مثل احد اليوم وكل رجل وكم رجل

باهله وما طالب الحاجات الا معذبا ورده الجمهور بانهما على المصدرية اي الا يدور دور معذب [illegible]

رجل لان يوم لا يصلح للبيان احد لانه اعم من احد ولانه اختصاص الاضافة اتم من اللام ولو ذكر لزم استمداد الاعلى من الادنى وكذا رجل لا يصلح للبيان الآن يراد من رجل جنس الرجل لان كل لا يضاف الى المتعدد او التنوين للوحدة اي رجالة وكل هو جنس الرجل وانه متعدد على سبيل البدل وهذا تكلف واعلم ان الاضافة المعنوية ثلثة اقسام اضافة بمعنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو ضرب اليوم وبمعنى اللام اذا كان غير جنسه نحو غلام رجل وبمعنى من اذا كان جنسا للمضاف فالحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف فان كان ظرفا فهو بمعنى في والا فبمعنى اللام او مساو او اتم مطلقا فعلى التقديرين فالاضافة ممتنع لعدم الافادة او اخص مطلقا فالاضافة بمعنى اللام كشجر الاراك ويوم الاحد او اخص من وجه اذا كان المضاف اليه جنسا فهو بمعنى من والا فهو بمعنى اللام نحو فضة خاتم حديد فلهذا قلت نحو خالق السموات وكريم البلد ومصارع المصر فالمضاف اليه مفعول فيه فلم لا يكون الاضافة لفظية قلت المراد من الاضافة الى المعمول الفاعل والمفعول به فلا يوجد شرط العمل فيهما ولم يتعد الى المفعول فيه وايضا شرطا في وجوب العمل بمعنى الحال او الاستقبال او بمعنى الاستمرار وقد يقال ان اضافة الصفة الى المعمول بحسب علما اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمفعول فلفظية وان قصد تقدير حرف الجر المعتبر في الاضافة فمعنوية وعند البعض لا يشترط الحال والاستقبال فان قلت اضافة الصفة الى الموصوف ليس بجائز قلت اضافة الكريم الى البلد شبيه بالمفعول اي باعتبار المفعولية تذكر ما في الباب نحو بحث الاضافة وكن من الشاكرين ولذا الكدبلا اي لاجل كونه غير بمعنى الا اكد بما دخله وفهم منه ان لفظ غير لا يقع مقام الا الا بمعنى الاستثناء فيكون الاضافة كلا اضافة ومن ثم لا يجوز انا زيدا مثل ضارب لخصوصية الجواز كقوله عليه السلام تترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها اي تترك نفسا يوما ما سعي في هلاكها او كقوله وهل انتم تاركوا صاحبي قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة

بحذف النون لحذفه وما هم بضار به قوله عليه السلام حين وقع حديثه قال المراد
التكلم مع الرسول عم فقال عليه السلام انا ذكوى صاحبى نحو هذا غلام والله زيد اى
والله هذا الغلام زيد كقوله لله درمنى لامها اى لله درمنى لام الامرأة المبغوضة من اللوم
اوله ما رأيت سايد ما المستعيرة كقوله اى الشاعر تسقى اى المرأة المذكورة احيانا
اى حال كونها مستوكة نداى ماء السواك ريقتها اى ماءها فقد سقط احيانا
بين المضاف والمضاف اليه اولم وجدنا اللهو من طيبه عدمنا اى لا نجعل معدوما
فهو اى شدة المحبة والشوق وجد صب اى العاشق اى فهو وجد صب
بالاضافة ثم رفع كقوله كانه اى اظن او احقق برزون بكسر الباء وضم الزاء
بمعنى فرس عليه الجل ابا عصام زيد ولا يخفى ما بين كلاميه فى كتابيه اى الاظهار والامتحان
للمعى من التنافى اى التناقض يعنى قال هنا لا يجوز الفصل بينهما وفى الامتحان قال الحق
فى هذا ما قاله قول الهشام صاحب المغنى ان الفصل سبعة ثلثة فى السعة واربعة
فى الضرورة ففى كلاميه تناف اللهم الا ان المقر لعله لم يطلع على قول المغنى ثم
اطلع فى الامتحان وقال بعض الفضلاء اظهاره للمبتدأ فلم يدق
نظره وفى الامتحان دق نظره لانه متوخر عن الاظهار فيكون كالمذكور
لانه حذف لعلة ولذا يقال المحذوف لعلة كالمذكور والحذف لا لعلة
كالمعدوم فتناقض بينهما نحو قوله يا من يرى عارضا اسر به اى
يا قوم من رأى سحابا يكون مسرورا به من السرور بين ذراعى وجبهة الاسد اربعة
انجم من منازله والمراد من برج الاسد من البروج التى هى اثنى عشر وهو
مشتمل على سبعة وعشرين كوكبا على هيئة الاسد وجهه نحو المغرب وظهره
الى الشمال وجبهة الاسد اربعة انجم كجبهة الاسد وذراعاه كوكبان كذراعيه
كذا فى المفصل لا اب للكم باثبات الالف فى ابا للتشبيه بالمضاف فى افادته

افادته معنى الاختصاص وليس بمضاف حقيقة كما ذهب اليه سيبويه لانه يجب الرفع و
التنكير لكونه معرفة لما سبق فيكون نفى الاب المعين والمراد نفى اب مطلق من بحر
البسيط لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور لما مر واعلم ان احوال الجهات الست ثلثة
اذا كانت مضافة او منفية فهو معرب نحو رب بعد كان خيرا من قبل ونحو فساغ
لى الشراب وقد كنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات واذا كان منويا فهو مبنى
نحو قوله تعالى اما منا بعد واما فداء فان قلت لما عرب فى الاولين وبنى فى الثالث
قلت لانه اذا نوى احتاج الى المضاف اليه فصار مشابها بالحرف فى الاحتياج
بخلاف الاولين فانهما لم يشابها بل قوى طرف الاسم والبنا للتشبه بالحرف فى الاحتياج
الى المضاف اليه وفيه رد اى فى كون عملها ولا فى اقتضاء الاسم والجزم لما مر تفصيله
لمن قال ان حروف الشرط ضعيفة عملها اى الاداة والشرط والشروط وحده او
الجزاء فيه انهما اى الشرط والجزاء اسمان للجملتين واعلم ان كلم المجازاة فهى لو
للمضى وان للاستقبال لا يكون شرطها الا افعالا والجزاء قد يكون اسما نحو ان تغلى
تنج فان تعل فانت ناج وصوبه اى حسنه العصام قول التسهيل وذا اى كونهما
مضارعين اجود اى احسن لوجود المطابقة لفظا ومعنا اذ المعنى على الاستقبال
واطلاق المضارع عليهما اى الشرط والجزاء باعتبار صدارتهما اى التسمية باعتبار
الجزء الاول منهما لان الجزاء ليظهر فيه اى فى الاول فلذا اى لاجل اطلاق
المضارع باعتبار الصدارة ولوجوازا فافهم ولو عدم ظهور الجزم جوازا
حيث قال فيما بعد او الاول اى الشرط فقط مضارعا والثانى غيره اى سواء
كان مطلقا او غيره قال العصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستكره
لتأثير اداة الشرط فى الابعد لخروجه عن معناه مع عدم تأثيرها الاقرب
ولذا لم يوجد فى الاية الا فى ضرورة الشعر قاله المغنى وقال الفراء لا يختص

احوال الجهات الست
مطلب

والواو فى ولو ولو ثلثة معان للوصل
اذا كان نقيض الشرط اولى بالجزاء نحو
ان ضربتنى اكرمك ولو اهنتنى
وللحال وللاعتراض

بالشعر لانه جار فى قوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له يعنى ان كان ماضيا عن
اشارة الى انه قيد فان كانا والمراد ظاهر اذ المتبادر من غير فاء انهما صفة من كليهما
فى المعطوف عليه وعلى الشرط ثم المعطوف فاشار الى الاول بقوله اذ الاحتمال اه والى
الثانى بقوله ولاحظ له منه ولا يخفى ان ما فى العبارة فصلا بين الموصوف والصفة
وبين الحال وذيه باجنبى بل قال البعض فالمراد به المغنى تامل قال الشارح الدمامينى
هذا مذهب الجمهور وعند الفراء مانع ولعل المص اطلع لاختيار وقوع الماضى جزاء
فى الحديث نحو ان اتانى اته وآتيه فعلى هذا ليس اضربك فى قولك اضربك ان ضربتنى
جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصرى لان الجزاء لا يتقدم على اداة
الشرط لوجوب صدارتها فوجب الرفع لعدم جزائيته وعند الكوفى جزاء لفظا ومعنا و
كذا الاختلاف فى اشاة الذى فانه جزاء المتقدم عندهم فلم يجزم ولم يصدر بالفاء
لتوقف مضمونه على وجود الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار فى قولك على درهم ان دخلت
الدار وكذا اذا توسط الشرط بينهما فيه اى فى الماضى لفظا او وصفا بالتصرف علة ليسلك
لا بمعنى نفيه اى الماضى لتحقق تأثير اداة الشرط فيه علة لعدم دخول الفاء الرابط اللفظى
لان الربط المعنوى وهو قلب الماضى الى المستقبل مستغن عن الربط اللفظى او لان الجزم
لا يمكن فى الماضى لبنائه وفى المضارع لجزومه قبل دخول الاداة وان جزم الثانى
اى المضارع المنفى بلم على الاول اى غير متصرف جزؤها اى الجملة اذ لا يتصرف فيها
اى فى نفس الجملة اذ علة الاسناد التصرف الى الجزء لا الى الجملة هذا من قبيل قتلوا
بنى بنو فلان والقاتل واحد منهم يقال الشرط ماضية فالمراد جزء الاول يكون
ماضيا لانه لا يمكن تصرف الجملة حين يقع الجزء اى نفيه اى التصرف بل هو اى التصرف
وعدمه اى التصرف وهذا اى كونه غير متصرف تنبيه على ما قلناه من الشرط والجزاء كان
الجملتين بهذا اى يكون الجزاء ماضية غير متصرف جزؤها باختيار مسلك التسهيل لعدم

مطلب المجازات والتخفيف

فان قلت لم كان دخول الفاء ممتنعا فى المضارع اولى من الماضى ويجعل بمعنى الماضى كما فى نحو ان كنت قلته فقد علمته قلت لما تشبه المضارع لفظا ومعنا لانه للمستقبل يكون فى الاستقبال فالمراد من المضارع المجزوم مع الجملة لا اللفظ ولا المعنى لعدم الامكان اذ كل منهما لا يمكن جزمهما لانهما ماضيان رح

وقد يكون ان مستعملا فى غير الاستقبال نحو قوله فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال رح

لعدم ظهور الجزم فيه اى فى غير المتصرف اصلا اى قطعا فانه حكى اى الماضى بمعنا الماضى المضارع
ليس كذلك نحكم عدم الفاء للربط المعنوى بلا مر بانه كاف ولعل مراده اى المص ان يقول كذلك
اى ان يقول او بمعناه موافقا للسياق وهو مضارعا والا ليقال او ماضيا بمعناها موافقة للسباق
وهو او غير متصرف قيل عطف على غير متصرف فيكون ضمير بمعناها راجعا الى الغير المتصرف بمعنى المذكور
فالحق احق بالاتباع فليس شئ ساقط من قلم بل عن غيره اذ لو كان ما اصله او بمعناه لكانت كلمة ما موصولة
او موصوفة وشئ منهما لا يجوز حذفه اذ شرط الحذف ما يكون مجرورا بما ذا بلى نحو قوله تعالى
ومما دون ذلك وحذف بعض الصلة لا يجوز لاقتضاء كون الضمير بلا مرجع لم يقل مضارعه
اشارة الى اقتران السين وغيره صفة للمضارع حقيقة ولو قال مضارعية لكان الاقتران
صفة للمضارع كذلك لا للجملة مجازا موافقا للسباق لعله عبر بعضه بالحقيقة وبعضه بالمجاز
اشارة الى المذهبين كما هو عادة المص لوجوده اى الفاء قبلها اى الاداة فى البعض بقائه
اى كان على المضى اصله مضوى على وزن دخول قلبت الواو ياء وكسر لسلامة الياء فصار
مضيا واعلم ان لفظ اذا للقطع وان للشك اى انهما موضوعان لتعليق امر هو حصول مضمون
الجزاء بحصول مضمون الشرط فى الاستقبال فكان من جملتى اذا وان يعنى الشرط والجزاء
استقبالية اما كون الشرط استقبالا فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع كونه مضيا
وثابتا واما كون الجزاء استقبالا فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال فيمتنع حصول
الحاصل فالمذكورة لا يخالف الا لنكتة وهى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب
او ما يقع كالواقع او للتفؤل او لاظهار الحرص والرغبة نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
ونحو ان اردن تحصنا وقد يستعمل ان فى غير الاستقبال مع كان نحو ان كنت قلته فقد علمته
ونحو ان كنتم فى ريب الاية كذا قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين الى الجبلين ذكره
فى المطول وهذا اى المعول بالتبعية من النوعين قال المص المعول على النوعين
الاول معمول بالاصالة اربع فالمناسب ان يقال والثانى خمسة لكن غير الاسلوب

قوله ذا الاستقبال فيه ان الشرط مستقبل لحصول الجزاء لانه [illegible] ان التعليق [illegible] والحال والاستقبال الا انه [illegible] فى اصل اللغة والمنطق مع ان الكلام واحد [illegible] احتمال الصدق والكذب لكن العلم [illegible] وفيه [illegible] بين اللغة [illegible] فان قيل لو قال ان [illegible] الشرط كلام [illegible] كذبا او الحاكم [illegible] عند المنطقى والعرف رح

ای ترک الاختصار لبعدها بینهما ای بین الاصل والتبع وهو ای المعرّف بالتبعیة ماینبع سابقه فی

الاعراب غیر مفید لاستلزامه الدور لذکر المعرّف وهو التبعیة فی التعریف بل هو مفید لمن عرفه یعنی

تعریف تنبیهی اولفظی یجوز فیهما الدور نحو الاسد لیث واللیث اسد لانه معلوم بوجه اخر

وکذا الاحکام معلوم بالاحکام الخمسة او باحکام الاصالة لکن لایجوز عند من لم یعرفه بوجه اخر التبعیة

وفی تعریف ابن الحاجب خلل اخر واعلم ان جمیع الخلل اربعة ذکر التوابع وذکر کل فی التعریف وذکر

ثان ولم یذکر ثالث وغیره والتعریف للجنس لا للافراد فاجیب عن الاول بان الجمع مضمحل

وعن الثانی بان ادخال کل فی التعریف اشارة الی جامعیة ومانعیة الاغیار فی اول الامر

وعن الثالث بان المراد بالثانی مایکون متوخرا وعن الرابع ان کان متوخرا فی الذکر فیخرج

نحو علیک ورحمة الله السلام وان کان فی الرتبی فیلزم کون الفاعل والفضلات داخلا فیه

فاجیب عنها بانه اعم منهما ای یکون اعرابه باعراب سابقه فعلی هذا لو قال المص وابن الحاجب

التابع مایکون اعرابه لاجل اعراب السابق حقیقة اوحکما اووجها لا یرد شیء من المذکورات

نحو جائنی رجل عالم وضربت القوم کلهم وابو حفص عمر وضربت زیدا راسه فهذا جامع للافراد

لکاهد ای کون عامل التابع عامل متبوعها متحد امذهب سیبویه اما اتحاد عاملهما فی الصفة

والتاکید وعطف البیان اشتلمامة وکان الثانی ای جمیع المذکورات هو الاول فی المبتدع

فی الخارج لیحصل المطابقة بین اللفظ والمعنی علة لکونهما متحد بن فی الخارج لاکما ذهب

الیه الاخفش بان عاملهما معنوی ولاعاملهما مقدر کما ذهب الیه البعض وهذان المذهبان

خفی لایصار الیه عند العمل بالاحلی واما عمل البدل فلان المبدل منه فی حکم السقوط فکان

العامل باشر فی الثانی ای البدل لا الاول فانه خفی ایضا وعامل العطف لان الحرف العاطف

واسطة بان عامل التابع هو عامل المتبوع لا بتقدیر عامل بعده هذا مذهب سیبویه فافهم

فامر بیها اعراب متبوعها حقیقة اوحکما اووجها فلایرد یا زید العاقل ولا سابق لما قلنا

بان تبعیته فی جنس الاعراب لا فی شخصه والا لم یکن باعراب سابقه لان زید مضموم والعاقل

والعاقل منصوب لکن متحد فی جنس الحرکة هذا وکن من الشاکرین فالتوابع خمسة بالاستقراء

قدمها لکثرة استعمالها ولکونها اشد متابعة لتبعیة فی عشرة اشیاء واکثر فائدة من التخصیص

والتوضیح والمدح والذم والتاکید واعلم ان الفرق بین النعت والصفة اعم لانها تقع علی الموجود

والمعدوم والمدح والذم والنعت للمدح والموجود فقط والفرق بین الصفة والوصف

والاول صفة الموصوف والثانی صفة المتکلم وبین الصفة والخبر ان الصفة لتقیید الموصوف

بامر معلوم المخاطب نسبته قبل التکلم بخلاف الخبر فانه غیر معلوم ولذا قیل الاوصاف قبل

العلم بها اخبار کما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فالصفة قسمان الاول متصف بحال

الموصوف والثانی بحال متعلق الموصوف وبعبارة اخری صفة جرت علی من هی له وصفة

جرت علی غیر من هی له فان قلت لم لم یقل ماهی له کما هو الظاهر قلت للاختصار فالاول یتبع

فی عشرة من الاعراب والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث الا اذا

صفة یستوی بصیغة المذکر والمونث نحو رجل صبور وامرأة صبور لانه بمعنی المفعول فان قلت

من ای شیء یعلم بمعنی الفاعل والمفعول قلت اذا کان وزنه فعول وفعیل بمعنی المتعدی فهو بمعنی المفعول

وان کان لازما فبمعنی المفعول والثانی یتبع یتبع فی الخمسة الاول ای الاعراب والتذکیر

والتانیث والبواقی کالفعل مع الفاعل لما مر یعنی ینظر الی فاعله ان مذکرا فمذکر ومفرد ومونثا

فمونث وجمعا فجمع وغیر ذلک نحو رجل حسن غلامه وعلم وامرأة حسن غلامها وغیر ذلک فان قلت

اذا نظرت الاول وجدته بحال الموصوف ایضا فی الخمسة کالفعل لان الفاعل کالضمیر المستتر

والفعل اذا اسند الی الضمیر یطابق نحو رجل قائم مثل یقوم ورجلان قائمان مثل یقومان

وامرأة قائمة وغیر ذلک فلم خص الحکم فی الخمسة الثانیة قلنا المقصود الاصل بیان نسبة

الوصفین الی الموصوف بالتبعیة وعدمها فلما کان الوصف الاول یتبع العشرة وکان الاخر

مشابهة الفعل فی الخمسة الباقیة من هذه التبعیة لما عرفت اکتفی فیه بالتبعیة فی الخمسة

الاولی لم یلتفت بالحکم بعدم التبعیة له فانه غیر مضبوط بل بین ضابطة عدم تبعیته له

التوابع وردت استقراء مص

والمراد من الذکر ... [illegible]

الصفة لغة ... [illegible]

الصفة قسمان

الصفة لغة قائم بالغیر ومعرفا تابع ... [illegible]

[illegible]

بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليبين حاله عند عدم التبعية ولذا اى كونه كالفعل
حسن رجل قاعد غلمانه مثل يقعد غلمانه وضعف رجل قاعدون غلمانه اى يقعدون غلمانه
لان جمع الفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز قعود غلمانه لان المكسر يخرج عن الفعلية
اذ الفعل لا يكسر ويحول الواو من الكلمة الى الحرفية او يكون الظاهر لا فلا يجتمع فاعلان
فى الظاهر وكم من الشاكرين خرج بغيره اى التابع من المعمول لان المتبوع يد خل فى التعريف
سائر التوابع لكن خرجت بقوله يدل على معنى فى متبوعه تضمنا او التزاما وغيرها ليس
كذلك بل بخصوص المادة لكن دخل الوصف بحال الموصوف لانه يدل تضمنا لان رجل
حسن اى ذات ثبت له الحسن فالحسن جزء حسن يدل عليه تضمنا والوصف بحال المتعلق
عطف على دخل الوصف بحال الموصوف نحو رجل حسن غلامه لانه يدل التزاما فان حسنا
باعتبار اسناده يعنى الحسن اعتباران من حيث اسناده الى الغلام يدل على الحسن القائم
بالغلام ومن حيث تركيبه يدل على معنى قائم بالمتبوع وهو اى المعنى كونه بحسن غلامه
فان قلت لم سمى بذلك مع انه يدل على معنى فى المتبوع كالاول قلت لجريان الاعراب والتميز
بينهما اى بين صفة جرت على من هى له وغير من هى له لاختلاف احكامهما اليه اى المتبوع ما قررنا
من دلالة الصفة على معنى تضمنا او التزاما بهيئته لا يرد البدل اى لا يدخل فى
تعريف الصفة سائر التوابع لان دلالة كل منهما ليست بالهيئة بل المراد خاصة
لا مطلقا بل ليست بتضمنية ولا بالتزام ولو قيل ان هذا اى دلالة التضمن والالتزام
متروكة لانه خلاف المتبادر فيخرج مطلقا يريد ان مطلقا قيد للظرف فيحترز به عن
الاخبار ويؤيده كون مطلقا مذكورا ولو كان قيدا للدلالة لكانت مطلقة فافهم وانما
ترك ذكر الفائدة وقد ذكرنا فائدتها انفا لانها اى الانشائية لا تقع صفة لوجوب كون
الصفة معلومة قبل ذكرها للمخاطب حتى تتم فائدتها بخلاف الانشاء فانه ليس بمعلوم
قبل ذكره الا بتأويل بعيد اذ اصل التأويل مشترك بينهما وجه البعد لانه يستلزم الدور

عدم جواز انشائية صفة
الاهتمام للصفة فوق الخبر والحال

اذا كان الثانى صفة يجب كونه معلوما
ليتعين موصوف عند المخاطب من النسبة
والخبر يجب ان يكون مجهولا ويتعلق احدهما
فقام الاخر بعلاقة التضاد
كالجمع القلة مقام الكثرة
او بالعكس م

الدور لان تأويل الانشاء موقوف على الخبر وتأويله على الانشاء لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ذكره عصام القاعد
فى حسبنا الله ونعم الوكيل جوز كون الانشاء خبرا بلا تأويل ومع التأويل فى الصفة فصلناه لك
معلقا انفا وانما التزم الضمير فيها اى فى الصفة سواء كان مفردا او جملة لان توجه الخطاب
اليها اى الصفة فوق توجهه الى الخبر فالحاصل ان الاهتمام فى الصفة فوق الخبر فربطها مفردة
نكرة فى كونه صفة ولم يربط خبرا وتوجه المخاطب الى الحال فوق الصفة فربطها بالضمير والواو
وعليه تنبيه قوله وهو قائم يصلى فى المحراب ونحو كلمته فوه الى فى شاذ لخلوها عن التعريف
لان النسبة فى الجملة مجهولة ولذا سميت جملة من الاجمال وان كان الفاعل معينا نحو نصر زيد
وهما قسم الى القسمين الاول صفة جرت على من هى له والثانى غير من هى له فالاول يتبع فى عشرة
فان قلت لم تبع فى عشرة اربعة موجودة وستة معدوم قلت لكونه متحدا فى الخارج مع
عدم الاستقلال لقيامه بالموصوف فيوجد عامل الرفع والمفرد والنكرة والمذكر موجود و
غيره معدوم والثانى يتبع فى خمسة ما قبلها اعراب ثلثة والمعرفة والنكرة وفى خمسة
فيما بعدها بعضا غير مضبوطة ولذا قال كالفعل مع الفاعل فالحاصل ان حسن يتبع فيما قبله
وهو رجل ويتبع بعضا فيما بعده وهو الغلام نحو مررت برجل حسن غلامه لكن ليس بمطرد ولذا
قال كالفعل مع الفاعل فى الخمسة الباقية وحكمه معلوم فيما سبق لاتحادهم فى المعنى اى تبع
الصفة للموصوف فى الامور المذكورة لانهما شىء واحد فى الخارج فلو لم يتبع لجمع المذكر و
المؤنث والرفع والجر مثلا فى شىء واحد وهو محال اذ الضدان لا يجتمعان تحرزا عن التكرار
اذ فهم الاعراب من المذكورات ولا وجه لاستثناء ما يستوى جواب لدخل اى
الاولى ان يقال يتبع فى عشرة الا لا يتبع ما يكون على وزن فعول او فعيل فاجاب
لا اشتراكه راجع الى ما لا انتظار شديد كابن الحاجب والقاضى فانهما لم يذكرا المعرفة
وغيرها فى بحث الصفة بل فى المبنى قدمهما اى المعرفة على النكرة لانه وجودى
جزئيات وكليات اشارة الى مذهب المتقدمين والمتأخرين هذا اى تعريف المعرفة

مصـ اتحاد الصفة مع الموصوف

والضمير لا يكون موصوفا لانه
من المعارف لا احتياج الى الايضاح
ولا يكون صفة لعدم الوصفية
واجاز الكوفيون نحو فقط لة
وهو الغرض الحكيم واجاب
الجمهور بانه بدل ذكره
عبد الغفور م

لا يتناول المعرف باللام وفيه نظر شامل للمعرف والنداء والاضافة لانها عند المص موضوعة
للتعريف والتعيين داخل في وضعها حاصل في مفهومها على ما ذكره في الامعان فعلى هذا سقط
اعتراض الشارح بقوله هذا لا يتناوله وعند البعض هذه الاشياء ما وضعت للدلالة على التعيين
وعند البعض ما وضع لافادة شيء في هذه الثلثة فعلى هذا اذا قيل لام الجنس فالاضافة
من قبيل اضافة الدال الى المدلول عند المص ومن قبيل اضافة المجاور او المصاحب عند غيره اذ
عند الغير معناه لام موضوع لافادة الجنس فموضوع اللام الافادة عند الغير هذا اي كون
النكرة موضوعا للفرد المنتشر عند الرضي او للماهية المطلقة على ما بحثه السيد واعتبار الفرد
جاء من عون الخارج عن موضوعه كالتنوين لا بازاء قدر المشترك يريد بان المضمرات
وضع عام والموضوع له خاص عند المتاخرين والوضع عام والموضوع له عام عند المتقدمين
مراده بعد لانه قال بخصوصه عند المتاخرين وبازاء قدر المشترك عند المتقدمين
وليس كما قال اذ النزاع بينهما لفظي لانهم وضعوا للجزئيات بجعل المفهوم الكلي مرآت
للجزئيات حذرا عن المجازات المتروكة الحقيقة والمتقدمون وضعوا للكليات بشرط
الاستعمال في الجزئيات حذرا من قدر المشترك فكان النزاع بينهما لفظيا لا طائل تحته
على ما ذكره مفتي زاده على العصام قدمها اي المضمرات لكونها اعرف المعارف يعني
اقلها لبسا عند المخاطب والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف والموصول اصل المعرف والمضاف الى احدهما مثله و
اعرفية المضمر المتكلم لبعد الالتباس من الغير فيه وحمل عليه المخاطب والغائب واعرفية
العلم لان مدلوله ذات معين واعرفية الاشارة لان تعينه بالقلب والعين والمعرف
بالعين فقط والموصول مثل المعرف وكذلك الاضافة بالنظر الى ما قبله وعلى اعرابه
يعني المضمرات اربعة اثنان بالنسبة الى ما قبله مرفوع متصل ومنفصل ومنصوب
متصل ومنفصل واثنان بحسب الاعراب مرفوع منصوب متصل منصوب ومنفصل

وضع المضمرة

وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا اليها باشارة وضعية اما بجوهره او بعرضه فهو علم الشخص او بنوعه فهو علم الجنس او بعرضه باللام او النداء او بصلة الموصول او بالاشارة للحس مثل العلم ولام العهد الخارجي فهو المعرف بالنسبة اليه فالمعهود الخارجي مثل العلم ولام الجنس مثل اسم الجنس فهو كالمضاف الى النكرة والفرق بينهما بحصره في الخارج

من وجه وعند البعض ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور ولذا اختلف في ضمير الضاربه قيل
الضمير مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به والاصل في الضمائر الاتصال لانها وضعت
للاختصار الا اذا تعذر الاتصال من التقديم والفصل بينهما اغايبا يعني بعضهم بدأ بالغائب
رعاية لتاخر الشرف واسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى نحو يوم يفر المرء من اخيه
الاية الترقي في المحبة وبعضهم بالمتكلم لتقدم الشرف واسلوب التنزل اي الخروج
من الاعلى الى الادنى لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا وجه الجعل خمسة بالنسبة الى ما قبله
اثنان والى الاعراب وتفصيله ان الضمير ما وضع للمتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب
والغائب كذلك تقدم ذكره لفظا نحو زيد هو قائم او معنا نحو اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل او حكما في ضمير الشان والقصة كانهما ذكرا اولا جهما للتفخيم ووقوعها
في النفس فالضمير نوعان باعتبار ما قبله متصل ومنفصل وثلثة باعتبار الاعراب مرفوع
منصوب مجرور فذلك خمسة اقسام الاول من ضربت الى ضربنا والثاني من انا الى هن
والثالث من ضربني الى ضربهن والرابع من اياي الى اياهن والقسم الخامس نحو غلامي الى
جاريتهن والقياس في كل من المتكلم والمخاطب والغائب ان يكون ستة لكن سوى
بين الاثنين في ضربت للمتكلم المذكر والمؤنث وفي ضربنا للمثنى والجمع المذكر والمؤنث
بين اربع مع الاول ستة ولكن وضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك
وواحد مشترك المثنى المذكر والمؤنث وكذا الغائب حكم المخاطب واعطى للمتكلم لفظين
وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب فصار المجموع اثني عشر لفظا وثمانية عشر معنا فجملتها
يكون ستين لفظا وتسعين معنا هذا تركه في الامتحان يعني لم يذكر المص تعريف
العلم بانه ما وضع لشيء بعينه ولا يتناول الغير لانه غير جامع لافراده الا بتاويل بانه
وضع بوضع شخصي لا نوعي وعلم الجنس مثل اسامة فتعريفها تقديري بانه وضع
لشيء بعينه فقط فهو على قسمين علم شخصي بعدم تناول غيره وعلم جنس

تقسيم المضمرات والفرق بينها
مصدر واسم الاشارة

يتناول غيره كالعدل على قسمين حقيقي وتقديري كعمر وحاد آل الاسم على الحذاء حد الاسم الاشارة
اكتفى اى بذكر اسم الاشارة عن تعريف العلم وهو ما وضع للمشار اليه اشارة حسية
بالاعضاء والمحسوس حقيقة وغيره مجاز نحو ذلكم الله ربي وتلك الجنة مجاز بذكر المقيد و
ارادة المطلق او شبه الغير المحسوس بالمحسوس في مطلق الحضور والظهور وعدم ظهوره تعالى
لكمال عظمته وزيادة قرب المعنوي وعدم ظهور الجنة لكمال بعدها عن الدنيا بخلاف
رؤية القلب وانما بنيت الضمائر واسم الاشارة لشبهها بالحروف في الاحتياج الى المرجع
والمشار اليه لكن الفرق بينهما الضمير يرجع الى ذات الشيء واسم الاشارة الى الذات والصفة
معا وهو اى الكاف حرف لعدم الاعراب يعني لحوق الكاف على اسم الاشارة خمسة وفي القياس
ستة لكن اشترك المثنى رجع الى خمسة من اسم الاشارة وخمسة الكاف فيضرب الخمسة
في خمس فيكون خمسة وعشرين وهي من ذاك الى ذاكن وكذا البواقي فان قلت لم قال ويلحق
ولم يقل وتتصل اوائل اسماء الاشارة الهاء قلت اشارة الى ان الهاء ليس جزء من الاشارة
او الى انه ليس له شدة الامتزاج بل يمكن انفصاله كقوله تعالى ها انتم هؤلاء فان قلت فعلى هذا
ان يقول ويلحق ولم يقل وتتصل اخره الكاف كما هو الظاهر ايضا قلت اشارة الى شدة الاحتياج
الى الكاف من الهاء اذ به يفرق المفرد والجمع والمؤنث وغير ذلك والاشارة الى القرب والبعد والمتوسط
لان زيادة الحرف الذي لم يكن للالحاق تدل على زيادة المعنى واعتبار القرب والبعد يكون
للتعظيم والتحقير واعلم ان لفظ ذا للقرب وذاك للبعيد وذلك للوسط هذا وظيفة النحو
وعند المعاني اذا اريد قرب المسند اليه لتعظيمه او تحقيره يؤتى بهذا نحو هذا صديقي وهذا
عدوي واذا اريد البعد يؤتى بذلك نحو الم ذلك الكتاب ونحو ذلك اللعين فعل ذلك تنزيلا
لبعده عن ساحة الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة فلفظ ذلك صالح له الى كل غائب عينا
او معنا بان يحكي او لانه جاء ثانيا نحو ضرب الرجل وذلك الضرب شديد والمعنى غير مدرك
بالحس كان بعيدا للتعظيم والتحقير وكذا القرب للتعظيم والتحقير وبيان التعظيم لبعده وعظمته

وعظمته عن ساحة عز الحضور وعلو محله منزلة بعد المسافة فلفظ ذلك صالح له او نزل البعد للقرب
للتعظيم ذكره سعد الدين وهو اى الموصولية بالفرع يعني الموصول قسمان الاول اسمي ما لا يتم جزء تاما
الا بصلة وعائد والمراد من الصلة المعنى اللغوي فان العرفي عبارة عن الجملة المذكورة بعد الموصول فمعرفته
موقوف على معرفة الموصول فلو عرف بها لزم الدور فان قلت ما القرينة على اللغوي قلت قوله وعائد اذ
لو كان العرفي لكان مستدركا ولقائل ان يقول بانه يمكن ان يعرف الصلة بانها جملة متصل باسم لا يتم
جزء الا مع هذه الجملة المشتملة على العائد اليه فعلى هذا يجوز العرفي فلا دور تأمل فعلى هذا ليس توجيه
الشارح بقوله تركه اى التعريف لانه لا يفيد يعني يلزم الدور بل هو مفيد تأمل وبما ذكرنا من ان
الصلة شرطها خبرية معلومة وضعا لا استعمالا للمخاطب في اعتقاد المتكلم اندفع ما يقال ان دفع
الاعتراض بين الفرق بين الموصول والموصوف في معلومتهما ومخصصهما بالصلة والصفة بانه لو كان
معرفة الموصول بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق بينهما
نقول معرفة الموصول بوضعه مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته
فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كان موصولا اى لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا
لك فهو وضعي واذا كان موصوفا فمعناه انسانا مضروبا لك فتخصيصه استعمالي
لان الانسان مطلق فلو خصص بكونه مضروبا لك فهو استعمالي لا وضعي نحو رأيت
رجلا سلمك وحده ونحو اعبد الها خلق السموات والارض وغير ذلك فان
قيل لا نم ولو سلم فانها نكرة وحدها ولكن مع الانضمام يكون معرفة اذ تقييد الشيء
بالشيء وضعا يكون معرفة وقيل معرفة بالضمير واعلم انك ان اردت عن اخبار
زيد ضربت زيدا بالذي فلا ولك ثلثة شروط الاول تصدير الموصول والثاني
وضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم والثالث تأخير ذلك الاسم المخبر عنه ولذا
قيل اذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرها واخرته خبرا له
فاذا اخبرت عن زيد مثلا من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
ولذا امتنع الاخبار عن ضمير الشان لعدم تأخر الشان للخبرية بل يجب تقديمه على الجملة

اى كونه فاعلا او مبتدأ او خبرا للاول

الفرق بين الموصول والوصف

وعن الصفة بدون الموصوف وعكسه فلا يجوز الاخبار عن زيد بدون العاقل ولا بالعاقل بدونه لانه
يستلزم وقوع الضمير صفة او موصوفا وهذا لا يجوز لما مر بخلاف الذى مجموع الذى ضربته زيد العاقل
وغير ذلك وهذا زبدة قوله والتفصيل يطلب من الرضى والدماميني والثانى موصول حرفى فهو ليس
كالموصول الاسمى فى الامور المذكورة والمراد به اى من خلو الضمير الظاهر اى الذى يقوم مقام العائد
ولذا قال من عائده ولم يقل من ضمير خاصة نحو قوله انت الذى فى رحمة الله اطمع وقد يعدل عنه اى عن
الغائب لكون منهما معرفة اذا كان الموصول او الموصوف خبرا عن المتكلم والمخاطب كقول نهج البلاغة انا
الذى سمتنى امى حيدرا اى اسدا وانت الذى كلمت واما اذا كان كل منهما اى المتكلم والمخاطب مخبرا عنه
لقد كفيتم بالسيف كالسندر
باحدهما اى ضميرى المتكلم والمخاطب وتحقيق الاضبار ما مر انفا هو اى الذى للواحد المذكر فان قلت
الموصول اللام الاول والثانى او ذا قلت اللام الثانى مع ذا والياء اسم موصول واللام
الاول حرف تعريف بالاجماع زيدت لكون الموصول صفة للمعرفة نحو زيد الذى له شرافة
هذا عند البصريين واللام الثانى زائدة للفرق بين الاولى والذال الساكن هو اسم موصول
وفيه اشارة الى الذال موصول فقط عند الكوفيين واللام الاول كلمة برأسه لكن عدل عنه اى
عن كونه كلمة برأسه للزومها اى الكلمة له اى لذا الموصول فان قلت لم كتب فى المثنى باللامين
دون المعرف بلام واحد خطا قلت كتب فيه للفرق بين الواحد والجمع والبناء والمعرب
فان قلت الالف واللام ايهما او مجموعهما كما فى التعريف قلت مجموعهما على ما قال السيد السند والتفتازانى
فيسمى لام الحقيقة تحقيقه فى اول الكتاب بلا امر يزيد عليه بالذات او بالواسطة اى بواسطة
الحروف يريد ان سادس المعرفة من ستة المضاف الى احد النداء واسم الاشارة التى
مع ما نحو غلامك وغلام غلامك وغلام الرجل وغلام من ضربك عندنا قدمه اى قدم
المص العطف على التاكيد مع كونه اى العطف بالواسطة اى بواسطة الحروف والتاكيد
بلا واسطة وهو مقدم عليه بهذا الاعتبار لكن قدم العطف لاستقلاله لفظا ومعنا لكونه
اى العطف مقصودا بالنسبة اى فى اصل النسبة بلا توطئة وفرعية وهذا المعنى موجود

مصـ اذا اخبرت بالذى
وله شروط ثلثة

فان قلت الجملة ليست بنكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات وجعل الذات مشارا اليه وهى الاشارات فلم وصف الجملة بالنكرة دون المعرفة قلت لمناسبتها بتاويل النكرة والفائدة ان الجملة والهاء وضعت للذات دون الصفة فلا يلزم ان الرجل وضع للذات والصفة فان اردت الذات فلا يخلو عن الصفة سواء قصد المعنى اولا والجملة معقود باعتبار مضمونها تم

موجود فى الحروف كلها واختلف ظاهرا نفيا واثباتا ففى هذا ليس توجيه الشارح على ما ينبغى بقوله
وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه غير الواو والفاء وثم وحتى لان التكلف كما يرد على ابن
الحاجب بانه ليس بجامع لافراده فى الحروف الستة الباقية كذلك يرد على المص بانه ليس بمانع لاغياره
لشموله للواو المتوسط بين الصفة والموصوف فتكلف بان المراد بالحروف التى تكون على معانيها
المخصوصة والواو المتوسط بمعنى اللصوق لا بمعنى العطف وتفصيله ان العطف لغة بمعنى الميل
وعرفا ما ذكر فى المتن والمحذوران معا يردان على ابن الحاجب وعلى المص
بحذور واحد لان ابن الحاجب قال تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وهذا
المعنى على حقيقة يوجد فى الحروف الاربعة المذكورة فى المتن فيؤول
بان المراد مقصود باصل النسبة من غير فرعية احدهما فيشمل كل الحروف
وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه يشمل للاغيار مثل الواو المتوسط
بين الصفة والموصوف فيؤول بانه واو للصوق فالمراد من الحروف التى
هى على المعانى المخصوصة فان قلت لا يخلو عن المحذور من اختيار كلامى
المصنفين قلت نختار كلامهما ونمنع المحذور لما علمت فان قلت تعريف الاصطلاح ليس بجامع
لافراده مثل عطف المفرد على المفرد فى تقسيم الكل الى الاجزاء اذ ليس فيه نسبة ولا حكم نحو
السكنجبين عسل وخل وشونيز وغير ذلك قلت هذا عطف لغوى ومجازى شبيه بالعطف
فى مطلق التغاير وتسمية اعرابا مجاز لان الاعراب يجرى فى مجموعها وانما اعطى الاعراب
لكل جزء لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح هذا زبدة قول الشارح سباقا وسياقا فلا يرد
الصفات والتاكيدات مع الواو والتى هى للصوق والربط ومع الفاء وغير ذلك
نحو فبالله ثم والله والله تعالى انه عطف لغوى ظاهرى لا حقيقى واعلم ان الواو للجمع المطلق
او للمطلق الجمع ومعناه ليس الترتيب شرطا بلا مهلة كما فى الفاء او مع التأخر كما فى ثم وحتى
ولا لاحد الامرين كما فى ام او واما ولا للاضراب كما فى بل ولكن يعنى اذا قيل جائنى زيد وعمرو
والاستدراك

مصـ العطف وتفصيله
والفرق بين حتى وثم بان ثم للاستبعاد نحو قوله
ثم اشتاق ان نطقنا اخرى فسله تنزلنا هنا بما
ان كلنا كذا الدنيا نزولا وارتحالا بل نحن امم
فى الدنيا حلولا فلعود المرء فى الدنيا حلال

لابد في الواو ونحوه اي العاطف يعني الواو من جهة الجامع وانواعه ثلثة عقلي ووهمي وخيالي فالعقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة والوهمي والخيالي كذلك في المفكرة وافراده سبعة اتحاد في التصور وتماثل وتضايف والوهمي ثلثة شبه تماثل وشبه تضاد وتضاد والخيالي واحد وهو تقارن في الخيال مم

فهنا ثلثة امور الاول مجيء زيد اولا وثانيا عمرو والثاني بالعكس والثالث معا
فالواو لايدل على شيء منها بل هو دلالة عقلية فان قلت ما فائدة الواو ولايدل على هذه
الامور قلت مجيئه لتقوية دلالة العقل بالوضع فان قلت يفهم الترتيب في اية واركعوا
واسجدوا وان الصفاء والمروة قلت انهما من خصوص المادة او من الحديث لما قرئ
فان قلت اذا لم يكن الواو للترتيب فلم وقع طلاق واحد عند الامام الاعظم وثلثة عند
الاماميين في حنل ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق في الغير المدخول بها
قلت وقوع الواحد والثلثة ليس من الواو بل من ترتب الاجزية على الشرط على
سبيل التعاقب فيقسم الاجزية على الشرط عند الامام فاذا وقع واحد فلم يبق المحل
لعدم العدة فلا يصادف غير الواحد وعند الاماميين على سبيل الاجتماع فلا ينقسم فيقع
الثلثة دفعة لا اي لفظ حتى للترتيب معها اي مع المهلة ايضا مثل ثم والتأخر وهي فيه
اي في حتى جزء يريد ان الفرق بين ثم وحتى من وجهين احدهما ان المهلة في ثم بحسب
الخارج وفي حتى بحسب الذهن نحو ينتقل المؤمن الى الاخرة حتى الانبياء عليهم السلام وان كان
اذاقة الانبياء للموت في اثناء الناس بحسب الخارج وثانيهما ان ثم للاستبعاد بخلاف حتى
واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء
كذلك يفيد في الملاقي بالجزء الاخير فان قلت لفظ او واما لاحد الامرين فلا يجوز وقوعهما
في التعريف فانه قلت انهما قد يكونان للتقسيم والايضاح قلت قوله تعالى فلا تطع منهم اثما او كفورا لا يجوز
احدهما بل لا يمكن اطاعة شيء منهما فان قلت العدم من النكرة في سياق النفي لا من او واعلم انه
عطف شيء باما يجب كون المعطوف عليه اولا باما ليعلم الكلام في اول الامر انه للشك
ويجوز مع او وذهب البعض الى ان اما ليس للعطف والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا
يذكر مع المعطوف عليه الواو والعاطف فيلزم جمع الاداتين فليس بجائز فاجيب عن
الاول بان تقدمها للتنبيه على الشك لا على العطف وعن الثاني ان الواو لعطف اما على

89

على الاولى واما العطف ما بعده فبهذين الاعتبارين لا يلزم الجمع بينهما الى شيء واحد بخلاف ام
المتصلة يعني الفرق بين ام المنقطعة وام المتصلة في المعنى كلام واحد فمعنى ازيد عندك
ام عمرو في حكم ايهما عندك والمنقطع غير مختص بالاستفهام وتدل على انقطاع ما قبلها عما بعدها
لكن الفرق بينهن واعلم ان الحروف الثلثة لاحد الامور وهي او واما وام اذا كانت في الخبر فهي
ثلثة معان للشك والتفصيل والابهام واذا كانت في الامر فلها معنيان التخيير والاباحة والفرق
بينهن فالشك لا يعرف بذاته والابهام يعرف لكن قصد عدم المعرفة للمخاطب والتخيير
لا يجوز الجمع والاباحة تجوز نحو تعلم الفقه او النحو لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير
فالحاصل اذا كان الجمع شرافة فهي للاباحة والا للتخيير وينبغي ان يعلم ان معاني هذه الحروف
لا يفهم من انفسها بل من مجموع ما قبلها وما بعدها لما مر ان زيادة الخير خير وغير ذلك
فمعاني الحروف على السواء تعرض في الكلام لا من قبل الحروف بل من طرف المتكلم فالشك
من جهله والابهام من قصده والاباحة من جهة خير والتخيير لا في جهة خير فهو اي لكن نقيض لا
في الاثبات بعد النفي وبالعكس اي لكن للنفي بعد الاثبات فهو نظير بل واعلم ان هذه الثلثة
وهي لا بل لكن لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فلفظ لا لنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم على المعطوف عليه لا على المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فالحكم على زيد فقط
وبل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف على عكس لا نحو جاءني زيد بل عمرو فزيد مسكوت عنه
لا يحكم بالنفي والاثبات وبعد النفي ففيه خلاف نحو ما جاءني زيد بل عمرو وعند البعض كالاثبات وعند الاخر
اثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه المسكوت عنه الى المعطوف فمحصوله ان الحروف العاطفة ثلثة انواع
اي من اودية مختلفة اربعة من واد لمجموع الامور وثلثة من واد لاحد الامور وثلثة من واد
لتعيين احد الامور ولكن اسلوب كل منها مخالف لطريق الاخر كما علمت بما لا مزيد عليه هذا
وكن من الشاكرين اي العطف بالحروف او وقوع العطف اي اريد العطف بالحروف او وقوع فشرح
بكذا ليصح كونه شرطا ليحتاج الى تأكيده اذ لو كان شرطا بلا تضمين لا يكون في الحكم عليه فائدة لكن

لابد من المناسبة من وجه ومناسبة من وجه لئلا يلتبس عطف شيء بما يناسبه وبغيره فهو بيتية كمال الانقطاع بينهما الابهام وكمال الاتصال وشبههما وكمال الانقطاع مع الابهام والتوسط بين الكمالين اما في الاول والثالث لعدم المناسبة ونحوه وفي الثاني والرابع لعدم المغايرة نحو قوله ارسلنا اليه اوليا فانه صرت كلاب تجري بمقدار الله الجنب نجيه والاقدام ايه قيمه السنضبه تقابل ص بيديه

فيه تكلف بلا حاجة الى امر خفي عند الامر الجلي اذ معناه اذا عطف ظاهر يجب تأكيده حقيقة ذكره الجامي
اخذه من العصام فعلى هذا سقط قول من قال فكيف اذ القطع والماضي يدل على تحقق الوقوع والجملة
الخبرية كذلك فكيف اذا كان بعد وقوع الشيء فلا معنى لقوله يجب تأكيده فيتضمن الشرط بمعنى الارادة
والميل لعل الفاضل الشارح لم يطلع على الدقيقة او لم يتفكر وبيانه انه اذا اريد تعلق العطف بالمعطوف
بذلك العطف فيكون حقيقة كما في حديث من قتل قتيلا اذ القتل والقاتل والمقتول في زمان واحد وان
اريد تعلق العطف بمطلق العطف والحال يكون مجازا كونيا مثل قوله تعالى واتوا اليتامى اموالهم اذ العطف
والقتل لا يتعلق بالمعطوف مطلقا والحال لانه لا يجتمع في زمان واحد ومجازا اوليا نحو اني اعصر
خمرا اي عنبا ويقبح اي ترك التأكيد اذا عطف على المرفوع فان قلت ما سبب عدم جواز
العطف بدون الفصل والتأكيد قلت لزوم عطف شيء على جزء الكلمة بسبب الاتصال كأنه
جزؤها اذ الفعل محتاج الى الفاعل في تركيب الكلام والفاعل محتاج الى الفعل في التلفظ
ولانه لا يحتاج الى التأكيد والفصل في غير المرفوع فالجزاء وهو يجب تأكيده شرط علة
للشرط وهذا اذا عطف على ان الشرط اي القاعدة اذا كان الشرط علة غائية للجزاء في
الذهن فيكون الجزاء شرطا اي علة في الخارج فلا يلزم الدور لتغاير التوقف اذ توقف
الشرط بحسب الذهن والجزاء بحسب الخارج وكذا الدور في اية الوضوء وفي ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود دور معنى يجوز اذ القيام موقوف على الوضوء وهو على القيام
فيؤول بالارادة فالقيام موقوف على ارادة الوضوء والوضوء على ارادة القيام فلا يلزم
توقف الوضوء على الوضوء حتى يلزم وضوء غير متناه وهذا لزوم الدور فافهم وههنا
القاعدة اذا كان الشرط علة غائية يراد به المعنى المجازي وتمام وهم قوله يجب وجه الوهم ان
المص اذا عطف فهم ان التأكيد بعد العطف ظاهر لما مر ودفع ذلك بالمثال وجه الوجوب
اي وجه وجوب الفصل والتأكيد للمرفوع دون غيره لما مر فان قلت كيف جاز ابدال الضمير
المرفوع وتأكيده وكذا تأكيد الضمير المجرور وابداله من غير تأكيد وفصل واعادة الجار مع انهما

مطلب حروف العاطفة
واعلم ان الترديد لغة كون الشيء مرددا وعرفا جعل الشيء تارة الى شيء واخرى الى شيء اخر وهو ثلثة مما يحتمل فالانتقال من شيء الى اخر او نحوه بمعنى الامر وترديد انفصالي بين القضايا باعتبار ... وترديد تقسيمي بحسب الوجود ... وهو في المفهومات باعتبار ... وحصوله تحت المورد وان قدم حرف العناد على الموضوع فهو منفصلة وان قدم الموضوع عليه فهو حملية شبيهة بالمنفصلة



انهما من التوابع كالعطف نحو جاؤني كلهم ونحو مررت بك نفسك وجمالك قلت التأكيد عين المؤكد
والبدل عين المبدل منه او بعضه والغلط نادر بخلاف المعطوف والمعطوف عليه فهما متغايران
لانه الشأن يطول الكلام فيحسن الحذف الاختصار فالمراد بالطول بقدر المزيد لان الطول
كلي مشكك والوجوب استحساني فعلى هذا ليس اعتراض المص في الامتحان بقوله وفيه نظر بوجوه
ثلثة على ما ينبغي وكذا قول الشارح بقوله فلو قال وان عطف على الضمير ولو بعد العطف ليس
بانسب لما كان الاتصال بينهما اي الجار والمجرور لكون الاحتياج من الطرفين اي الجار والمجرور
وكذا الفاعل والفعل لما مر من ان احتياج الطرفين مغاير فلا دور لانه لتوقف احدهما في
التركيب والاخر في التلفظ فقوله بخلاف الفعل ليس بجائز اذ الاحتياج ايضا من
الطرفين ثم ان هذا اي كون المرفوع مؤكدا وفصلا او اعادة الجار وقت العطف مذهب
البصريين في حالة الاختيار وجواز الترك في حالة الاضطرار وجوزه الكوفي في حالة الاختيار
مستدلين بالاشعار والنثر بالاشعار شعر ضعيف بل ان يستدل بالاية نحو قوله تعالى تساءلون
به والارحام على قراءة والجواب من البصريين ان الواو للقسم لا للعطف من الاحوال
العارضة بيان للحكم واعلم ان للحكم ثلثة معان عند المشهور احدها نسبة امر الى اخر
بالايجاب والسلب وثانيها ادراك النسبة او وقوعها عند المنطقي وثالثها خطاب الله تعالى
المتعلق بافعال المكلفين بالايجاب والتخيير عند الاصوليين ذكره الخيالي والمراد هنا الاول
لان الامر بمعنى الحال والشان والحال ثلثة معان ايضا احدها امر اعتباري وثانيها نهاية
الماضي وبداية المستقبل وثالثها ما بين هيئة الفاعل والمفعول لشغل والمراد هنا الاول لانه يختفي
استثناء مفرغ اي المعطوف في حكم المعطوف عليه من الجواز والامتناع بالنظر الى الغير والى
نفسه كل وقت الا وقت خصوص سببه اي سبب العارض باحدهما من المعطوف والمعطوف عليه
به اي المعطوف عليه نحو يا زيد والحارث فان البناء مخصوص لزيد لخصوص سبب البناء به
لانه مفرد معرفة مجرد عن اللام بخلاف الحارث فليس في حكم المعطوف عليه لانه معرف

مطلب من قتل قتيلا دفع الدور في الفعل والفاعل
اذا كان الشرط علة للجزاء

مطلب في تأكيد المرفوع وفصله
الاختلاف

وتجريده من اللام لازم لئلا يجتمع اداتى التعريف فان قلت يقال يا الله تع قلت خاصة له
فلا ينادى غيره تع ولم ذكره حيث بهذا يعنى قال المص على معمولى عامل اى بذكر
معمولى ولم يذكره المص ابن الحاجب و القاضى اظهر اى ذكره والاظهار هنا مقابل الحذف
لا الضمير دفعا لتوهم الغالط اى لو قيل لا يجوز العطف على عاملين لتوهم انه لا يجوز
العطف على العاملين وليس كذلك بل لا يجوز العطف على معمولى عاملين وبيانه ان
عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد او عاملين متحدين جائز عقلا ونقلا
بالاتفاق وعلى عوامل مختلفة ليس بجائز بالاتفاق لعدم قيام حرف واحد مقام
عوامل مختلفة نقلا وعقلا ثم المراد به اى بقوله عند تقدم الجار تقديمه على الرفع و
هو رفع الجزم والناصب فلا يجوز ان فى الدار زيدا وعمرو فيها ولا يجوز تقديمه على
المعنوى ايضا مع انه مخالف لما فى الرضى والتسهيل والتحقيق فيهما وان المراد تقديمه على المجرور
فيقل تقديم المجرور واما عطف الشيئين على معمولى عاملين مختلفين فهو مختلف فيه على اربعة
مذاهب احدها قول الاخفش وهو ما ذكره فى متنه اى التسهيل وهو انه اجاز الاخفش بشرط
اتصال المعطوف عليه بالمعطوف او انفصال باللفظ لا نحو ما فى الدار زيد والحجرة عمرو ولا قح
المنع مطلقا وعليه المتقدمون والمتأخرون وما وهم جره فهو بحرف عما قبله وثانيها انه
يجوز مطلقا وهو الذى عليه الفراء والفارسى وقوم من النحويين وثالثها الجواز بشرط
التقدم ورابعها المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه وهما اى التوكيد من وكد واكد مثالا او مهموز
فى اللغة بمعنى الوثوق والتقرير على ما ذكره السيالكوتى لانه اى التاكيد علة التقديم قد يوتى العاطف
فى اللفظ لما مر فى بحث العطف من انه لا يرد الواو بين الصفات والتاكيدات نحو الله ثم والله وغيره
ذلك فالحروف العاطفة هنا ليست على معنى الحقيقى فافهم لعل وجه الفهم لانهما مشتركان فى توسط
العطف فلا يتوسط بين المبدل والمبدل او وجه الفهم ان لكل وجهة وقد راعى ذلك اى ترتيب
وقوع المفاعل الخمسة حيث قدم المفعول به لشدة المناسبة بالفاعل لنيابة مناب وقدم غيره

غيره على النيابة والترتيب فى التركيب اذا وقعت يكون على الترتيب المذكور وههنا لم يراع والا لاخر
العطف كما اخر المفعول معه فلم يراع ترتيب التوابع وترتيبها اذا اجتمعت بدأ بالصفة ثم التاكيد
ثم العطف ثم البدل واما تقديم الصفة لكثرة الفائدة وتقديم التاكيد على العطف لان العطف اجنبى
وتقديم العطف على البدل لان البدل نسبة معنوية ترك تعريفه اى التاكيد وهو ما يقرر امر متبوعه
فى النسبة او الشمول وضعا اكتفا بدلالة اسمه عليه اى التعريف ثم اعلم ان المراد من الامر هنا
الحال والشان كقولك شانك فى العفو وامرى فى الفقراى فى شان الفقر وبابه وقصده
وقوله فى النسبة تميز عن الامر فان قلت التميز عن الذات المذكورة او المقدرة قلت اذا كان
الامر بمعنى الشئ فهو ذات مذكورة واذا كان بمعنى الشان وهو ذات مقدرة فان قلت
الشرط فى التميز كونه نكرة ومجرورا بمن او بالاضافة وهنا ليس كذلك قلت هنا تميز
فى المعنى لا فى اللفظ اى نوعا من النسبة وعليه قوله من فتح بابا من العلم وطلب
بابا من العلم اى نوعا وقوله يقرر امر متبوعه يخرج الصفة والبدل والعطف وقوله
فى النسبة او الشمول يخرج عطف البيان اما خروج الصفة لانه ليس بوضعى والمبدل منه ساقط و
العطف مراد على السواء وعطف البيان يقرر لكن لا فى النسبة ثم ذلك التقرير بيانه لغرض
التاكيد والغرض فى غفلة السامع او المتكلم وقد يجعل ذريعة اى وسيلة الى دفع التجوز
او السهو وعدم الشمول قال وهو قسمان اقول اذا رجع الضمير الذى هو المقسم الى
التاكيد اللغوى والعرفى او الى الافراد كله فاسد اما الاول والثانى فظ اذ الاقسام
ليست اجزاء المعرف اذ لو رجع لقيل هو تقرير امر متبوع وهكذا واما الثالث فلانه
اما ان يعتبر من المقسم جميع الافراد او بعضها فح يلزم تقسيم الشئ الى نفسه او الى نفسه وغيره
وهاهنا جواب بان المعتبر فى مقام المقسم مطلق التاكيد او ما يطلق عليه التاكيد
لا بخصوصه حتى يلزم الفساد الاول لفظى وهو تقرير اللفظ او مرادفه الاول
وتقويته وهذا علفت تبنا وماء باردا اى شربت ماء بعطف الجملة لا المفرد فان قلت

مطلب عطف الشيئين على معمولى
فيضرب ٣ على ٤ فصار ١٢

مطلب التاكيد باعتبار التقسيم مطلقا
تقسيم الكلام او الكلى

لم قدر وتقوية اللفظ الاول قلت ليشمل التاكيد بالمرادف اذ ليس فيه تكرير بل فيه تقوية وتحسين
اللفظ كما اشار اليه بقوله اما بعينه او بموافقه مع اتفاقهما في الحروف الاخير نحو هنيئا مريئا ونحو
حسن بسن هذا تاكيد اتباعي وهو ثلثة انواع احدها له معنى نحو هنيئا مريئا وثانيها
ليس له معنى نحو حسن بسن وثالثها معنى غير ظاهر نحو خبيث نبيث اى شيطان ذكره العصام قال وجه
اخر اى تكرير الاول حقيقة نحو زيد زيدا او حكما نحو ضربت انت فى حكم الاول لكن
مخالف فى اللفظ اذ الضرورة داعية اليه لانه لا يجوز تكريره متصلا هذا فرق بين
ضربت انت واجع اذ فى الاول ضرورة دون الثانى ذكره الجمهور وقال الثانى
هذا تاكيد بتكرير اللفظ الاول حقيقة لان التاء فى انت فاعل وانه حرف عماد بهذا الوجه
للعصام ورد بعض الافاضل هذا تاكيد لفظى لان انت تاكيد لان المضمر والتاء
دال عليه ومن هذا اى لاجل جريان تاكيد اللفظى فى الحروف وغيره يظهر الخلل فى ارجاع
الضمير لتاكيد الاصطلاحى وان امكن الجواب وجه الامكان باخذ الكل فى كلها بكل مجموعى
لا شخصى فلا يلزم جريان تاكيد المعنوى فى اشخاص الالفاظ حتى يعترض بان المعنوى
مخصص لا يجرى فى كلها كما فسجد الملائكة كلهم اى نوعهم اذ ملك واحد لم يسجد فسيق وراء
جبل قاف او بارجاع الى تكرار مطلقا لا لامثال الحروف درهم مقدار للفضة دينار للذهب
يوم وليلة كذلك معلوم المقدار بخلاف نحو الرجال والدراهم اذ هما جمعان فوق
العشرة الى غير النهاية على سبيل البدل لعدم ظهور سد لانتهائها اللام علة الاتباع
قيل لا معنى لهذه الثلثة فى حال الافراد من مثل حسن بسن فيرجع الى التاكيد
الاتباعى اللفظى وقيل حول كتع بمعنى تام وابصع بمعنى سال العرق وابضع بمعنى
روى بفتح الراء مقابل العطش وابتع طول العنق ونحو غيره او غير الفصيح يذكر بدون
اجمع على الغالب اذ فالاول اى ولا يتقدم ناظر للاول وهو هذه الثلثة اتباعى والثانى اى
ولا يذكر بدونه ناظر الى الثانى اى ولا يتقدم يعنى جملة تذكر فى غيره بيان الجملة ولا

مصـ التاكيد الاتباعى
التأسيس خير من التاكيد لانه افادة
الشئ والتاكيد اعادة الشئ فالافادة خير
من الاعادة نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن هذا
باعتبارين سلب العموم او عموم السلب
ونفى الشمول وشمول النفى وبيانه
ان الكلمة اذا ثبتت غالبا عدم العموم
فاذا افاد النفى العموم يكون
تاسيسا وسلبا للعموم
فيكون تاكيدا
وعكسه
النفى
منه

ولا نذكر وهى بيان لجملة هذه الثلثة اتباع لاجمع قال الرضى اما تقديم النفس على الكل فلان
الاحاطة صفة للنفس وتقديم الذات والموصوف على الصفة اولى واما تقديمها على العين
فلان موضوعة لذات والعين مستفاد من الخارج واما تقديم كل على اجمع فلكونه جامدا
وامتناع المشتق اولا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر فى معنى الجمع
واما تقديم اكتع فلكونه بمعنى الجمع اظهر من ابتع لانه بمعنى التام هذا وجوبا
دفعا للبس بالفاعل فى المستكن يعنى اذا اكد الضمير المتصل اكد اولا بمنفصل ثم بالنفس و
العين وذلك لانه لولا ذلك المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع النفس
والعين تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو قيل اكرمنى نفسه فلم يعلم
ان النفس تاكيد او فاعل فلما وقع فيه الشبهة حمل عليه غيره فان قلت لم خص الضمير
بالمرفوع قلت لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بلا تاكيد اولا اذ لا فاعلية فيهما
فضلا عن المشابهة نحو اكرمت نفسك ومررت بك نفسك فان قلت لم قيد بالمتصل قلت
لجواز تاكيد المنفصل بلا فصل لعدم تشبهه بالفاعل نحو انت نفسك شريف فان قلت لم ذكر
النفس والعين دون البواقى قلت لجواز تاكيد البواقى بلا تاكيد بمنفصل نحو جاءنى كلهم
اجمعون فلا التباس اذ كل وجمع يليان العوامل قليلا والنفس والعين يليان كثيرا والقاعدة
تجرى فى الاكثر ويبطله اى التاكيد وجوبا لدفع الالتباس انهما اى النفس والعين لا يكونان
فاعلين الا بل تاكيدين واقول ولو سلم ذلك اى عدم كونهما فاعلين الا تاكيدين فلا نسلم عدم
اللبس بل اللبس باق فى ان المراد بهما ان النفس والعين تاكيدان فقط او غيره اى التاكيد فافهم
وجه الفهم ان حصر العصام بقوله لا يكونان الا تاكيدين لا يصح او منع الملازمة او منع اللازم
على تقدير واما اذا اكد غيره اى المرفوع المتصل من الضمير المنفصل والمجرور بهما اى النفس والعين
فلا اى فلا يجب تاكيده بمنفصل لعدم لبسه بالفاعل لما مر والوجه المحمل عطف على عدم اللبس
اى لا يحمل البارز على المستكن اذ لا وجود للمستكن فى المنفصل والمجرور حتى يحمل البارز عليه

صـ القاطع التاكيد النفس والعين لا

واتمام لم يذكرهذا اى قوله واذا اكد اه يعنى لو قال المص بعد تعداد الفاظ تاكيد المعنوى واذا اكد مقام
وهذه الثلثة اتباع لاجمع متصلا كما قاله ابن الحاجب مع وجود الاختصار بالاضمار اى اذا اكد المرفوع
بها لكان اختصارا لكن لو ذكره كابن الحاجب لكان الفصل بينهما كالفصل بين العصا ولحائها اى قشرها
وجلدها فافهم وجه الفهم ان حكم الثلثة بمنزلة ذات الشئ والذات مقدم عند المص وتقديم ابن الحاجب
لانها اى النفس والعين اصل وتقديمه اولى فكل وجهة فالمثال بالعصا اشارة الى ان هنا حكمان
الاول كون الثلثة بمعنى الجمع والثانى قوله اذا اكد فالحكم الاول اشد اتصالا ولذا قدم والا
يكون كتفريق العاشق عن المحبوب البدل فى اللغة الخلف بفتح اللام قوم صالح وبالسكون غير صالح
والمناسبة ظاهرة لان البدل خلف تابع للمبدل منه وفى الاصطلاح تابع مقصود بالنسبة دون
متبوعه بل هو توطئة اولا وانتهاء نفيا واثباتا فقولنا تابع يدخل التوابع وقولنا دون
متبوعه يخرج العطف والصفة والتاكيد لما مر وقولنا اولا وانتهاء جامع للبدل الغلط وقولنا
نفيا واثباتا جامع للبدل بعد الا فان قلت الاستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا ولا حكم فيه عبارة بل الحكم واحد
والحكم الاخر ثابت بالضرورة فكيف النسبة تابع مقصود قلت هذا خاص بالاستثناء المحض اى لا يحتمل
البدل وان قولنا ما قام احد الا زيد فى قوة ما قام احد غير زيد فهو محض سلب القيام فالمبدل منه
توطئة وتمهيد للبدل فان قلت لا توطئة فى البدل الغلط قلت التوطئة اعم من الحقيقى والحكمى فان الغلط
وان لم يكن توطئة ابتداء لكن توطئة انتهاء ولذا قدم على عطف البيان فالحاصل قال بعض
المحققين الظ انهم لا يريدون انه ليس مقصودا صلا بل مرادهم ان المتبوع ليس بمقصود اصلى وزبدة قولنا
ان مثل جاءنى اخوك زيد اذا قصدت فيه الاسناد الى الثانى الاول وجئت بالثانى توضيحا له
وفرعا فالثانى عطف البيان واذا قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت الاول للتوطئة ومبالغة
فى الاسناد فالثانى بدل تابع مقصود اصلى والمتبوع طفلى فتبين هذا فرق بينهما واما الفرق بين
الاضراب بل وبين البدل الغلط فالاضراب ممتاز عن القسم الاول من ثلثة اقسام
البدل بعد القصد ببل فى الاضراب ممتاز عن القسمين الاخيرين بالتدرج والانتقال ببل

بيان الاضراب

مطلب الفرق بين البدل والاضراب

فان قلت ما اجبتم عن ... تعريف ابن الحاجب قلت ان الاخ ليس بمقصود بما نسب الى المتبوع اذ احد النسبتين مقصود بالذات والاخر دونه ... [illegible]

ببل من الادنى الى الاعلى عند اعلى الناس نحو هند بدر بل شمس وعند اوسط الناس بالتدريج
ايضا لكن بلا بل نحو هند بدر شمس عدل عما اى عن تعريف ابن الحاجب بانه تابع مقصود بما نسب بخصوصه
لاحتياجه اى تعريفه الى التكلف اذ النسبتان ليستا بمقصودتين بل هما مغايرتان اذ فى البين اى من
البداهة انه ليس بمقصود فى التابع بما نسب اليه اى المتبوع لما علمت قال الفاضل العصام بعد فيه اى
فى تعريف ابن الحاجب نظر لان نسبته اى المجئ الى الاخ ليست بمقصودة بنسبته اى المجئ الى زيد
بل هى اى النسبة مقصودة من ضمه اى المجئ مطلقا اليه اى الى زيد ونسبته مبتدأ وضمه الى المجئ
اليه اى الى زيد خبرها ولخروج البدل عن المنسوب عنه نحو ضيفى زيد اخوك هذا خارج عن
تعريف ابن الحاجب لان زيد المتبوع ليس مما نسب اليه شئ بل زيد نسب الى شئ وهو ضيفى لان
زيد خبر منسوب الى المبتدأ اى غير المتبوع تخرج ماعدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو
اى الاضراب ايضا مثل العطف لان متبوعه اى الاضراب مقصود المتكلم ابتداء وبهذا الاعتبار
يصدق عليه تعريف العطف بانه تابع بالنسبة مع متبوعه ابتداء فى اصل النسبة فلا يضر المخالفة
نفيا واثباتا وبالعرض اذ المراد بالنسبة فى تعريف العطف والبدل اعم من النفى والاثبات
واما باعتبار ان الاضراب ليس بمقصود المتكلم انتهاء فيخرج الاضراب ببل عن العطف
فيدخل فى البدل فالشئ الواحد يكون مقصودا بالذات وان لا يكون بالاعتبارين وهذا
لا سترة فيه ولا سهو فعلى هذا ليس اعتراض الشارح المحقق على المص المدقق على ما ينبغى
بقوله هذا سهو بل السهو فى قوله لما علمت بدل الغلط ثلثة مترجمة بما لا مزيد عليه
فى اول البدل احدها بالقصد من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس يسمى بدل البدا وثانيها
بالارادة يسمى بدل الصريح وثالثها بالغفلة والنسيان ثم الاول يقع فى كلام كل والاخرات
يقع فى الفصحاء ببل وفى اوسط الناس بلا بل وشرطه اى شرط البدل الذى يكون من الادنى
الى الاعلى يسمى بدل البدا والصريح الذى هو فى قصد لكن الشرط فيه التى فى هذا فرق بينهما
وبدل الغلط الذى يكون بالارادة اى بدل هو الكل يريد ان الاضافة بيانية لا لامية لان

المخالف

مطلب رد الشارح

شرط الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف اليه والمضاف عموم من وجه والمضاف اليه اعم لا اخص من وجه
والا يكون لامية نحو فضة خاتم خير لما مر وكذا لو كان بينهما عموما مطلقا فالاضافة لامية ولكن يرد المقصر
حيث عطف التراكيب الاربعة بلا حذف البدل فلا يلزم عليه المحذوران كما وقع على ابن الحاجب حيث قال
بدل الكل ثم عطف البعض والغلط فلزم المحذوران احدهما عطف الشيء على جزء الكلم اذ بدل الكلي
علم مثل عبد الله فلا يجوز عطف الشيء على جزئه وثانيهما عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عاملين
مختلفين وشرط الجواز غير موجود وهو تقدم الجار او المجرور وتحقيقه سبق واعلم ان البدل اربعة
بالاستقراء فان قلت لم كان اربعة بالاستقراء قلت لان البدل اما كل المبدل منه او بعضه او مشتمل
او بينهما ملابسة غير الكلية والجزئية فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط والخامس عكس الثاني نحو رايت درجة الاسد برجه فيسمى بدل الكل في الجزء
لان الدرجة جزء البرج لكن نادر الوقوع وهذا هو الصواب اي قوله بحيث ينشط النفس زيادة
على قوله بغيرهما فلو اقتصر على الاول كما اقتصر ابن الحاجب يلزم يكون غلامه في جاءني زيد غلامه
بدل الاشتمال اذ له ملابسة المالكية والمملوكية صريحا وغيره اي غير صريح في غير بدل البدا يعني
مراد المص بان يكون المبدل منه غلطا فالاحتراز من غير البدل البدا بقرينة ولا يقع فالمعنى ح
لا يقع بدل الغلط الصريح وغير الصريح سوى بدل البدا الا بيل واما البدل البدا
فبلا بل كما اعترف به نفسه واعترض الشارح حيث قال نحو هند بدر شمس بلا بل فيه
اشارة وجه الاشارة حيث قال يجب وصف النكرة اي يحسن ولم يقل يلزم وانما وجب
الوصف فيه اي في بدل النكرة من النقصانية فيلزم المقصود وهو البدل ناقصا وغير
المقصود تاما وهو المبدل منه والوصفية يقرب المعرفة فلا يلزم النقصية من كل
وجه نحو الناصية ناصية كاذبة فان قلت لم لم يقع صفة للبدل النكرة في قوله تعالى
بالواد مقدس طوى اي مقدس مرتين حتى لا يكون انقص قلت قال ابو علي يجوز ترك
الصفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى معرفة

مصطر وصف البدل النكرة
والفرق بين البدل والتاكيد في اخرج انه
وجلد قال الهندي اذا قصد بالجزء ...
بدل و الا تاكيد م

معرفة اذ هو اصل المعارف لما مر فلا يوجد اشرف منه ليصح بدلا منه دلالة من الظ
وتفصيله ان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين جاءني زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل
غلام لك ومختلفين لكن اذا كان البدل نكرة يجب نعته لما مر بخلاف البواقي يعني لا يجوز
البدل الكل من ضمير المتكلم والمخاطب للزوم النقصانية محضا فيه بخلاف باقي البدل فان النقصان فيها
ينفع نحو اعجبني علمك واعجبتك علمي واشتريتك نصفك واشتريتني نصفي ولا يلزم منه اي من مجيء
عطف البيان لايضاح المتبوع كون عطف البيان اوضح من المتبوع دائما بل الايضاح قد يكون منهما
وقد يكون لمجرد التمدح نحو جعل الله الكعبة بيت الحرام فالكعبة متبوع اوضح من بيت الحرام التابع
ابن الخطاب رضه عطف بيان له وقصته انه جاء اعرابي الى عمر بن الخطاب رضه فقال ان اهلي بعيد
ذو الحاجة واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم تحمله فذهب الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وشرع ان يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجرا اي كان له ذنب وعمر مقبل من
اعلى الوادي فلما قال الاعراب اللهم اغفر فقال صدق وصدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فاذا هي عجفاء نقباء فحمله على بعيره وزوده وكساه بالتمام هذا
اخر الكلام في الباب الثاني والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام الباب الثالث
بالنبي واله تذكر ما سبق اي ما ذكر في البابين اي احوال العامل والمعمول لغة وعرفا
هذا شروع في الباب الثالث للاعراب واعلم ان هنا مقامين المقام الاول
في تعريف الاعراب لغة وعرفا والمقام الثاني في تقسيم الاعراب فان قلت
ما الاعراب لغة واصطلاحا قلت انه لغة ازالة الفساد واظهار المعاني الخفية وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة والمشابهة فهمزة الافعال للازالة والاظهار واصطلاحا نفس
الحركة او الحرف جاء من العامل يختلف به اخر المعرب ~~عند عبد القاهر~~ بواسطة المعاني
الخفية او المشابهة المقتضية للاعراب عند الجمهور او ما به يختلف اخر المعرب عند عبد القاهر

فان قلت يرد على هذا التعريف بانه لا يمنع الاغيار من العامل والفاعل والمتكلم وغيره اذ بسبب
كل يختلف اخر المعرب فيلزم العامل والفاعل وغيره اعرابا وليس كذلك قلت لا يرد هذه
لان المراد من الباء السببية سبب القريب الذي لا يتوسط بينهما سبب اصلا ولا سبب المركب
الذي هو العلة التامة المركبة من القريب والبعيد لانه يكون بعيدا لان المركب من الداخل والخارج
خارج فلا نقض بهما اي لا يمنع تعريف الاعراب بالواسطة اي الفاعل وغيره وعند الكشاف
الاعراب نفس صفة الاختلاف لا ذات الحركة وغيرها ورد هذا لان الاختلاف امر عدمي ليس بمحسوس
والعدم العام لا يكون علامة وحق العلامة الظهور فان قلت هذا تحكم لان العدم يجوز
كونه علامة كما في العامل المعنوي وهو التجريد قلت هذا عدم خاص وهو عدم العامل اللفظي لما مر
فان قلت ما دليل عبد القاهر والزمخشري قلت دليل عبد القاهر ان الحركة والحرف امر وجودي محسوس
صالح للعلامة للامور الخفية ودليل جار الله ان الاعراب ضد البناء والعلامة في البناء امر عدمي
وهو السكون فان قلت لم كان السكون اصلا في البناء قلت لعدم الاحتياج الى العلامة لعدم اقتضاء
البناء للمعاني المذكورة فليس للبناء مقاصد كما للمعرب والاعراب نحو ضرب ابو زيد غلام عمرو
فالمقاصد فيه فاعلية ابوه واضافته ومفعولية غلام فانها وسائط وان جائت منه العامل
لكنها بلا واسطة اي ليست لها واسطة بل المراد يعني مراد المص جاء الاعراب ضد اي بواسطة
المعاني ذاتا وصفة معا كما في الحركة وصفة فقط في الاعراب بالحروف بصفته لان
ذاته حاصل قبل الاعراب والاعراب انما يكون بعد العامل الا ترى ان الواو في مثل ابوه
ومسلمون قبل العامل وكونه اعرابا بصفته والا لكان حصول الحاصل وعلى هذا التحقيق
يراد بالاختلاف في تعريف الاعراب اعم ذاتا وصفة ولذا اختلف فيه فان قلت لم كان
الاعراب في اخر الكلمة قلت لان الاعراب صفة والمعرب ذات اولانه يقتضي
التغير ودفع الالتباس والاخر اولى بالتغير لانه اسهل لعدم مدخلية في هيئة الكلمة
هذا عند الجمهور وعند العصام لان لحروف الكلمة مدخل في الهيئة ولا مدخل في الاخر فلا يختل

الباب الثالث في الاعراب

[illegible]

فلا يختل في معنى الكلمة فان قلت لا معنى لكون الحركة في الحرف والحرف في الحرف نحو ابوه قائم فالضمة في
واو ابوه امر وهمي اذ الحركة ابعاض الحروف بل الواو هي الضمة قلت انه مجاز يعني يكون بعد الحرف
وتبعه ذاتا او التأخر عن اكثر الكلمة كانها تأخر عن كلها او المراد به الاعراب بالحركة عن كلها الا بالحروف
فانه نفسه نحو ابوه لكن لكمال اتصاله عد من صفاته واما المقام الثاني فله اربعة اقسام التقسيم
الاول بحسب الذات عشرة ضم فتح كسر واو ياء الف نون حذف حركة حذف الاخر حذف النون
التقسيم الثاني بحسب المحل تسعة ولذا يقال عشرة فرس تربط على تسعة محل على الانفراد مفرد
منصرف نحو زيد وغير منصرف نحو احمد وجمع مؤنث سالم نحو مسلمات واسماء ستة نحو ابوه
وجمع مذكر سالم نحو مسلمون ومثنى نحو مسلمان ومضارع نحو ينصر ومعتل نحو يغزو ومضارع
اخره نون نحو لم يغزوا والذي يربط فيه الفرسان اي الاعراب وهو حذف الاخر والنون والتقسيم
الثالث بحسب النوع اربعة رفع نصب جر جزم والتقسيم الرابع بحسب الصفة ثلثة لفظي تقديري محلي
فان قلت لم سميت الحركة بهذه الاسامي قلت لحصول الضمة بانضمام الشفتين والفتحة بفتحهما والرفع
برفعهما والكسر بكسر الفك الاسفل والجزم قطع الحركة عن الاخير والحركة تطلق على الاعراب والبناء
عند الكوفيين وعند البصريين الرفع والنصب والجر للاعراب فقط والضمة والفتح والكسر يعم الاعراب
والبناء وبقي بحث نفيس وهو انه من حسن التعريف ان يشتمل على العلل الاربعة اي علة الفاعلية
والمادية والصورية والغائية فالعامل علة فاعلية والمعرب مادية والاعراب صورية والدلالة
على المعاني غائية ذكر عبد الغفور وكن من الشاكرين صيغ جمع صيغة اصله صوغة على وزن نشدة
قلب الواو ياء لغة نوع وعرفا كيفية عارضة للكلم بالتحويل موضوعة معلومة من العرف
قبل التركيب اي قبل علم النحو حتى اذا اردت تعداد الجموع نحو مسلمون ومسلمين فهما
متساويان لكن الواضع شرط الاول عند ورود الرفع والثاني عند النصب والجر لكنها اي
المذكورات غير دالة على شئ اذا كانت علامة او دالة اذا كانت غير علامة وبعد العامل
كلها اي مسلمون وغيره دال على المعاني الموجبة للاعراب هذا هو المراد من كون الاعراب

[illegible]

بالحروف مختلفا صفة فقط وكون الاعراب في اخر المعرب مجاز فوا و مسلمون كانه جاء بعد العامل
وكانه اخر الكلمة لانه اخر من اكثر الحروف وهذا مع العلاوة مزيد تفصيل ما في الامتحان فلا رجوع
اليه والمجاز وطريقه ما مر علي ما هو المختار عنده اي المصنف في اول الكتاب لان مثل عبد الله وقائم كلم
حكما وهو اي الاعراب ما اي رفع زيد في ضرب زيد عمرو مثلا اقتضاه عروض معنى وهو الفاعلية
ليكون اي الضم دليلا على نفسه اي نفس زيد من ظهوره اي الاعراب لفظي كزيد وتقديري
كعصا او في نفسه عطف على في اخره فمحلي والمحلي قد يكون في المعرب كان المحكي فزيد مرفوع
بيضرب وفي المبني كما يذكر في اخر المعرب قال المص الاعراب اللفظي ما ليس له مانع
والتقديري ما مانع في اخره والمحلي له مانع في نفسه وهذا اي الرفع مثلا تابع لمقتضيه و
المقتضي اعم من الفاعلية والمشابهة فيوجد اي المقتضي والرفع في غير الحرف يعني غير المبني وخاص
بالاوليين اي القسم الثاني للاعراب خاص في اللفظي والتقديري والانواع للعام وكذا محالها
واقسامها اي التقسيم الاربعة للاعراب انما يكون باعتبار معنى العام للاعراب انتهى كلام المص
ولو قال اخر الكلمة لكان اسلم من لزوم الدور بسبب المعرب وان لم يسلم منه اي من الدور
فافهم وجهه ان العامل ذكر في تعريف الاعراب والاعراب في العامل فلزم ما مر تحقيقه في
العامل وان كان المراد به اي الاعراب الخاص وهو المعنى الثاني يخرج الاعراب المحلي الفرعي
واعلم ان عادة المص في تعريف العامل والاعراب والمبني ذكر تعريف الاصل من كل واخراج
الفرع من كل وادخال كل في التعريف اشارة الى انحطاط الفرع حيث عرف العامل ولم يقل
او حمل عليه كذا في الاعراب لم يقل او حمل عليه وفي المبني او حروف لان الاعراب والبناء قد يكون
في الحروف فعلى هذا ليس اعتراض الشارح على ما ينبغي ولك العناية بنوع تكلف ان يدخل الفرع
في كل تعريفه على تقدير الثاني اي على المعنى الخاص فلا يصح التقسيم الى الاربعة فيجعل في ضمه وله
استخدام وهذا كتقسيم الكلمة يعني ان تداخل الاقسام يجوز في الماهية الاعتبارية و
الاصطلاحية لا في الحقيقة اذ لا يجوز كون القسم مقسما حققناه في اول الباب ولذا

مصـ الاعراب اللفظي والتقديري واللفظي اصلي لانه ظاهر العلامة

ردان رح

96

ولذا قدم اي لكون الحركة ذاتا واصلا فيه اي في الاعراب لخفتها لكون الحركة ابعاض الحروف وكونها
ادل على المقصود لكونها مقصورة على الدلالة بخلاف الحروف سميت بها اي بالضم لما مر هذا اي كون
الاعراب بالثلاثة هو الاصل ايضا اي مثل الاعراب اصلا بالحركة فما اي المفرد المنصرف وجد فيه اي في
هذان الاصلان اي كونه الاعراب بالحركة وكونه ثلاثا واحترز به اي بقيد المكسر عن الجمع السالم اذ
اعراب الاول الجمع السالم بالحروف واعراب الثاني اي الجمع المؤنث السالم ناقص نحو مسلمون
ومسلمات فان قلت الجمع المكسر فرع الجمع السالم والجمع المؤنث السالم فرع الجمع السالم ايضا فلزوم مزية
الفرع على الاصل لان اعراب رجال ومسلمات بالحركة مع انهما فرعان للجمع المذكر السالم فلزم مزية
المكسر بوجهين بالحركة والتامة والمؤنث بوجه وهو الحركة قلت كون الاعراب بالحركة اصلا يعني
به في المفرد واما في الجمع فالاصل فيه بالحروف ولذا كان اعرابه مسلمات بالحركة لكونها فرع الجمع
المذكر وان كان اعرابهما ناقصا لنقصان اعراب المذكر وما اي غير المنصرف فخرج منهما اي من المنصرفين
فيحتاج اليهما اي البيان والعلة كما سيجيء بحث المنصرف وغير المنصرف فان قلت لم حمل الجر على النصب قلت
للمناسبة بينهما اي الجر والنصب في كونهما علامتي الفضلة يريد ان الجر شبه بالنصب فاستغني له
في كونهما فضلا سيجيء تفصيل المنصرف وغير المنصرف والثاني عطف على الاول الذي هو ناقص
الاعراب ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو الجمع المؤنث فان قلت لم حمل النصب على الجر ولم يعكس كما في غير المنصرف
قلت ليكون على طريق الاصل وهو الجمع المذكر السالم او لئلا يلتبس بغير المنصرف فان قلت لم لم يعكس
في غير المنصرف بحمل النصب على الجر في غير المنصرف وحمل الجر على النصب في المؤنث قلت لان غير المنصرف
لما شابه الفعل سلب عنه خواص الكلم الذي هو الجر وانما جعل اعرابها اي الاسماء الستة بالحروف
وهي ابوه اخوه حموها هنوه فوه ذو مال واصل هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين ناقص واوي
الا فوه فهو اجوف بدليل افواه فحذفت اللامات فجعلت هي والعين لما بالمناسبة فان قلت لم جعل اعرابها
بالحروف مع ان الاصل في المفرد بالحركة لما مر قلت لانها اسماء في اواخرها حروف تصلح للاعراب
ثابتة في حال الاضافة سماعا ولم ينقل حين الاعراب احترز عن الدور بخلاف دم فانه محذوف

اعرابه بجمع المكسر والمؤنث بالحركة

جاء رجل الى باب امرأة فقالت المرأة من فقال انا احمد لا انصرف فقالت
ادري انك لا تنصرف وطرقت عينك معرفة وعلمت

مثنياً في حال الافراد بخلاف العصا فيلي بمعنى والفرق بين الستة ودم بان محذوفيها صالح
للاعراب ليس يحتاج الى زيادة حرف للاعراب بخلاف دم اذ يحتاج الى زيادة حرف
لمجرد الاعراب يعني فان قلت ما سبب كون اسماء الستة اعرابا بالحروف لا بالحركة
لمناسبة لفظا ومعنا اما لفظا فلما مر واما معنا فلكون معناها بمعنى المثنى والاضافة
اذ لا يتصور الاب بدون الابن وكذا غيره فان قلت لم كان منحصرا على ستة اذ المناسبة
يوجد في غيرها نحو يد ودم وغير ذلك قلت الوجه في ذلك ما مر اولانهم لما جعلوا
اعراب المفرد الذي هو ضد المثنى والجمع جعلوا في مقابلتها ستة اسماء لئلا تكون وحشة
جدا اذ هما محتاجان الى المفرد فان قلت لم لم يكن اربعا او خمسا او سبعا قلت لان اعراب المثنى والجمع
يقتضي ان يكون ستة عقلا ولذا كان اعرابهما ناقصا اذ لو جعل اعراب المثنى تاما بقي
الجمع بلا اعراب ولو عكس بقي المثنى بلا اعراب وللنظر الى هذا اي كون الالف فرع
الضمة قدم الجمع على المثنى على عكس الكافية لان الماتن نظر الى خفة الالف وكثرة الاستعمال
فان قلت لم اعطي الالف للمثنى والواو للجمع بدون العكس قلت اعطي الخفيف للثقيل تعادلا فلزم
التوزيع بان يعطى الواو الثقيل للجمع الخفيف بقلة الاستعمال بخلاف الالف والمثنى او لكون
ضميرها الف نحو ضربا ولكون الواو اخا للضمة فلزم اشتراك الاربع في الياء من المثنى والجمع
المذكر والمؤنث وفتح ما قبل الياء في المثنى وكسر في الجمع اي في الجمع ولم يمكن الحاق
التنوين لتعذر التقاء الساكنين وعوض عنه النون فان قلت لم حذف نوني المثنى والجمع
عند الاضافة نحو مسلمي ولم يحذفا عند اللام نحو المؤمنين قلت لان الواضع اعتبر
دلالة هذه الحروف على معنى المثنى والجمع وايضا اعتبر عوضيتهما عن التنوين فبالنظر
الى الاول لم تسقط مع اللام والى الثاني سقط بالاضافة عملا بالشبهين اي دلالة
على المثنى والجمع وعلى معنى العوضية فان قلت لم جعل النون مكسورا في المثنى ومفتوحا في الجمع
قلت تعادلا وفرقا بينهما فان قلت يوجد الفرق بالياء كما مر قلت لا اعتبار له لانه لم

علامة الرفع اربعة

وعلامة النصب خمسة

علامة الجر ثلثة

وعلامة الجزم ثلثة

97

لزواله بالاعلال نحو مصطفين وجه الحاق اثنين ظاهر وجه الظهور لعدم صدق تعريف المثنى فافهم
والحاق باب عشرين ايضا فان قلت اذا كان المثنى عشرين واخواته جمعا لفظا ومعنا كالجمع لم كان
شبه جمع ولم يكن جمعا حقيقة قلت لعدم تمامية المعنى اذ يلزم كون عشرين ثلثين لانه جمع عشرة وكون
ثلثين تسعة لانه جمع ثلثة وليس كذلك وهو اي الصحيح في عرفهم اي النحاة ما ليس في اخره حرف علة
بالفعل نحو زيد فان قلت يلزم نحو قاضي صحيحا وليس كذلك قلت المحذوف لعلة كالمذكور لان
الضمير المرفوع وهو الالف والواو والياء كما عد جزء لشدة الاتصال بدليل سكون
ضربنا للمتكلم دون ضربن للغائب والنون مفعول ليس له شدة الاتصال في الغائب
ولما ذكر فيما سبق توطئة لتعريف المنصرف وغير المنصرف بالصفة لا بالذات واعلم انه
لما ذكر المنصرف وغير المنصرف اجمالا فيما سبق وكان افراد غير المنصرف قليلا واحكامه
كثيرا وتعريفه بالذاتي اكمال تميز عرف ابن الحاجب غير المنصرف بالذاتي بان فيه علتان او علة واحدة
تقوم مقامهما واحال عليه المنصرف كتعريف اعراب التقديري واحال اللفظي عليه لقلته لكن المص
عرفهما بالعرض لانه اسهل ولله دره لانه راع للمبتدئين ووافق لما بين الناس وانما الاعلام
تعرف بعلاماتها والاشياء تنكشف باضدادها والاشياء مرهونة باوقاتها ولكل وجهة هو موليها
يسمى به اي بالمنصرف لكونه صرفا وباقيا او متقيدا في الكمية وتمكنه فيها وعدم التحرك توجهه الى الفعل
بحذف الجر والتنوين منه فان قلت فعلى هذا يلزم توارد معلول شخصي على علل مستقلة وهو ممنوع
قلت لا نسلم انه شخصي ولو سلم انها علل مستقلة بل علل ناقصة فلو سلم فعلى سبيل البدل
جائز لا على سبيل الاجتماع حتى يلزم خروج المعرب بالحروف يعني اذا كان غير المنصرف
اسماء معربا لا يدخل الجر والتنوين الذي من شانه الدخول لخرج نحو يضربون وضاربون
فليس من شانه الدخول وان صدق تعريف غير المنصرف عليهما لكن ليسا بغير منصرفين بل هما واسطة
بين المنصرف وغير المنصرف يعني ليس مسلمون كزيد واحمد فتامل لانه لما شابه الفعل
علة لعدم دخول الجر والتنوين على غير المنصرف وبيان عدم دخول الجر والتنوين مع خصوصيتهما

بالاسم بان مشابهة الاسم بالفعل ثلثة الاول اعلى وهو اسماء الافعال نحو رويد فاخذت من
الفعل العمل والبناء والثاني اوسط وهو اسم الفاعل والمفعول اخذ العمل الا البناء والثالث ادنى
وهو غير المنصرف فلا ياخذ شيا من العمل والبناء لضعف المشابهة وهي تحقق الفرعيتين
فسلب من الاسم بعض خواص الاسم وهو الجر والتنوين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة
اي في تركيب الكلام وكل علة من علل تسع فرع للاخر ولذا اعتبر في غير المنصرف علتان او واحدة تقوم
مقامهما ولانه لو اعتبر علة واحدة مطلقة لكان اكثر الاسماء غير منصرف وهذا مخالف للاصل
في الاسم صرفه كما اعتبر وجه الشبه في باب المجاز اخص بالمشبه به واقوى والا يلزم اكثر
الالفاظ مجاز خروجا عن الوضع ولما كان المقصود من التعريف معرفة بالكنه تفصيلا وهذه اي
معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب مع في تعريف ذكر قول التقريب
وهو تعريف اجمالا وهي عدل ووصف وتانيث وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف
ووزن الفعل وهذا التقريب الى فهم المبتدئين ترك تعريفه واكتفى بما اي بتعريف العرض وحكمه
بحيث يحصل بها اي بمعرفة المفهومات الاصطلاحية نوع معرفة اي بوجه ما لا بالكنه واعلم ان
التعريف اما بالكنه او بوجه ما فالاول بالذاتيات والثاني بالعرضيات والمفهومات الوضعية
كما هو المقرر عند القوم ولما كان تعريفه بالذاتيات دونه خرط القتاد عرفه
بالعرضيات لان تميز الذات من العرض عسير جدا ولذا يقال راس مسائل الحكمة
تميز الذاتي عن العرض واما تميز مفهومات الاصطلاحي فاسهل من نسج العنكبوت لانها
مبنية على اعتبار الواضع ولذا جرى عادة المص بالعرضيات وعلى هذا ظهر خلل عبارة الشارح
الاول ان المقصود من التعريف معرفة ماهية الافراد لا للافراد كما هو المشهور بينهم
قالوا التعريف للماهية والتقسيم للافراد والثاني تشعر كلامه ان تعريف ابن الحاجب ذاتي
وليس كذلك لان تعريفا الكلمة وغيرها مفهومات اصطلاحية وتعريفا اسمي لا تعريف حقيقة
حتى يكون ذاتية بل الوجه الوجيه ما حققنا لك فاحفظ ينفعك في كثير فالفهم من الفاضل المحقق

مطلب مشابهة الاسم بالفعل

[illegible] الجر والتنوين [illegible]

من قلة التدبر واعلم ان غير المنصرف على قسمين الاول سماعي وهو ما يتوقف منع صرفه بخصوصه
على السماع ليس فيه قاعدة كلية افرادها غير منحصرة بل هي منحصرة نحو احاد وموحد وثلاث
ومثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه الاربعة مسموعة اتفاقا وغيرها مختلف فيها وقد جاء
فصال الاعشى المولد الناقة قال العصام انه ليس بسماعي لعدم نفعه في مفعل بفتح الميم لا
في فعال بكسر الفاء وجعل ابن المالك خماس ومخمس سماعيا ايضا اي مثل السابق مع ان
كلا منهما معدول عن العدد المكرر اذ في معناهما تكرار والاصل تكرير اللفظ ايضا مثل
المعنى وتفصيله ان العدل في اللغة الميل والخروج عن الشيء وفي العرف خروجه عن صيغة
اصلية تحقيقا نحو احاد وموحد وغيره او تقديرا كعمر وزفر فان قلت ما الفرق بين العدل التحقيقي
والتقديري قلت للاول دليل غير منع الصرف يدل على خروجه والدليل تكرير معنيهما دون لفظهما
والاصل كون اللفظ مكررا ايضا اما من نحو جاءني القوم احاد وموحد وغير ذلك بخلاف
العدل التقديري فانه ليس دليل غير منع الصرف فلما وجدا غير منصرفين فلم يكونا الا
بسبب غير العلمية قدروا فيهما العدل عن عامر وزافر فان قلت تدخل في تعريف العدل
الالفاظ المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم والمغيرات الشاذة مثل اقوس وانيب فانهما
معدول قلت لا تدخل لان المتبادر من خروجه عن الاصلية ان تكون المادة باقية وهما ليستا
بباقيتان وان المتبادر من المعدول عنه داخلة في صيغة اخرى التي يقتضيه القاعدة فخرجت
المشتقات القياسية مثل ضارب ويضرب وغير ذلك فليس بعدل ولم يذهب احد الى ان
اخر الى كونه معدولا عن الاضافة لان اخر لو كان معدولا عن الاضافة يقتضي التنوين
اذ ذاك الحائل فعاد الممنوع اي البناء والاضافة الاخرى لان كل منهما مانع لغير المنصرف
فليس في اخر شيء من ذلك قال العصام هذا الوجه ضعيف لانه ح يقال تقدير الاضافة لا العدل
وكلامنا في فرض المعدول وقياس تكسير فعلاء اذا كانت صفة فعل واسما فعالى فهو
معدول عن احدهما واعلم ان قياس فعلاء مؤنث افعل اذا كانت صفة ان تجمع على وزن فعل

مطلب العدل تحقيقا

العدل لغة الميل [illegible] واصطلاحا [illegible]
[illegible] والاصل عدم الحذف [illegible]
العلة مجاز [illegible]

والفرق بين العدل والجموع الشاذة
نحو اقوس بوجهين الخروج عن الاصل في الشاذة
ووجود الاصل ولا يعتبر الاصل في

بضم الفاء وسكون العين كحمراء وحمر وان كانت اسما يجمع على فعالى او فعلاوات بفتح الفاء فيهما كصحراء
صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن احدها
تحقق العدل فاحد السببين فيها عدل التحقيقي والاخر الوصفية الاصلية فلا يضره غلبة الاسمية
ولو لم يكن جمع المذكورات اعلاما بان نكرت لانصرفت عند الاخفش لا عند سيبويه لان عنده اذا زال
ضده يعود الاخر وعند الاخفش لا يعود وهو اى غير المنصرف القياسى ما لا يتوقف على السماع
بل يذكر قاعدة ثم فى حامل القياسى مثلا ثمر غير منصرف لان فيه علتين وكل شىء شانه كذا غير منصرف
ينتج فثمر غير منصرف هذا مندرج تحت كل غير منصرف فيه علتان او كل شىء فيه وزن الفعل
والعلمية فهو غير منصرف وقس عليه باقيات القياسى والثانى قيد ضرب مجهولا لانه معلوم
ليس مختص بوزن الفعل لان لحوقها اى التاء يخرج الفعل عن الوزن لاختصاص التاء بالاسم
فان قلت لم كان التاء متحركا خاصا بالاسم وساكنة فى الفعل نحو عالمة وعلمت قلت الاسم خفيف
والفعل ثقيل فتعادلا فظهر الخلل هذه اى فى قوله فى اول نقله علما حيث اعتبر العلمية فى ابتداء
النقل لا قبله لان العجمة ما وضعه غير العرب سواء كان علما او اسم جنس كوضع الكلمة فى
لغة العرب فجمع ابن الحاجب بين الحقيقة اى ما يكون علما قبل نقله والمجاز اى ما لا يكون
علما قبل نقله الثانى اى المجاز ملحق بالاول اى الحقيقة فنوح منصرف واعلم اسماء الملائكة
كجبرائيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل وهراقيل وشراقيل المذكورين بغروب الشمس وطلوعها و
الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلثة عربية صالح شعيب محمد عليهم السلام واربعة منها
عجمية نوح هود شيث موسى عليهم السلام فيجوز فى نوح الوجهان كهند يعنى يجوز صرفه
لزوال احد السببين بالخفة وعدم صرفه لوجود السببين واعتبارها اى التانيث
المعنوية لا السببية واعلم ان العلمية فى باب غير المنصرف ثلثة اضرب الاول سبب الاستقلال
لا غير كعمر وقطام وجبره والثانى شرط لا غير كعمران وعثمان والثالث شرط وسبب معا
فى المؤنث بالتاء والعجمة والمركب وهذا اى تحرك الوسط فى التانيث دون العجمة

ادنى العدل شى يوجد اى صاحب كمال
فعل فعيل فعال فعل مفعل افعال
مصدر كون التاء متحركا فى الاسم

العجمة واعتبار الزيادة فى العجمة مذهب سيبويه والثالث اعتباره اى ترك الوسط فى العجمة وهذا مذهب
لابن الحاجب ورد كمذهب الاول للكشاف بانهما اى شتر وسقر اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة
اى ثمرة اختلاف مذاهب الثلثة فى العجمة فى نحو لمك اسم رجل ابن نوح للزومها اى المؤنث
بالالف لازمة للكلمة واعلم ان التانيث فى اللغة بمعنى التغير وفى العرف ما فيه علامة التانيث
والعلامة ثلثة الاول اقوى وهو اللفظية الفان لكونهما لازمان للكلمة يقوم مقام السببين
والثانى اوسط وهو الذى فيه التاء ليس بلازم الكلمة اذ ينفك فيحتاج فى السببية الى
الى العلمية والثالث ادنى لكونه امرا معنويا فليس له علامة فيحتاج الى القرينة من الامور الثلثة
ليقوى به فعلى هذا علم ان التاء ليس بلازم للكلمة اذ وضعها للفرق بين المؤنث والمذكر
ولذا لا يدخل فى مثل طالق حامل حائض لعدم الاطلاق على الرجل والمراد بهما اى بالالف الممدودة
الهمزة المنقلبة اذ اصل حمراء حمرى بالقصر وزيد الالف لمد الصوت فاجتمع ساكنان قلبت
الثانية همزة والتسمية لها بالالف المجاز الكونى مثل قوله تعالى واتوا اليتامى اموالهم كان فى الاصل يتيما
والتسمية بالممدود مجاز مرسل باطلاق اسم المجاور للمجاور له او اسم السبب للمسبب فافهم وجهه ما
ذكرنا ورده المصنف اى عدم القول بخلاف التاء بانه ان اراد به اى بعدم اللزوم المفهوم
من بخلاف التاء عموم السلب بمعنى لا شىء من التاء بلازم الكلمة وضعا فمنقوض بنحو ظلمة
وان اراد سلب العموم بمعنى ليس جميع التاء بلازم بل بعضه فكذا منقوض بالالفات
نحو ذكرى وضراء يقال ذكر وضر فوضع التاء على العروض والالف وضع على اللزوم
فمراده بخلاف التاء هنا ولزومها فى بعض الكلم اتفاقى واستعمالى ليس بلازم بوضعه
واشار اليه بقوله فغلب مفارقة التاء وندور مفارقة الالفين وجب الاشتراط اى
اشتراط امور الثلثة المقوية للتاء وهى الزيادة على الثلثة وتحرك الوسط او الحرف الرابع
يقوم مقام التاء نحو عقرب بدليل عدم ظهور التاء فيه عند التصغير اذ يرده الى اصله
ورده اى رد المصنف اشتراط امور الثلثة لغاية ضعف التاء وكذا كل مؤنث بتاويل

التانيث

غير لازم لوجود السببين ولو ضعيفا يريد ان الامران جائزان واعلم ان اسماء القبائل
والبلدان التي لا يظهر سوى العلمية بعضه منصرف وبعضه سمع عدم الصرف وبعض
ليس فيه امر وبعضه لا شئ فيه من الامرين ومن صرفه يعتبر بالحي والمكان ومن لم يصرف
يعتبر اسم البقعة او القرية والبلدة والقبيلة فمن لم يحكم بشئ فلعدم الاستعمال هنا لان نحو النجم وبعرى
علمين منصرفان يعني المركب ليس من فعل واسم نحو يزيد مع ضميره ولا من فعل وحرف
نحو قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم منصرف وضاربة غير منصرف لا للتركيب بل
للعلمية والتأنيث فلا يظهر فيهما اى في الجزئين المنع لان الجزئين ابقاء ما كان على ما كان عليه في
الاصل لان غير المختار علة لعدم التأثير فان قلت شرط التركيب عدم الاضافة فما تقول
في شهر رمضان وابي هريرة قلت كونهما غير منصرف لا للتركيب بل للسببين ولو قال اى لو قال
الشارح كل مركب من اسمين شرط العلمية وعدم النسبة لكان اخصر واظهر ذكره في الامتحان
كما لا يخفى على من تتبع كلامه على اللغة الفصيح اى يقال حضرموت بفتح الحاء والضاد وقال
امام السيوطي بسكون الضاد وضم الراء والميم قبيلة وبلد ذهب هود عم فيه الى الاخرة لا اصليان
اى الف ونون معدودان من العلة وللنحاة اختلاف في ان سببيتهما في منع المنصرف اما كونهما فرعيتين
للمزيد عليه عند الكوفيين او لشبههما لالفي التأنيث عند البصريين وهو الراجح لان اشتراط فعلانة
غير ظاهرة على الاول حيث يقال اذا كانا في الصفة فانتفاء فعلانة او وجود فعلى وان كان
في الاسم فشرطهما العلمية ومن ثم اختلف في رحمان دون سكران ما كان اوله مفتوحا وثالثها الفا
يعني صيغة منتهى الجموع ما يكون اوله مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف واوزانه
ستة افاعل افاعيل مفاعل مفاعيل فواعل فعائل ولم يقل بلا هاء وياء والمراد بالهاء حالة الوقف
باعتبار المجاز الاولى مثل اعصرحمر لان المتبادر بلا اتصال ثم التعبير عن الاصول اى القدر
الصالح يعتبر بالفاء والعين واللام لان المخارج ثلثة فالفاء من اول المخارج والعين من الوسط
واللام من اخرها كقوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليها قيل قالته فاطمة رض

رضه عند مرثية عليه السلام كقول على رض والله ما قطعت قطيعة الغنم ولا جلست على بواب القلم
ولا لبست السراويل على القدم فكيف اصابني هذا الالم وجود فيه اى في كل ما لا ينصرف
اذا اضيف او عرف بلام التعريف السببان او لا لدخول الكسر عليه علة لا ينصرف
وللنحاة خلاف في ان الاسم المعرف باللام او الاضافة في هذه الحالة منصرف او لا
فمنهم ذهب الى صرفه مطلقا سواء كان مع السببين او احد السببين لان عدم صرفه
لمشابهته بالفعل ضعفت بدخول خواص الاسم فقويت جهة الاسم فرجع الى اصله وهو الصرف
ومنهم الى عدم صرفه مطلقا اذ المنع من غير المنصرف بالاصالة التنوين وسقوطه لكونه غير منصرف
لا بالاضافة ولا باللام ولا لتنوين فيما نحن فيه وسقوط الكسر بتبعية التنوين فعاد
الكسر الى حاله لانه لما ضعف المشابهة للفعل لم يحذف الا سقوط التنوين دون الكسر منهما اى
من التقسيمات الاربعة للاعراب كل منهما من الرفع والنصب في الاسم علامة الفاعلية والمفعولية
في الفعل وما يشبههما قال يشبهما لان الاعراب بالحركة والحرف في الاسم علامة الاعراب
وفي الفعل علامة الفاعل وهذا لا يوجد في غيره بيان لمعنى الخاصة معناه اى الجر كونه
علامة الاضافة اى علامة هو الرفع او الجر فالاضافة بيانية لا لامية كشجر الاراك
فمثال الشارح لم يطابق الممثل فافهم وجه ما نقلنا لك من الجامي لان الاعراب عنده اى المصنف
عبارة عن نفس الحركة والحرف لما مر من جعله نفس الاختلاف وهو الكشاف في الاسم والفعل
اى علامة الرفع فيهما اربعة واو في الاسم والف فيه ونون في الفعل اى الاعراب بحسبها على ثلثة
واعلم ان الاصل في الاعراب اللفظ لانه ظاهر وحق العلامة كونها محسوسة ان كان مانع في
نفسه فيحتاج في اخره تقديره وفيه اى في انحصار الاعراب بحث لعدم الجامعية اى
لا يدخل فيها اى الاعراب التقديري له اى التقدير اما للتخفيف وللادغام وللوقف
او للمناسبة نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء واجيب بان التسمية بالاعراب بالمشاكلة
او التناسب والاعراب مقدر في اخره وذلك التقدير في سبقه موضع

وجعلها اى السبعة البيضاوى فى اللب متن الامتحان ثمانية والمص فى شرحه وهو الامتحان
نقضا يعنى حذف من الكافية قوله والاعراب التقديرى فيما تعذر او استثقل ولم ينقص افراده
حيث قال البيضاوى ونحو عصا ونحو قاض ونحو مسلمى ونحو الحكى ونحو المثنى والجمع جملة تقديرى
لم ينقص وجعلها اى المص جعل الثمانية خمسة بان ادخل فى الثانى وهو الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ما نحو مسلمى جعله رابعا وجعل المص السادس وهو الاسم المعرب بالحرف
ملاقيا لساكن مشتملا على ثلثة على ما جعله البيضاوى سادسا وسابعا وزاد المص
خامسا وسابعا فكان سبعة اى اسم معرب مطلقا سواء كان بالحركة او الحرف
مفردا او لا فكل من المذكورات تقديرى لوجوب الكسر او السكون او فتح قبل العامل
وتعذر اجراء الاعراب واجتماع الحركتين مثلى او صديقى بعد اى بعد العامل
جعل جعل اعراب ابو الحاصل ذاته قبل العامل وصفته بعد العامل فلم لم يجعل هذا
الحكم التقديرى فى مثل ابى جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده اى
بعد العامل لعدم التبدل والتغير باختلاف العامل بخلافهما اى الكسرة والفتحة
جعل اعرابه اى المحكى تقديريا فصار المحكى كالثانى اى المضاف الى ياء المتكلم فان
الصحيح عند المص ان تأبط شرا مبنى واعرابه تقديرى لانه اسم مفرد بعد العلم و
قبله معرب فتعذر رفعه اى زيد لامتناع زيادة الحركة على الحركة لما هو الابتدائى الثانى
اى هل زيد والحروف فالاول اى انه زيدا والثالث اى من زيد لظهوره اى الاعراب فى لفظها
اى عبد ومضروب له الاعراب فى الاصل وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه اى المحكى لمانع وهو الحكاية
لان الحكاية محفوظة كالاعلام والاولى ترك اللفظ فى مكانى الاول حيث قال المص فى تعداد
سبعة مواضع مفرد اخره ولم يقل فى اخره فانه اى المحذوف لعلة كالمذكور والملفوظ
ولذا يقال كالمذكور لخفة الفتحة عليها اى على الياء فيكون لفظيا فى الاحوال الثلثة اى الرفع
والنصب والجر عن يرميان ولن يرميا ولم يرميا اه اذ لم يوجد اسم كذلك غير هو على الواو

ثم لا يجوز زوال الاول لعروض الثانى ... قلت

الكسرة البنائية ... على الكسرة الاعرابية لتقدمها ... فان قيل ... لا وجود ...
على العامل والمعنى المقتضى للاعراب ... فان قلت لم لا يجوز ... جاز ...
الاعراب يجوز تقديره ... قلت ... كما فى الحروف ... [illegible]

101

الواو المذكور فى اخر المضارع فانها اى حرف العلة تسقط تنوين المقابلة اولا مر تحقيقه الاحسن
ان يقول الاول بدل احدهما او يقال الاخر بدل الثانى ليحسن المقابلة لكن تفنن فى الطريق
نشاطا للقلوب فيه اى فى تعبير المص بعلى زيد بلا اعادة الجر اشارة الى ان النصب للمجرور اى كون
المجرور معمولا بلا حرف الجار فقط والحرف جزء العامل كذا فى الامتحان وقواعد الاعراب قالوا اى العرب او النحاة
اعراب التقديرى انما يكون لما قسم الاعراب بحسب الصفة الى الثلثة اراد اصلاح عبارة النحاة
بان المراد بالمانع فى نفس اللفظ المانع مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا عارضا غير اصلى بقرينة خلاف
المبنى الاصل هذا التحقيق من قوله اقول الى هنا والجمهور قصروا على بيان لمنشا غلطهم على البناء
غاية ما فى الباب اى غاية الاعراب اللفظى والتقديرى المحلى لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول
وهو فى نفسه دون الاخر وهو المانع فى الاخر بان الاصل فى البناء السكون لعدم المقاصد
وهى المعانى الحقيقية من الفاعلية وغيرها فى البناء والعدول عن السكون بسبب اخر لكى يجى من
الفرق بين المبنى الاصل والفرع او جبر نقصانه كما فى بعد وبما ذكرنا اى بقولنا ولو دخل
العامل عليه لا يرد ان الكلمات المعدودة داخلة فيه فانها معربة لان حركتها تكون بعامل
لو دخل عليها يرد ان وجود الاعراب بالقوة ومجرد الصلاحية لا بالفعل كما هو مذهب
الزمخشرى فالمعرب محل اظهار المعانى يعنى المعرب اسم مكان همزته للازالة او
الاظهار لان مرتبته اى مرتبة التفصيل بعد الاجمال لان الاجمال بمنزلة المفرد و
التفصيل بمنزلة المركب لان جبلة الانسان خلق على انه اذا تفكر اولا ثم تفصيلا يكون
اوقع فى نفسه ثم انه اى المص بقرينة اراد التنبيه لم يقصد شمول هذين التعريفين
للمبنى والمعرب بالحروف لان عادته اخراج الفرعى عن التعريف وادخاله فى التقسيم
اشارة الى اختلاط الفرع ولفساد اخر بانه لو زاد فى المعرب للدلالة صفة بعد
العامل لزاد فى تعريف المبنى ايضا ليحسن المقابلة ولا دلالة صفة فى المبنى على المقاصد
لما مر وانما ترك تعريف ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلى بالجملة من التعريف بها

لانى الجملة وغرض المص تعريفهما فى الجملة فلا يتوقف تعريفه على معرفة جميع المعربات والمبنيات
ولا يخفى ان تعريفى ابن الحاجب لا يفيد بلا تكلف وجه الدور مع اختلافهما فى انفسهما
يعنى تعريف المعرب منفى والمبنى مثبت لان ابن الحاجب علة لا يفيد وعدم الافادة
لوجوه الاول ذكر المركب وارادة الجزء والثانى قال تركيبا يتحقق معه عامله والثالث اراد
بالمشابهة المناسبة المقتضية للبناء وهى ليست بمعلومة والرابع اراد بالمبنى الاصل الحرف
والماضى والامر وكاذ لك لا قرينة له والتعريف للايضاح وذكر الشئ بلا قرينة مخل له واكتفى
المص بهذين التعريفين فالمبنى عند المص ما حركته وسكونه لا بعامل والمعرب ما حركته وسكونه
بالعامل وعند ابن الحاجب المبنى ما ناسب مبنى الاصل والمعرب هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل
وعند الجمهور المبنى ما لا يختلف اخره بعامل والمعرب ما اختلف اخره بعامل فان قلت
لم عدل ابن الحاجب عن الجمهور والمص عنهما قلت عدولهما لدفع الدور ولايهام ان الاختلاف
بغير عامل حكم المبنى وليس كذلك اذ حكمه اى حكم المبنى فى اللغة اثبات اخره وتقديره على هيئة مخصوصة
مطلقا فى العرف ما قرء والامر مجزوم بلام مقدر لما مر فى بحثه وجه البناء اى بناء الجملة
عدم توارد المعانى من الفاعلية وغيرها لعدم دلالتها على الستقل المطابقى وعدم
المشابهة بالكلم وجه البناء اى وجه بناء المضمرات استغنائها بدلالة نفس اللفظ
على المعانى الخفية وقيل وجه البناء مشابهتها بالحروف فى احتياجها الى الغير المرجوع والمتعلق
فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك وحيث واذا فالاضافة فيها اى المذكورات كلا اضافة
فلا ترجح جانب الاسم على الحرف ولذا لم يعرب جهات الست اذا كان المضاف اليه منويا
وان كان منسيا يعرب ولذا اى لاجل مشابهة الغاية بنيا على الضم بناؤها اى اسماء الافعال
انما هو لمشابهتها للماضى والامر فى المعنى وللفعل الذى الاصل فيه البناء ولعدم المقتضى للاعراب
فيها قيل بناء هذه الثلثة اى فجار وفساق وحذام لمشابهتها فى الزنة والمبالغة و
لفعال بمعنى الامر فى المعنى لمبنى الاصل حين عرف بالمشابهة والمناسبة بالمبنى الاصل

صح الاختلاف فى المبنى والمعرب
والاعراب ثلثة بحسب الصفة لفظى ظاهر والتقديرى فى محلين فيما تعذر او استثقل والمتعذر
فى محلين ايضا كالقاضى فلو حرك الف لخرج عن الحقيقة ونحو غلامى لان الاضافة تقتضى ما قبل الياء
والمستثقل فى محلين ايضا كالقاضى مع حركة ما فيهما لثقل حركة ما قبلها وان كان ما قبلها ساكنا
فلا يستثقل ولذا كان اعلال البجملة على خلاف القياس
ونحو مسلمى والمحلى فى محلين ايضا نحو الاسم
المستقل خصوصية محكى ونحو المبنى غاية ما فى
الباب وزاده مشكل

بالمبنى الاصل اذ المبنى مشابه البعض لبعض ورده اى قول قيل بان جهتى المشابهة مختلفات
لان الاول مشابه للاصل فى اتحاد المعنى والثانى فى الزنة فلا ينتج قياس المساواة اى
فعال مشابه
المساواة شرط بخلاف ما ذكر فى المنادى نحو يا زيد مبنى لانه مشابه بكاف ادعوك
المشابه المشابه مشابه لذلك الشئ وكذا لزوم اللزوم وصاين المباين لذلك وغير ذلك
فلا يعتبر هذه المشابهة والمساواة بحسب هذه ولا باعتبار العدل اذ لا دليل عليه فلا يكون
خروج فعال من الفعل الى الاسم كخروج ثلث ومثلث والعدل التقديرى لداع وهو غير المنصرف
فان قلت لم اخذ البناء فى ذوات الراء قلت تعادلا لانه اعطاء الخفة للثقيل لان قبل الراء حرف
مستقل لكونه فى مخرجه كالمكرر والبناء خفيف اذ سلوك طريق واحد اسهل من طرق
مختلفة هذا دليل الجمهور قال فى الامتحان وفيه اى فى دليل الجمهور او فى قول لان الراء نظر لان هذا
اى كون الراء ثقيلا يقتضى الخفة لا البناء وفيهما اى فى الجامى والهندى والكبرى الرضى نظر لانهما
يقتضيان عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل لجاز ان يكون هنا كون
الراء ثقيلا والكفاية اى البناء الان يقعد لكن لم يبلغ وتحت قولهم هو كون الراء ثقيلا
سبب ضعيف الا انه يضعف وقت انضمام ما ذكرنا من سلوك طريق واحد اسهل
او كون السبب كثيرا والحصر للاصل جواب لدخل بان السبب واحد وهو المشابهة لمبنى
الاصل اذ بعضه يشبه البعض دون الضميمة اى دون مبنى الفرع فان لم اسباب عديدة
اى الصوت فى النجاة لفظ موضوع لمعنى بدلالته واختياره نكرة يعنى ذكر المص
صوت نكرة للاشارة الى ان بحث الاصوات صدرت عن الانسان او الحيوان والجمادات
ليست من اقسام الكلمة فان قلت اذا كانت كذلك لم ذكرت فى البحث قلت ذكرت لمشابهة
لمشاكلة المبنى وعلم ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة الى المصادر ولم تصر فعل
ولم يلزم المصدرية فالاول نحو واها وتاها والثانى نحو صه او غير منقول
بل باقية على صورة سازج ليس بمصدر ولا اسم فعل وهى انواع فمنها ما يعرض للنادم

صح الاصوات لتها اعتبارات

والمتعجب نحو وى وح لا يصلح للمسند اليه به ومنها ما يجرى على الحكاية وهى اما بنفس المحكى عنه
نحو غاق او نخ للطير والبعير او بمشابهته نحو قال الغراب غاق قاصدا للمشابهة ومنها ما
صدرت لاجل الحيوان كنخ وغاق كلها مبنية لعدم التركيب والغرض الاصلى للنحو معرفة
التراكيب فاخراج ما وقع فيها غير مناسب يعنى اخراج شىء شانه مركب وادخال ما شانه
عدم المركب غير معقول اليس بحسن عند العقل مع انه ح اى حين دخول الاخبار
لم ينحصر المذكورات محصورة بعد تسليم الاول اى اخراج ما وقع اه مردود خبر للتعليل
وغير الكلمة على الاسم وهو اى غير الكلمة صوت الحيوان وبهذا الاعتبار لم يقل المص اسماء الاصوات
فنظير للاصوات اعتباران احدهما المحكى الصادر عن الانسان فبهذا الاعتبار من اقسام الاسم
وثانيهما الصادر عن الحيوان فبهذا لم يعد من اقسام الكلم فلذا لم يقل اسماء الاصوات والتعليل
ح اى كون الصوت غير الكلمة فبقى قسم واحد من الاسم بصير القسمان اى حكى به صوت او
صوت به البهائم قسما واحدا هذا غلط سهو لان الاول حكاية عن الانسان بخلاف الثانى اذ هو
نفس ما صوت به الحيوان من جهتين اى من جهة معرب ومن جهة مبنى لاناخة البعير نداء
لجلوس الابل هذا القسم صوت داخل فى اسماء الافعال انه اى دخول هذا القسم الحق لدخول هذا اى
القسم فى حدها اى اسماء الافعال فذكره القسم الثانى اقتداء النحاة لا انه مختار وقال فيه
روى عن المص ان فى التقسيم قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان
كنخ وواه وغير ذلك كله ليس بكلمة ولكن اذا حكى دخل فى القسم الاول ح هو ما حكى به صوت
اذ ليس كلها علة لبعض المركبة اذ المركبات ستة بعضه معرب وبعضه مبنى لما مر فمنه
اى من بعض المركبات ما صار اسما واحدا كبعلبك ونفطويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر
فالمراد من بعض المركبات ما ركب من الكلمتين حقيقة او حكما اعم من الاسمين وفعليين او حرفيين او مختلفين
ليس بينهما نسبة ذكره الجامى فى الاصل او فى الحال فيشمل ستة اقسام قوله ليس بينهما نسبة يخرج
فضل عبد الله وخمسة عشر لان بينهما نسبة الاضافة والعطفية قبل التركيب فان قلت هذه المذكورات فى الافراد

الافراد فكيف يخرج ولا يدخل قلت تدخل كلها لان المراد من النسبة نسبة تامة فالاضافة والنسبة
بين الفعل والمفعول ناقصة لان هيئة تركيبها ظاهرى كشطر جعفر فانطبق الحد على المحدود فعلى هذا
ليس قوله احترازا عن تأبط شرا وفضل عبد الله على ما ينبغى وكذا قوله ان يعقل اسمين وكذا قوله ولو قال
لكان اصوب لان هذه مخالفة لما ذكرنا لك من الجامى ولعل الشارح المحقق ان للمحكى جهتين فباعتبار
ظاهر التركيب مركب وباعتبار القدرى لما هو المختار عند المص وباعتبار قطع النظر عن اللفظ
مبنى وهذا اى كون الثانى مبنيا فى المحكى سلوك عن المص مسلك الغير عنده اى المص انه اى كون
الثانى صوتا من المحكى معرب لما مر معناه اى معنى السيبويه فارسى والتفاح عربى سمى بذلك
لكثرة شمه او لجده سعيه تحت الشجرة على الكرسى فسقط تفاح فقال وى فلقب بذلك
واسمه عمرو من عقله على كرم الله وجهه اسم بلد وقبيلة يعنى حضرموت اسم لهما لكن كان الاعراب
والمنع اى منع الصرف ظاهرين فيه اى فى الثانى عبر عنه المص الثانى بهما اى المعرب
وغير المنصرف مسامحة او تجوزا فالتسامح اعم من المجاز لانه قد يكون مجازا واما على غيرها اى
غير الفصيح فيعرب فمنع الصرف على رايى يعنى ان كل لفظ له سبب غير التانيث
يجوز صرفه وعدمه لما مر كما انه قد ركب مثلا اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب البلاد صرف
ولو قدر انه اسم للكربة والبقعة تكون غير منصرف مطلقا او جارا بنيا اى للكفقان وقال المص فيه اى
فى الايضاح انهما كلمتان بلا اختلاف وفى كلام الشارح خلاف لما ذكرنا فى بحث الكلمة فى اول الكتاب
وفيما سبق بيانه تأمل يريد به اى الى تاسع عشرة ما دون العشرين فوق العشر سواء اريد به
المتعدد يريد التعدد فوق العشرة قسمان احدهما نفس المجموع وثانيهما احد المجموع وهو القسم
الاول نحو احد عشر والواحد منه اى من المتعدد وهو القسم الثانى اى احد احد عشر والفارق
بين القسمين الاشتقاق والتضمين اذ فى الاول ظاهر بخلاف الثانى ولم يشترط ذلك اى الاشتقاق
من المتعدد فى احد عشر واخواته الا ايقاع صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليعلم فى اول الامر
انه فرد فى المتعدد لا العدد وعطف الثانى لقطع اللفظ كالصورة ومعنا على العدد المشتقة
والمعنى واحد وبيانه لما اخذوا صيغة اسم الفاعل من المفردات [illegible] حروفها جميعا

مصدر اشتقاق العدد
فان قلت لم لا يجوز العاد ونحو حاد وعشرين
لا فى حادى عشر قلنا لعدم التضمين صح

للدلالة على المعنى كذلك ارادوا الاحتراز عن المركبات ولا يتيسر ذلك الا من مجموع الجزئين لان صيغة اسم الفاعل
لا يسع حروفهما جميعا واقتصروا على احد الجزئين ولو اخذ بعض الجزئين يقع الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود في اول الامر لكن باعتبار تضمين العطف لان اصله حادي وعشر اذ لا معنى
وعلى هذا القياس الحادي والعشرون والفرق بينهما بذكر الواو وحذفه يدل عليه قوله ثم حذف
الواو العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرين والمعنى اي معنيهما واحد يعني به الجار
القريب اذ الجار يطلق على الابعد ولو كان بينهما اربعون وادا ذكره الفاضل لان بعضها يعني قال
المص بعض الكناية اشارة الى ان بعضه معرب وبعضه مبني وبعضه ليس كذلك كالجملة اذ هي
من صفات المفردات والجملة ليست منها ذكره الرضي والجواب عنه نعم من حيث هي هي كذلك
لكن باعتبار مضمونها مفرد والكناية لغة وعرفا بمعنى واحد يشعر قوله لانها على المعنى اللغوي وهو
التعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة على الشيء لغرض الابهام ونحوه اي حفظ اللسان
نحو قوله تعالى يوم يعض الظالم على يديه لم اتخذ فلانا يعني شيطانا او للتعظيم نحو فلان عندي ونحو
هن بفتح الهاء العورة الغليظة او للفعل الشنيع ظاهرا وفي الشرح فعل ممدوح والتحقير اي ذلك البعض
اي بعض الكناية المبنية كم الذي يجيء لمعنى للعدد والاستفهام على تمييز عدد الوسط وهو من
احد عشر الى تسعين وتمييز كم مجرور بالاضافة عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة
الخلاف ظاهر عند الفصل فانهم يحملون على تمييز الاستفهام ويجوز تقدير من سميت بها اي
بكم الخبرية فالظاهر ان يقول بالخبر ليعني المقابلة لانه يقتضي رب ان كان للتقليل او مثله
ان كان للكثرة وبناء كم لكون وضعها وضع الحرف او لتضمن الاستفهام وحمل الخبرية عليه
او على رب في مقام المدح او الذم لكن الاول اولى لكونه وضعيا وكذا الفاظ كذا كم نحو خرجت يوما
كذا اي يوم الجمعة او العيد بناء اي كيت كيت زيت زيت لكونهما من الجملة التي عدت من المبني باعتبار
مضمونها لما مر لان جميعها اي الظروف ليس بمبني والمراد به اي ببعض الظروف المبني كم الزمان و
المكان لا ما اي ليس المراد ببعض الظروف الظرف الذي اعتبر فيه الظرفية لعدم صحة الظرفية باعتبار

الظرفية في مذ ومنذ لكونه خلاف المتبادر وقال المص هذا دليل لذكرهما في بحث الظروف لتشبيههما
بالظروف في الدلالة على الزمان فليس فيهما ارادة الزمان حقيقة ثم المراد به اي ببعض الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر بها عند التعداد فلا حاجة الى تعبير المص ببعض الظروف ولا الى قول ابن الحاجب
بقوله منها بني لتضمنه اي بخواص معنى الحرف التعريف على الكسر دفعا لاجتماع الساكنين لان
عينه ساكن واخره كذلك لان الحركة في الاخر مذموم قط بفتح القاف وضم الطاء يعني لفظ
خمسة لغات وبناء المخفف لكونه كوضع الحرف والمشددة حمل على المخففة وقيل لتضمنه معنى الحرف
او لشبههما اي المخففة والمشددة لانهما مثلاهما في الشدة وفي الاستغراق وعوض بفتح
العين وضم الضاد اي في عوض ثلثة احوال الكسر لدفع الساكنين والضم للاتباع والفتح
للخفة وبناؤهما اي مذ ومنذ لموافقتهما اياهما اي قط وعوض حرفين ولذا اي لقطع الاضافة
بني الثاني اي منذ على الضم وبني الاول اي مذ على السكون لعدم اجتماعهما اي الساكنين
بناؤه اي مذ لوضعه كالحرف وحمل عليه منذ وقال العصام لو حمل منذ على مذ ثبت ان
منذ ليس باصل لمذ لان الشارح قال اصل مذ منذ والا اي وان كان منذ اصلا
لمذ فكيف يكون مذ اصلا لمنذ في البناء وسابقا عليه اذ الفرع لا يكون
سابقا على الاصل يريد العصام ان منذ ليس باصل لمذ وليس بمحمول عليه
بل الامر بالعكس ودليل الفريقين معلوم من تقرير العصام لانه اي مذ غالب
في الاسم وضد في الحرف لان الحذف هذا تنوير للسند يعني لو كان اصل مذ
منذ لزم التصرف والحذف في الحرف وليس كذلك والا ليبحث في علم الصرف
وليس كذلك للزوم اضافته اي اذا الى مضمون الجملة سواء كان زمانية او
مكانية وما اضيف اليها فاعل اضيف فهو اذا في الحقيقة مضاف الى مضمونها
لما مر ان الجملة من حيث هي ليست بمعرب ولا مبني وهو اي مضمون الجملة ليس بمذكور
صراحة وتحقيقه انه ليس ظهور الاضافة في الجملة في كونها مضافا اليها لعدم
ظهور اثرها وهو الجر في المضاف اليه لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو

وبنائه لكونه الى الجملة صدرا فتبك

مضمون الجملة فى الحقيقة فكانه اى المضمون محذوف كما فى الغاية اى غاية الكلام
هو المضاف اليه وهو مبنى فى كل امر فيما قصد اضافته فلما حذف بلا عوض صار
المضاف اليه غاية ومبنيا واما لو عوض او لم يقصد المضاف اليه فلم يكن غاية فلم يبنى
كما فى حيث وقبل واذا كان حال جهات الست ثلثة لما مر وهى اذا للزمان المستقبل
وان كان ماضيا المقطوع الوقوع لكثرة وقوعها على هذا المعنى فى القران العظيم لقطع علام
الغيوب للامور المنتظرة نحو قوله تعالى اذا الشمس كورت وغير ذلك واستعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى
اذا بلغ بين السدين وغير ذلك مر فى بحثه وبنائه مر وكذا حيث مضاف الى مضمون الجملة
وبعضا الى المفرد نحو اما ترى حيث سهيل طالعا اخره نجم يضئ كالشهاب ساطعا
وان كان مضافا الى الجملة ظاهرا فانه مضاف الى المفرد باطنا فصار كلا اضافة
فشابه الغاية فبنى او لكون وضعها كالحرف لكن بنى على الضم جبرا لنقصانه وفى المفرد
مثلها لشذوذ الاضافة الى المفرد وهو اى لما ثلثة الاول بجزم المضارع فقط
والثانى للشرط والجزاء اذا دخل على الماضى كقوله لما اعطيت بطنك وفرجك سؤلهما نالا منتهى
الذم اجمعا والثالث للاستثناء اذا دخل على الاسم نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ لوقوع
امر لوقوع غيره يعنى لما كلو لما مر فيه خمسة مذاهب بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول
يعنى ان كلا من الشرط والجزاء موقوف على الاخر فهو دور ومتى جائز لما مر نحو لما كان زيد
اباعمرو فهو ابنه وذهب جماعة الى ان الزمان مدلوله يعنى لما اذا دخل على الماضى بمعنى حين
مدلوله فيتحد زمان الشرط والجزاء ورد عليهم اى العصام الجماعة وابن خروف بصحة لما اسلم
دخل الجنة بان زمان الشرط ليس بمقارن لزمان الجزاء اذ دخول الكلام فى الدنيا ودخول الجنة
فى الاخرة واجيب يعنى لكن لا يبعد ان يقال من طرفهم انهما متحدان على المبالغة واظهار الحرص
وجه البناء اى لما كبناء اذا من الوجهين بالف مقصور بالنسبة الى الممدودة قال الرضى لا وجه
لبنائه اى بناء لدى لانه بمعنى عند الذى هو معرب بالاتفاق ثم قال الفاضل الرضى يعامل
معاملة الفعل اى ينقلب ياء اذا اضيف نحو لديه عليه غالبا وبعضا الفاعل لداك والاك

والاك ولا يضاف الى الظاهر مقصور نائب فاعل لا يضاف لا اصل صفة لمقصور فهذه ثمانية لغات
لدى بفتحتين والمقصورة لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون لدن لد بفتح اللام وسكون الدال لد بضم اللام وسكون الدال
لد بضمهما وبنائه لوضع بعضه كالحرف وحمل عليه الباقية كلها بمعنى عند لكن الفرق لدى للحضور
فقط وعند اتم وحكمها بجر مدخولها ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنية على السكون والمعتبر فى البناء
والاعراب حال الاخير دون الوسط مر فى ابتداء باب الثالث والعقل اى الحكم بان المعتبر هو الدال
فى الوسط مردود اذا المحذوف ليس بمنسى حتى يحكم فى البناء على الدال دون النون لكن جراهم على ذلك
اى سبب اقدامهم بنائه الدال حذف النون فى لد بلا علة انتهى كلام العصام والمبنى الغير اللازم
من النوعين الاخيرين لما مر ان للمبنى تقسيما الى الاصلى والعارضى فالاصلى اربعة الحرف والماضى
والامر والجملة والعارضى اربعة ايضا الاول الاسم مطلقا اى كل اسم قطع عن الاضافة منويا لا
منسيا والا يعرب مثل جهات الست نحو قبل وغيره نحو فساغ لى الشراب اى سهل الشرب لزوال
غمى بقصاص قريبى وقد كنت اغص بالماء الفرات اى اشرق فى ابتلاعه فى حلقى لغمى والثانى من
الاربعة للمبنى العارضى المنادى وهو ما نودى بحرف النداء لفظا او تقديرا تذكر ما ذكر
فى باب النداء وبنائه لتشبيهه بالحرف او لتضمنه معنى الامر اذا قلت يا زيد اى اجب او تعال
ولهذا لا يبنى المنادى المضاف وحمل عليه شبه المضاف ولا يبنى المتوغل الغير معين نحو يا طالعا
جبلا نحو يا زيدانا مثال للمضاف الى المتكلم ويا زيدونا للجمع المضاف كذلك ولذا اى تقرر
الفتح فى الواحد دون المثنى والجمع خص المثال هناك به اى بالمفرد وغير لحوق الالف و
بنائهما ايضا مثل الواحد لتبين حكمها مثل الواحد مثال للمعرفة قبل النداء اى زيد معرفة
قبل النداء ويا مسلمان ويا مسلمون بعده اراد به اى بشبه المضاف شئ من تمام معموله الى المضاف
اى يبقى على ما كان عليه من النصب اذا كان المنادى قبل النداء معرفة ومنصوبا لفظا او تقديرا
او محلا اى ابقائه على حاله فلا يرد ان نصب المنادى معرفة بعد الدخول تحصيل الحاصل

فصل المبنى لغة ما بنى وعرفا الذى لا يتحق الاعراب لعدم المقتضى
فالاصلى اربعة والعارضى الذى هو لحقت السـ
والمنادى واسم لا النفى والمضارع
المتصل به نون الضميرة

فى مثل يا زيداه عند سيبويه هو الصحيح اى عامل المنادى عنده الفعل المقدر وتفصيل الاختلاف فى باب المنادى
ليدل عليه اى اقيم حرف النداء مقام الفعل للدلالة على الفعل ولكثرة استعماله اى حرف النداء نحو يا خيرا من
زيد مثال لشبه المضاف يعنى من زيد من تمام المعمول له ومثال مبتدأ امامن تمام نعت له نحو خيره يا حليما لا يعجل
مثال الجملة ويا نخلة من عرق بخلاف الطريف فانه ليس من تمام زيد فافهم وقالوا بحر لحكم الاتى فى التوابع
بل فى بعضها فيه التابع الجارى فيه هذا تمهيد لبيان حكم البدل والمعطوف لا يجرى فى غيرهما من التوابع
فالاول نحو يا رجل زيد والثانى اى المعطوف على المنادى نحو يا زيد وعمرو فان قلت لم لم يذكر المص حكم سائر
التوابع قلت لا حكمها مغاير لحكمها لان حكم سائرها تابعة لمحل المنادى والبدل والعطف يتبعان لفظ
المنادى وقد لهم ترفع حملا على لفظ المنادى فى التوابع ليس كما ينبغى جواب لدخل بان التبعية
توجد على اللفظ فى سائر التوابع فاجاب بانه ليس كما ينبغى لانه ليس باعرابه ولا بنائه كجر الجوار
والمشاكلة والا لم يكن اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع قدمه اى لفظ بالعامل سائره لكونه اشهر
واعمها معنى واعلم ان حروف النداء ستة حيث عد المندوب من المنادى وحرفه وا نحو
واجمجمتاه الشاميتاه وثمانية على ما ذكر غير المص بعد اخراج وامنها احدها يا اتم استعمالا
ومعنا لانه للقريب والبعيد ومحذوفا ومذكورا ولا يحذف الا منه كما ان وا خاص للمندوب
لا يغيرها وعند البعض يا موضوع للقريب وللبعيد مجاز كقول الداعى يا الله يا رب وكمن الداعى
وان كان قريبا
لا استبعاده من ساحة الحضور وكثرة قصوره عند نفسه بعيدا منه تعالى وعند الكشاف للبعيد وفى
القريب مجاز لتنزيله منزلة البعد لعدم لياقته ساحة الجبروت والثالث من الاربعة
للمبنى العارض اسم لا لنفى الجنس وبنائه من قوله به اى الاضافة ترجح جانب الاسم ويرجح الى حكم
اصله وهو الاعراب اذ لو كان اسمه معرفة او مفصولا لم يكن مبنيا اما فى المعرفة فلعدم اثر لا
فى المعرفة وفى المفصول لضعف فى العمل وبناء اسمها لكونه متضمنا معنى الحرف نحو لا بأس عليك
اى لا من بأس ولانه قد يعزل عن العمل ليكون موافقا للعملة المحلى بخلاف المنادى
فانه قوى لا عراه وهذا من ملهمات الشارح علا علمت ذكر بعض الملهمات فى الموضع كعادة

والمراد من التركيب ما تحقق عامله ولذا
بنى غلام وعرب زيد فى غلام زيد
فان عامل الغلام وعامل زيد هو الاضافة
والمراد من المنا سبة معتبرة ولذا
لم يبن غير المنصرف لضعفه
حرفا بتمته فى الفرعية بالفعل

كعادة خيالى قال خطر ببالى فى ثلثة مواضع وما عداه نقل من الغير بحسن الترتيب وهذا من كمال المعرفة
والرابع من الاربعة للمبنى العارض المضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث وانما بنى بها لكونها بمنزلة الجزء اى بنى على السكون
حملا على الماضى لدفع اربع حركات كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها اى النون يلزم دخوله اى الاعراب
وسط الكلمة والاعراب فى الاخير لما مر فلو دخل عليها اى على النون الاعراب فهى كلمة اخرى ضمنى الفعل بلا اعراب
فى الحقيقة وبنى اواخر الفعل اذا دخله النونات الضمائرية والتاكيدية سواء وقع بينهما مرفوع بارز
او لا عند النحرير وعند الغير اذا لم يقع بينهما مرفوع بارز ونظر النحرير اى المص ادق وبالقبول احق
لما عرف انه بمنزلة الجزء والسكون اخر الفعل نحو ضربنا مثال الاول اى نون جمع المؤنث نحو يضربن ومثال الثانى اى نون التاكيد نحو
يضربن بفتح الباء اذا كان مفردا وبضمها اذا كان جمعا بفتح الباء وضمها كذلك او كسرها اذا كان مفردا لا انتفاء عند
عدم احدها اى الشروط لاكتسابها الظروف اياه اى البناء من المضاف اليه لما مر فى الاضافة ولم يجب البناء لعدم لزوم
الاكتساب بل يرد ان المبنى قسمان لازم وغير لازم وقد سبق حكم اسم الغير المكرر والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة
على سبيل صنع الحلو فيجوز الجمع نحو لا فى الدار زيد وهى ستة صور نحو لا ابى زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو
ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب الرفع فى الجميع لامتناع اثر عمل لا لانه لنفى الجنس ولا جنس فيها لما مر ولضعف
عملها عن المعمية يريد ان معنى لا حول ولا قوة اى لا معين ولا موفق عن تحويل المعصية الا بالله لقوله تعالى وانيبوا
الى الله تعالى وربنا لا تزغ قلوبنا الاية ولقوله عليه السلام قلب ابن ادم بين اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء
اقامه على الحق وان شاء ازاغه لانه جواب بعيد لا حول وهو شرا مثال لا حول لا فى كونه لا مكررا متصلا
بها اسمها مفرد نكرة يجوز فيها خمسة اوجه بحسب اللفظ وبالمعنى تزيد اجوز بنائهما على الفتح على الاصل المذكور
عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة اى لا حول موجود لدعوى اشتراك الوجود والا سلب الامكان اولى فافهم
ب رفعهما بالابتداء ليطابق الجواب للسؤال ج فتح الاول ونصب الثانى لان الاول لنفى الجنس والثانى زائدة للتاكيد د
فتح الاول ورفع الثانى لان الاول للجنس والثانى زائد عطف مفردا وجملة ه رفع الاول لانه بمعنى ليس وفتح
الثانى لانه لنفى الجنس اسم لا المبنى صفة لا اسم لا لان اسمه المعرب لا يجوز بنائه لما مر صفتان اى مفرد ومتصل
للصفة وهو صفة اسم لا احتراز بالاول بالمفرد عن المضاف وبالثانى اى المتصل عن غير الموصوف

مثل لا غلام فيها ظريف فان قلت لم بني صفة اسم لا لنفي الجنس ولم يبن صفة المنادى قلت لان النداء يتعلق لذات الشيء
ونفي الشيء يتعلق لصفته واحواله غالبا نحو حرم عليكم الميتة اي اكلها عند المتأخرين وذكر المحل وارادة الحال عند المتقدمين
لما في الاصول وما اشار اليه بقوله وتوجه النفي اليها اي الى الصفة حقيقة فكان لفظ لا باشرها اي تعلق النفي الى
الصفة دون الذات وتحقيقه على ما ذكره عبد القاهر النفي انما يتوجه الى القيد اصالة اي النفي قيد للمثبت
قبل دخول النفي نحو لا احب المال لمحبة الفقر وقد يتوجه الى القيد والمقيد نحو قوله وما انا بظلام للعبيد وقد يتوجه
الى الفعل فقط بغير اعتبار القيد واثباته نحو ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي عدم الاصرار ثابت مع قطع النظر عن
الاتصاف بالعلم وعدمه بالفتح يعني ظريف مبني لانه مفرد نكرة صفة يجوز رفعه حملا على محله البعيد ونصبه حملا على لفظه
اي لفظ اسم لا او على محله القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا بالرفع والنصب يريد اي لا تجد رجلا لا اتكلم اي رجل مهذب
لعل مراده هذا من سلب الظرافة هذا وان اردت تحقيق المقام فارجع الى البابين فالحاصل ان صفة اسم لا لنفي
الجنس احوال ثلثة الاول مبني على الفتح حملا على الموصوف فلاتحاد الصفة بالموصوف في الخارج والثاني معرب بالرفع حملا
على الابتداء والثالث بالنصب حملا على لفظه واما المعطوف على المنادى فلا يجوز بناؤه لوجود الفاصلة بالعاطف فلضعف عمله
بتوسط شيء ولذا لم يتعرض له اي للمعطوف وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا اي مثل تعرض صفة اسم لا لانه لا نص
الا دليل عنهم عن النحاة فيها اي في سائر التوابع غير لكن انه الشأن ما عداها اي غير الصفة المفردة كتوابع المنادى
يعني ان سائر التوابع من التاكيد وعطف البيان والعطف والبدل معرب بالرفع والنصب حملا على لفظ المنادى
وحملا على محل المنادى هذا اخر ما من الله لنا من كشف فوائد هذا العلم الحمد لله على ملهم الصواب
والصلوة على محمد واله المستطاب في المرجع والماب اللهم اني رفعت يدي السؤال اجعله نافعا
للاخذين وموجبا لجزيل الثواب وحسن المآب ورافعا للعذاب والعقاب ولغفران ذنوبنا
في الاقوال والافعال ولصلاح اعمالنا في الحال والاستقبال ولحسن ذكر اسمائنا يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم واني ادعو كن وسعى لمن بالخير يوما قد دعا لي
وسلام على عباده الذين اصطفى وعلى حبيبه المصطفى محمد نعمه وكرمه تمت

كتبته بيدي في شهر رمضان في طاغ تكفور في يوم اثنين وعشرين تحملهم في ضحى

١٢٣٩

فعلى هذا قد [illegible]